

أولريش بك
إليزابيت بك ـ غرنزهايم



الحب عن بُعد

أنماط حياتية في عصر العولمة

ترجمة: د. حسام الدين بدر



منشورات الجمل

أولريش بك

إليزابيت بك ـ غرنزهايم

الحب عن بُعد

أنماط حياتية في عصر العولمة

ترجمة: د. حسام الدين بدر

مراجعة: عليه همام عليّ الدين

منشورات الجمل

اولريش بك وإليزابيت بك ـ غرنزهايم: الحبّ عن بُعد

ولد أولريش بك عام ١٩٤٤، يُدير معهد العلوم الاجتماعية في جامعة ميونيخ، ويدرس في الوقت ذاته في «London School of Economics». من مؤلفاته بالألمانية: **(أطفال الحرية)**، **(مستقبل العمل والديمقراطية)**، و **(ما هي العولمة؟)**. عضو في لجنة حكومية تهتم بشؤون المستقبل تابعة لمقاطعتي بافاريا وزاكسن. صدر له عن منشورات الجمل: **ما هي العولمة؟** (١٩٩٩)؛ **هذا العالم الجديد، رؤية مجتمع المواطنة العالمية** (٢٠٠١).

أولريش بك وإليزابيت بك-غرنزهايم: **الحب عن بُعد**، الطبعة الأولى
ترجمة: د. حسام الدين بدر

تلفون وفاكس: ٠٠٩٦١ ١ ٣٥٢٣٠٤
ص.ب: ١١٣/٥٤٣٨ - بيروت - لبنان

Ulrich Beck, Elisabeth Beck-Gernsheim: *Fernliebe*

Postfach 1127 . 71687 Freiberg a. N. - Germany
WebSite: www.al-kamel.de
E-Mail: alkamel.verlag@gmail.com

ساهم معهد غوته مشكوراً في جزء من تكاليف هذا الكتاب

مدخل

نشرت الصحف اليومية في مايو (أيار) ٢٠١١م نبأ انفصال لاعب الملاكمة الأوكراني الأصل «فلاديمير كلتشكو» ـ الذي يعيش في هامبورج ـ عن الفنانة «هايدن بانيتير» التي تعيش في لوس أنجلوس؛ لقد كان هناك فارق بين الزوجين سواء في العمر أو في البنية الجسدية، فبينما كان فلاديمير يبلغ من العمر ٣٥ عاماً وطوله قرابة المترين ووزنه ١١٠ كيلوجرامات، كانت هايدن تبلغ من العمر ٢١ عاماً وطولها ١,٥٥ متر ووزنها ٥٠ كيلوجراماً؛ إلا أن سبب الانفصال لم يكن مرجعه ذلك الفارق في العمر والبنية الجسدية، بل أمر آخر نشرته إحدى الصحف على لسان الفنانة هايدن حيث قالت: «عندما تفصل بين حبيبين مسافة جغرافية، يصعب استمرار الحب بينهما».

في الصحيفة نفسها وجّه أنجولف جلمان انتقاده إلى الفنانة هايدن في مقال بعنوان «نقد لاذع» "Der Verriss" متحدثاً عن «الحب النائي (العلاقة التي تفرقها المسافة أو الحب عن بعد) كسبب محتمل في إنهاء العلاقة بين الحبيبين» قائلاً: «أعزائي، إن كنتم ترون أن الحب النائي يمكنه أن يكون أمراً صعب المنال، فكيف تريدون أن يجتاز شريكان (يعيشان سوياً في حب عن قرب «الحب الداني») عراكاً متلاحماً يحدث يومياً، ويمكنه أن يمتد لأعوام؟!»

لقد نُشر قبل ذلك بعدة أيام ـ في أبواب الاقتصاد بالجرائد الكبرى في جميع أنحاء العالم ـ أن شركة مايكروسوفت قامت بشراء مزود خدمة الهاتف عبر الإنترنت «سكايب / Skype» بمبلغ ٨,٥ مليارات دولار نقداً، أي ما يعادل ٥,٩ مليارات يورو، وقد جاء في جريدة *Frankfurter Allgemeine Zeitung* في العاشر من مايو (أيار) ٢٠١٠م أن شركة مايكروسوفت تريد أن تقوم بإنشاء شبكة على برنامج «السكايب» بكل المنتجات المتعلقة به، ومن خلالها يستطيع مستخدموها الاتصال هاتفياً بعضهم ببعض مجاناً عبر الإنترنت، كما يمكنهم التواصل بالصوت والصورة أيضاً، وقد اشترك في هذه الخدمة أكثر من ٦٦٠ مليون مشترك وذلك بحسب للبيانات الشخصية المسجلة، ويبدو أن مسلك شركة مايكروسوفت في هذا يشير إلى أنها تؤمن بمستقبل ما يطلق عليه «الحب النائي»، بل إن اقتناءها لهذه الخدمة على أية حال ـ والتي تعد الأغلى ثمناً في تاريخ جميع الشركات ـ أمر يؤكد ذلك.

إن المحور الذي يرتكز عليه هذا الكتاب الذي بين أيديكم هو «الحب النائي» بكل صوره، وقد عرضنا في كتابنا «الفوضى البديهية للحب» (*Das ganz normale Chaos der Liebe*) كيف أن حياة الانعزال ـ التي تخالجها النزعة الرومانسية للحب المطلق ـ قد طغت على الأنماط التقليدية للحياة الجماعية، حيث حل محل النموذج الأسري القديم للأب والأم والأبناء العديد من الصور الحديثة للحياة الجماعية، وظهر بازدياد «الخليل المؤقت» عوضاً عن الزوج، وكثرت الأمهات أو الآباء الذين يعيشون حياة منعزلة بعضهم عن بعض وبحوزتهم أطفال لم يبلغوا سن النضج، كما ظهرت الأسر المختلطة كنتيجة لتعدد الزواج والطلاق... إلخ. في هذا الكتاب نتطرّق إلى

فوضى الحب حول العالم، وذلك بعرض كل صور «الحب النائي»؛ على سبيل المثال صورة الأخلاء من دولتين مختلفتين، والمهاجرين بغية الزواج والعمل، وتأجير الأرحام، والعديد من علاقات الحب التراجيدية التي لعب فيها «السكايب» دوراً فاعلاً.

إننا نقدم تحليلاً نفسياً لما يسمى «الأسرة المعولمة» التي تجسدها علاقات الحب أو علاقات القرابة بين ثنائيات من البشر يعيشون في بلاد أو قارات مختلفة، أو أولئك الذين يأتون من بلدان أو قارات مختلفة، فمثل تلك العلاقات يمكن أن تأخذ صوراً مختلفة، وقد تنشأ نتيجة للعديد من الدوافع. إن أنماط الأسرة المعولمة تتداخل بعضها ببعض، فهي أسرة تمثل منطقة تتجسد فيها كل صور العالم المختلفة أيما تجسد للحاضر، يبثها المجتمع المعولم في هذا النظام الأسري المعولم بشكل متناقض في تواز زمني تمثّله مشاعر الاضطراب والحيرة والدهشة والبهجة والفرح وكذلك الانهيار والكره. إننا في عالم، كالذي نعاصره، غالباً ما يبتعد فيه الحبيب عن حبيبه، وليس نادراً أن يكون هذا البعيد الغائب هو القريب الحاضر، أو الداني النائي.

يناقش هذا الكتاب الاختلاف بين الأسرة المعولمة والأسرة التقليدية التي سادت لزمن طويل في أوروبا على وجه الخصوص، وتكونت من أفراد يتحدثون اللغة نفسها، ويمتلكون جوازات سفر متشابهة، ويعيشون في بلد واحد وفي مكان واحد، فالأسرة التقليدية تختلف تماماً عن الأسرة متعددة الثقافات، كما هي الحال في بلاد الهجرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا الجنوبية، وتشكل الأسرة المعولمة خليطاً جديداً من القرب والبعد، والتوافق وعدم التوافق، حيث تمتد عبر البلاد والقارات، ولا خيار لأي من الخليلين أو لأحد من أفراد الأسرة في ذلك، فهم سيخرجون إلى العالم بتلك

الحالة التي تعكس واقع حياتهم، وهذا الأمر قد أبرز تلك التناقضات بين دول العالم الأول ودول العالم الثالث، حيث تم تجسيدها في إطار واقعي من خلال صورة تلك الأسرة المعولمة؛ صورة يتقابل فيها معاً اختلاف اللغة واختلاف الماضي واختلاف النظم السياسية والقانونية.

غير أننا نتساءل هل يُعدّ حديثنا عن مفهوم «الأسرة المعولمة» تطرقاً إلى مفهوم لا يستخدم في عصرنا الحالي؟ فيما يتعلق بتعدد صور الحب وتعدد أنماط الحياة في المجتمع الغربي كالمثليين والعائلات ذوي العائل المنفرد والأسر المختلطة والخليل المؤقت والخليلين المنعزلين واللذين تفصلهما المسافات؛ نجد على وجه التقريب أن المجتمع الغربي يرى هذا المفهوم متمثلاً في تلك الصور، إلا أنه يحتل أيضاً مكانة كبيرة في الثقافات غير الغربية.

عند تلاقي التصورات المتناقضة فيما بينها عن تلك الأسر (التي نطلق عليها مصطلح «الأسرة المعولمة») تشتعل النزاعات ـ التي أصبحت ركناً من الحياة اليومية ـ حول فرض الرؤى والأفكار التي تدور هنا حول مفهوم الأسرة وأعضائها ووصف ذلك، والشكل الذي يجب أن يكون عليه نظامها، أي باختصار: ما يُرنى إليه لتحقيق مفهوم «الأسرة المثالية».

يرى أنتوني جيدنز (١٩٩٣م) وإيفا إيلوتس (٢٠١١م) ونيكلاس لومان (١٩٨٢م) وكذلك نحن في كتابنا «الفوضى البديهية للحب» (١٩٩٠م) أن جميع نظريات علم الاجتماع المنتشرة في العالم ـ والتي تدور حول قضية الحب وتتحدث عما يعرف بـ«علاقات التقارب والود في العصر الحديث» ـ تسيء الحكم على النزاعات حول فرض ما نؤمن به. إن كل هؤلاء لا يرون أن ما يصفونه بعالمية نمط هذا الحب الحديث ومفهوم حريته الذي يختلف من بلد لآخر، يحوي فقط أحد

اتجاهات التطور الممكنة، بل بالتحديد مجموع الاتجاهات التي نشأت وترعرعت في ظل الظروف التاريخية والحضارية والسياسية والقانونية للمجتمع الغربي؛ وفي هذا الصراع حول «الأسرة المثالية» تثار ريبة شديدة حول تلك التعهدات التي لم تتحقق عن إمكانية التوفيق بين الحرية والمساواة والحب.

عند الحديث عن الحب في جميع أنحاء العالم يتم حصر ذلك في صور موضوعية محددة؛ صور تتمثل في العلاقة بين امرأة ورجل أو بين امرأة وامرأة أو بين رجل ورجل وربما بين طفل وطفل. سنخوض في هذا الكتاب الذي بين أيدينا في موضوعات شتى كثيرة ذات تأثير على المستوى المحلي والعالمي، منها على سبيل المثال علاقة الحب التي تتجاوز الحدود الجغرافية والثقافية والسياسية والهجرة بغية الزواج وحب الأم النائي، والسياحة التي تتعلق بالرغبة في الحصول على الأطفال (السياحة الإنجابية)، والعائلات المتنوعة المعولمة؛ أي أننا نلقي الضوء على شتى مواضيع الحب المعولم.

إن التنبؤ في الوقت الراهن بمستقبل فوضى العلاقات في زمن العولمة يعد أمراً مستحيلاً، ولكننا لا نعتبر أنفسنا من أصحاب النظرة التشاؤمية عن الحب النائي، والذين يدّعون أن مثل هذا النوع من الحب هو في ذاته نهاية الحب، وأنه لا يمكن التصدي لعيوبه في حالات كثيرة. ولا يسعنا في هذا إلا أن نطرح هذا التساؤل: هل يمكن القول إن ما يفشل فيه العالم أجمع تنجح فيه صور الحب والأسرة الجديدة من خلال خلق علاقة تتجاوز تلك الحدود؟

الفصل الأول

تحوّل الأسرة التقليدية إلى أسرة معولمة

لعبت الفنون ـ حتى الأعمال الفنية الخيالية منها وكذلك السير الذاتية والحكايات بعمومها ـ دوراً يتسم بالأهمية الكبرى في ظاهرة جديدة من الظواهر المتمثلة في خليط العلاقات الأسرية والغرامية، وقد امتدت هذه الظاهرة عبر البلاد والقارات، واستشرت وأصبحت أمراً واقعياً مثيراً للدهشة، إلى درجة جعلت الرواة ومنتجي الأفلام الوثائقية يهتمون بها اهتماماً بالغاً. بل نصادف غالباً كتباً شتى يتم نشرها عن هذا الموضوع الذي يتم تناوله بصور مختلفة، فتارة يتم معالجته في شكل فكاهي نقدي وكذلك في شكل ساخر، وتارة أخرى يتم تناوله بلهجة حادة حازمة. وتتمحور تلك الكتب حول قصص الحب والزواج والأبوة التي تتعدى حاجز اختلاف الثقافات وحاجز المسافات البعيدة، وكذلك قصص العلاقات منها ما كُتب له النجاح أو تلك التي باءت بالفشل، وكيف يمكن لمتناقضات الحياة أن تقتحم الأسرة. فيما يلي سنتعرض لثلاثة نماذج هامة في هذا الموضوع:

١. نظرة الأدب: كتابات عن الحب النائي الكوميدية والتراجيدية

تتناول رواية «لمحة تاريخية عن الجرارات في أوكرانيا» (*kurze Geschichte des Traktors auf Ukrainisch*) لـ«مارينا لويتسكا»

موضوعاً حيوياً من خلال الحديث عن الجرارات، حيث السفر بتأشيرة سياحية من أوكرانيا إلى بريطانيا رغبة في الزواج والثروة المشتركة والحق في البقاء هناك؛ ومما ورد في الرواية على لسان البطلة:

«وقع أبي في غرام امرأة شقراء جميلة من أوكرانيا بعد وفاة والدتي بعامين، وقد كان في الرابعة والثمانين من عمره، أما هي فكانت تبلغ من العمر ستة وثلاثين عاماً. دخلت هذه المرأة في حياتنا فعكرت صفوها، وكانت هزة شديدة أصابت عصب الأسرة، حيث ألقت بالنظام الأسري عرض الحائط، فقد نجحت هذه المرأة الشقراء القادمة من شرق أوروبا بحماستها وآمالها البسيطة وباستخدام كامل أنوثتها أيضاً في نيل هدفها وهو «البطاقة العائلية»، أي الزواج بغية الحصول على حق عضوية في أحد النوادي المرفهة؛ إنها تريد أن تبدأ حياة جديدة مع ولدها في بلاد الغرب، تريد أن تحيا حياة طيبة بوظيفة جيدة وأجر جيد وسيارة جميلة (ليست بأي حال من الأحوال ماركة لادا أو سكودا)، وأن تعلم ولدها تعليماً جيداً في أوكسفورد أو كامبريدج على الأقل. كانت هذه المرأة متعلمة بالفعل تعليماً جيداً فقد تخرجت في كلية الصيدلة، وبالتالي من الممكن أن تجد هنا عملاً بأجر جيد، بشرط أن تتقن اللغة الإنجليزية. في تلك الأثناء كان أبي يقوم بإعطائها محاضرات في تعلم الإنجليزية، في مقابل ذلك كانت تقوم بأعمال المنزل وتهتم بأمره، وكانت ترتمي في أحضانه تاركة إياه يتحسس أنوثتها» (Lewycka، ٢٠٠٦م).

يعد كتاب «لا حياة بدون ابنتي» (*Nicht ohne meine Tochter*) سرداً لتجارب حياتية للكاتبة الأمريكية «بيتي محمودي»، التي مرت بها في إيران والولايات المتحدة الأمريكية، أي بين دولتين إحداهما إسلامية والأخرى غربية. تزوجت الكاتبة «بيتي محمودي» الأمريكية

الأصل من طبيب إيراني الأصل، الذي قرر فيما بعد العودة إلى وطنه، فأخذ يُرَغِّب زوجته وابنته في السفر إلى إيران، وكان ينوي إذا تم ذلك أن يجبرهما على البقاء والعيش هناك؛ تظاهرت «بيتي محمودي» بالاستسلام للبقاء في إيران، وأخذت تخطط سراً للهرب ومعها ابنتها، وبعد ثمانية عشر شهراً من المعاناة والعديد من المحن التي ذاقت فيها طعم الألم، تمكنت «بيتي» من تحقيق غايتها.

ينتمي هذا العمل إلى تراجيديات «تحوّل الحب إلى كراهية»، حيث يتم فيه وصف الرجل في مقابل المرأة، أو الظلم في مقابل الاستعداد للتضحية، والقهر في مقابل الصمود، والحرية في مقابل العبودية. في نهاية القصة تتبدل الحال إلى نحو أفضل، وتنجو الأم بابنتها من قبضة هذا الطاغية، وتعود إلى وطنها؛ إن هذه القصة النسائية والتراجيدية تصور ضياع الحب الذي ينشأ بين عوالم مختلفة من زاوية واحدة، وهي زاوية المرأة الغربية وتصوراتها وتطلعاتها وكذلك خيبة أملها.

يصف فايلر في «ماري، هذا لا يروقه» (*Maria, ihm schmeckt's nicht*) (٢٠٠٣م) ـ من خلال العديد من القصص الفكاهية ـ حالة أسرة ألمانية إيطالية، حيث يحكي لنا المؤلف ـ الذي عاصر مثل هذه القصص بنفسه ـ مواقف طريفة من الحياة اليومية التي تحدث داخل الأسرة، خاصة في حالة إذا أراد شخصان من وسط أوروبا أن يتزوجا، وكان الخطيب من طبقة الأثرياء والطبقة السائدة في ألمانيا، ووالد المخطوبة ينتمي إلى الطبقة الفقيرة في جنوب إيطاليا وجاء إلى ألمانيا عاملاً. ومن خلال تسلسل الأحداث تتضح التناقضات بين العالمين التي يسوقها الكاتب هنا في شكل كوميدي، حيث يصور الدقة والانضباط والالتزام المتناهي للألمان حينما يتقابل مع فن

الارتجال والتلقائية والاستمتاع بالحياة التي يمتاز بها الإيطاليون، مما يضفي على الرواية نوعاً من المسحة الفكاهية اللاذعة أحياناً والهادئة أحياناً أخرى، والتي تنتهي بنهاية سعيدة، حيث ينتصر الحب على جميع التناقضات بين العالمين متجاوزاً في ذلك كل عوائقها.

رغم أن هذه الأعمال الثلاثة تختلف بعضها عن بعض من حيث مضمونها، فإنها تتفق جميعاً في مغزى واحد، ألا وهو وصفها في جميع مواقفها كيفية تسلل المجتمع المعولم إلى الأسرة التقليدية، فيثير فيها الاضطراب والخلل ويملأها بالمفاجآت، ويغمرها أحياناً بالبهجة والسعادة، ويثير فيها البغض والاختلاج أحياناً أخرى؛ كما تصف هذه الأعمال كيف أصبح هذا الاختلال والتزعزع اللذان يمرّ بهما العالم جزءاً أساسياً في العائلة التقليدية.

لقد تصدرت هذه الأعمال الثلاثة قوائم أعلى نسب مبيعات، وأُصدِر منها ملايين النسخ كما تُرجمت إلى العديد من اللغات. ولعل هذا القبول الجماهيري الذي لم يسبق له مثيل يرتكز على أسباب عِدة، أهمها أن هذه الأعمال تستند بشكل أو بآخر إلى تجارب ذاتية يسوقها مؤلفوها بأسلوب السرد المباشر الذي يثير القارئ فيستأثر قلبه، كما يجذبه ذلك السحر الذي ينشأ من خلال الربط بين الإثارة والغرابة، وكذلك الرتوش التي يضيفها المؤلف من خلال ذكر بعض المواقف الكوميدية أو التراجيدية.

إن هذه القضايا التي يناقشها هذا النوع من الأعمال الأدبية نجد لها صدى في التجارب الذاتية لدى الكثيرين، كما لها انعكاس فيما يرتبط بتلك التجارب من مشاعر السرور أو مشاعر الخوف أو أحد عوارض الحياة، حيث نجد أخا الزوجة يتزوج من امرأة تايلاندية، والجد يستأجر امرأة من بولندا لرعايته، وابنة الأخ بالمعمودية ترافق

منذ وقت قريب عالم لاهوت من توجو. . . أين يقع هذا البلد أصلاً؟ ولماذا أتى هذا الرجل إلينا! وهل يحبها بالفعل؟ أم يستغلها لتكون بطاقة دخوله إلى دول العالم الأول؟

إن قضايا مثل هذا النوع من العلاقات تزداد لتصبح جزءاً من الحياة اليومية لأسر هذا المجتمع الثري، حتى أن العديد من المشاكل العالمية تثار بهذه الطريقة داخل غرفة المعيشة، مثل مشكلة الأزمة الاقتصادية وأزمة السوق المالية في آسيا، والحروب الأهلية والانقلابات السياسية في أفريقيا، وكذلك المنازعات الأيديولوجية وتحسن أو تدهور الاقتصاد في أمريكا اللاتينية، فقد تمكنت السيدة التايلاندية والرجل القادم من توجو من الجلوس على أريكتنا، وكلاهما يحضران معنا أعياد الميلاد، ويلعبان كرة القدم مع نجلنا، ويقومان برعاية الجد، وكل منهما لديه زوجة ابن وزوج ابنة وأخت وأخ وابن عم وابنة عم وابن أخ وابنة أخ وأحفاد. . .الخ، وجميع هؤلاء يتحدثون لغتنا بلهجة غريبة، وتبدو أشكالهم مختلفة عنا تماماً، وحتى أسماؤهم غريبة وبالكاد نستطيع نطقها، والبعض أحياناً يشعر بارتياح عندما يقرأ هذه المشاهد الحياتية، ويجد حاله متلبساً فيها وإن كان يشعر بأن ذلك غير مألوف ولكنه في الوقت نفسه هو بيت القصيد؛ الذي يتصاعد عبر التفاقمات الفكاهية والتراجيدية.

هكذا تصبح هذه الأعمال أكثر محاكاة للواقع من سماع مجرد تجربة حياتية لأحد الأشخاص. ونرى أن البعض الآخر لا يعلم كيفية التعامل مع الواقع الأسرى الجديد، ولا يعلم أيضاً كيف أن تلاقي «الداني» و«النائي» يولِّد عوائق شخصية ومواقف محرجة؛ يخوض عبابها بمعاناة الكثير في العصر الحالي. إن القبول الجماهيري للأعمال السابق ذكرها يكمن في أنها تمثل إطاراً لحالة التذبذب والشتات النابع

من الواقع الأسري الجديد، حيث تعرض هذه الأعمال النموذج الذي يمكن أن يتشابه تماماً مع حياة الفرد، كما تقدم توجيهاً له فيما يمكن فعله، وكذلك أيضاً مواساة للفرد كمساعدة عملية للتغلب على هذا الشتات الذي تخلل المجتمع الانفتاحي.

٢. عالم جديد

يصف هذا الكتاب ـ الذي بين أيدينا ـ أيضاً حالة الشتات التي تنبع من اجتماع الداني والنائي معاً، وقد استخدمنا مفهوم «الأسرة المعولمة» لوصف ذلك الواقع الأسري الجديد، وجعلناه محوراً يدور حوله الكتاب، وسنطرح في هذا الصدد عدة قضايا تعكسها عدة أسئلة: كيف يمكننا الوصول إلى وصف دقيق وإدراك شامل لما هو حقيقة عامة متأصلة في الحياة اليومية؟ كيف يمكن أن نجعل من الحب والأسرة محوراً للحياة؟ وماذا يحدث لو ذابت القوانين المحلية والدولية وقوانين الهجرة وكذلك الفوارق التي تفصل بين المجتمعات الثرية والمجتمعات الفقيرة، وأيضاً بين دول العالم الأول ودول العالم الثالث؟ وهل سيتأثر الحب والعلاقات الحميمة إذا تحول الحب إلى حب ناءٍ، حب من مسافة قصية يتعدى حاجز الدول والقارات؟

عند طرحنا هذه القضايا نكون قد تطرقنا إلى موضوع لم تلج إليه أقدام بحث من قبل؛ حقاً إن هناك العديد من الأبحاث التي تناولت تطور الأسرة بدءاً من مناقشة علاقة معاشرة غير الأزواج وصولاً إلى مناقشة تراجع معدل الولادات، كما أن هناك العديد من الاستقراءات تم استنباطها من الأبحاث التي تناولت الأسرة وأبحاث الهجرة وعلم دراسة الإنسان؛ تلك الأبحاث التي اهتمت بدراسة الأسرة المعولمة، إلا أنها تناولت عولمة الأسرة من منظور ضيق، حيث تسلط الضوء

على جانب واحد فقط من جوانب واقع الأسرة المعولمة، مثل الشريكين ذوي الجنسية المختلفة، أو تبنّي طفل أجنبي، أو علاقات الحب النائي، بيد أننا على النقيض من ذلك نسلط الضوء في كتابنا حول العلاقة الرابطة لجميع جوانب الأسرة متعددة الصبغة، لذلك قمنا بصياغة مفهوم شامل يتضمن كل تلك القضايا وهو «الأسرة المعولمة».

بهذا المفهوم نتطرق إلى ما يجمع هذه الصور المختلفة للأسر المتعددة. إننا نبحث في هذا الكتاب كل المعاني والعلاقات التي يتضمنها هذا المفهوم حتى يمكننا التمييز بين العوامل الموحدة والعوامل المشتركة داخل الأسرة المعولمة وبالمثل التمييز بين الاختلافات والتناقضات، وسنستعمل في ذلك «النظرية التشخيصية» للوصول إلى هذا الهدف(*).

(*) نحن نرى أن هناك فرقاً بين النظرية الشارحة والنظرية المشخصة في هذا العصر الذي يتطور فيه المجتمع بصورة مستمرة. يفهم بعض المنظرين لأي نظرية على أنها شرح لأحداث وظواهر يتم ملاحظتها، والتي قد تعود إلى قوانين عامة وشاملة للتواصل الاجتماعي والحياة الاجتماعية. إنهم يجيبون عن أسئلة تعليلية، ولهذا فهم يصدرون نظرياتهم من خلال حالة العلوم الطبيعية الجافة، إلا أن هذا ليس هو الفهم السائد، حيث تتخذ المساهمات في تنظير علم الاجتماع ـ والتي تحظى الآن بالاهتمام البالغ على المستوى الدولي ـ منهجاً مختلفاً، وهدفها هو خلق تصورات لأطر رقابية عن طريق تشخيص عام للعلاقات الاجتماعية التي تتغير بصورة سريعة على مدار الزمن ـ بغض النظر عن فوضى الأحداث والظواهر الاجتماعية. ولهذا الغرض أيضاً استخدمنا مفهوم «الأسرة المعولمة». لكن هذا لا يعني بالنسبة لنا «تشخيصاً للعصر» في مفاهيم لغوية تستخدم في الحياة اليومية، وإنما يقصد به تصوراً عاماً للمجتمع، وينبغي أن تصاغ له كلمات تصنيفية تفصيلية مثل الأسرة المعولمة متعددة الاماكن، والأسر المعولمة متعددة الجنسيات، والحب النائي وزواج الهجرة وتأجير الأرحام . . . إلخ (انظر تفصيلياً عن هذا في موضعه في =

بادئ ذي بدء يمكننا القول بأن الأسرة المعولمة تحوي داخلها متناقضات الحياة، وليس كل الأسر تجمع كل هذه المتناقضات، وإنما كل الأسر تجمع بعضها بالفعل؛ فالشريكان ذوا الجنسية المختلفة يجمعان بين متناقضات دولتيهما أو متناقضات الطبقة الثرية والطبقة الفقيرة، وقد تجمع أسر المهاجرين بين متناقضات العالم الأول والعالم الثالث، وأيضاً هذا التفاوت بين كلا العالمين مصحوباً بالتاريخ الاستعماري والذي ما زال أثره قائماً في نفوس أحياء ذلك الجيل، حيث يتبنى بعضهم مبدأ «لا أريد أن أعلم» والبعض الآخر يملأه السخط والقنوط.

لكي نتجنب سوء فهم جائز الوقوع نشير إلى أننا بحديثنا عن «الأسرة المعولمة» لا نقصد «المواطن المعولم»، أو مجموعة مثقفي الطبقة الوسطى الذين يلمّون بالآداب الصينية والمطبخ الفرنسي والفن

= كتابنا) إن هذا ما نطلق عليه «النظرية التشخيصية». إن هذا الاتجاه التاريخي الحثي في التنظير قد حاز اهتماماً بالغاً في هذا العصر -عصر التحول الخطير الذي يستشري بسرعة، فليس الأشخاص العاديون فقط هم الذين اصطدموا بلغز الواقع الاجتماعي الجديد، بل علماء الاجتماع أيضاً، فنجدهم يتساءلون: أين نحن؟ ومن أين نحن قادمون؟ وإلى أين تسير القافلة؟ إننا نعيش في زمن أصبح هذا التساؤل: هل نفهم العالم الذي نعيشه؟ أكثر إلحاحاً ـ ليس فقط لدى الكثير في الحياة اليومية بل لعلماء الاجتماع أيضاً ـ من هذا التساؤل: ما السبب وراء كل ما يحدث؟ إن العلاقة بين هذين السؤالين لا بد أن تفهم فهماً دقيقاً: حيث تفترض النظريات الشارحة ـ في ظل هذا التحول الاجتماعي المستمر ـ نظريات تشخيصية بالضرورة. وإذا أمكن وضع العولمة الداخلية للعلاقات الحميمة والحب والأسرة وعلاقات الأجناس وأيضاً العولمة الداخلية لأعمال المنزل وطرق الحمل والأمومة إلخ ـ في تصورات نظرية وأمكن فهمها فهماً جيداً، لأمكن تدوير هذه الأسئلة التعليلية في الذهن بطريقة مختلفة، وحينها سيمكن التعامل بصورة أفضل مع الأغراض الجديدة للعالم واعتراضاته التي تقف أمام الحب والأسرة.

الأفريقي، فنحن نرى ـ على العكس من ذلك تماماً ـ أن العديد من الذين ينتمون إلى هذه الأسر المعولمة ليسوا اجتماعيين ولا منفتحين على العالم، كما أنهم لا يلمّون بثقافات متعددة، ولا يجيدون لغات كثيرة، وأيضاً لا يتطرقون إلى العالم النائي الكبير، وهناك من لم يخرج من قريته أو بلدته قط، وهناك من هو مرتبط ببلدته وينتابه القلق من أي غريب.

إن البعض يصبح فرداً داخل الأسرة المعولمة جراء ضغوط العنف أو الحروب الأهلية أو التهجير القسري، أو آملاً التخلص من الفقر أو البطالة اللذين يجدهما في وطنه، وآخرون يصبحون أفراداً داخل هذه الأسر من خلال إعلانات التواصل عبر الإنترنت أو من خلال علاقات الحب التي تنشأ عن طريق المصادفة. مختصر القول: إن العديد من الأشخاص يدخلون مجبرين في هذه الأسر من خلال أحداث وضغوط خارجية، وليس رغبة في ذلك أو عن طريق الاختيار الحر. وسواء تشكلت هذه الأسر بطريقة اختيارية أو إجبارية، فإنها تشترك جميعاً بصورها المتعددة في عامل واحد ألا وهو «الارتباك»؛ حيث إن هذه الأسر دائماً وأبداً لا تتفق وتصوراتنا الحالية عن الهيكل الأسري، كما أنها لا تتفق وتصوراتنا عن طبيعة الأسرة، إضافة إلى أنها تورث الريبة في تلك التصورات المسلّم بها بالنسبة إلينا.

٣. نظرة في الواقع: تنوع الأسرة المعلومة

من جانب آخر نستكمل النظرة الشاملة لما يتسبب في نشأة الأسر المعولمة. فبعد أن عرضنا أعلاه هذه الأمثلة الأدبية نطرح أمثلة من الواقع تصف أنماط الأسر المعولمة التي نلمسها في الواقع الاجتماعي للقرن الواحد والعشرين.

قد يجعل اختلاف الدخل على مستوى العالم ظاهرة مثل ظاهرة استجلاب خادمة أمراً ممكناً؛ حيث تهتم الأسر الثرية بجلب خدم وجليسات أطفال وممرضات من البلاد الفقيرة، وتعد الفيليبين إحدى هذه البلاد الفقيرة والتي لا يمكنها أن تعيش بدون الأموال التي يرسلها من الخارج الأبناء المهاجرون في سعيهم للرزق، ولهذا تحظى الهجرة بهدف العمل دعماً وتشجيعاً من قبل الدولة. فعلى سبيل المثال يتم تدريب النساء في ميناء العاصمة الفيليبينية مانيلا على مهنة «الخادمة»، التي تستطيع العمل في البلاد الغنية والرأسمالية في شتى أنحاء العالم. ورغم أن مثل تلك النساء ربما يكن حاصلات على مؤهلات أخرى ـ منهن معلمات لتدريس الرياضيات أو محاسبات أو طبيبات بيطريات على دراية بكيفية مداواة الأبقار ـ فإن عليهن أن يتعرفن على أنماط الأسر في البلاد الثرية في صورها المختلفة، فمثلاً يشاهدن على شاشة عرض أحد الفنادق الأمريكية وسلوك الأسرة الأمريكية فيه، أو تدريبهن على التعامل مع النمط الإيطالي في المنزل، أو التعرف على سلوك الأطفال الألمان أو الكنديين وكيف يقضون أوقاتهم، بل ومما يتعلمنه أيضاً كيفية تشغيل غسالة الأطباق. وبعد ستة أشهر من هذا كله يحصلن على إجازة في التدبير المنزلي، التي من خلالها يمكن لهن أن يتمكن من السفر للعمل في إحدى الدول الصناعية.

بعيداً عن أضواء الخصوصية للأسر ـ التي يختفي بريقها خلف اضطرابات العالم ـ تندمج العوالم المنفصلة للطبقة الفقيرة المتعولمة والطبقة المتوسطة الطامحة، حيث ترتحل معلمات من الفيليبين وطالبات من المكسيك ومترجمات من الإكوادور وقانونيات من غانا إلى بلاد تقود المرأة فيها الآن مؤسسات ومعاهد وأحزاباً سياسية،

وذلك من أجل العمل بمهن تعد منذ قرون خاصة بربات المنازل، حيث يعملن في التنظيف أو يقمن بإعداد الطعام أو يعتنين بأطفال وعجائز لأسر لا ينتمون إليها.

تشكل نسبة النساء اللاتي يهاجرن للعمل أكثر من نصف نسبة المهاجرين على مستوى العالم، وبالنظر بصورة إجمالية إلى اختلاف صور سوق العمل فإن النساء يشكلن أقلية، إلا أنهن يشكلن الوجه الأنثوي لمفهوم العولمة (انظر Hochschild: ٢٠٠٠م)، ولا نجد مثل هذه الصورة في أتم وضوحها إلا في دولة الفيليبين؛ تلك الدولة التي تصدر القوى العاملة كما تصدر الدول الأخرى القهوة والكاكاو، فقد بلغت نسبة النساء المهاجرات منذ ثلاثين عاماً ١٢٪، إلا أنها تزايدت حتى بلغت في الوقت الراهن ٧٠٪ من نسبة المهاجرين.

هناك قاعدة تاريخية معاصرة تلقي بظلالها وتبعث بآثارها على مستوى العالم؛ قاعدة مفادها أنه كلما عملت المرأة وحققت نجاحاً في عملها، احتاجت إلى العون في تدبير شؤون منزلها، ولم تعد عملية المساعدة هذه تتحقق ـ مثل العصور القديمة ـ بواسطة العبيد والخدم، وإنما تتحقق من خلال استجلاب العمالة زهيدة الثمن التي تتوفر في البلاد النامية، والتي تقوم بطرحها على السوق العالمي، والتي تأخذ في بعض الأحيان صورة فيها نوع ما من المواربة أو غير الشرعية، أو ما يسمى بسوق الظل.

ينشأ نوع من العلاقات المتشابكة تعكسه الأقدار والظروف التي يتجاوز امتدادها الحدود والقارات. ففي جانب من العالم تضطر المرأة حينما يجهدها عناؤها المستمر بين العمل والأسرة إلى الاستقالة، وتعود أدراجها فتضعُ نفسها في خدمة هذا العنصر النسائي المعولم. ونجد على الجانب الآخر نساء في أمسّ الحاجة للمال كي يتمكنّ فقط

من إعالة أسرهنّ، ومن هنا تنشأ تلك العلاقة المتشابكة بين الجانبين، بين التي تعاني بين عملها ووظيفتها داخل الأسرة وبين تلك المفتقرة للمال، فمثلاً نجد أنه يمكن للمعلمة الفلبينية المثقفة ثقافة جيدة إذا عملت في هذا البلد الغريب كجليسة أطفال أن تجني ضعف ما كانت ستجنيه في الفلبين حال قيامهما بعمل ما، هذا إذا ما تحقق لها أصلاً الحصول على عمل.

نطلق على مثل هذا العمل بالخدمة المعولمة، التي من سلبياتها أن تتم قولبة الحب والرعاية وتحويلهما إلى مجرد «سلعة» يتم استيرادها من مصدر أساسي تمثله نساء شعب ما، ويتم تصديرها إلى نساء أخريات لشعوب أخرى، وتوصف مثل هذه الخدمة المعولمة للأسر بـ«ذهب الفقراء»، فهي تعد بمثابة أحد المصادر الطبيعية التي يستولى عليها الأثرياء، حتى ولو استفادت هؤلاء النساء الفقيرات من هذه المصادر، فحظهن ضئيل مقارنة بما تحظى به النساء اللاتي يشغلن مناصب وظيفية داخل أوطانهن الثرية. إن نسيم العالم النائي يثير في مخيلة هؤلاء الفقيرات صور جنة الاستهلاك (انظر /Ehrenreich Hochschild: ٢٠٠٣م؛ Hochschild: ٢٠٠٣م).

الأسرة المعولمة عندما تمزقها حدود التفاوت على مستوى العالم

يثار دائماً الحديث عن الحدود الفارقة بين المواطن الشرعي والمهاجر غير الشرعي ـ أي بين المقيّدين رسمياً في سجلات الدولة وبين هؤلاء الذين يعيشون في الخفاء ـ وذلك إذا ما تمّت مناقشة موضوع الهجرة؛ ومن يتمعّن في مبادئ القانون يلحظ أن الفارق بين المواطن الشرعي والمهاجر غير الشرعي واضح وجلي، ففي كثير من الأسر مزدوجة الجنسية نصادف مزيجاً من المواطنين شرعيي الإقامة

وأقربائهم غير الشرعيين الذين يتخبطهم الخوف من كشف حقيقة إقامتهم.

نضرب مثالاً لذلك ألا وهو عائلة «بالاسيو» التي تتكون من سبعة أشقاء وأبويهم وأطفالهم، ولكل منهم وضع قانوني مختلف عن الآخر فيما يخص إقامته في الولايات المتحدة، فقد عبرت الأم الحدود المكسيكية بعائلتها إلى الولايات المتحدة وهي في شهور حملها الأخيرة بابنتها «استريلا»، وذلك لكي تضمن لمولودتها امتياز المولود الجديد في أرض الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم حصولها على الجنسية الأمريكية، وقد نالت ما تمنّت. في مقابل ذلك نجد زوج أخت «استريلا» يعمل بدون أوراق رسمية (عامل غير شرعي الإقامة) في الولايات المتحدة، وقد أدت زيادة صرامة قوانين الهجرة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحيلولة من تمكنه من التجنس، وبالتالي اهتزاز كيان الأسرة بأكملها؛ ففي الوقت الذي تتمتع فيه «استريلا» بامتياز الجنسية الأمريكية، يزداد خوف زوج أختها من أن تُفضح حقيقة إقامته، وبذلك قد حوت عائلة «بالاسيو» على مواطن أمريكي بالولادة ومهاجر حاصل على الجنسية ومهاجر غير شرعي وأيضاً من بينهم من لديه إقامة محددة!

إن هذا النموذج المصغر يوضح نمطاً من نوع جديد وهو «الأسرة الوعاء» أو «الأسرة الجامعة» وهذه الأسرة لا تعد متعددة الجنسيات والأديان فقط، بل متعددة الأفراد شرعيي الإقامة وغير الشرعيين أيضاً.

جمال العالم الحديث في ظل عولمة الحمل والولادة

انتظر زوجان ألمانيان لأكثر من عامين طفلين توأمين تحملهما «أم

بديلة»(*) هندية، وقد رفضت السلطات الألمانية بعد ولادة التوأمين في الهند أن تصدر جواز سفر لهما، ومبرر ذلك مبعثه أن القانون الألماني يحرم تأجير الأرحام، بينما في الهند هناك قانون يسوغ عملية «تأجير الأرحام» ويعتبرها قانونية، إلا أن السلطات الهندية قد اعتبرت التوأمين مواطنين ألمانيين نظراً لجنسية أبويهما الألمانية، ومن ثم رفضت السلطات الهندية إصدار أوراق سفر للطفلين. وقد سعى الأب ـ الذي يعمل مؤرخاً للفن ـ جاهداً حتى كاد يغلبه اليأس أمام المحاكم الألمانية والهندية كي يتم السماح له بأخذ طفليه عديمي الجنسية معه إلى ألمانيا. وبعد هذا الجهد الجهيد نجح الأب في تحقيق رغبته تلك، حيث أصدرت السلطات الهندية جوازي سفر للطفلين، ومن ثم تمكن الأب من الحصول على تأشيرة دخول ألمانيا للطفلين، وتم إعطاؤها كحالة استثنائية ولأسباب إنسانية كما صرحت بذلك وزارة الخارجية وبعدها أصبح للأبوين الحق في أن يتبنيا «طفليهما» في ألمانيا طبقاً للقانون الإجرائي الدولي.

من هنا يتضح لنا أن العولمة لم تطغَ على الأسر فحسب، بل أصبحت الأسر منذ عهد ليس بالقريب عنصراً محورياً داخل دائرة العولمة نفسه. فمن خلال التقنيات الجديدة التي يطرحها طب الاستنساخ، أمكن الفصل بين الولادة والأبوة، وكذلك أيضاً تم التحايل على القانون المانع لأي مسلك في هذا الصدد من خلال استغلال الاختلاف بين القوانين في الدول، وتناقلهما بين الدول تماماً كما يتم نقل أماكن العمل من مكان إلى مكان. إن مجالات التقنية

(*) الأم البديلة هي امرأة تحمل في رحمها لقاح زوجين آخرين، وتحمل الجنين في بطنها حتى الولادة، وتسمى هذه العملية بتأجير الأرحام ـ المراجع.

الطبية الفسيحة مكنت من الفصل بين التلقيح والحمل والأبوة، وإعادة تنظيم كل ذلك كلّ على حدة بعيداً عن تلك الحدود الدولية.

إن ما كان يطلق عليه في الماضي بكل بساطة «الأمومة» أصبح الآن متجزئاً إلى «الأم صاحبة البويضة» و«الأم المؤجرة للرحم» و«الأم التي ربت ولم تلد»، ومحاولة دمج هذه الحالات المختلفة للأمومة بعضها مع بعض تحت ظل القانون، غالباً ما يصبح طريقاً مليئاً بالحواجز تتبارى فيه الاختلافات والتناقضات داخل أنظمة القانون لأي دولة قومية.

الحب النائي للجد والجدة

بلغ أليكس ثلاثة أعوام من العمر، وكان محباً للاكتشاف ومفعماً بالنشاط، كما كان يحب مطحون القمح المصنوع والمحلى بالفواكه (Müsli) وشرائح البطاطس المحمرة، إلا أنه كان يحب سياراته اللعبة أكثر. بالأمس حصل أليكس على دمية جديدة عبارة عن حافلة حمراء كبيرة، وعلى الفور عرضها على الجد والجدة صباح اليوم التالي عبر الشبكة العنكبوتية من خلال «السكايب»، وقد كان الجد والجدة يكنان لـ«أليكس» حباً جماً، وكان من عادتهما أن يرياه عبر هذه التقنية كل يوم، بل كانت هناك ربع ساعة كل صباح وأحياناً تكون نصف ساعة مخصصة للجد والجدة لرؤية أليكس، وكان هذا الوقت المخصص لهما بمثابة أحد الطقوس الثابتة الذي له صفة التقديس والاحترام البالغ.

تُرى هل يعد ذلك سعادة طبيعية لأسرة كبيرة؟ إن الجواب عن هذا التساؤل هو: لا ونعم، فأفراد هذه الأسرة وإن كانت المسافات تفرقهم ويعيشون بعيداً بعضهم عن بعض على بعد الآلاف من

الكيلومترات، فإن الجد والجدة يقيمان في تيسالونيكي بينما يقطن أليكس في كامبريدج في بريطانيا، إلا أن «السكايب» يقوم بنقل الجد والجدة إلى داخل غرفة الطفل، وبالتالي فكأنه نقل أيضاً أليكس إلى تيسالونيكي، رغم أن الجميع يظل في مكانه؛ في هذه الصورة يحل الحب النائي محل الحب الداني متجاوزاً كل المسافات والحدود.

٤. كيف تعمل الأسرة المعولمة على تغيير المفهوم التقليدي للأسرة تغييراً جذرياً

تعرض صفحات قاموس أطلس ـ بخطوطها السمراء التي تفصل بين بلاد كثيرة ذات الألوان المختلفة ـ خرائط جغرافية وتصويرية يستطيع الإنسان من خلالها أن يتعرف على العالم، وتنقسم الكرة الأرضية إلى دول قومية متفرقة، ويترتب على ذلك أن كل إنسان يتواجد في بقعة معينة في إحدى هذه البقاع مختلفة الألوان في نقطة زمنية معينة أو أثناء فترة زمنية معينة، ومن هنا ينشأ تطابق واضح بين الهوية والإقليمية، ومن يحيد عن ذلك الفهم يقع دائماً أسيراً لدائرة الشك والمناوأة.

في الحقيقة تعيش غالبية الأسر في جميع أنحاء العالم طبقاً للنموذج التقليدي المتكامل للأسر المواطِنة؛ حيث يعيش الأب والأم في مكان واحد مع أطفالهما، ويعايشانهم مراحلهم الدراسية، وكل منهما يمتلك جواز سفر من نوع واحد، وكلاهما من أصل اجتماعي واحد ويتحدثان لغة واحدة. قد يبدو هذا الترابط بالنسبة للعلاقات العادية شيئاً طبيعياً وضرورياً في آن واحد، إلا أن هذا لا يتفق دائماً وما نعاصره من حالات كثيرة في هذه الأيام، فكثيراً ما نجد نساء ورجالاً بل وأسراً يكسرون حاجزاً كان يعد حتى الآن أشبه بقانون

الطبيعية، ويعيشون ـ بإرادتهم حيناً، ومجبورين حينا آخر ـ حياة أسرية تحيطها الغربة والتغريب، إلا أننا يمكننا وصفها بالحياة المتضامنة.

على هذا النحو فإن نقطة الانطلاق لمعرفة صور الحب وأشكال الأسرة الحديثة تنص على الآتي: على المرء أن يعلم أن هناك شروطاً عامة في تشكيل هذه الصورة، وهي شروط ترتبط بالمكان والوطن والأسرة ارتباطاً وثيقاً، إلا أن هذه الشروط تتحرر من هذا الارتباط لتصبح عناصر منفصلة؛ ويؤخذ في الاعتبار أن الرؤية التي من خلالها تشكل الأسرة كيانها من منطلق إقليمي محدد، تطغى عليها العولمة الفعالة من جميع الجوانب؛ فكما أن هناك شركات تسمى «الشركات عبر القومية» وكذلك أيضاً دولاً يطلق عليها التعبير نفسه «عبر القومية» (مثل الأمم المتحدة)، قد نشأ أيضا في العصر الحالي مفهوم الأسر «عبر القومية»، ومن ثم تثار لدينا عدة تساؤلات: هل تعد الأسر المعولمة ثقلاً موازياً للرأسمالية المعولمة ومناهضة لها، يدعمها في ذلك الدعم المتبادل للشبكات التي تتعدى الحدود الجغرافية؟ وهل هناك بارقة أمل في مستقبل ما لمثل هذه الأسرة التي يزداد انتشارها على مستوى العالم؟ وكيف يمكن تجاوز المتناقضات التي تميز بين الأمم، أو التغافل عنها أو حجبها أو احتواؤها أو تحمّلها أو تغييرها إن أتيحت الفرصة، وذلك حتى يمكننا التخلص من هذه النظرة الضيقة لفكرة الأصل أو الوطن القومي؟

الفرضيات المسلّم بها حتى الآن

عندما كان يثار الحديث عن الأسر في الماضي، وخاصة عن الأسرة في أبسط صورها وهي الأسرة النواة (أي الأسرة التي تتكون من

الأب والأم والأبناء)(*) يلوح في الذهن دائماً ـ باطناً وظاهراً ـ التقارب المكاني للأسرة والحياة الجماعية المباشرة، ولا يستثني هذا الأصل فترات الانفصال المؤقت، حيث إن لكل قاعدة استثناءاتها وهذا يمثل هنا الاستثناء من القاعدة (ومثاله أسر البحارة)، بيد أن القاعدة المتداولة كانت دائماً أن الأسرة تعني العلاقة المباشرة بين أعضائها، ويقصد بها التواجد الجسدي لأفرادها في مكان واحد، ويعد هذا نظرة في التاريخ أو بمعنى أدق نظرة في تاريخ المفاهيم.

إن كل تغيير جذري صادفه هذا المفهوم عبر القرون كان لا يمس السمة الأساسية فيه، ألا وهي المتمثلة في الارتباط بمكان مشترك، فقد كان الارتباط بالمكان قديماً ـ وبكل تأكيد ـ هو السمة الأكثر أهمية للنظام الأسري؛ ولم يكن المقصود بكلمة "familia" «الأسرة» في روما القديمة هو كل ما يستخدم في إطار النسل والزواج فقط، بل

(*) الأسرة النواة هي النمط الشائع في معظم الدول الأجنبية وتقل في أغلب الدول العربية، وتتسم الوحدة الأسرية في هذا النمط بقوة العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة بسبب صغر حجمها، كذلك بالاستقلالية عن الأهل في المسكن والدخل، وهي تعتبر وحدة اجتماعية مستمرة لفترة مؤقتة كجماعة اجتماعية، حيث تتكون من جيلين فقط وتنتهى بانفصال الأبناء ووفاة الوالدين، وتتسم بالطابع الفردي في الحياة الاجتماعية؛ أما في الدول العربية فيكون النمط الأسري فيها على الوجه الغالب ما يطلق عليه «الأسرة الممتدة»، وهو نمط تقوم فيه الأسرة على عدة وحدات أسرية تجمعها الإقامة المشتركة والقرابة الدموية، وهي النمط الشائع قديماً في المجتمع عموماً ولكنها ما زالت منتشرة في المجتمع الريفي في الوقت الراهن، ويتنوع هذا النمط إلى أسرة ممتدة بسيطة تضم الأجداد والزوجين والأبناء وزوجاتهم، وأسرة ممتدة مركبة تضم الأجداد والزوجين والأبناء وزوجاتهم والأحفاد والأصهار والأعمام ـ المراجع.

يتعدى ذلك إلى كل ما يدخل ملكية الرجل وينتمي للبيت الجماعي الكبير كالزوجة والأطفال والعبيد والعتقاء وكذلك الأنعام.

مع بداية العصر الحديث ساد مفهوم أدق للأسرة، كما ازدادت دقة استخدامه فيما بعد، حيث اختص في النهاية بالأفراد الذين يعيشون في إطار معيشي واحد (انظر Mitterauer/Sieder: ١٩٨٠م، ص ١٩ وما بعدها)، كما سادت فيما بعد فكرة المكان الجماعي وأصبحت عنصراً أساسياً في مفهوم الأسرة، التي كانت دائماً تظهر في القرون الأخيرة عند الحديث عن الأنماط الحياتية الجديدة. وطبقاً للمفهوم السائد على نطاق واسع في أمريكا ـ والذي لا يزال أثره حتى اليوم ـ فإن الأسرة التقليدية الأمريكية تتكون من زوج مغاير جنسياً وزوجة مغايرة جنسياً(*) وأطفالهما البيولوجيين، ويعيش الجميع تحت سقف واحد، ويكون الرجل عادة هو العائل الرئيس للأسرة (انظر Haris: ٢٠٠٨م)؛ وعلى أية حال فقد انهارت دعائم مفهوم الأسرة التقليدية، حيث الأزواج المغايرون جنسياً والأبوة البيولوجية، وحتى السمة المميزة وهى «العائل الذكري للأسرة»، ورغم ذلك فإن القاعدة الطبيعية التي تدفع الأسر إلى العيش تحت سقف واحد ـ أي فرضية أن يكون هناك مكان واحد جامع للأسرة لممارسة العلاقات والتفاعلات المباشرة ـ لم تدخل دائرة الشك مطلقاً، وكلمة السقف يمكنها أن تتضمن أيضاً الشراكة في الوطن؛ فعند الحديث عن الحب والزواج

(*) المغايرة الجنسية هي نوع من التوجه الجنسي، يبين بالحب الغرامي أو الشهوة الجنسية لأشخاص أو حتى السلوك أو ممارسة الجنس مع الجنس المغاير، أي بين رجل وامرأة، ويكون هذا التوجه عكس المثلية التي تعني انجذاب نفسي وعاطفي وشعوري مكثف ومتواصل تجاه شخص من الجنس نفسه ـ المراجع.

والأسرة يلوح في الذهن دائماً أن هؤلاء الذين يرتبطون بمثل هذه العلاقات ينتمون إلى أمة واحدة، ويتحدثون لغة واحدة ويمتلكون جواز سفر واحد، ومن ثم يحظون بحقوق المواطنة نفسها.

ماذا لو لم يعد هناك بيت مشترك أو سقف جماعي واحد، ولم تعد هناك أوقات متاحة يتجمع خلالها أفراد الأسرة بعضهم مع بعض، أو حتى لو وجدت مثل تلك الأوقات، فقد أصبحت تتصف بالندرة؟ هل يمكننا حينها أن نتحدث عن وجود الأسرة، أم الحديث في هذه الحالة هباء في هباء، أم سينشأ نوع جديد من الأسرة؟ وماذا لو لم يعد هناك بيت أسري جامع، وإنما نشأت العديد من الأنظمة الأسرية في العديد من الدول؟ وماذا لو انتمى إلى الأسرة أفراد مختلفو الجنسيات ومن قارات مختلفة؟ وماذا لو أن الدعائم ـ المتمثلة في السقف والمكان والنظام الأسرى والجنسية ـ لم تعد تشكل فرضيات أساسية في أي أسرة، هل ستكون التسمية «الأسرة» مناسبة لهذا النظام الجديد؟ وما معنى الوطن الأسري والأصل الأسرى في ظل هذه القيود؟ وكيف يكون نقيض ذلك المتمثل في مفهوم «الهوية المعولمة»؟

٥. مفتاح المصطلح: تعريف «الأسرة المعلومة»

تحدثنا فيما سبق عن الأسرة المعولمة وعن اختلافها مع الأسرة الإقليمية، بيد أننا نتساءل ما هي الأسرة المعولمة على وجه التحديد؟ وكيف يمكننا تحديدها؟ وكيف تكون الأسرة المعولمة نواة لنظرية تشخيصية جديدة أو بحث تجريبي جديد يكون الموضوع فيهما هو بحث الصورة المعولمة لمسائل شتى علاقات التقارب والحب والأبوة والطلاق. . . إلخ؟

الأسرة المعولمة هي أسرة تعيش بعضها مع بعض متجاوزة كل الفوارق القومية والدينية والثقافية والعرقية. . . الخ، كما ينتمي إليها ما لا يمكنه أن ينتمي للأسرة التقليدية بمفهومها السائد القديم، فبدلاً من ذلك الترابط الذي ينشأ عن العادات والتقاليد السالف ذكرها، نجد الثقة الفعالة، والتي تنجح فيما فشلت فيه الأسرة التقليدية بمفهومها القديم، حيث يكون الآخر الغريب النائي حبيباً قريباً دانياً.

هناك نوعان أساسيان من الحب النائي والأسر المعولمة لا بد من التفرقة بينهما: **أولهما** يقصد به الأخلّاء والأسر الذين يعيشون منعزلين بعضهم عن بعض، متجاوزين في ذلك أوطانهم وقاراتهم المختلفة، إلا أنهم ينتمون إلى أصول ثقافية واحدة كاللغة وجواز السفر والدين؛ أي أسرة معولمة متعددة القوميات. ومثال ذلك هو الخادمة الفلبينية المهاجرة، والتي لديها زوج وأطفال في الفلبين، إلا أنها تعمل في لوس أنجلوس كي تكسب عيشها لتعول أسرتها في الفلبين (انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب)؛ **وثاني** هذين النوعين الأساسيين الذي يندرج تحت مفهوم الحب النائي والأسرة المعولمة هو الأخلاء والأسر الذين يعيشون في مكان واحد، إلا أنهم ينتمون إلى بلاد مختلفة أو قارات مختلفة، ويكون تصورهم عن الحب والأسرة مصبوغاً تماماً بصبغة ثقافة منشأ كل منهم؛ ويمكننا أن نتصور مثالاً لذلك أسرة يكون فيها الزوج أمريكياً والزوجة صينية، وكلاهما يعيشان مع الأطفال في لندن؛ أي أسرة متعددة الجنسيات أو متعددة القارات. إن لكنا نوعي الحب النائي والأسرة المعلومة قاسماً مشتركاً بينهما، يتجسد في أن كليهما يشكلان المكان الذي تتجسد فيه تناقضات المجتمع المعولم تجسيداً تاماً، ولا خيار لأي من الخليلين

أو لأحد من أفراد تلك الأسر في ذلك، لأن ذلك يكون أمراً واقعياً أمامهما(*).

لا شك أن هذا المفهوم واضح تماماً، ولكن عند النظر فيه بدقة نجده يشوبه بعض الخلل، حيث يعد مفهوماً ناقصاً، فهو لا يعبّر عن كل الأشكال المتعددة للأسرة المعولمة، وسرعان ما يلوح في أذهاننا نماذج لا تتفق وقالب مصطلحنا أو تتفق معه ولكن بشيء من الحيدة، وحتى نطرح فيما بعد مثالاً في هذا الصدد نثير هذا التساؤل: كيف يمكننا أن نرقب الجيل الثاني أو حتى الثالث من المهاجرين القادمين من بلد أخرى أو قارات أخرى، بوصفهم يكونون أسراً بواسطة شركاء أو شريكات ينتمون إلى الطبقة الثرية؟

يبدو أن المصطلح البديع السهل الذي أثرناه قد اكتملت جوانبه إلى حد ما، لذا نقترح الإضافة التالية التي مفادها أن احتساب مثل هذه الأحوال ضمن الأسرة المعولمة مشروط بمراعاة (تتسم بالفاعلية) العلاقات القائمة المستمرة مع ثقافات المنشأ الأخرى، والتي تتعدى حاجز البلاد والقارات؛ وهذا لا يرتبط بالحالة التي لا توجد فيها أي مراعاة! نذكر على سبيل المثال بالنسبة للعلاقة التي تتسم بمثل تلك المراعاة حالة الجد والجدة اللذين يعيشان في اسطنبول وحفيدهما

(*) عن أبعاد العالم حول الأسرة المعولمة ـ والذي يتمثل في هذا الآخر المعولم الذي صار جزءاً من حياتنا، والاتصال الذي لا يحده حد، وتجسد تفاوتات العالم في أشكال وأسماء، والنظام القانوني للمواطنة، والنزاع الفكري حول الأسرة المتكاملة ـ انظر ذلك في الفصل التاسع، أما عن النقاشات المعاصرة التي تتداولها نظريات علم الاجتماع عن الحب والحميمية في زمن الحداثة انظر الفرق الذي ذكرناه بين القومية والعالمية والكوزموبوليتية (راجع موضعه في كتابنا) وانظر المقدمة أيضاً.

الذي يقيم في أولم، وجميعهم يرى بعضهم بعضاً كل صباح، ويسردون العديد من القصص عبر «السكايب»، ويجمعهم ترابط حميم ومنتظم وأساسي لعاطفة منشؤها تعدد الثقافات، لذا يبدو لنا أن هذا نموذج موافق لما ينضوي تحت ما نتحدث عنه هنا في إطار الأسرة المعولمة.

بيد أننا نتساءل لأي تصنيف يمكننا أن ندرج نموذج الأختين اللتين تنتميان إلى أسرة إنجليزية من أصل باكستاني، سوزان وليتس؟ أسرة عاد الأب الباكستاني فيها عقب مولد ابنته الصغرى مباشرة إلى وطنه تاركاً إياها، وانقطعت عنها أخباره منذ ذلك الحين، ولقد وُلدت الفتاتان في لانكستر حيث تعيشان هناك مع والدتهما، ولم تذهب أي منهما إلى باكستان من قبل، وليس لديهما أي نوع من أنواع الاتصال بأسرة الأب.

بينما تشبه سوزان والدتها من حيث المظهر، حيث الشعر الأصفر والنمش، نجد ليتس تشبه أباها، حيث البشرة السمراء والشعر الأسود، لذا دائماً ما تسأل ليتس عن أصلها ودائماً ما يتم مضايقتها أو معايرتها بأنها باكستانية. كلتا الفتاتين تعيشان في المكان نفسه (لانكستر)، وكلتاهما تتحدثان لهجة لانكستر، وانتماؤهما الديني هو الأنغليكانية أيضاً، وكلتاهما لا تعرفان أي من الأقارب في باكستان النائية. إلا أن هناك نقطة هامة تختلف فيها حالة كل منهما؛ فبالكاد تستطيع أن تفرق سوزان عن الفتيات الأخرى اللاتي ينتمين إلى طبقة الأثرياء، كما أنها نادراً ما تذكر الجانب الباكستاني لمنشئها، وفي مقابل ذلك نجد ليتس تتذكر وطنها باستمرار، وغالباً ما تشعر أنها مهمّشة في المجتمع (أو خارجة عنه)، ولا تقبل فيه إلا بشروط، وطبقاً لمعطيات السيرة الذاتية لسوزان، يمكننا أن نقول إنها تعيش في الأسرة كمواطنة إلى حد كبير،

وفي مقابل ذلك نجد ليتس ـ والتي كما يقال «باكستان مرسومة على وجهها» ـ ترتبط على غير إرادتها بهذا البلد لأن أبناء الطبقة الثرية يصفونها بأنها باكستانية. لقد أصبحت ليتس ـ من خلال معطيات علم الأحياء وعالم الجينات التي انعكست في الصور النمطية وأحكام بيئتها المحيطة ـ فرداً أساسياً في أسرة معولمة.

يلحظ الناظر في مثل هذه النماذج أن مصطلحنا البديع الواضح يصف سمات أساسية في هيكل الأسر المعولمة، إلا أن هذا المصطلح لا يكفي إطلاقاً للتعبير عن الأسرة المعولمة بكل جوانبها، فواقع مثل هذه الأسرة أكثر تنوعاً وتعدداً بل واضطراباً كتلك الأسر التي تعيش «منفصلة جغرافياً» أو «ذات ثقافة المنشأ الواحد».

بمزيد من التأمل الدقيق في تلك النماذج يتضح أن الأسرة المعولمة والأسرة التقليدية لا تعدان متناقضات مطلقة، وإنما تعد كلتاهما خاتمة لتتابع متواصل من الصور الإطارية والصور الجانبية والصور المختلطة. إن عدم وضوح الرؤية الذي نلحظه في هذا الصدد لا يعد نتيجة التحليل غير الدقيق، وإنما تلك هي السمة الأساسية للواقع.

إن المفاهيم التي تخص «الأسرة المعولمة» و «الأسرة التقليدية» هي مفاهيم تنتمي إلى علم الاجتماع، بينما نجد في مقابل ذلك أن الأنماط الأسرية التي نراها في الواقع الاجتماعي غالباً ما تكون غير واضحة التصنيف، ودائماً ما يصنف النمط الواحد من هذه الأسر بوجه أو بآخر، كما أن لها أطراً غير واضحة أو يمكننا القول مناطق انتقالية، فهي تتغير وتتطور، وأحياناً تنتمي إلى هذا النمط أو ذاك طبقاً لقصة حياتها، وسيرتها الذاتية، والظروف الخارجية وليس آخراً الأوضاع العامة للمجتمع المتمثلة في السلطة والسياسة والتشريع والصور النمطية

الخارجية. . .إلخ (وهذا ما سنعرضه في الفصل القادم). إن منطقية مثل هذه الأسر تتسم بأنها ليست «إما ـ أو» أي ليس بينهما حد فاصل حاد، وإنما هي «أكثر ـ أو ـ أقل»، أي أنها خليط مما هو معولم ومما هو تقليدي وتكون في أكثر أفرادها إما معولمة أو تقليدية، فإذا ما تم وضعها في حيز المقارنة نقول: لا يوجد ـ إلى حد ما ـ ما يعكس صفة الأسرة التقليدية كحدوث حمل، وإنما هناك ما يسمى بالأسرة المعولمة إلى حد ما.

قد يبدو أن جوابنا عن مسألة ماهية «الأسرة المعولمة؟» أمر يسير جداً، إلا أن هذه الإجابة تعد أمراً صعباً وتحتاج إلى إسهاب وتفصيل، كما أنه سيكون غامضاً إذا استخدمنا المفهوم الذي تم طرحه للتعرف على صور الحب النائي الجديدة. وقد يسوق المرء هذا الاعتراض الذي يتمثل في أن مصطلح «الأسرة» فيما يعرف بـ«الأسرة المعولمة» يتجاهل تعددية أنماط الأسر كما هو معروف منذ زمن طويل في إطار الأنماط الحياتية متجانسة الثقافة والتي كانت موضوعا لكتابنا «الفوضى البديهية للحب ١٩٩٠م».

ألا يعد من قبيل المفارقات التاريخية إذا تحدثنا عن «أسرة معولمة»؟ ألم يكن من الضروري أن نتحدث من خلال العولمة ـ حيث العلاقات الاجتماعية التي لا تحدها حدود دولية ـ عن «الخليل» لفترة محددة، وعن الامتداد الأسري، وعما بعد انفصال الأبويين و«العائل المنفرد»، وما شابه ذلك؟

بل من هنا يكمن المغزى في التعامل مع مفهوم الأسرة المعولمة، وعلى وجه العموم لا يعد هذا المفهوم مقابلاً لمعنى «أسرة» طبقاً لتصور المجتمع غير الغربي، هذا إذا ما وضع في الاعتبار المعنى التقليدي لكلمة أسرة، بل يمكن القول إن الأمر أبعد منالاً في مدارك

الغرب نفسه. إن مفهوم الأسرة المعولمة ـ الذي يحيد عن مفهوم الأسرة متجانسة الثقافة والمجتمع ـ لا يحتوي فحسب هذا الاختلاج بين العوالم، وإنما يعبّر عنه أيضاً تعبيراً تاماً، لذا دائماً ما تواجه مفاهيم الأسرة المعولمة داخل النصوص بعض النقاشات الجدلية، التي تسعى إلى توضيح ماهية «الأسرة الجيدة» على مستوى العالم. وتتفاقم النصوص التي تحتوي على مفاهيم الأسرة المعولمة حتى أنها تحتوي على تناقضات: فإذا أردنا تجنب الوقوع في المفارقة (المغالطة) التاريخية للمفاهيم علينا أن نصيغ مفهوماً للأسرة المعولمة الذي يراه العالم الغربي على أنه خطأ أحدثه الزمن، وسنتحدث بالتفصيل عن أنواع الأسرة المعولمة في بقية الكتاب، فاللفظة تأتي في حالة الجمع «الأسر المعولمة» طبقاً لما هو متداول في علم الاجتماع، فتتنوع الحالات التي يتضمنها هذا المفهوم لتشمل أيضاً الشريكين غير المتزوجين، والشريكين اللذين لا تزال علاقتهما مستمرة بعد فض الزواج، والمثليين وذوي الميول الجنسية الطبيعية، والأمومة وكذلك الأبوة... إلخ.

من هنا يتولد لدينا هذا التساؤل: ماذا نقصد عندما نتحدث في كتاباتنا بصيغة الجمع «نحن»؟ هل نقصد بها: نحن المؤلفين؟ أم نحن علماء الاجتماع؟ أم نحن الألمان؟ أم نحن سكان العالم الأول؟ أم نحن البشر؟ أم نحن أفراد الأسرة المعولمة؟ إن مثل هذه التساؤلات تجعلنا نشعر أن كلمة «نحن» التي تبدو كأنها كلمة بريئة إلا أنها تحمل في طياتها قوى خطيرة تطغى على كل متناقضات العالم، فتجعلنا ننسى خواص موطننا الأصلي، وتتضح هذه المشكلة بصورة جلية عندما نهتم بدراسة الأسرة المعولمة وما يصاحب ذلك من تناقضات تتم إثارتها حول مفهومها. إننا نحن (أقصد كمؤلفين) نضع نصب أعيننا وبكل

اهتمام صيغة الجمع «نحن» عند كتابتنا إياها والشرك الذي تنصبه لنا، وفي الوقت نفسه نعي تماماً عندما تخطها أقلامنا أننا وقعنا في ذلك الفخ.

٦. الحديث عن ثقافة يمكن للأسرة المعولمة أن تختص بها يعد تناقضاً في حد ذاته

يتغير مفهوم الثقافة عند الانتقال من أسرة تقليدية إلى أسرة معولمة، إلا أن الحديث عن ثقافة تختص بها الأسرة المعولمة يعد تناقضاً في حد ذاته، حيث إننا لا يمكننا أن نعتبر ثقافة الأسرة المعولمة وحدة منفصلة، وفي مقابل ذلك يشير مفهوم الأسر المعولمة إلى تصور للعوالم الثقافية المنعزلة نسبياً، والتي يعيش الناس فيها جنباً إلى جنب، ولكن في صورة أقاليم منفصلة سياسياً وإدارياً.

إنه أمر لا يتماشى مع مفهوم الأسرة المعولمة أن يتبنى الفرد فيها ثقافة جديدة عندما يهجر ثقافته، ولا ينبغي أن تصيبه الحيرة فيتخبط بين الثقافات المختلفة، وليست الأسرة المعولمة هي من يستطيع أفرادها أن يحددوا بنوع من الدقة أي اتجاه من الثقافة يتبنون، وإلى أي نوع من الثقافة يتجهون. ويكتسب مفهوم الأسرة المعولمة دلالته من خلال رفض هذا التصور الذي يعتبر أن الثقافات وحدات طبيعية لا حيلة للإنسان في اختيارها، وأن قدر الفرد أن ينتمي إليها أو لا ينتمي.

ينفي هذا التصور عن مفهوم الثقافة أيضاً الاعتقاد بأن أي مجموعة من البشر متحدة العرق والقومية هي الصورة الطبيعية للعالم، بينما تصبح جميع الصور الأخرى ـ والتي تتخبط حائرة بين الثقافات المختلفة، وتنهكها الأصول المختلفة، والتي تجد نفسها خاضعة لسلطات قومية مختلفة ـ شاذة ودخيلة، وبالتالي تشكل خطراً على

المجتمع. إن تبنّي فكرة الثقافة المتجانسة والمقتصرة على ذاتها شيء يدعو تماماً للعنف، وهي نتاج ثقافة الحملات الصليبية حيث الاندماج الجبري وبناء الأمة القائم على القوة.

في رحلة البحث في هذه الأرض المجهولة عن أنماط الأسرة المعولمة وأنماط الحب المعولم ـ والتي نستحث القراء «ذكراً كان أو أنثى» عبر هذا الكتاب نحو الولوج إلى عوالمها ـ نكون قد قمنا بعمل ذي مغزى في التعامل مع الصورة السلبية لمثل هذه التصورات عن التجانس الثقافي وتعدد الثقافات و«التعددية الطائفية»[*]؛ وهذا الكتاب يرغب جراء ذلك في فتح الأعين نحو رفض هذه المفاهيم للتماثلية بين أنماط الحياة وأنماط الحب.

(*) مذهب الطائفية يشير إلى وجهة نظر عالمية يؤكد على مسؤولية الفرد نحو بيئته، والدور الاجتماعي للأسرة. الطائفية وضعت في عام ١٩٨٠م كرد فعل لآراء الفيلسوف الأمريكي جون راولز (١٩٢١-٢٠٠٢م) الليبرالية، الذي سعى إلى طرح تنظير سياسي اجتماعي أخلاقي يدعم استقرار المجتمعات على نحو متكافئ ومتساو ـ المراجع.

الفصل الثاني

من أمتين مختلفتين لكنهما أصبحا شريكين

حكايات عن علاقات من الفهم وسوء الفهم المتبادل

تنتمي أندريا إلى بلدة فلينزبورج بينما «الطيف» زوجها قادم من إيران؛ وتعيش باتريشيا الأفروأمريكية مع فرانك ذي البشرة البيضاء؛ وراشيل اليهودية تحب مراد المسلم. مثل هذه الوقائع عن مثل هذه النوعيات من قصص الحب ـ التي غض طرفاها البصر عن الحدود القومية والقيود العرقية والثقافية والدينية ـ كانت موجودة في العصور القديمة؛ وبينما كان هذا في الماضي مجرد استثناءات نادرة الحدوث، نجد أمره في العقود الأخيرة قد شاع وذاع وملأ البقاع؛ حيث نصادف ذلك على نطاق واسع في أسيا (Shim/Han: ٢٠١٠م)، وأيضاً في الولايات المتحدة (انظر Lee: ٢٠٠٥م)، وكذلك في أوروبا (Lucassen/Laarman: ٢٠٠٩م)، وفي ألمانيا (Nottmeyer: ٢٠٠٩)، لقد أصبح عدد الأخلاء ـ الذين يختلف فيهم الشريك تماماً عن صاحبه من حيث القومية أو لون البشرة أو الدين أو جواز السفر ـ في تزايد مضطرد.

إن هناك سلسلة ذات مجموعة من المسببات أدت إلى تغيير في ثوابت الحب والأسرة، أو ربما نعبّر عن ذلك بصورة رومانسية فنقول إن مثل هذه المسببات أدت إلى انفتاح القلوب، وعليه فقد أصبح

للأطر العامة الاجتماعية والسياسية صورة مختلفة تماماً وهذا إذا ما عبّرنا عن ذلك بشكل جاف ليس فيه أي مسحة من الخيال، حيث نصادف في العديد من البلدان هذا الحراك الاجتماعي المتزايد، والذي نجد أيضاً من خلاله تفككاً لعرى كثير من المعوقات منها العقبات القانونية التي كانت قديماً ما تجعل عمليات الاتصال بين شخصين مختلفين ـ أو ما نطلق عليه الاتصال المختلط ـ أمراً يكاد يكون مستحيلاً؛ فعلى سبيل المثال كان هناك في العديد من الولايات الأمريكية قوانين ظلت حتى أواخر القرن العشرين تمنع الزواج بين ذوي البشرة السوداء وذوي البشرة البيضاء، وكذلك يتشابه الأمر في جنوب أفريقيا ـ قبل أن يتم القضاء على التمييز العنصري عام ١٩٩٤م ـ حيث كان يسمح الزواج فقط بين أصحاب البشرة المتجانسة، ولا يجوز غير ذلك.

لقد اندثرت أثناء ذلك هذه القوانين المانعة التي كانت تحصر وتقصر هذا التزاوج، وإن كان هذا لم يَسْرِ في مناطق أخرى من العالم، إلا أنه قد امتد على مساحة شاسعة منه؛ فلما جاءت رياح العولمة ـ وما صاحبها من التنقل جغرافياً طوعاً أو كرهاً من خلال الهجرة والهرب وعمليات الإجلاء، ومن خلال ما حدث من توزيع العمل والعمالة في دول العالم، والارتباط المتشابك الضخم في مجال الاقتصاد، والسياحة الجماعية ـ ازداد عدد هؤلاء الذين يهجرون أوطانهم وثقافتهم الأصلية سواء لفترة قصيرة أو طويلة، فهم قد ولدوا في بلادهم الأم ومجتمعاتهم الأصلية، إلا أنهم ترعرعوا في منطقة أخرى من العالم ونمت قدراتهم فيها، فيعيشون فيها ويعملون بل يحبّون أيضاً ويتزوجون.

إن فرصة قدوم الفرنسيين إلى ألمانيا ـ على سبيل المثال ـ

لممارسة التدريب العملي، وذهاب السويسريين إلى كينيا لقضاء عطلاتهم هناك، تتيح تلاقي الأشخاص ذوي الأصول الاجتماعية والجغرافية والعرقية المختلفة وبصورة متزايدة، ويكون نتيجة ذلك أن تزداد العلاقات المختلطة بصورة كبيرة بسبب هذه الفرصة، أو كما يقال «وجود الفرصة يمكن أن يتولد عنه الحب»؛ وفي عصرنا الحالي (بل يمكن أن يكون أيضاً في المستقبل) قد حلت محل كلمة الفرصة في هذه العبارة كلمة الإنترنت، وعليه يمكننا القول إن «وجود الإنترنت يمكن أن يتولد عنه الحب».

إن ظاهرة البحث عن شريك عبر الإنترنت هي في الأصل من تبعات العولمة، حيث اللانهائية في إمكانية إيجاد شريك يمكن تقييمه عن طريق العقل طبقاً لمعايير براجماتية. إن الإنترنت يغير التصنيف الاجتماعي لعلاقات الحب، حيث يفصل بين الحب والجسد، أي بين الحب والشخص، ومن خلال ذلك تتراءى لنا مفارقة تتخذ شكلاً واقعياً، والتي تكمن في كيفية أن يكون هناك ثمة مكان للتآلف والمودة بين أشخاص لا يعرفون بعضهم بعضاً، ومن هنا يمكننا أن نتساءل: إلى أي حد تتحرك القوى الكامنة لهذه المودة حتى تزيد من تقارب العلاقة، أو على الأقل تضمن استمرارية المودة؟ أم يمكن لعلاقة الود أن تتخذ أشكالاً أخرى؟

١. هل تختلف العلاقات المختلطة عن العلاقات الأخرى؟

تحظى علاقات الحب الجديدة المحتملة ـ أو التي وقعت بالفعل ـ بردود أفعال متباينة تماماً على الصعيد السياسي والإعلامي وكذلك في الرأي العام، حيث يرفضها البعض تماماً، ويحاربها بكل الوسائل، ويعتبرها خيانة لأمته (الألمانية أو المجرية أو البولندية مثلاً)، كما

يعتبرها خرقاً لمفهوم العرقية والسلالة، أما البعض الآخر فإننا نراه يبتهج غبطة لمثل هذا النوع من العلاقات، وينظر إليها على أنها الأمل في التسامح والتفاهم بين الشعوب، كما يعتبرها أيضاً ممهدة الطريق إلى عالم أفضل بهيج يملأه السلام.

إننا لا نناقش فيما يلي مثل هذه التقييمات أو غيرها، وإنما نبحث أولاً كيف وجدت مثل هذه العلاقات وهل هناك سمات مميزة لها، وبكل بساطة يكون منطلق سؤالنا هو: إلى أي مدى وفي أي تصور تختلف العلاقات المختلطة عن غيرها من العلاقات التي ينتمي فيها الشريكان إلى الأصل نفسه، وفيها يتحدث كلاهما اللغة نفسها ويمتلكان جواز السفر نفسه؟

لا يوجد شريكان ثنائي القومية

إن التساؤل عن مدى الاختلاف بين العلاقات ثنائية القومية أو العلاقات ثنائية الثقافة ومقابلها من العلاقات التي تنشأ بين الأفراد ذوي الأصل الواحد أو ذوي الأصل المتشابه، يبدو أنه مجرد تساؤل ليس فيه قصد جائر، إلا أنه قد يبدو مثيراً للريبة طبقاً للسياق الذي يذكر فيه. ولكي نناى بأنفسنا عن سوء الفهم الذي قد ينتج عن ذلك، يكون من الأفضل أن نقترب منه بشيء من الحيطة.

الحقيقة الأولى التي نصادفها تفيد أنه قلّة هم الشركاء ثنائيو القومية في محيط المغتربين الأجانب والأجنبيات، إلا أن هناك فرقاً كبيراً نجده في حياتنا اليومية بين رجل ولد وأقام في «أوبربايرن» عندما يتزوج من امرأة أصلها من «سالسبورج»، أو رجل من فصيلته نفسها إذا تزوج من امرأة كينية، فبينما بالكاد يمكن أن تظهر ثنائية القومية في الحالة الأولى، يتبين في الحالة الثانية أن الرجل الذي ينتمي إلى بايرن ما هو

إلا شخص اتخذ من امرأة «غريبة» زوجة له، ويقتضي ذلك أن تختلف مناوأة البيئة المحيطة وأحكامها التحيزية، وعليه نستنتج أنه كلما ظهرت غرابة الشريك الأجنبي وأصبحت واضحة بمجرد السمع، تأكدت ثنائية القومية.

السؤال الذي يتمخض هنا: إلام يشير هذا التصنيف الذي تعكسه كلمة الـ«غريب»؟ إن تعريف كلمة الـ«غريب» الشهير لجورج سيمل: «الغريب هو الذي يأتي اليوم ويبقى في الغد» يشير إلى مدى صعوبة التمييز بيننا وبين «الآخرين» (Simmel ١٩٠٨م: ٥٠٩)، إلا أننا يمكننا القول: إن الغريب ليس هو الشخص الذي ينتمي إلى مجتمع آخر بعيد لا نعرفه، وإنما هو الشخص الذي يكون هنا بيننا منعزلاً، ويظل على حالة يكون فيها تصوره لمعنى الوطن ـ والذي يبدو طبيعياً ـ فقط نحو حدود بلاده وانتمائه لها بصورة تثير ريبتنا. إن هذا المفهوم يصف العلاقات والزيجات ثنائية القومية وصفاً دقيقاً، وتعريف الغريب بـ«الذي يأتي اليوم ويبقى في الغد» ـ وكل ما ينطوي تحته أو غير ذلك ـ يتناقض بالطبع مع إدراك الغالبية المجتمعية لمعنى آخر تجسده العبارة «الغريب الذي يعيش ويحب بيننا».

في فخ العرقية

يرى بعض الناشطين السياسيين أن التمييز بين الشريكين المختلطين والشركاء الآخرين ليعدّ ـ من حيث المبدأ ـ أمراً خطأً بل وخطيراً، ومن يفعل ذلك فإن عليه أن يخط حدوداً جغرافية لهذا، ويصنف الشريكين المختلطين على أنهما «حالة خاصة» مختلفة وتحيد عن الحالات الأخرى؛ لذا يكون مأخذنا على من يقول بذلك أنها صورة من صور العنصرية، سواء كان مقصدهم ذلك أو لم يكن. وقد

انتهج بعض علماء علم الاجتماع في آرائهم هذا المنهج، وزخرت الدراسات المعاصرة بآرائهم حول مفهوم الأصل العرقي وتناولته باهتمام بالغ (Sökefeld: ٢٠٠٤م)، ومن ثم فقد تصدوا لكل اتجاهات الاختزال العرقي معلّلين ذلك بأننا إذا تأملنا أحد المهاجرين الهنود (أو الأتراك أو البولنديين)، فإننا لا يمكننا أننا نرجع سلوكه العام على كونه هندي الأصل (أو تركي الأصل أو بولندي الأصل)، وكذلك أيضاً لا يمكننا أن نرجع سلوكه العام إلى تلك الهيمنة المزعومة لهويته العرقية وثقافة منشئه (Baumann: ١٩٩٦م)، وإننا بهذا التصرف ـ ويعدّ ذلك تحذيراً ـ سننتهي إلى ارتباط مبني على أساس عرقي، وبذلك فإننا نكرر تلك الصور النمطية السائدة، أي أن ذلك يعد تبسيطاً للاعتبار السائد بأن جميع الأتراك يتمسكون دوماً بالعادات والتقاليد، وإننا من خلال ذلك نبالغ في وصف الفارق بين المجتمع التركي والمجتمعات الأخرى بينما نغفل تلك المتناقضات والفروق المتعددة داخل المجتمع التركي نفسه. ومن يفعل ذلك كالذي يرى أن الأطباء والمحامين وموظفي الوزارات في اسطنبول يعيشون ويفكرون تماماً مثل فلاحي شرق الأناضول؛ ولكي نتحاشى خطر الوقوع في مثل هذا الارتباط المبني على أساس عرقي علينا أن نجعل الأفراد أنفسهم هم محور الاهتمام والبحث. وإذا أردنا أن ننقل هذا المبدأ إلى تحليل ظاهرة الشريكين المختلطين، فعلينا أن نرقب هذين الشريكين وعلاقتهما، بدلاً من التركيز على أصلهما العرقي، أو بعبارة أدق: بدلاً من التركيز على اختلافات أصل كل منهما.

بعبارة أخرى فإن علينا أن نحذر من أي محاولات تُولِي اهتماماً كبيراً لثقافة المنشأ في تقييم العلاقات المختلطة، وفي السياق ذاته أعرب العديد من الرجال والنساء ممن يعيشون علاقات مختلطة، ودائماً

ما يؤكدون في كثير من الدراسات المعنية بهذا الصدد قولهم: «إننا أفراد في المجتمع ولدينا خصوصياتنا الفردية، ولسنا لواحق معلقة بأصلنا، فنحن معاً لأن كلانا أحب الآخر، وتقاربنا سوياً، وتفاهمنا، ليس لأن أحدنا يحمل جنسية مختلفة أو لديه لون بشرة مختلف». هؤلاء الأخلّاء يحاولون دائماً الدفاع عن أنفسهم ضد «التغريب» الذي يرى الشريك على أنه عضو في جماعة غريبة نائية، كما يدافعون عن أنفسهم ضد هذه المبالغة وهذه النظرات التي دائماً ما يشوبها الريبة والفضول من قبل البيئة المحيطة. وبصرف النظر عن ذلك، فإن هؤلاء ككل البشر وإن كان لهم تصورهم الخاص أو كما يقولون: «إننا أشخاص عاديون لا نختلف كثيراً عن أقراننا، ولدينا مشاعر وأمنيات وآمال، وتنشأ بيننا بعض التوترات والخلافات من وقت لآخر تماماً مثل الأخلّاء الآخرين». وكمثال نموذجي على ذلك نذكر بحثاً قد اهتم بدراسة الشركاء السود والبيض في الولايات المتحدة، حيث قال أحد الشريكين: «نحن لا نختلف عن الآخرين، فلدينا الأفكار نفسها والاهتمامات نفسها فيما يتعلق بالأسرة والأبناء... والمنزل وتربية الكلاب والعمل وما يتعلق بالحياة اليومية» (انظر المقابلة الشخصية في Rosenblatt/Karis/Powell: ١٩٩٥م، ص ٢٤).

مثل هذه العلاقات كشبيهاتها التي يعيش فيها الشريكان معاً، ويقدم كل منهما التنازلات للآخر، وتتطور الثقة ويزداد التفاهم بينهما، عاقدين آمالهم على الحب، فهما كنمط أي شريكين آخرين يعيشان سوياً (انظر صفحة ٢٦ من العدد نفسه). وسؤالنا في هذا الموضع: هل يعد الفرد وثقافة منشئه أمراً غير هام بالنسبة لمسار العلاقة بينه وبين شريكه؟ جاءت الإجابة هنا بالنفي كما يفهم من أقوال الرجال والنساء الذين يعيشون علاقات مختلطة.

في البحث سالف الذكر ـ وكذلك في العديد من الدراسات المماثلة والخبرات ذات الصلة ـ يظهر دائماً هذا الجانب الآخر المعقد المتعلق بأمنية المساواة التي تتمثل في هذه العبارة «نحن جميعاً بشر»، وذلك لأن هذه الأحاسيس تنبع من أحداث وخبرات لم تحدث من قبيل الصدفة، وإنما لأن هؤلاء يختلفون عن أقرانهم من الأخلّاء العاديين، أو يُنظر إليهم على أنهم مختلفون عنهم. ويشعر العديد أنهم تحت الملاحظة باستمرار، وفي كل الأحوال تُنظر إليهم نظرة الدهشة، خاصة لو كان اختلاف طبيعة الأصل واضحاً جلياً؛ وفي هذا الصدد تحكي سيدة شابة عن أسرتها المختلطة بين اللون الأبيض والأسمر قائلة: «إننا نعيش كما لو كنا سمكة ذهبية وضعت في وعاء زجاجي تهفو الأعين للنظر إليها... فالناس يعتقدون أن لديهم الحق في إبداء ملاحظات عنا والتصريح بها أمامنا كما لو كان هذا حقهم البديهي، أو أيضاً كما يتوقع البعض منا أنه لزاماً علينا أن نصرح بمخاوفنا الداخلية حتى يمكن للجميع أن يسهم فيها (انظر الحوار الصحفي في "Interview-Aussage in Alibhai-Brown": ٢٠٠١م، ص ٨٥).

في مثل هذا الحوار ينعكس تصنيف البشر في هذا الأمر إلى مجموعات لها سمات محددة، كما تتضمن تلك الأقوال نوعاً من التحريض الذي يجسد المعنى أن مثل هؤلاء الأشخاص في تلك العلاقة المختلطة قد خرقوا الحدود الطبيعية، بل أيضاً وبسبب ذلك قد قاموا بالإضرار بالنظام الطبيعي المعهود، ونتيجة لذلك أصبحوا محط الأنظار ومحل انتباه الجميع وبصورة عامة. إننا نلحظ أيضاً أن هذه الغَيْرية والاختلاف عن الآخر تتعلقان تماماً بالصورة الذاتية والتفاهم الذاتي للشريكين، كتعلقهما بالصورة الغريبة للمواطنين الأصليين ذوي الارتباط الشديد بقوميتهم.

إننا عندما نصف هذه التجارب ـ التي يمر بها أصحاب العلاقة المختلطة ـ في الصفحات التالية، فإن هذا لا يعني أنها تجارب فريدة من نوعها وأنها غريبة عنا تماماً، ولا شك أن العديد من هذه المواقف تصادفنا دائماً في حياتنا اليومية العادية، فتظهر أحياناً وبشكل محدود. أما في حالة الارتباط المختلط فتتكرر مثل هذه التجارب كثيراً وبصورة متزايدة، وهذا هو الفارق الحاسم بين هذا النوع من الارتباط والارتباط العادي، حيث يكتسب الارتباط المختلط رونقاً خاصاً ودرامية مميزة له، كما يدوم هذا النوع من الارتباط كأن خيطاً أحمر(*) يتخلل حياة الشريكين.

٢. من عالم إلى آخر

حقيبة الذكريات

من يأتي مهاجراً إلى ألمانيا فإنه سوف يندمج في العديد من التجارب، وغالبا ما يعاني أيضاً من هذه التجارب، فهو في الغالب يصنف على أنه «غريب» بالنسبة لهؤلاء الذين يقضون حياتهم في مثل هذا المجتمع المرفه (ألمانيا)؛ حقاً إن حقيبة الذكريات ـ التي يحملها المهاجر معه ـ حبلى بالأحداث وتحوي الكثير: نزوح عن الوطن، وترك الأهل واللغة الأم، وفقدان مناظر الوطن الطبيعية وعبيره وأنغامه، وربما العكس أيضاً يجسده ترك الفقر والجوع، أو أنه قد نأى

(*) الخيط الأحمر أسطورة من الأساطير الصينية التي مر عليها ١٠٠٠ سنة والتي شاعت في الثقافة اليابانية والكورية وغيرها من ثقافات شرق آسيا، والأسطورة باختصار تقول: «إن كل اثنين يلتقيان لأول مرة تكون صدفة، فإن التقيا مرة أخرى يكون ذلكَ قدراً، إلا أنهما سيفترقان مرة أخرى، فإن كانا مربوطين بخيط أحمر فسوف يُكتب لهما لقاء مرة أخرى أو علاقة دائمة) ـ المراجع.

بنفسه عن التقلبات السياسية، أو هرب مشرداً تحت ضغط خطر شديد أو إكراهٍ مباشر. يحمل المهاجر كل تلك الذكريات، التي أسهمت في تكوين تاريخ ماضيه، وليس من اليسير أن ينفض عن كاهله مثل هذه الحقيبة الثقيلة، لذا يقوم بحملها معه إلى حياته الجديدة، بل وربما إلى حب جديد أيضاً.

أحياناً وليس دائماً لا يستطيع الشريك (المواطن الأصلي) أن يتفهم ردود أفعال شريكه الغريب إزاء بعض المواقف حيث يستقبلها بنوع من الحساسية وتأخذه الرجفة ويصبح صعب المراس أو تتأثر عاطفته، بينما تبدو مثل هذه المواقف بالنسبة لهذا الشريك (المواطن الأصلي) بسيطة ولا تؤخذ في عين الاعتبار، لذا نراه يتساءل قاصداً بذلك صديقه الغريب: ماذا دهاه ليكون على هذا النحو؟ ولماذا يتصرف فجأة بهذه الطريقة؟ . . .

تصف لينا جورليك ـ فتاة هاجرت من روسيا إلى ألمانيا ـ في روايتها التي تتحدث فيها عن سيرتها الذاتية مشهداً من هذا القبيل يتناول حقيبة الذكريات لامرأتين في ريعان شبابهما من أصول مختلفة. فالأولى ولدت ونشأت في ألمانيا، وتقضي وقت فراغها في معظم الأحيان ما بين التسوق وارتداء هذه الملابس وتلك مجربة إياها، والأخرى انتقلت بينما هي شابة من روسيا إلى ألمانيا، وكانت تستثيرها ذكرياتها في روسيا حيث الوقوف الجبري مراراً في الطوابير أمام كل شيء؛ تصف لينا ذلك لصديقتها فتقول: «لقد وقفت مراراً وتكراراً في الطوابير ما يكفيني بقية حياتي. . . لقد كان التسوق أمراً فظيعاً، وكنت دائماً أتظاهر أني لم أسمع شيئاً عندما تناديني أمي قائلة: «نريد خبزاً». . . كنت دائماً على استعداد أن أفعل أي شيء عدا التسوق ولكن تعود الأم قائلة: «هلا ذهبت لتصطفّي في

الطابور؟» . . . إنها تعيد عليَّ السؤال كما لو أنها لم تلحظ صمتي المفاجئ، وبالفعل أتركها وأذهب للتسوق. . . لم يكن شراء الخبز بالأمر اليسير، بل وكذلك التسوق بشكل عام. . . غالباً لا أجد خبزاً في أول محلين تجاريين أسير إليهما، فمعظم المتاجر تخلو من البضاعة سوى من الكبريت والصابون، حيث كان يتم إنتاجهما في روسيا بما فيه الكفاية ولا أحد يعرف لذلك سبباً. في المحل الثالث أجد الخبز، هذا إن كنت محظوظة، إلا أني لا أستطيع أن أتأكد من ذلك، فعليّ أولاً أن أقف في الطابور على أمل أن أحظى بالخبز. إن المحال التجارية التي لا تكون فيها الأرفف فارغة، أو على الأقل رفاً واحداً من هذه الأرفف تُعرف من بُعد، ويتراص أمامها عدد كبير من الناس في جو يشوبه عدم الهدوء وصخب الأصوات. . . وهناك أناس منهكون يحملون في أيديهم العديد من الأكياس ينتظرون في غير صبر، وربما يتشاجرون مُقدماً، رغم أنهم لا يعلمون إطلاقاً ما قد يمكن إيجاده بالمحل ويمكن شراؤه، إنهم فقط ينتظرون» (انظر Gorelik ٢٠٠٤م: ص ٤٨-٥٠).

إذا لم يسر الأمر على ما يرام في العلاقة بين الشريكين، تنشأ من خلال هذه المواقف فجوات داخل العلاقة، وربما تنشأ أيضاً صراعات علنية، وذلك لأن كليهما يشعر بغربته عن الآخر، وأنه لم يعد مفهوماً من قبل شريكه؛ أما إذا سار كل شيء على ما يُرام، حيث هناك طرف يحكي والآخر ينصت له، فإننا سنجد تفاهماً متبادلاً بين الشريكين، ويمكن لهذين الشريكين أن يكونا أساساً لبناء عالم مجتمعي جديد، حيث يحاول الشريك (المواطن الأصلي) أن يتعرف على عالم آخر، وهنا تنفتح نافذة تطل على وطن الشريك الآخر وماضيه وحاضره، وتطل على البشر في عالم الشريك الغريب والمناظر الطبيعية في هذا

الوطن... إنه الحب النائي؛ رحلة سفر نائية داخل الذات، يكون صاحبها جالساً في غرفته ويشعر بكل شيء ... وقد تكون تلك العلاقة ثنائية القومية والثقافة جديرة أن تكون درساً في الحياة.

نستنج من ذلك أنه لا ينبغي دائماً أن يكون ذلك العالم الآخر بعيداً جغرافياً، فقد نجده أحياناً داخل بلدنا الذي نعيش فيه، فعلى سبيل المثال قد نجد في العلاقة بين شريكين يحملان جواز السفر نفسه ولكنهما ينتميان إلى أصل عرقي مختلف أن الشريك الذي ينتمي إلى طبقة السائدة لديه في الغالب القليل من التصورات عن حياة الجانب الآخر الذي ينتمي إليها شريكه، فإن من يجلس داخل أحد النوادي، لا يمكنه أن يرى من يجب عليهم البقاء خارجه، وصاحب البشرة البيضاء لا يرى الامتيازات التي يحصل عليها تلقائياً لمجرد أنه أبيض... ولا يرى كيف هي حال هؤلاء الذين لا يملكون هذه الميزة. فعندما يتزوج رجل ذو بشرة بيضاء من امرأة ذات بشرة سمراء وتكون العلاقة بينهما قائمة على الاحترام المتبادل والثقة، حينها يتلقى الرجل الأبيض على مدار السنين خبرات في غاية الدقة عن التاريخ المحلي لهذا العالم، حيث يتعرف على هذا العالم من منظور السائح وينظر إليه بعين الرضا، كما يراه أيضاً كمنطقة تعاني فيها الأقليات من التهميش والاضطهاد.

في السياق ذاته تروي لنا الكاتبة جان لازار ـ أمريكية ذات بشرة بيضاء ومتزوجة من رجل ذي بشرة سوداء ـ في تقرير يسرد سيرتها الذاتية تحت عنوان «ذكريات أم بيضاء ذات أبناء داكني البشرة» (*Memory of a White Mother of Black Sons*)، حيث تصف كيف استطاعت أن تنظر إلى المجتمع الأمريكي بشكل مغاير على ضوء علاقة المرء بأبنائه، فتقول: «هذه قصة امرأة بيضاء وكيف بدأت تغير نظرتها تجاه العالم... إنها قصة امرأة أمريكية وتربية أبنائها التي

أصبحت جزءاً من حياتها» (انظر Lazarre: ١٩٩٦م، الفصل الحادي والعشرون).

تقول الراوية: «لقد قص عليّ ولدي حكاية عن التمييز العنصري المعتاد حدوثها يومياً. إنها قصة حقيقية لشاب أمريكي حدثت في إحدى الولايات الأمريكية في تسعينيات القرن العشرين... إنه «خاري» صديق ولدي وهو شاب ذو بشرة سمراء ويبلغ من العمر تسعة عشر عاماً، والذي جاء في إحدى الليالي ودق الباب راجياً من ولدى أن ينزل ليذهب معه، وكان ينتظره أمام البيت في سيارة أسرته الـ«تويوتا» التي كان يقودها. ورغم أننا نعيش في شارع داخل حي يضمّ عناصر عرقية مختلطة، فإن ولدي لمّا خرج من المنزل، رأى رجال الشرطة يحيطون بصديقه مقيد اليدين والقدمين أمام السيارة، وكانوا يفتشونه ظناً منهم أنه قد قام بسرقة تلك السيارة. فعندما اتكأ خاري بظهره على السيارة، ظن رجال الشرطة أنه يحاول سرقتها فانقضوا عليه، وأحاطوه بشدة عندما حاول الاعتراض عليهم وبدأوا بتفتيشه. في هذه اللحظات لم أستطع السيطرة على نفسي فصرخت قائلة: «هذا أمر لا يصدق! فردّ ولدى بصوت يملأه اليأس: «لا يصدَّق! لا يصدَّق يا أماه! إن هذا أيضاً يحدث لي شخصياً وبصورة دائمة نظراً لبشرتي السوداء، فعندما أجلس على عجلة القيادة في أي سيارة تبدو عادية، حينها إن لم يقم أحد بتفتيشي، فإنه على الأقل يوقفني ويسألني»» (المصدر السابق، صفحة ٣٢ وما بعدها).

تحولات لموازين القوى بين الشريكين

لا تختلف حياة الناس في الماضي فقط في ظل هذا الارتباط ثنائي القومية، وإنما غالباً ما تختلف ظروف معيشتهم الحالية أيضاً، ويكون

ذلك خاصة عندما يترك الشريك وطنه من أجل الحب ويهاجر إلى وطن محبوبه، فهنا تمر على هذا الشريك لحظات وربما شهور أو أعوام يشعر فيها بالوحدة وبفقدان البيئة التي تتفهمه ويشعر فيها بالاطمئنان وقد يشعر أحياناً بالخوف، وعدم الاستقلالية والخضوع، كما أنه يشعر بفقدان جزء من ثقته بذاته، ألا وهو هويته الداخلية، فقد كان يتمنى في وطنه أن يصبح طبيباً أو مهندساً أو معلماً وأن يحظى بدخل جيد ووظيفة آمنة. كان حينها وجيه قومه وبلده. . . أما اليوم، فقد ازدادت حاله سوءاً، فعليه أن يتلقى دورات تدريبية في اللغة، وعليه أن يستجدي السماح له بالإقامة، وأن يكافح من أجل أن يحصل على اعتراف بشهادته العلمية، وإذا لم يحصل على ذلك ـ وهذه هي الحال في الغالب ـ فإن عليه أن يقبل بعمل أدنى ما يكون وإلا سيظل بدون عمل. وبينما يحدث ذلك تنشأ فجوة بين الشريكين التي تؤثر على علاقتهما، وتحدث تلك الفجوة بغض النظر عن السمات الشخصية للشريكين أو قدراتهما أو كفاءتهما. وفي الحقيقة فإن الشريك صاحب الوطن يتمتع بسلطة تفوق الشريك الغريب؛ صاحب الوطن لم يكسر أي حاجز، وظل في عالمه، ولأنه يعرف اللغة جيداً ويعرف كيف يقضي حاجاته في الحياة اليومية، ولأنه ما زال يحتفظ ببيئته ومجتمعه وأسرته وأصدقائه، ولا ننسى أنه يتمتع بحق الإقامة ويمكنه أن يطالب بوظيفة حتى يكون له دخل شخصي ككل أفراد وطنه. في الوقت نفسه تزداد مسؤولية الشريك صاحب البلد ويتحمل واجبات جديدة، فهو الذي يعرف البلد جيداً، وعليه هو أن يتولى دور القيادة، كالتفاهم مع السلطات على سبيل المثال. وكلما طالت هذه الحال، شعر بالضيق من ذلك وأن هذا مضيعة للوقت وأن ذلك يظلمه كثيراً وقد يُبدي ذلك أو يخفيه.

من حيث المبدأ، فإن التغيير الجغرافي لأماكن الإقامة يمكن أن يصحبه تغيير للأدوار التي يقوم بها الشريكان داخل العلاقة، وهو ما كتبت عنه إيرنه هارداخ في بحثها عن الزواج الألماني الياباني حيث قالت: «إن الشريك الذي كان أجنبياً يصبح خبيراً بثقافة هذا البلد الغريب، أما الذي كان بالأمس صاحب البلد، فإنه يصبح أجنبياً ضال الطريق» (Irene Hardach-Pinke: ١٩٨٨م، ص ١٤٩)، وقد تفقد صورة الشريك في هذه البيئة الجديدة قوتها المؤثرة التي كانت عليها من قبل، ويتحول هذا الشريك من مواطن جدير بالكفاءة متمتع باستقلاليته إلى غريب قليل الحيلة فاقد لاستقلاليته، كما يتحول الغريب من أجنبي مثير للغرابة والاستغراب إلى مجرد مواطن مثله مثل بقية المواطنين؛ وقد ذكر أحد الذين أجرى عليهم هذا البحث ـ وهو رجل ياباني متزوج من امرأة ألمانية ـ هذا التحول واصفاً أيضاً عدم ارتياحه له قائلاً: «عندما تعرفت على زوجتي ماريون، كان لدي انطباع أنها امرأة في غاية الاستقلالية، فقد كانت حينها دائمة الترحال، منطلقة في جميع أنحاء أوروبا؛ ولو أنها كانت في ذلك الوقت متعلقة بي كتعلقها بي الآن، حينها لم أكن لأفكر في الاقتران بها» (انظر الحوار الشخصي في Irene Hardach-Pinke: ١٩٨٨م، ص ١٤٦).

قد تكون هذه الحالة ليست بقاعدة يمكن القياس عليها، إلا أنها معبّرة عما يحدث، فدائماً ما يتبين لنا أن تغيير الوطن والهجرة إلى وطن الشريك الآخر يتطلب من كلا الشريكين مهارة القدرة على التكيف، حيث لا بد أن يعيد كلا الشريكين التناسب بين تولّي مقاليد الأمور وبين المساواة بينهما، وإن لم يوفقا في ذلك فإن العلاقة بينهما يمكن أن تتعرض للتمزق، وحيث نجحا في ذلك تنفتح أمامهما آفاق وتوجهات جديدة. إن تغيير الشريك لعالمه قد يعني أحد الأمرين

«الفشل أو النجاح»، أي إما البداية من نقطة النهاية، وإما الشروع في رحيل جديد.

أحكام مسبقة، مناوأة، حواجز

كان الكاثوليكي في ألمانيا في القرن التاسع عشر إذا أراد أن يتخذ من امرأة تتبع المذهب البروتستانتي زوجة له ـ أو العكس ـ فإن ذلك يعد زواجاً مختلطاً، وهو في الشريعة المسيحية خطيئة، ومن شأن هذا الزواج أن يصيب الأسرة بالتمزق؛ فقد كان يعني تجاوزاً للحدود وثورة على تعاليم الدين وإثماً عظيماً. وقد ألف القساوسة الكاثوليك والبروتستانت كتابات تحريضية مناهضة لذلك تحتوي على نبوءات قاتمة من لعنة الله تصيب المخطئين، ونزول الوبال بشتى صوره كمرض الزوج وسقمه الذي لا يرجى بُرؤه، والموت المبكر للأطفال واحتراق المنزل وأن الفيضان سيغمر حقول هذين الزوجين (Beck: ٢٠٠٨م، ص٨٠ وما يليها).

أما في وقتنا الراهن فقد ابتعدنا عن مثل هذه المسرحيات على الأقل في الدول الغربية، وفي إطار العلمانية المتزايدة فقدت الطائفية أهميتها على المستوى السياسي والعملي والشخصي، كما أنها فقدت أهميتها بالنسبة للزواج على وجه الخصوص، حيث تكون الأولوية في عين الغالبية ـ سواء كانوا آباء أم أبناء ـ للسعادة الدنيوية، ولم تعد مسألة ما إذا كان زوج الابنة كاثوليكياً أو بروتستانتياً بذات أهمية لدرجة أنها تؤدي إلى ذلك الخصام بين الفريقين مختلفي المذهب.

الأمر يختلف هنا في حالة إذا كان الشخص الذي اختارته الابنة أجنبياً أو إذا كان ينتمي لأصل غير غربي أو إذا كان ذا لون بشرة مختلف أو ينتمي للديانة الإسلامية مثلها على سبيل المثال، حيث تعتبر

العديد من الأسر السائدة ـ حتى في عصرنا الحالي ـ أن ذلك تحد لها؛ ويعد هذا التعصب والمناهضة الذي تواجهه مثل هذه الزيجات من كل جهة موضوعاً قديماً في أدب الزواج المختلط (انظر سولورس Sollors : ١٩٩٧م)، وطبقاً للعديد من الحكايات التي ترد في هذا المنوال، فإننا كثيراً ما نشعر في عصرنا الحالي أن مثل هذه العلاقات ينجم عنها مشاعر صريحة من العنصرية غاية في التداخل، والتي أصبحت شيئاً ممقوتاً بعد القضاء على النازية في الدول الغربية.

في ضوء سيل الهجرات المستمر وقضايا العولمة ساد في الأعوام الأخيرة حد فاصل واضح في السياسة والإعلام والحياة اليومية والذي يحكمه أيضاً الأصل العرقي، ألا وهو الفرق بين «نحن» و«الآخرون»، بين الوطن الأصلي والبلد الغريب، بين الغرباء وهؤلاء الذين لا ينتمون إليهم (Beck-Gernsheim : ٢٠٠٧م). إننا بعيدون كل البعد عن هذا المجتمع الذي لا يفرّق بين الألوان، هذا المجتمع الذي لا يأبه لتلك التساؤلات عن الأصل العرقي (Williams : ١٩٩٧م). إن التفكير في هذه المتناقضات المسببة للخلاف الماثلة أمامنا قد يكون موجوداً منذ زمن، ولكنه ظل كامناً في داخلنا حتى ظهر فجأة من خلال دوافع مناسبة أدت لظهوره، فمثلاً إذا تأملنا كيف يفكر الآباء في مستقبل أبنائهم وأحفادهم المتوقع مجيئهم، أليس من واجب الآباء أن يحذروا ابنتهم بشيء من الجدية بأن يوضحوا لها ما ينتظرها عند الزواج من عربي أو تركي أو من رجل ذي بشرة سمراء. . . إلخ؟

قد يواجه الشريكان اعتراض الآباء على ذلك من خلال قطع كل صلة بهم، إلا أنه في بلاد أخرى وفي ألمانيا على وجه التحديد يصطدم الشريكان ثنائيا القومية أو ثنائيا الثقافة بعوائق من نوع أكثر صرامة، فالعدو هنا يتمثل في المصالح الحكومية والسلطات واللوائح

ونظام الحكم. إن عوائق البيروقراطية وصلت إلى حد كونها أمراً غير متخيل حتى لدى رجال ونساء الأسر السائدة، حيث نجدهم يسردون العديد من الحكايات المضحكة الساخرة عن أخطاء وفوضى الأجهزة الإدارية في البلاد، وهم في ذلك لا يعلمون أي نوع من السلطة ستستخدمه الدولة في تعاملها مع الغرباء، فهؤلاء الغرباء يجب دائماً وأبداً التفتيش عنهم ومراقبتهم لأغراض تتعلق بالحماية من المخاطر التي قد يسبّبونها، وتكون الدولة أكثر حرصاً عندما يتعلق الأمر بزيجات وأسر يعيشون تحت الحماية الخاصة بها، لذا يتطلب في ألمانيا تقديم أوراق من كل نوع (وثائق وأختام وشهادات وموافقات وتراجم)، وقد يكون لمثل هذه الإجراءات فائدة من أجل مصلحة المواطن الأصلي إلا أنها تعارض مصالح مواطني العوالم المختلفة.
ففي داخل غرفة أحد الأجهزة الإدارية الألمانية ـ المنظمة على أفضل مستوى وفيها أجهزة التدفئة ـ يصعب تصور الأوضاع في بلاد أخرى غارقة في الفوضى والحروب الأهلية والفقر، ولا يستطيع الواحد منهم في بعض الأحيان إلا أن يهرب خالي الوفاض ومجرداً من كل شيء، تلك البلاد التي لا يوجد في بعض نواحيها هيكل إداري داخلي رسمي معروف لدى الدولة المضيفة، وكذلك لا توجد إجراءات منظمة لتسجيل المواطنين. فكيف يتأتى للموظف العمومي أن يتعامل إذاً مع هذه الأمور، وكيف عليه أن يتصرف مع هذه الأوضاع؟ إن جل ما يعرفه الموظف العمومي من وسائل الإعلام يعدّ مجرد صور لهذا الشقاء والفقر وهذه الفجوة في الرفاهية بين ألمانيا والدول الأخرى، وهذا يجعل الشريكين المختلطين لافتين للنظر بطريقة غريبة، هذا إن لم يكونا في الأصل مثيرين للريبة، فإن أراد الشريك الذي ينتمي لأصل غير ألماني تأشيرة دخول أو جواز سفر جديداً أو حق البقاء في

البلد، فربما قد يُنظر إليه على أنه ينوي بذلك زواجاً صورياً.

من يتمسك بالرغبة في مثل هذا الزواج ـ بغض النظر عن مثل هذه الأوضاع ـ فإن عليه أن يعدّ نفسه أن يتحمل حزمة من التحديات كالعديد من الإجراءات القانونية والمحادثات الهاتفية باهظة الثمن مع السفارات ورسائل طلب الزواج إلى القنصليات وترجمة الوثائق... إلخ، فلزاماً عليهم أن يجتازوا أولاً مجاهل البيروقراطية، حتى ولو أدى الأمر أن يتمكّن هذان الشريكان ثنائيا القومية من إتمام زواجهما في السماء بعد رحيلهما من الدنيا.

يتعرض الشركاء الذين ينتمون لديانات مختلفة ويعيشون في إسرائيل أو لبنان لإجراءات أكثر تعقيداً، حيث لا يوجد زواج رسمي في كلا البلدين، ولا يعتمد أي رجل دين زواج الشريكين المنتميين لطوائف مختلفة، وهذا يعني أنه من المستحيل أن يعقدا قرانهما في وطنهما. في عصر العولمة نجد المخرج والحل فيما يطلق عليه «سياحة الزواج»، فما يتطلب جهداً جباراً في بلد ما قد يكون في غاية البساطة في بلد آخر، وهو ما يتقنه المرء في ظل هذا الكم الهائل من البنود واللوائح عبر القومية؛ لذا ليس من قبيل الصدفة أن تتأسس وكالات في إطار سياحة الزواج التي أخذت في الانتشار في الأعوام الماضية، والتي تتخصص في رغبات وتطلعات الشركاء ثنائيّي القومية أو ثنائيّي الثقافة. إن الفرق يبدو واضحاً جلياً، فبينما يهتم مزودو الخدمة التقليديون بتوفير الأجواء الملائمة سواء كانت الرومانسية أو الغريبة منها، تقدم مواقع الإنترنت لوكالات معنية بهذا الصدد من خلال إعلاناتها خدمات أكثر تميزاً بسمات عملية تفي بالغرض منها مثل «التعاون عبرَ الدُّوَلِيّ» أو «طريق الزواج بعيد عن البيروقراطية». وقد تعلن إحدى الوكالات عن وعودها بهذا الشعار «زواج أسرع من

الذهاب إلى لاس فيجاس» وأخرى تكتب فقط «زواج بأقل الوثائق» وأخرى «نساعد أيضاً في الحالات الميؤوس منها»، ولهذا نراها تزكي نفسها للعملاء من خلال هذه الميزة عبر هذا الشعار «نحن متخصصون في التوفيق بين الشريكين متعددي الجنسية».

لكي تنجح هذه الوكالات في كل هذه الدعايات يجب أن يتوفر لديها شرطان: فمن ناحية يجب أن يتوفر لديها الخبرة القانونية عبر القومية فيما يخص هذه القضايا وعليهم أيضاً أن يكونوا على علم بأي الدول أو الولايات أو المناطق أو البلديات تكون فيها اللوائح الخاصة بعقد القران أقل تقييداً أو أكثر مرونة قدر الإمكان، ومن ناحية أخرى يجب أن تمتلك هذه الوكالات خبرة عملية بالمكان وأن تكون على علم بالأشخاص داخل البلد أيضاً، وأن تكون على علم بالبلديات التي يسهل فيها الوصول إلى موظفي المصالح الحكومية أو من منهم أكثر وداً وعلى استعداد أن يقوم بشرح اللوائح بطريقة مفصلة، أو ربما يتغاضى أحياناً عن هذا الشرط أو ذاك؟

يبدو أن كلا الشرطين قد تحققا بكيفية معقولة لدى هذه الوكالات، حيث نجد الشريكين الألمانيين يسافران إلى الدنمارك، والشريكاي الأمريكيين إلى جزر الكاريبي، والشريكين الإسرائيليين أو اللبنانيين يسافران إلى قبرص حيث تقع بالقرب منهما. إننا يمكننا أن ندرج تصوراً عن هذه الأجواء المحيطة، فطبقاً للتقارير المعنية بهذا الصدد يتزوج في عصرنا الحالي حوالي ٦٠٠٠ شريك ألماني في الدنمارك سنوياً وحوالي ١٥٠٠ شريك إسرائيلي في قبرص (Bozic: ٢٠٠٩م؛ Maretsch: ٢٠٠٨م)؛ وقد تختلف الوجهة الجغرافية للشريكين إلا أن مشروع الحياة المتعلق بهما يظل ذا وجهة واحدة، فهما يحاولان في هذا المكان أو ذاك استغلال الفروق القانونية

واختلاف الإجراءات الحكومية حتى يصلا في النهاية إلى ما وصل إليه أقرانهم وهو «ميناء الزواج» "Hafen der Ehe".

مجابهة النظرات المثيرة للريبة

كي يمكننا أن نستشف نتيجة ضمنية من ذلك، علينا أن نشير إلى أن هناك عنصرين مميزين في هذه الحوارات الشخصية والتقارير للشركاء ثنائيي الثقافة، فمن ناحية نجد التأكيد على عدم وجود شيء مميز على وجه التحديد، ومن ناحية أخرى نجد إدراك الفرد أن هناك شيئاً ما آخر. تتأرجح بين هاتين الوجهتين الكثير من أقوال الشركاء، والمرء في حيرة كيف يمكن الملاءمة بينهما، وكيف يمكن إدراك هاتين الوجهتين المتجاورتين المتناقضتين؟ حول هذا السؤال دار اهتمام الدراسة سالفة الذكر عن العلاقة المختلطة بين البيض والسود، وقد بحث كلٌّ من روزنبلات وكاريس وبوفيل بالتحديد الجملة القائلة: «ليس لنا صفة مميزة عن بقية الناس»، حيث قاموا بتفسيرها بحالة من الحالتين: **الأولى** قد يطلق عليه «أثر التعود»، وبالتالي تبدو الحياة الشخصية لمعظم الناس عادية ـ مهما كانت تبدو للآخرين البعيدين عنها حياة مبهجة أو غير مألوفة ـ لأنهم قد اعتادوا على ذلك ووضعوا لأنفسهم أنماطاً يسيرون عليها. ويعني مفهوم التعود هنا في هذا السياق: «لقد وجدنا الروتين المفروض علينا وحقاً سننجز أمرنا» (Rosenblatt/Karis/Powell: ١٩٩٥م، ص ٣٧)، وبجانب أثر التعود هذا فإن هناك **حالة ثانية** تُفسر خلالها الجملة، وهي محاولة الخروج من دور الغريب الذي يهدد حياة التعود هذه بالخطر، ومن ثم تكون هذه المقولة «ليس لنا صفة مميزة عن الناس» دلالة على التصدي للعالم المحيط وأحكامه المسبقة، هذا العالم الذي ينظر إلى العلاقات

المختلطة بخليط من الخوف والفضول والرفض. . . وهنا تعني تلك المقولة: دعونا وشأننا، فكلانا ينتمي للآخر سواء يروقكم هذا أو لا، نحن لسنا حيوانات في سيرك ولا نريد أن تُراقب تصرفاتنا باستمرار. إننا لسنا أشخاصاً من كوكب آخر، ومما نأسف له أن نُعد كحالة مركزية تمثل مشكلة ما (انظر Rosenblatt/Karis/Powell: ١٩٩٥م، ص ٣٦ وما بعدها). وتصف السيدة الشابة التي تشعر كأنها سمكة في حوض زجاجي (انظر المرجع السابق: ص ٣٧) ذلك فتقول: إننا لا نجد لنا حياة خاصة ولا كياناً خاصاً، لأننا نشعر دائماً أن تصرفاتنا مراقبة. . . وهذا ما يجعلنا دائما في حالة دفاع (انظر الحوار الصحفي في Alibhai-Brown: ٢٠٠١م، ص ٨٥).

قد تُرى المقولة «ليس لدينا صفة مميزة عن الناس» على أنها «درع حماية» ضد تلك النظرات الناقدة من قبل العالم المحيط. إن لهذا القول مفهوماً باطنياً، إلا أن روزنبلات وكاريس وبوفيل يرون أن مثل هذا النهج قد يكون له ثمنه، حيث إنه يعمي الأبصار عن أشياء ويتجاهل عنها وينحى الفرد جانباً، حيث يكون هؤلاء الشركاء ثنائيو القومية والثقافة بالفعل في مواجهة تحديات من نوع خاص، فعندما لا يدرك المرء الاختلافات الثقافية القائمة، فإن هذا لا يعني أنها قد تلاشت، بل على العكس تماماً قد تنمي هذه الاختلافات فيما بعد مشاعر غيلة وقوة كامنة داخل الفرد؛ «فالشركاء يجلبون قيماً وعادات وتقاليد وتطلعات وخبرات مختلفة معهم فيما يتعلق بالطقوس الأسرية والتعبير عن المشاعر، وأيضاً فيما يتعلق بالتعامل مع المال وشراء البضائع والسلع والتعامل مع المرض وفيما يتعلق بقضايا الذوق وعند المثول أمام الشرطة والمعلمين والأطباء والآخرين من أصحاب السلطة. إن الاختلافات الثقافية تعدّ تحدّياً لأي علاقة، وقد تكون هذه

التحديات أكبر بالنسبة للشركاء الذين يكبتون هذه الاختلافات حيث إنهم يريدون أن يُروا من قبل الآخرين كشريكين عاديين». ولهذا وصل الكتاب إلى هذه النتيجة: «إن علينا ألا نقلل من شأن ادّعاء الشركاء بأنهم عاديون كغيرهم، حيث إن لديهم حججاً مقنعة بأن حياتهم تسير مثل غالبية الشركاء الآخرين، ولكن علينا أيضا ألا نقلل من قدر ازدواجية تلك الحياة الطبيعية. قد يقول البعض أن كثيراً من الشركاء يواجهون أيضاً صعوبات مشابهة كتلك التي نبحثها، مثل المعارضة من جانب الأسرة أو الاختلافات الثقافية أو الجيران غير الودودين... إلخ، ورغم ذلك تظل هناك وجهة نظر معينة تعكسها خبرات وتجارب يعايشها كثير من هؤلاء الشركاء الذين نبحث حالتهم، والتي يفتقدها في المقابل الشركاء ذوو لون البشرة الواحد» (/Rosenblatt/Karis Powell: ١٩٩٥م، ص ٣٨ وما بعدها).

السؤال المطروح هنا: هل يختلف الأمر فيما إذا ما كان الشريكان ثنائيا الثقافة عنه إذا ما كانت ثقافتهما من مَعين واحد؟ أمر لا مِرية فيه أن الشريكين ثنائيَّي الثقافة يتعرضان لمواقف تتطلب منهما التعامل مع المزيد من خبرات الآخر، والتي تنضوي في المقام الأول على إدراك الإشارات الثقافية والتي تزيل الستار عن تأثير خاص نجم عن العلاقات المختلطة تلك.

٣. الاختلافات الثقافية

فك رموز الإشارات المصبوغة بصبغة ثقافية والتطلعات والمعايير

هناك موضوع يتداوله باستمرار الأدب الذي يهتم بتناول التواصل بين الثقافات أو حوار الثقافات، والذي انتشر سريعاً في السنوات الأخيرة (انظر Heringer: ٢٠٠٧م؛ Maletzke: ١٩٩٦م؛

Oksaar: ١٩٩٦م). يدور هذا الموضوع حول قواعد الاتصال سواء من الناحية اللغوية أو غير اللغوية، كما يدور على وجه التحديد حول كيفية اختلاف هذه القواعد داخل العديد من الثقافات. فعلى سبيل المثال لا الحصر نطرح بعض التساؤلات: متى يجب على المرء أن يتكلم؟... وإن تكلم فأي موضوع من الممكن أن يتكلم فيه؟... ومتى يجب عليه أن يصمت؟... وإن صمت فإلى متى يظل صامتاً؟... وما هو السلوك المناسب فيما يخص الاتصال بالعين، ومدى ارتفاع الصوت أثناء الحديث، بالإضافة إلى إظهار الأحاسيس؟ وما هي أساليب اللياقة والمجاملات، وأي الهدايا تُرتقب، وفي أي وقت ومِن مَن، ولمن تكون هذه الهدايا، وأي منها في المقابل يؤدي إلى سوء فهم وأي منها يؤدي إلى حرج أو يتدرج حتى يصل إلى أن يكون شيئاً مستهجناً؟

إننا نجد دائماً الحديث عن الرجفة عندما نرى وصف فاسكو ستيفيس ـ البرتغالي الأصل والمتزوج من سيدة ألمانية ـ لانطباعاته الأولى في ألمانيا حيث يقول «أشعر دائماً أن الألمان لا ينظرون إليّ في عيني ـ بشكل غير طبيعي ـ إلا إذا اضطروا للحديث معي! لقد لاحظت ذلك وما زلت ألاحظه وبصفة خاصة في الأماكن العامة، فعلى سبيل المثال يصادف الناس بعضهم بعضاً في الطرقات دون أن يلتفت أحد للآخر، وكأن كلاً منهم يسير وحيداً تماماً في عالمه الخاص، حتى المواصلات العامة، فقد نجد اثنين يجلسان أحدهما قبالة الآخر أو يقفان متقابلين طوال رحلة كاملة دون أن يتبادلا نظرة واحدة!... أعترف أنني قد واجهت أيضاً في بداية حياتي في ألمانيا بعض المشاكل، حيث إنني لم أكن أستطيع التحدث بحرية في المقاهي مع أصدقائي البرتغاليين، وذلك لسمة الهدوء الغالبة على

المكان من حولنا، رغم أن العديد من الجدات يترددن دائماً على تلك المقاهي، وكذلك الحال في المترو، فكثيراً ما أشعر أنني أزعج الآخرين إذا تحدثت في مكان عام... أو لعلهم هم من يزعجونني؟... إن علة ذلك بكل بساطة ليست الحديث في حد ذاته، وإنما الحديث بصوت عال هو الأمر الذي لا يحبذه الناس هنا، الذين لا يحبذون أيضاً أن يتحدث المرء في الأماكن العامة إلى أشخاص لا يعرفهم بدون سبب ملحّ يدعو إلى ذلك، فعلى سبيل المثال، إذا سأل المرء أحد الركاب «هل تسافر أيضاً إلى فرانكفورت؟»، فربما يسمع منه «وما شأنك أنت؟» أو لعله يجد ـ في أفضل الحالات ـ إجابة موضوعية موجزة مثل «لا، سأنزل في المحطة القادمة»... يبدو أن المرء في ألمانيا لا يدرك (أو أنه لا يريد أن يدرك) أن مثل هذا السؤال هو مجرد تمهيد لفتح حوار لطيف مع الآخر، أو هو تعبير عن الانجذاب إلى هذا النوع من التواصل، وقد استغرقت وقتاً طويلاً إلى أن توصلت في النهاية إلى أننا نحن ـ القادمين من بلاد الجنوب وأمريكا الشمالية وكل شعوب الدول المنفتحة على العالم ـ بسجيتنا نحب التحدث بصوت عال في الأماكن العامة، أو نرغب في إجراء حوار بدون داعٍ، وربما نكون من خلال ذلك قد خرقنا خصوصية المواطنين الألمان وتعدّينا على حريتهم الشخصية، وإلى أن أدركت ذلك، كنت قد قمت بهذه الحماقة التي لا تغتفر مئات المرات، وربما أكون قد تسببت آلاف المرات في إلحاق الأذى للألمان، الذي لا يمكن تداركه» (Esteves : ١٩٩٣م، ص ١٨٣ ـ ١٨٥).

كلما كانت قواعد الاتصال بين الثقافات ـ والتي غالباً لا ندركها ـ متباعدة بعضها عن بعض، أدى ذلك إلى سوء التفاهم واضطراب العلاقة والمواقف المحرجة، وينطبق ذلك على العلاقات التجارية التي

يتم إلغاؤها تحت ظروف معينة ومن ثم فشلها (راجع على سبيل المثال Thomas : ١٩٩٩م)، كما ينطبق أيضاً على المستوى الشخصي، بين الرجال والنساء، لا سيما في أول مراحل العشق وكذلك خلال الحياة الزوجية فيما بعد.

في مثل هذه المواقف، إذا ما استطاع المرء أن يرى رموز الآخر علي أنها شيء تختص به ثقافته، وإذا استطاع أن «يفك شفرة» تلك الرموز من خلال التأمل في ثقافته، فإن ذلك سيساعده كثيرا أثناء التواصل معه، ومن ثم يمكنه أن يتجنب الصدام الذي قد ينتج عن تلك المواقف دون سبب، لأنه سيفهم تلك التعبيرات التلقائية وردود الأفعال من قبل الآخر بطريقة خاطئة؛ فعندما يقول أحد الشريكين (الذي نشأ على ثقافة الآخر نفسها) «أنت مجنون» أو «لا أستطيع أن أتحملك»، فإن كلاهما يستنتج إيحاءات هذا القول، ذلك لأن كلاهما يدرك تماماً قوالب المعنى نفسها والخلفية المجتمعية للقول وكذلك الإطار اللغوي نفسه. أما في العلاقات المختلطة فتكون القدرة على حل الألغاز وفك الشفرات ضعيفة جداً، حيث يتم استقبال الكلمات التي تخرج في حالات الغضب بطريقة حرفية بحتة.

لقد تزوجت امرأة من شمال أوروبا رجلاً من الجنوب، ولكن سرعان ما تأزمت العلاقة بينهما، حيث نهرها الزوج غاضباً ببعض الكلمات بلغته الأصلية، فأعدت حقيبتها في الحال غاضبة كسيرة القلب، ثم عادت إلى وطنها وسردت لأخيها ما حدث، حيث أخبرته أن هذه الكلمات هي التي دفعتها إلى أن تغادر المنزل، ولم تستطع أن تتلفظ بتلك الكلمات لأخيها، فمثل هذه الكلمات تستخدم في وطنها لنهر كلب. كما أخبرته أنها شعرت بإهانة لا يحتملها بشر، وأنها لا تستطيع أن تعيش مع من سمعت منه مثل هذه الكلمات. . . كان ذلك

بين «توني بودنبروك» القادمة من مدينة لوبيك و«لويس بيرماندر» الذي يعود أصله إلى بايرن، فقد صرخ لويس ساعة غضبه قائلاً لها: «اذهبي إلى الجحيم أيتها الحمقاء القذرة» (Mann: ١٩٦٢م، ص ٣٣٦ - ٣٤٦). حقاً وإن كانت هذه العبارة لا تعبر في وطنه عن شيء من المداعبة اللطيفة، إلا أنها أيضاً لا تعبّر في الوقت نفسه عن شيء فظ بمثل هذا الحد الذي أدركته توني.

يشعر المرء أن الثقافة المطلوبة لفك شفرة ما يصدر عن الزوجين لم تعد يسيرة، لا سيما عندما يشتعل الغضب ويزداد التوتر وخيبة الأمل، وتفقد مبادئ العقل سيطرتها على الفرد. إن التعامل مع مثل هذه المواقف يحتاج إلى التمرس والصبر، لا سيما أيضاً الحب والثقة والإيمان بالآخر وبالارتباط معه. لقد أثبت كل الأزواج الذين يعيشون سوياً واستمرت علاقتهم أن اجتياز تلك الصعوبات ليس بالأمر المحال، وخاصة أنهم تخطوا ما هو أصعب من ذلك ألا وهو حاجز القيود القومية والثقافية، ونستطيع أن نخمن السبب وراء ذلك الذي يكمن في أن مثل هؤلاء الأزواج قد اكتسبوا مع الوقت الخبرة في الاستشعار بالآخر والإحساس به وإدراك رموزه ذات الصبغة الثقافية وكيف يكون رد الفعل تجاهها؛ إنهم بذلك يكونون قد أصبحوا خبراء بإدارة حياتهم اليومية بمنهج راقٍ، إنه فن الحوار الثقافي.

شُبهة أبناء الوطن

عندما نثير مثل هذه الاختلافات ونتداولها في قاعات البحث أو في المحاضرات، وعندما نناقش التصرفات الانفعالية التي تظهر في مواقف معينة بسبب هذه الاختلافات، نجد دائماً اعتراضاً من المنصتين من أبناء الوطن، حيث يعترض أحد الأشخاص لأنه يدرك مثل هذه

الحالات من سوء الفهم إدراكاً تاماً، فعلى سبيل المثال يقوم الشريك الألماني بردود أفعال مشابهة من باب عدم الفهم والتصرف بغرابة. وباختصار يمكن القول إن الأمر لا يتعلق بالاختلافات بين الأوطان، وإنما تلك الاختلافات بين الأجناس والتي تلقي بظلالها على العلاقة بين الشريكين.

في الحقيقة يمتلك الرجال والنساء أساليب متنوعة في الحديث والعديد من صور التواصل الاجتماعي، وهو الأمر الذي يُولّد مثل هذا اللوم والشكوى وسوء الفهم، ومن ثم فإن لهم الحق في هذا الاعتراض، ويمكن إسقاط ذلك على نطاق واسع، وذلك في إطار كيفية تعايش جماعات مختلفة داخل ثقافة جماعية رابطة، حيث إن لكل جماعة أسلوبها الخاص بها في التعامل وصور الحوار الذي يدور بين أفرادها، وقواعد القرب أو البعد التي تقوم بوضعها بينها وبين الآخرين؛ ومثال ذلك أصحاب البشرة السمراء وأصحاب البشرة البيضاء في الولايات المتحدة الأمريكية أو في غرب ألمانيا أو شرقها.

تزداد الاختلافات بصورة مضاعفة بين تلك الجماعات في ثنايا المواقف الحياتية اليومية، إلا أنه من الخطأ أن نقارن تلك الاختلافات بعضها مع بعض، فقد يبدو بذلك أنه لا قيمة للاختلافات بين الثقافة ذاتها وبلد المنشأ، حيث تتراءى كأنها اختلافات طبيعية بين الرجال والنساء، وحقيقة الأمر مغايرة تماماً إذ إن مصدر الاختلافات متداخل لدى الشركاء ثنائيي الثقافة، والتي يمكنها أن تتضاعف ويصبح لها أثر قوي؛ اختلافات تُولد في خضم سوء التفاهم لا يمكن التغلب عليها. في هذا الإطار تصف كريستينا ميا جوشي ـ أمريكية متزوجة من ياباني ـ المراحل المختلفة لعوائق الاتصال فتقول: «يبدو أن كل الأزواج يواجهون بعض المشاكل من وقت لآخر ويقومون بحلها، وبعض هذه

المشاكل ما هي إلا مجرد مشاجرات بسيطة، بينما يصل البعض الآخر منها إلى حرب ضروس بكل معنى الكلمة، وفي بعض الأوقات وكما يحدث في الحروب الحقيقية يتمنى كل فرد أن ينسحب إلى منطقة ليست بعسكرية، ومن ثم يستطيع أن يرسل رسله حتى يقوموا بإجراء مباحثات السلام تعقد لصالحه... الكل يعلم كيفية أن تكون العلاقة متوترة بين الشريكين، لدرجة أن كل واحد لا يفقه أحياناً كثيراً مما يقوله صاحبه كما لو كان كل منهم يتحدث لغة غريبة، والحق أن هذا التوتر يكون أعظم من ذلك بكثير عندما ينتمي الشريكان بالفعل إلى ثقافة مختلفة ويكون لكل منهم لغة مختلفة عن الآخر» (Miyaguchi: ١٩٩٣م، ص ١٧٢).

قد يأتي الحب عن طريق المعدة وقد يقهرها

لو كان الاختلاف بين الناس هو الاختلاف في أنماط الاتصال والأساليب اللغوية فقط، لأصبحت الحياة في العلاقات ثنائية الثقافة عادية بل ورتيبة، ولكننا غالباً ما نجد بالإضافة إلى ذلك اختلافاً ثقافياً فيما يخص العادات والتطلعات والقيم، على سبيل المثال الطعام والشراب وما شابه ذلك... ونذكر في ذلك ما كتبته توني بودنبروك من مدينة لوبيك الألمانية (والمتزوجة من رجل من بايرن)، التي تصف في مكاتباتها العادات الغريبة للمطبخ في بايرن: «أسعد كثيراً بشرب البيرة، كما لو أن الماء ليس مفيداً للصحة تماماً، ولكنني لا أستطيع دون ذلك أن أتعود على تناول الطعام حتى الآن بشكل جيد، حيث القليل من الخضروات والكثير من الدقيق والصلصة التي أرجو من الله أن يرحمني منها. إنّ ما نعرفه عن لحم ظهر العجل المقطعة في شكل قويم لا يدركه المرء هنا إطلاقاً، لأن الجزار يقوم بتقطيع اللحم بطريقة

يُرثى لها، كما أنني أفتقد لحوم الأسماك كثيراً. لقد أصبح ذلك أمراً أشبه بالجنون؛ فكيف يمكنني أن أتحمل تناول سلطة الخيار والبطاطس مع البيرة في وقت واحد. إن معدتي تصدر أصواتاً جراء ذلك»... وبعد ذلك حاولت توني أن تعلّم زوجها طريقة الطعام في وطنها، إلا أن الزوج لم يستطع أن يجاملها في ذلك على الإطلاق؛ تروي توني: «بالأمس مثلاً أعددت طعاماً مكوّناً من حامض (ليمون) مخلوط بالزبيب، وقد عانيت كثيراً في إعداده، وعندما كان يتناوله زوجي ـ وكان يلتقط حبات الزبيب بالملعقة ـ بدا على وجهه الامتعاض لدرجة أنه لم يتحدث إليَّ طوال اليوم وظل متذمراً» (Mann: ١٩٦٢م، ص ٢٦٩، ٣٢٠ وما بعدها). لم يدم الزواج بينهما طويلاً، فلم تكن الاختلافات الثقافية وحدها بين توني بودنبروك ذات الحس المرهف ـ التي تنتمي إلى بلدة لوبيك ـ ولويس بيرماندر ـ الشاب الذي ينتمي إلى بايرن ـ هي التي جعلت زواجهما يبوء بالفشل، وإنما افترقا بسبب اختلاف أذواق المطبخ أيضا.

من قبيل الأقدار أن الأمزجة لا يحدها حد، فالطعام والشراب بالنسبة لكثير من الشركاء ثنائيي الثقافة يعدّان مجالاً واسعاً جداً معرضاً لتلك الاختلافات المفاجئة وجهود الوفاق الطويلة، ونحن هنا لا نقصد بكلمة الطعام المواد الغذائية في حد ذاتها وإنما نقصد كيفية التتبيل، أي (لماذا يكون الطعام لاذعاً جداً ولماذا يكون عديم الطعم لدرجة لا يمكن تناوله؟) ويسوقنا ذلك أيضاً إلى الأسلوب الذي يتم تناول الطعام به: هل هو بالعصي أم بالشوكة والسكين أم باليد؟ ... ثمة قواعد أساسية للياقة أثناء تناول الطعام: متى نأكل من طبق حتى ننهي ما به من طعام؟ ... متى نترك بقية الطعام في الطبق؟ ... متى نطلب وجبة إضافية ومتى نرفضها شاكرين؟ ... كيف نطبق كل ذلك بطريقة

صحيحة؟ وقد يمس أسلوب المأكل أيضاً حدود الممنوعات طبقاً لعادات وتقاليد بعض الجماعات مثل عدم تناول لحم الخنزير بالنسبة للمتدينين من اليهود، وعدم تناول لحم البقر بالنسبة للهندوس في الهند. وقد يمس أسلوب المأكل أيضاً الرؤى الراسخة داخل الفرد فيما يخص الصحة والجسد والطبيعة: مثل كون هذا الطعام مفيداً أم غير مفيد. كما أنه قد يتسلل أيضاً شعور النفور والخوف داخل الفرد مثل انقباض المعدة من طعام ما والشعور بالغثيان... كتبت إحدى النساء السويسريات ـ متزوجة من رجل من غانا ـ عن عادات تناول الطعام المختلفة فتقول: «كان زوجي في بداية زواجنا يتهكم عليّ، حيث كنت أهتم بتغطية المائدة بغطاء جميل، وخاصة عندما يأتينا أحد الضيوف، وكنت أضع العديد من المقبلات والسلطات والوجبات الرئيسية والحلويات... إلخ، وقد اعتقد زوجي أن ذلك نزعة رومانسية خاصة بي، عادة غريبة خاصة بي أو شيء من هذا القبيل... أما في غانا فبعد الانتهاء من الطبخ يوضع الطعام في أطباق صغيرة، والكل يأكل حين يمتلك الوقت لذلك، حيث يتشارك من فرد حتى ثلاثة الطبق الواحد، ويأكل الناس في الفناء الداخلي لمنازلهم، ويجلسون على وسادات صغيرة، كما أنهم لا يستخدمون الموائد، ولا يتحدثون أثناء تناول الطعام؛ فهم يأكلون لملء بطونهم ولا يمثل الطعام بالنسبة لهم هذه الحالة الاجتماعية... إنني أستطيع الآن أن أفهم ما كان يحدث حتى ولو لم أستطع أن أقبله أصلاً: عندما كان زوجي يجلس إلى المائدة ويبدأ في تناول الطعام بينما لا أزال أنا في المطبخ، أو عندما كان يترك المائدة بمجرد أن ينتهي من تناول طعامه، حقاً إن تناول الطعام هو سببُ الصدام في أسرتنا» (Oti-Amoako Knecht: ١٩٩٥م، ص ١١).

عندما تكون تطلعات الفرد مختلفة إلى هذا الحد، فإن أسلوب الأكل لا يقتصر على الأكل فقط، وإنما يرتبط بالتساؤلات التالية التي يطرحها المرء على نفسه دوماً مخاطباً شريكه: ماذا تدرك عن ماضيّ وتقاليدي وما أحبه وما أميل إليه؟... هل تريد أن تتخطى الصعاب مهما كان الثمن؟... هل تحترم عاداتي وميولي؟... هل أنت فضولي متطلع أم عنيد منغلق؟... هل تعترف بأن لهذا العالم فضلاً عليك، وهو ذلك المكان الذي أنتمى إليه؟ أم أنك تنفر من كل شيء يرتبط ببلدي؟... هل ستنعزل أم ستقترب مني وتظل بجانبي؟ هل ستساعدني في هذه التجربة للعيش معاً؟

٤. التأثيرات المفاجئة: ظاهرة العودة إلى الحياة الماضية

حتى الشركاء الذين يمارسون الحوار الثقافي بمهارة فائقة، قد يتعرضون لما يفاجئهم أو يصدمهم بمرور الزمن، حيث تتجلى متناقضات حياتهم وعوالمهم الماضية، ونجد تلك التأثيرات المفاجئة ـ إلا أنها متناثرة جداً ولم يتم جمعها بشكل منهجي ـ في الدراسات والأبحاث البين ثقافية. وعندما كنا نصادف دائماً مثل هذه القصص أو الإسقاطات التي تشير إلى حياة الأشخاص في الأدب المختص بهذا الصدد، كنا نطلق على هذا النموذج الأساسي الذي يحويه هذا النوع من الأدب «العودة إلى الحياة الماضية»، ونذكر هنا بعض الأمثلة قبل الشروع في الحديث عن ذلك: تزوج كين وجيني منذ بضع سنوات وعلى الرغم من اختلاف معتقداتهم، حيث إنه كان يدين باليهودية، أما هي فقد نشأت في عائلة ميثودية(*)، فإنه لم ينشب بينهم أبداً أي نزاع

(*) الميثودية أو المنهاجية هي طائفة مسيحية بروتستانتية ظهرت في القرن الثامن عشر في المملكة المتحدة على يد جون ويزلي، وانتشرت في بريطانيا ولاحقاً

حول مسألة دينية. كانا يسافران دوماً أثناء الاحتفالات بعيد الميلاد إلى أصدقائهم أو إلى أم جيني، إلا أنهما بعد إنجاب جيني لطفلتهم الأولى أرادا ولأول مرة قضاء عطلة الأعياد بالمنزل. وفي يوم من الأيام حدث التالي: قالت جيني لكين «يا لروعة أن يكون لدينا هذه المرة شجرة عيد الميلاد الخاصة بنا»، حينها انفعل كين غاضباً؛ فقد كان يعتقد أنهم سيحتفلون هذه المرة بعيد الهانوكا(*)، إذ إنه لم يعد يهتم بهذا العيد منذ أن هاجر مع والديه منذ سنوات (Mayer: ١٩٨٥م، ص ١٤٢). ويمكننا الاطلاع على قصص مشابهة في دراسة أجريت في فرنسا عن الشركاء المختلطين: تزوج رجل من أرمينيا امرأة فرنسية، وعاشا معاً في فرنسا منذ ما يقرب من أربعين عاماً. وذات يوم أراد هذا الرجل أن يبحث عن جذوره فسافر إلى أرمينيا، وبعد عودته من هناك بدأ يكثر من سماع الموسيقى الأرمينية. وهنا تفاجئ المرأة الفرنسية ـ ذات الأصول التركية المسلمة والتي كانت تعتنق الكاثوليكية منذ سنوات عديدة ـ زوجها بسفرها الدائم إلى أسرتها، وتقرر أخيراً الالتزام بصيام شهر رمضان (Barbara: ١٩٨٩م، ص ٥٥).

= من خلال الأنشطة التبشيرية في المستعمرات البريطانية حتى الولايات المتحدة الأمريكية. كانت موجّهة بشكل أساسي للعمال والفلاحين والعبيد، واعتمدت فيما يتعلق بمسألة الخلاص على اللاهوت الأرميني (نسبة إلى جاكوب أرمينيوس) القائل بإمكانية خلاص كل إنسان، مناقضة بذلك عقيدة الاختيار المسبق للكالفينية. ـ المراجع.

(*) المناسبة التاريخية لهذا العيد في التراث اليهودي هي دخول يهودا الحشموني (أو المكابي) القدس وإعادته للشعائر اليهودية في الهيكل من هنا كانت تسميته بعيد التدشين. ـ المراجع

اختيار الشريك كنوع من أنواع التحدي

كيف يصل المرء إلى مثل هذا التحول إلى الماضي الشخصي؟ إن الطرف الذي يقوم بمفاجأة الآخر بشيء ما، غالباً ما تقع عليه هو شخصياً تلك المفاجأة. لم يكن هناك أي إشارة على ذلك في السيرة الذاتية السابقة، فقد حدث العكس من ذلك تماماً فكثير من الناس الذين دخلوا في زواج ثنائي القومية / ثنائي الثقافة لم تنشأ لديهم في مرحلة الطفولة صلة قوية بثقافتهم الأصلية، وإذا وجدت هذه الصلة فإنهم قد ابتعدوا عنها مبكراً وتمردوا على قيم الآباء ونظرتهم تجاه العالم (انظر على سبيل المثال Barbara : ١٩٨٩م؛ Elschenbroich : ١٩٨٨م؛ Hecht-El Minshawi : ١٩٩٠، ١٩٩٢م؛ Katz : ١٩٩٦م؛ Khatib-Chahidi وآخرون: ١٩٩٨م؛ Schneider : ١٩٨٩م)، وقد لخص «إلشنبرويش» Elschenbroich الارتباط بين الألمان والأجانب كالتالي: «في ثنايا ديناميكية علاقة الوالدين بالابن، يستقبل الوالدان اختيار الابن لشريكه على أنه رسالة تحدٍّ لهما وكأنه يقول لهما: أنا مختلف عما تعتقدون، ومختلف عن الوجه الذي أردتموني عليه! . . . يود المرء أن يصبح شخصاً مختلفاً من خلال الارتباط بشخص أجنبي أو حتى من خلال الارتباط بشخص غريب عنه، كما يحاول أن يتجرد من هويته البرجوازية الألمانية» (Elschenbroich ١٩٨٨م ص ٣٦٥)؛ ثم تأتي من بعد ذلك ـ بعد مضي بضع سنوات، وأحياناً بعد مضي سنوات عديدة ـ العودة إلى الماضي، حيث يبدأ أحد الشريكين بالاهتمام بعمل شيء ما، لم يكن مهماً له من قبل، تاركاً شريكه الآخر متعجباً لذلك.

دائماً ما يصل الأمر بين الشركاء المختلطين إلى ما يسمّى «لحظات المفاجأة» (Mayer : ١٩٨٥م ص ١٤٥)، وهي لحظات محيرة قد تتحول إلى لحظات صادمة (Schneider : ١٩٨٩م، ص

٥٧و٧). سأل رجل لا يعتنق الديانة اليهودية زوجته اليهودية بدهشة تملأها الحيرة: «ما دمتِ تهتمين هكذا باليهودية، فلماذا لم تتزوجي إذاً من رجل يهودي؟» ويظهر هذا السؤال في صورة مماثلة لدى العديد من هذا النوع من الزيجات (Schneider: ١٩٨٩م ص ٨١)؛ وتشير أبحاث «الشنبرويش» التي تتناول الرجال والنساء الألمان إلى أن هناك ارتباطاً قوياً بالهوية الأصل ينشأ لدى هؤلاء، والذين كانوا يواجهون في البداية هذا الانسياق وراء التوافقية(*) والتعصب الأعمى الألماني؛ وأثناء الصراع مع الشريك الأجنبي تتجلى الصورة الألمانية في الشريك الألماني أكثر من ذي قبل وحينها يكتشف ـ وليس ذلك للمرة الأولى ـ كيف تأصلت وترسخت داخله منظومة القيم الألمانية بهذا العمق (Elschenbroich: ١٩٨٨م، ص ٣٦٨).

في ظل الظروف غير المناسبة تسبب هذه التقلبات ديناميكية خاصة، وللمرء أن يتصور كيف تتأرجح حالات سوء الفهم هذه؛ فمن يعيش هذا التحول المفاجئ بالعودة إلى الماضي مع الطرف الآخر، فهو ينزعج بسبب هذا السلوك غير المعتاد من شريكه الآخر ومن ثم يشعر بعدم الاطمئنان معه، ثم يشعر أن هذا يمس مشاعره ويجعله يحيا وبصحبته مشاعر الجرح، والرفض والتهديد بالهجر المفاجئ من قبل شريكه، وهو ما يخلق دوامة من الاتهامات المتبادلة.

(*) التوافقية (في الإنجليزية conformism) هي تجميد الفرد لآرائه ومواقفه لصالح طاعة المجموعة والانسجام معها، والسبب الأساسي لذلك هو الحاجة الإنسانية إلى الانتماء للمجموعة. وتأثير هذه الظاهرة يكون على أشدّه عندما نكون داخل مجموعة نتبادل معها الحب والاحترام ـ المراجع.

مراحل العلاقة ثنائية الثقافة

عندما تظهر حالة اجترار الماضي لدى كثير من الزيجات المختلطة، لا يكون السبب الأساسي في ذلك شخصياً، إنما يقع الذنب على كاهل نوبة التفكير اللاعقلاني المفاجئ التي تطرأ على أحد الشريكين، والأكثر من هذا يجب أن تحتوي مثل هذه الانتكاسة على نموذج أساسي عام له علاقة بهذا المزيج الخاص للعلاقات ثنائية الثقافة أو القومية. وقد قام عالم الاجتماع الأمريكي آيجون ماير بتطوير رؤية تفسيرية يمكن تمييزها طبقاً للمراحل المختلفة للعلاقة بين الزوجين. وإذا ما سار المرء على هذا النموذج، فلن تظهر حالة العودة إلى الماضي وكأنها ضربة مفاجئة تهز كيان الأسرة، وإنما سيتلقاها الفرد وكأنها مجرد حدث ينبع من التطور الداخلي للعلاقة الزوجية ويفسر نفسه من داخل هذا التطور.

في بداية العلاقة ـ أي في أول عاصفة وأول اندفاع للعشق ـ لا يرى العاشقان إلا نفسيهما، ويتغافلان عن العالم الخارجي، ولا يعيران أي اهتمام للماضي... فقط الحاضر هو ما يفكران فيه. يشعر العاشقان في هذه المرحلة بقوة اندفاع متكاملة لا يشوبها أي نوع من الاضطراب، ويعرضان عن العادات والتقاليد والقيود المجتمعية، فهما يريان أن كل ذلك يعد حملاً زائداً غير ضروري. إنهما يريدان البحث عن عالم جديد وتخطيط حياة جديدة لهما. فالحب بالنسبة لهما «ثورة ثنائية» (Alberoni : ١٩٨٣م). بيد أن الثورات مرهقة، لا يستطيع المرء أن يتحملها طيلة حياته. حيث يبدأ العاشقان بتكوين بعض العادات في علاقتهما وإيجاد قواعد وطقوس خاصة بهما، والتي تخفف من آثار تلك المستجدات المستمرة في حياتهم. وهنا يصطدمان بالتقاليد الثقافية والأصول الخاصة بكل منهما، وعلى كل منهما أن

يصدر قراره: ما هو المهم بالنسبة لي؟ ماذا أريد؟ وماذا لا أريد؟، وتعد مرحلة تعميق العلاقة بين الشريكين ـ الحوار المفتوح المتبادل بينهما، اكتشاف الآخر وقبوله ـ هي المرحلة التي تؤهل كل منهما إلى الالتقاء مع الماضي الخاص به وأيضاً مع ماضي الشريك الآخر. فما يصرحان به الآن ـ وهو أعمق ما في نفسيهما من أسرار ـ يكون مصبوغاً بثقافة وعادات وطبيعة منشأ كل منهما؛ ونضيف إلى حديث ماير أيضاً أنه لا يوجد «باطن يخلو من ثقافة» كما لا توجد «هوية خالية من ثقافة» (Mayer : ١٩٨٥م، ص ٦٨ ، ٧٣).

الحق أنه عندما يعزز كلا الشريكين علاقتهما، فإنهما يصلان دائماً إلى نقاط يحدث على حافتها هذا الالتقاء بالماضي الخاص بكل منهما. ووفقاً لرأي ماير فإنه بسبب طبيعة الحياة الأسرية يحدث التالي: لدى كل حياة أسرية إيقاع خاص بها يتمثل في تسلسل نمطي من الأحداث والمراحل الفاصلة وفترات الذروة والأزمات ـ الأعياد والعطل الرسمية خلال العام والزواج والولادة وتربية النشء والشيخوخة وموت كلا الوالدين ـ كل ذلك يتضمن العديد من اللحظات التي تثير الذكريات وتمس العادات والتقاليد التي تشير إلى أصل الأسرة. وهنا سيرفض المرء أيضاً معظم ما تم رفضه سابقاً بالحزم والغضب نفسيهما اللذين كانا من قبل، إلا أنه قد تنشأ في بعض الأحيان رؤية جديدة وقد تنبع من خلال هذا الحدث أو ذاك، أو ذلك التقلب في الحياة، فينظر المرء إلى الماضي بفيض من الدفء والاشتياق. إنه يريد أخذ قطعة من ماضيه ويضيفها إلى حياته الحاضرة، وهكذا يصل الأمر إلى هذه التأثيرات المفاجئة التي تم وصفها، إلى هذه الانتكاسات والعودة إلى الماضي (Mayer : ١٩٨٥م، ص١٤٤ وما بعدها).

هكذا توضح نظرية ماير؛ ولو نظرنا في دراسات أخرى تُعنى بهذا الصدد، لتمكنا من الحصول على العديد من المواد العلمية التي تدعم رؤيته. فهنا يتضح أنه على الرغم من أن العودة إلى الماضي الذاتي أثناء معاشرة الشريك الآخر تكون مفاجأة، وقد يبدو أن لا سبب لها، فإن لها نماذج ومسببات نمطية تدرك عند النظر إلى الأمور من الخارج. فغالباً ما يكون الزوجان مرتبطين بمراحل فاصلة في الماضي، بعبور مرحلي منوط بالأسرة من النوع نفسه الذي قدمه ماير، ويعدّ إنجاب الأطفال مسبباً كلاسيكياً من هذه المسببات (انظر Barbara : ١٩٨٩م، ص ١٠٧ وما يليها؛ Katz : ١٩٩٦م، ص ١٦٤ وما بعدها، ص ١٧٤؛ Pandey : ١٩٨٨م، ص ١٣٥ وما يليها).

إن التطلع في مستقبل هؤلاء الأطفال يوقظ ذكريات الطفولة لدى الفرد، ويسبب حتماً مواجهة مع الماضي الذاتي للفرد ومجتمعه وتاريخه، وكذلك مع تصوراته الخاصة عن القيم وتطلعاته الخاصة، أي مع هويته الذاتية. فعندما يتعلق الأمر بأسلوب تربية النشء أو اختيار أسمائهم أو ديانتهم أو لغتهم أو الأغاني أو الحكايات التي سينشأون عليها، حينها تطرأ تساؤلات عدة مثل:

ما هو الشيء الذي أحبه وأثق به وأكثر أهمية من موطني الأصلي؟... ما الذي أريد أن أمرره إلى حياتي الجديدة، وما الذي يمكن أن أتخلى عنه؟... ما الذي ينبغي أن يستمر ليحيا في أطفالي؟... وما الذي ينبغي لهم أن يحتفظوا به؟... أو بشكل آخر للسؤال: إذا لم يقبلوا بشيء منه، فهل سأكون غريباً داخل أسرتي؟... هل ستصبح حياتي وتاريخي في طي النسيان؟

من وجهة نظرنا يمكن تبني فكرة ومبدأ ماير وتعضيده وتقويته وذلك عن طريق دلائل أخرى. فملخص الأمر ببساطة هو أنه بينما يراقب ماير التسلسل المرحلي الذي يميز العلاقة بين الشريكين أو دورة حياة الأسرة، فإنه من الممكن للمرء أن يأخذ بعين الاعتبار علاوة على ذلك التسلسل المرحلي الذي يظهر في السيرة الذاتية للفرد، أي هذا الطريق من النشأة إلى مرحلة الشباب ثم الكبر في السن حتى الوصول إلى الكهولة. وكما ذُكر في أحد الأبحاث التي تتناول العلاقات التي تنشأ بين الثقافات المختلفة «إن الارتحال عن الموطن يعد في ذاته أمراً ممتعاً ما دام الإنسان قادراً على أن يذهب إليه ويعود مرة أخرى» (Romano : ١٩٨٨م، ص ١١٤).

من المعروف أن مرحلة الشباب هي بمثابة موسم الهجرة، فهي الوقت الذي يبحث فيه المرء عن الآخرين ويقترب منهم ويرتبط بهم، ولذلك فإنه ليس من قبيل الصدفة أبداً أن يربط البعض وقت الرحيل باختيار شريك الحياة، أي أن هذه العلاقة بـ«الآخر» (سواء أكان أجنبياً، أسود، يهودياً أو حتى آخر مثليّ الجنس أو كل من يبدو دائماً في عين الوالدين «آخر») تعتبر نوعاً من أنواع التحدي والمشاعر الفائرة، التي ترمز إلى العصيان والإرادة الذاتية، فـ«الحب» و«التحرر» هنا دافعان قويان مجتمعان في شيء واحد، ويا له من مثير!

إلى أن يأتي يوم يولي فيه الشباب وتحل الشيخوخة، وبمرور السنوات تغلب على معظم العجائز السكينة بعد أن فقدوا عنفوان الشباب، فلا يولون فقط الأدبار عن التطلع إلى المستقبل، بل يرجعون البصر نحو الماضي، تأخذهم أحلامهم إلى تلك الحياة التي عاشوها حتى هذه اللحظة؛ وينظرون إلى الماضي من زاوية جديدة،

ومن الممكن أن يحظى بعض هذا الماضي بصورة إيجابية فيصبغ بصبغة عاطفية، إذ إنه دائماً ما يرتبط بالطفولة، إنها صور محببة إلى النفس تعكس الحب والقرب والدفء؛ وحينما تتراجع تلك المشاعر في خطى متباطئة، عندئذ تزداد الرغبة في التقاط الذكريات كرة أخرى؛ ذكريات عن الأسرة الأصل بصورها المعهودة من احتفالات وعادات.

مثل هذه التقلبات قد تبدو لمن ليسوا داخل هذه العلاقة شيئاً غير متوقع يتعذر تعليله، فالبشر كما قال إيمانويل كانت (١٧٨٤م) «كالأخشاب المعوجة وعوالمهم الشعورية ليس لها بعد واحد كما يظن الكثيرون، فهي متعددة المستويات متداخلة متفاوتة ومتناقضة في آن واحد» ولا يرتبط ذلك بمنشأ الإنسان الأصلي، فالأمر يبدو منفصلاً أو كما قال (Sollors: ١٩٨٦م، ص ٢٢١): «هناك علاقة جوهرية يشوبها التوتر من ناحية الرغبة في الهروب من الأسلاف الذين ينتمي إليهم الشخص، ومن ناحية أخرى الرغبة في تحقيق وصية هؤلاء الأسلاف».

يتاح لنا هنا أن نقول إن طرق التفكير غالباً ما تتغير أيضاً لدى الحبيبين اللذين تجمعهما نفس الجنسية والدين أو الثقافة، وهذا يمثله منعطف التحرر من الماضي ثم الحنين والاقتراب منه مرة أخري. إلا أن النقطة الفارقة والفيصل هو أنه بالنسبة للحبيبين اللذين يختلف منشأ أحدهما عن منشأ الآخر فإن ذكريات كل منهما تكون مختلفة عن ذكريات الآخر بشكل كبير، وإذا ما فتش المرء (والحديث هنا عن صورة رمزية) في أواخر حياته في حقيبة ذكرياته الماضية، وأحضر أشياء منها وتأملها من جديد، وأعاد تقييمها ووضع هذه الأشياء في الخزانة الزجاجية في حجرة المعيشة، فسيفاجأ حينئذ بمن يعيش معه

في غرفة المعيشة، وهذا هو التأثير الفجائي، وهو ما نطلق عليه بـ «التغيرات الذاتية»(*).

لو قدر للشريكين أو الحبيبين أن يكون ارتباطهما ارتباطاً وثيقاً على مدى سنوات فيمكن أن تجتمع ذكرياتهما بعضها مع بعض بل وتكمل بعضها بعضاً، وإذا ما حافظ كلاهما معاً على المرونة واتساع الأفق والفضول، فيمكن أن تتحول التغيرات المفاجئة إلى حافز لأحدهما أو للآخر. وفي الحالات التي يحالف المرء فيها الحظ تصبح هذه التغيرات الذاتية التي تعتري أحد الشريكين ـ أو الحبيبين ـ بمثابة بداية جديدة لكليهما.

وقفة

عندما يكون هناك شخصان يختلف منشأ كل منهما عن منشأ الآخر، ويقع كل منهما في حب الآخر ثم يشرعان في بداية حياة مشتركة تجمعهما معاً، فإن الأمر يحمل معنى التحدي والمخاطرة والمغامرة معاً. لأنه من وجهة نظر المحبين: عندما يبدأ شخصان حياة جديدة سوياً فهذا يعد بمثابة تلاقي قلبين معاً، وبالنسبة للعلاقات التي تجمع بين شخصين يختلف منشأ كل منهما عن منشأ الآخر فهذه العلاقات تعتبر بمثابة اجتماع عالمين معاً، ودائماً ما يريد الأشخاص الذين تتباعد مواطنهم أن يندمجوا في المجتمع الذي يدثرهم، وأن يتشاركوا المائدة والفراش معاً، في السراء وفي الضراء حتى يفرق

(*) التغيرات الذاتية هي التحول عن الحالة الأساسية للشخص عندما تكون هناك ضرورة قصوى تستدعي التغيير، حيث يجب على المرء أن يتأقلم مع الظروف الجديدة ومع معطياتها، كي يستطيع أن يندمج مع بيئته الجديدة ـ المراجع

بينهم الموت، فنعم النوايا ونعم المطالب النبيلة! لذلك فإن حدوث نزاع أو صدام بينهما لا يعد شيئاً مفاجئاً؛ ويمكن لهذه العلاقة الجديدة التي جمعت حياتين معاً أن تفتح آفاقاً جديدة، فيرى كل طرف من أطراف هذه العلاقة حياته الخاصة وعالمه الخاص من زاوية أخرى، ويعمل على إزالة تلك المناطق التي لم تطأها قدمه من قبل في موطنه الأصلي، وبمجرد إقدامهم على مثل هذه الخطوة، فهم يتعرفون بادئ ذي بدء على حياة الشريك الآخر بخصوصيات هذه الحياة ومبادئها بطقوسها وعاداتها، بقيمها وتوقعاتها. ومن يرتبط بشخص من موطن آخر يتعلم درساً في علم الحياة ودرساً في علم الوطن سواء أراد أم أبى. إن أهم ما يميز العلاقات المختلطة هو تساوي القرب والبعد على قدم وساق وكذلك تساوي الألفة أو المعرفة المسبقة مع الغربة معاً؛ «هي أقرب كل النساء النائيات» هكذا وصف أحد الأشخاص ـ في علاقة مختلطة ـ حبيبته، فهي الدانية النائية (Barbara: ١٩٨٩م، ص ١٩٣).

من يريد أن يمحو كل الاختلافات مرة واحدة، فما له إلى النجاح من سبيل؛ والمناسب هنا بدلاً من هذا هو قبول تلك الاختلافات والاعتراف بها وتحمّلها «تعلم كيفية التعايش مع هذه الاختلافات» (Schneider: ١٩٨٩م، الجزء الأول، ص ٢٨٤)؛ وعلى الرغم من كل القواسم المشتركة ومن كل سبل التواصل فأحياناً بالكاد يوفق المرء ـ ولا مناص من هذا دائماً ـ في بناء جسور للتواصل؛ فبعض الأمور تظل مغلقة ربما للأبد، وبعضها الآخر يمكن الإفصاح عنه عبر تجاذب أطراف الحديث والميول وتبادل الابتسامات.

على هذا النحو فإنه دائماً ما يكون الزوجان أو الحبيبان ذوا الموطن والثقافة المختلفة وجهاً لوجه أمام مسائل أو قرارات لم تكن

في الحسبان؛ وبالتالي فقد يتحول ذلك حسب الظروف والمعطيات إلى ضغط زائد ويصبح أمراً منهكاً ومؤرقاً للطرفين، ومن ثم يؤدي إلى فشل العلاقة وانتهائها؛ ومن ناحية أخرى هناك فرصة تكمن في اكتساب مزيد من الانفتاح المجتمعي بأن يكون هناك دائماً قدرة على بدء حياة جديدة، وإذا كانت الأمور تسير على ما يرام، فإن المرء يحتفظ عبر سنوات بشيء من جرأة الماضي ومن التفاؤل ومن الانطلاق والمخاطرة وحب التجربة. وبذلك يتميز الأزواج ذوو الثقافات المختلفة عن غيرهم من الأزواج بالحيوية والإقبال على الحياة (Elschenbroich: ١٩٨٨م، ص ٣٦٦). وفي هذا السياق تقول امرأة من الولايات المتحدة الأمريكية متزوجة من رجل سويسري: «إن مثل هذه الزيجات تجلب أسوأ المفاجآت، ولكنها أيضاً تجلب أجمل ما يمكن للمرء أن يعايشه. وهذا يعني أنه لا يحدث شيء إطلاقاً يمكن أن يتوقعه المرء، وإن ما يحدث أشياء لم تكن أبداً في حسبانه، ولم يكن ليراها (Bonney: ١٩٩٣م، ص ١٠٥).

الفصل الثالث

ما مدى القرب والبعد الذي يمكن للحب أن يعيش معه؟

«يموت الحب بين الحدود الجغرافية»، هكذا قال ايريك كستنر(*) Erich Kästner (١٩٣٦م: ٨٥)، ولكن هل هو محق في هذه النظرة المتشائمة؟ وما مقدار البعد الذي يمكن أن يتحمله الحب؟ وما هو مقدار البعد الضروري للحب؟ وكيف يغير الحب النائي من «طبيعة» الحب وصفته ورونقه وجاذبيته؟ وهل الحب النائي حب هزيل، هل هو آخر أنواع الحب، وهل يرمز الحب النائي إلى أن الحب يوشك أن ينتهي؟ وهل يقتل الحب النائي الحب الداني أم يغذّيه؟

الإجابات على ذلك كثيرة، نورد منها التالي:

إذا كانت جرأة المحبين في الحقب السابقة تتمثل في محاولة التحرر من القيود المجتمعية والطبقية ـ وهذا تشهد عليه الروايات والمسرحيات وتبادل رسائل الحب الرومانسي ـ فقد نمتْ لأحلام الحب في هذه الأيام أجنحة: فيبغي المحبون أيضاً الخروج على قيود

(*) كاتب وشاعر وناقد مسرحي ألماني، ولد عام ١٨٩٩م بمدينة دريسدن. كتب للعديد من الجرائد والدوريات بوصفه ناقداً مسرحياً وكاتباً. ظهر أول ديوان شعر له «قلب فوق خصر». حرقت أعماله، وتمت مصادرتها عام ١٩٣٣م من قبل النازيين، توفي في ٢٩ يوليو ١٩٧٤م بميونخ ـ المراجع.

المكان الواحد واللغة الموحدة وجوازات السفر الموحدة. وهكذا يمكن أن ينظر إلى الحب النائي على أنه طور من أطوار الرومانسية، التي لم تزل حتى اليوم وتنفك بشكل جوهري من القيد الاجتماعي والثقافي، وتنحل في الوقت الحاضر عن التبعية القومية والعرقية بل وتخرج عن الحدود الجغرافية.

تاريخياً لا يعد هذا شيئاً جديداً، فقد مارست طبقة النبلاء والأرستقراطيين (وكذلك الطبقة الوسطى الغنية في أوروبا) صوراً قديمة من «الحب النائي» و«الأسرة المعولمة»، والتي انتشرت كظاهرة فقط في بداية القرن الواحد والعشرين، فلم يستمر بقاء الأسرة التقليدية الصغيرة (بشكلها الحاسم) إلا عقوداً قليلة، تحديداً حتى أواخر الستينيات من القرن العشرين؛ عندما بدأت ـ في الدول الصناعية في الغرب ـ الاضطرابات الطلابية والحركات النسائية في الظهور، وهذه الاضطرابات لم تضع الأسرة فقط موضع السؤال وإنما ألقت بظلالها علي ما يندرج تحتها، من عدم المساواة الفطرية بين الرجال والنساء (Beck/Beck-Gernsheim : ١٩٩٠م). وفي هذه الأيام ونحن في بدايات القرن الواحد والعشرين ازداد التمرد على الأسرة التقليدية ومحاولات التملص والخروج عنها. . . هذا وتتعارض حرية مشاعر الحب مع النموذج التنظيمي للدولة القومية والذي ألقى بظلاله أيضاً على محيط العلاقات الشخصية.

«أحبوا أعداءكم»، تحمل هذه الجملة من الكتاب المقدس في طياتها معنى جديداً يخرج عن الإطار الديني إلى ما هو دنيوي؛ معنى يسلك طريقه إلى حياة الأفراد ويتطرق حتى إلى العلاقات الجنسية منها. إننا نبحث في هذا الفصل ما يمكن أن يفرزه الحب إذا ما أصبح حبا نائياً، وإذا كان هذا الحب حقاً حباً شجاعاً جريئاً، أو أصبحت

جرأته مفرطة لا قِبَل للحدود القومية والاجتماعية وبعد المسافات في أن تكبح جماحه! إننا نفرق هنا بين صورتين من صور الحب النائي: أولاهما الصورة التي تبرز البعد المكاني أو الجغرافي الذي يفصل بين الحبيبين؛ وثانيتهما الصورة التي تبرز وتوضح البعد أو الفارق الثقافي بين الحبيبين.

١. التحليل الاجتماعي للحب النائي

بداية من حب الجار ووصولاً إلى الإنترنت كمنتدى للقاء

يتميز الحب النائي بالامتداد الجغرافي الذي يفصل بين الحبيبين فهما يعيشان بعيدين أحدهما عن الآخر في بلدين أو حتى في قارتين مختلفتين تفصل بينهما مسافات بعيدة، وقد أصبحت زيادة الإمكانيات في الوقت الحاضر من الأشياء التي تميز اختيار الشريك؛ ويمكن أن يوصف هذا بأن دنيا الحب الذي كانت تحكمه حدود وقوانين قد تحوّل إلى دنيا حب الفرص، بعد أن وهنت وضعفت القوانين والضوابط الاجتماعية؛ أما قديماً فقد كان الرباط الأسري هو الذي ينظم عملية اختيار الشريك، ويضعها في مسارها الصحيح وفي مكانها الاجتماعي المناسب، هذا الرباط فقد حالياً ـ كما يلاحظ ـ كثيراً من تأثيره وفاعليته. حتى أن جمعيات السيدات المرافقات(*) ـ التي كانت تُعنى في البداية بالواجبات وبالمحافظة على الاحتشام والآداب وكانت تعمل على مراقبة ذلك ـ قد اندثرت تماماً، وكذلك أصبح التعارف متحرراً

(*) جمعيات السيدات المرافقات، وهي جمعيات استمر عملها حتى النصف الأول من القرن العشرين، ومن مهامها اختيار سيدة مسنة كي ترافق الفتاة الشابة غير المتزوِّجة لعائلة تريد ذلك، فتقوم بتعليمها السلوكيات والآداب وخصوصاً ما يتعلق بالتعامل مع الذكور ـ المراجع.

عما يسمّى بمبادئ التبعية للمجتمع الفاضل، ولم تعد قائمة المدعوين في طبقات المجتمع الراقي تقتصر على ذوي الموطن الأصلي. فقد أصبحت هناك مجالات أخرى وأماكن أخرى للتلاقي والتي تجمع الخليط الاجتماعي بأوسع معانيه مثل (مجال العمل، والجمعيات والنوادي الصحية وغيرها)، كما أن عائق البعد الجغرافي لم يعد بالأمر العسير، فبينما كان التواصل فيما مضى بين قرية وأخرى مجاورة ـ تفصلهما الجبال ووهدان ـ يعد أمراً عسيراً، أصبح العالم أجمع يعيش الآن كما لو كان في قرى كبيرة متجاورة أو في جوار متسع مترامي الأطراف. وإذا كانت دورات تعلم اللغات ورحلات العمل والإجازات والتنقل من مكان إلى مكان ومن بلد إلى آخر، إذا كان كل هذا يحتل القسط الأكبر من حياتنا اليومية، فإنه يترتب على ذلك أيضاً اتساع مجال التعارف وفرص لقاء الشريك أو الحبيب. علاوة على ذلك غرف التشات (Chat) والتعارف على صفحات الإنترنت، والتي تعتبر مجالاً جديداً للتلاقي والتعارف، وأصبحت كمنتدى يلعب دوراً هاماً بالنسبة لاختيار الشريك؛ وتعطي آليات البحث نتائج هائلة في كل دقيقة تُرسل مباشرة إلى المنزل أو بمعنى أدق إلى جهاز الكمبيوتر المحمول، ويجذب الإنترنت المرء إلى عالم بلا نهاية، ويفتح الأبواب إلي منطقة بديعة من آليات البحث التي لا يحدها حد، ويقصد بـ«الآليات» هنا «السبب والأداة ونتيجة البحث معاً» (Hillenkamp: ٢٠٠٩م، ١٢٦).

والتحسين المستمر والوصول إلى نتائج أفضل هما الوصية الكامنة والمصاحبة في هذا النوع من أنواع البحث؛ وكلما كانت فرص الاختيار أكبر زادت الإغراءات، ومن يدري ربما الضغطة التالية على زر الماوس تأتي بالشريك المناسب. إذن فليستمرَ الضغط على زر الماوس، فلا بد من أن هناك شريكاً أفضل، إلا أن هذا الأفضل لا يتم

الوصول إليه أبداً، وعلى هذا «لا بد أن أواصل البحث دائماً وأنتظر إلى أن أجد امرأة «شريكة متحضرة» جميلة ومسلية؛ ويمكن أن يلقي المرء النظر يومياً لعله يعرف أي حياة يمكن أن تكون في انتظاره اليوم».

ما يقرّه الرومانسي الصادق والواقعي الجاد هو أن كلمة «أحبك» تعني: «أنني سأمحو كل ما في صندوقي البريدي من أجلك» (Moreno: ٢٠١٠م، ص ٨٥)، وهو الوعد الذي يقال بكل سهولة ـ كما هي الحال في الكثير مما يتعلق بالحب ـ إلا أنه يصعب الوفاء به.

أين يوجد الباحثون عن الحب؟ هم بشكل عام في مجال العمل ثم في مجموعات الأصدقاء ثم في الإنترنت؛ و(الإنترنت) يأتي في الموضع الثالث قبل النادي والديسكو والإجازات. وتظهر دراسة حديثة أن ثلث الناس من سن الثلاثين وحتى الخمسين الذين يقومون بالتواصل عبر الإنترنت بهدف الوصول إلى شريك ينجحون في هذا الأمر (انظر المصدر السابق).

الحب كان ولا يزال شيئاً متخيلاً ومنطلقه الأساسي كما نعرف هو الذهن، وهو ليس إلا منطلقاً، أما بالنسبة للحب عن طريق الإنترنت فإنه لا يوجد إلا في الذهنِ. فالإنترنت يغير الحالة الكلية للحب في مميزات أربع، فهي حالة تتيح **أولاً** إمكانية عدم التلاقي الجسدي للشريكين، **ثانياً** تتيح عدم الإفصاح عن هوية المتصلين، **ثالثاً** تفتح المجال أمام الخيال الجامح لينطلق، **ورابعاً** تُمكن من تحقيق ميزة «محاولة التحسين المستمر وإيجاد الأفضل». وهذا كما يقول المثل: من يريد الزواج، عليه التفكير جيداً فربما لم يأت الأفضل بعد!

إن عدم تلاقي الأجساد في الحب النائي واستخدام الأسماء المستعارة، وهو أمر مكفول في الإنترنت، يمكن أن يؤجج مشاعر الرومانسية أثناء عمليات البحث، ولكن ينشأ عنه أيضاً التحرر من كل

القيود. «وإنه لمن المعروف أن مسألة البحث عن الشريك عن طريق الإنترنت تنظم وترشد الأعداد اللانهائية من الشركاء الذين يمكن أن يكونوا موضع اختيار المرء؛ ولم تعد وكالات الوساطة بين الأزواج تتوسط للشريك حتى تقدم له شريكين محتملين أو ثلاثة فقط، وإنما غدوا يتوسطون لتقديم مئات الآلاف وبل الملايين من الشركاء المحتملين؛ وعلاوة على ذلك يعرف المرء كم من مئات الآلاف أو الملايين يتواجدون الآن على شبكة الإنترنت ومن ثم يتواصل معهم، أو كم من المشاركات التي تتم في كل ساعة في لمح البصر، وكم من آلاف الصور تم تحميلها على شبكة الإنترنت خلال الساعات الأخيرة... والبحث عن الشريك أو الزوج عن طريق الإنترنت يجعل المرء ينفك عن الزمان والمكان عما يحدث في المدينة وعن حياة الليل، فيصبح الأمر ممكناً في كل مكان وفي كل زمان. ومسألة تمييع المكان ـ إزالة الفواصل بين الأماكن ـ والتي يمكن أن نراها في المدينة قد تم حملها ونقلها إلى الريف، ولا تزال تعديات الليل ـ والتي تميز الحياة الليلية ـ ترتكب بشكل أكثر إصراراً... ولا يزال الناس يشاهدون غيرهم الكثيرين وهم يتهافتون إلى ذلك البعض تلو الآخر، فقد غرس (الإنترنت) في كل الناس فكرة الإمكانيات اللامتناهية؛ كما أن من لا يبحث في صفحات الإنترنت عن الجنس أو عن الزوج فإنه يعيش حياته كحياة الإنترنت فهو يدرك ما يفعله الآخرون ولديه خياله الجامح» (Hillenkamp : ٢٠٠٩م، ص ١٢٣ وما بعدها).

حب بلا معايشة جنسية

مؤخراً لم يظهر فقط ازدياد فرص التعارف واللقاء في ذلك العالم اللامتناهي، بل تغيّر في نفس الوقت بالحب النائي حيز الشوق واللهفة

في الحب، تغيّر ما قد يعنيه الحب لهؤلاء الملهوفين والمشتاقين، ما يستطيعه وما لا يستطيعه، تغيّرت شهوانية الحب، علاقة الحب بالحياة الجنسية وبالعلاقة الحميمة، تغيرت العلاقة بين الحب والحياة اليومية، العلاقة بين الحب والعمل(*).

إن الحياة في ظل وجود «الحب النائي جغرافياً» تعني الإيمان بإمكانية أن يكون هناك دفء وعاطفة قوية، ولا يوجد في ذلك الحب ـ عبر مساحات زمنية طويلة ـ من الحياة الجنسية سوى الحديث فقط، ولا بد أن يتنازل الحب الذي يحصل عليه المرء بواسطة الهاتف أو الإنترنت عن صور كثيرة لأمور حسية لشهوانية الحب، فهو يتأتى دون ملامسة الأيدي أو الجلد، دون ملامسة الشفاه، دون التلاقي الحقيقي للعينين، دون النشوة الجنسية المتبادلة، ولا يبقى سوى لذة الصوت واللغة، لذة الحديث والاستماع، لذة النظر والمشاهدة. وقد يكون الحب الداني بلا كلام أو قد يصبح أخرس، أما الحب النائي فلا تتأتى جاذبيته سوي بالحديث والنظرات وهذا يعطيه فرصة مميزة، إلا أنه يجعله في الوقت نفسه هشاً واهناً، وهذا البعد الأحادي لوسائل الإحساس في الحب النائي يمكن أن يعني: «حياة قصيرة وموت سريع».

نادراً ما يمكن أن يستمر الحب النائي طويلاً في إحدى ثقافات الغرب، والتي يمثل فيها التلاقي الحسي المباشر والقدرة على التلامس

(*) كل هذا منطقة لم يتم البحث فيها! علاوة على ذلك لا يوجد - باستثناء أول قصص معايشة على سبيل المثال (كارين فرايماير/ مانفريد أوتسل برجر ٢٠٠٠م؛ جورج برونولد وغيرهم ١٩٩٩م) - شيء عن هذا الموضوع إطلاقاً؛ لذا فما يلي عبارة عن مسودة من الاحتمالات التي ما زالت تحتاج إلى فحوصات واختبارات تجريبية.

عاملاً أساسياً في علاقة الحب؛ بينما المكان المحض للحب النائي يكمن في الجسم الرنان الذي يصدر عنه الصوت، يكمن في الحديث الذي يعرف صاحبه كل المكنونات الداخلية للآخر ويتعامل معها؛ أو بكلمات أخرى هو هذا الحديث الذي يجيد صاحبه فن الألفة، وهو أن يجعل القرب عبر كل هذه المسافات والأبعاد شيئاً يمكن الشعور به، ويجب أن يفهم المرء هنا كلمة «الفن» بكل ما تحمله من معنى، وتتعلق الألفة التي تنتج عن التأثر بالصوت بتبادل الصور الذاتية التي يحكيها كل منهما للآخر، والتي يبدو فيها هذا أو ذلك الآخر بشكل بديهي حاضراً موجوداً في الحياة اليومية لدى شريكه، وبذلك فإن علاقات الحب النائي لديها الفرصة في كسر الصمت المطبق الذي يخيم على العلاقات الدانية، أي ذات البعد المكاني القريب؛ فإذا ما كانت لدى كلا الطرفين أوقات للتحدث أحدهما مع الآخر وكانت هذه الأوقات مقصورة كلها على تبادل الحديث بينهما، يمكن هنا أن يظهر نوع خاص من أنواع العلاقات المركّزة والمكثّفة، وبينما لا يمكن توجيه الحديث عبر إحدى الحواس الأخرى يكون التركيز كله منصباً على قوة اللغة أو قوة المراقبة والملاحظة، هنا تسنح الفرصة لأسئلة جوهرية تتعلق بـ«أنا» و«أنت» أن تثير العاطفة.

هذا ولا يزال «الحب النائي جغرافياً» تغلب عليه صفة الرهبنة وحياة الأديرة، ولأن مكان الحب النائي هو البريد الإلكتروني والفيسبوك والرسائل القصيرة و«السكايب» فإنه يظل شيئاً مجرداً؛ والحب النائي المحض لا يمكن أن يعيش بين من ليسوا رهباناً ولا راهبات؛ أما بالنسبة للأناس العاديين فلا بد ـ دائماً وأبداً ـ من وجود واحات للشهوانية المباشرة تشارك فيها كل الحواس، واحات للإشباع من الحب، ويحتاج الأمر في الأوقات الأخرى إلى طقوس وأشياء

رمزية تُذكِّر بالقواسم المشتركة بين الطرفين، وتعيد اكتشافها من جديد وتحافظ عليها وتقويها.

قد تبدو الألفة النائية شيئاً رومانسياً، إلا أنها شكل من أشكال الرومانسية التي تعتمد على الفضائل المجردة كالانتظامية والثقة والتخطيط بعيد المدى، وتحتاج الألفة النائية إلى لقاء دائم من أجل تحقيق الارتباط الوثيق (فمثلاً يتواجد المرء كل ليلة على «السكايب» ولكنه لا يلتقي بأحدهم إلا مرة واحدة كل ستة أشهر)، ويمكن أن يفشل أيضاً هذا الارتباط كما قال الكاتب (اريش كستنر): «إذا لم يجتمع الإنسان مع حبيبه في كل شهر إلا يومين أو ثلاثة فإن هذه العلاقة والرابطة التي تربط بينهما تكون عرضة للفشل، وإذا كانت الحال كما يحدث الآن حيث يستمر الأمر لأعوام فلا بد للعلاقة أن تتصدع، ولا يرتبط الأمر ارتباطاً وثيقاً بمدى حسن وكفاءة الشريك؛ فإن الأمر حتمي ولا حيلة فيه... وأن ينصرف الإنسان عن الأمر لهو أمر بديهي، فهو لم يعد يعرف ما هي اهتمامات الطرف الآخر، ولا يعرف تلك الأمور المعتادة التي يقابلها، ولا يرى المرء أنه يتغير في ذاته ولأي سبب يفعل هذا، وتصبح الرسائل بلا جدوى... ثم يسافر المرء راغباً راضياً، يذهب إلى المسرح، ويسأل عن الحال والأخبار، يقضي ليلة مع رفيقه، ثم ينفصلان من جديد. وبعد أربعة أسابيع يقومان بهذا التصرف العبثي كرة أخرى. إنه تآلف وقرب نفسي ينتج عنه معاشرة جنسية بتاريخ وفي موعد معين؛ فالأمر لا يمكن بحال من الأحوال أن يدوم، فهي تعيش في هامبورج وأنا في برلين، ويموت الحب على الحدود» (Kästner: ١٩٣٦م، ص ٨٤ وما بعدها).

السؤال المطروح هنا: هل يستطيع المرء أن يجزم بشكل قاطع أن الحب يزدهر وتتفتح أزهاره على الحدود الجغرافية؟ إن الكلام عن

الحب النائي والحب الداني يفرض سؤالاً على الساحة مؤداه: ما هو مقدار القرب والبعد الذي يحتاج إليه الحب ويمكن أن يتحمله؟

حب بلا تبعات المعايشة اليومية

لدينا كفايتنا من الوعاظ في أمور الحب النائي ومثلهم بالنسبة للحب الداني، وينصح بعضهم بأن يكون الحب النائي بمثابة علاج لخيبة الأمل التي قد يلاقيها المرء في الحب الداني، ويثني البعض الآخر على الحب الداني ويعتبره بمثابة علاج لخيبة الأمل التي يلاقيها المرء في الحب النائي.

مما لا جدال فيه أن للحب النائي مزاياه وخاصة عندما يتلاءم مع آمال وحاجات الشريكين؛ حتى أن البعض يقول إن مسألة القرب تعد خرافة وهم يقولون إن الحب الداني والذي يتوق إليه أتباع الحب النائي لا تنطفئ جذوته في ظل الحياة اليومية... وكم من قرب كان سبباً في ضياع الحب. والحب النائي يريح المحبين من هذا المطلب وذلك الحمل الذي يتمثل في ضرورة أن يحب كلا الشريكين شريكه بشكل دائم وبات، كما يجعل المستحيل أمراً ممكناً، ويجمع بين المتضادات كما يسمح بالقرب والبعد، بالحياة الخاصة والحياة المشتركة.

تُبرِز مثل هذه الرؤى والتحليلات نتيجة واحدة لا جدال فيها ولا مراء وهي: أن الحب النائي لا يكون سبباً في فصل الحب عن الحياة الجنسية فحسب وإنما فصل الحب عن الحياة اليومية؛ فالحب النائي مثل ممارسة الجنس دون غسيل الفراش، مثل تناول الطعام دون غسيل الأطباق؛ ومثل رحلة جبلية دون تعب وعرق والآم في المفاصل. من ذا الذي يمكن أن يشتاق إلى شيء من هذا القبيل؟

علاوة على كل ما تقدم فإن الحب النائي ليس هو السبيل الموصل

إلى منزل الأبدية، كما أنه لا يتيح الإقامة على جزيرة السعداء، بينما يتجمد غالبية الأزواج من حولنا في قوالب العادة، لأن الإنسان لا يمكنه تجاوز مخاطر عدم وجود هذه الحياة اليومية للحب النائي، منها على سبيل المثال هذا الخطر أن يُعرّف كل من الشريكين نفسه للآخر على غير ما هو عليه، وإنما على أنه نسخة متطورة ومنقحة من ذات الشخص؛ أو أن يمجد الشخص الشريك الآخر ويجعله في صورة مثالية يستحيل وجودها على أرض الواقع وكأنه فارس جاء من عالم الخيال البعيد. ومن هذا المنظور فإن الحب النائي يعني أن يتعلم المرء كيف يهيم في حب الشريك، بل ويعتبر ضرباً من حب العطلات، حيث يُروّح المرء عن نفسه من عطلة إلى أخرى فيزيل عن صدره هموم وسخافات الحياة اليومية.

إن الإنسان الذي ليس في وسعه أن يتقبل فكرة نمطية العمل المنزلي، ولا ما تستجلبه الزيارات العائلية من إزعاج، يستطيع أن يحرر نفسه من تلك القيود. ولأن الإنسان لا يتعرف عن كثب في دائرة الحب النائي إلا على نواح قليلة من حياة الآخر، فإنه يمكنه أن يعرف الكثير من خلال حكايات الشريك الآخر عن نفسه؛ وباختصار فإن بُعد المسافة يغطي الكثير من مناطق الأزمات المحتملة، وبالتالي يصبح العيش على أرض الواقع لا وجود له، وهنا يصبح للخيال مجال يمتد فيه لآفاق بعيدة. «يمكن أن تكون علاقة الحب النائي أمراً مخادعاً، فعادة ما يضع المرء الشريك في صورة مثالية، إذ إنه لم ير منه الكثير ولم يعرف خصاله؛ أو يقلل من شأنه ويحط من قدره ويرى الإحباط الذي أصابه هو نفسه في شخص الشريك، ولسان حاله يقول: إذا كان وضعي سيئاً فينبغي عليه هو الآخر بالتالي أن يكون وضعه سيئاً، وإلا فهو لا يحبني، أو أن يضيع المرء فرصة التواجد مع الآخر في ظل

التغير الذي يطرأ عليه، أو ألا يكون الشخص عند حسن ظن الآخر» (Freymeyer/Otzelberger : ٢٠٠٠م، ص ١٦١).

إن الاختبار الحقيقي يقع عندما يتحقق ذلك الحلم الكبير الذي يجمع بين أتباع الحب النائي، عندما يجتمعون معاً من جديد وتتحول الحال من حب ناءٍ إلى حب داني؛ عندئذ يكون الوداع بسبب الهجر، وتتكشف بعض الجوانب التي لم تكن مرئية للشريك في شريكه من قبل، إذ إن بُعد المسافة كان يَمُنُّ عليهم فيغطي تلك الجوانب غير المرئية، وهنا يمكن أن يتحول الحب النائي من جديد إلى أمنية وحلم بعيد، وتتحول عبارات مثل «آه، ألا يا ليتك كنت هنا بجانبي!»... وعبارات الشوق واللهفة بين الحبيبين إلى: «آه... ليتك بقيت هناك... بعيداً».

حب الأمهات النائي

كثيراً ما تصبح العلاقة بين الأم والطفل أيضاً رابطة عبر حدود البلدان، بل والقارات، حيث تسافر كثير من الأمهات من آسيا ومن شرق أوروبا إلى أمريكا الشمالية أو إلى غرب أوروبا من أجل العمل في أي شيء وبأي ثمن، وغالباً ما يعملن بشكل غير قانوني، وغالباً أيضاً ما يُعامَلن بشكل سيّئ، ولا يحصلن في مقابل ذلك إلا على الفُتات. يعمل الكثير منهن في مجال عمل عالمي يعرف بـ«السيدة ناني» ويقصد به «جليسة الأطفال»؛ وبينما يعملن لدى تلك الأسر الأجنبية كأمهات بديلات ـ حيث يقمن على رعاية الصغار وإطعامهم والاعتناء بنظافتهم ثم حملهم إلي الفراش وكذلك اللعب معهم ـ وهنّ في الوقت نفسه «أمهات نائيات» عن أولادهن، واللائي أجبرن على تركهم في أوطانهم بلا أمهات؛ ويوكلن عناية صغارهن ـ كثر عددهم

أو قل ـ إلى العمات والخالات والجدات، وكثير من هؤلاء الأطفال يتركوا بلا عائل يعولهم، والحب النائي يعني هنا: المأزق الذي تضع الأم نفسها فيه حيث تترك صغيرها بدافع حبها له، وتسافر إلى بلاد الغربة لتتحصل على بعض المال اللازم لإطعامه والعناية الصحية به ولدفع تكاليف تعليمه، وهو، أي الحب النائي، يعني في الوقت نفسه: موقف هؤلاء الأطفال الذين يتم تركهم والذين يتوقون إلى القرب والدفء والأمان ويفتقدون أمهاتهم.

تظهر ضريبة هذا النوع من الحب النائي عندما ينقضي هذا الانفصال بين الأم وطفلها الذي غالباً ما يدوم لسنوات طويلة، وذلك عندما تريد الأمهات أن يستقدمن أطفالهن ليعيشوا معهن في موطن جديد ويحققن حلم حياتهن في العودة إلى «الحب القريب»، وهنا تتفاقم الخلافات ـ بشكل ليس بالنادر ـ بين الأمهات والأبناء الذين أصبحوا غرباء بعضهم عن بعض.

نأخذ علي سبيل المثال مدينة لوس أنجلوس، حيث يعيش كثير من النساء اللائي جئن مهاجرات من أمريكا اللاتينية، وبعد فترة استقدمن أطفالهن، وفي إحدى المدارس هناك تم إنشاء مجموعات من المتخصصين في الاستشارات الاجتماعية لدعم مثل هذه الأسر؛ وأمام هؤلاء المتخصصين كان الأطفال يطلقون سيلاً من العبارات التي تنم عن عدم رضاهم عن أمهاتهم مثل: «أنا أعلم أنك لا تحبينني وهذا هو السبب في تركِكِ لي»؛ ويحكي الأطفال أنهم دائماً ما كانوا يتضرعون إلى الله لحظة مغادرة أمهاتهم لهم بأن يتم إيقاف أمهاتهم على الحدود الأمريكية وعودتهن إليهم مرة أخرى. وهم يطلبون من أمهاتهم أن يُقْرُرْنَ في النهاية بأخطائهن وأن يقدمن إليهم الاعتذار حيث تركوهم عُزّلاً.

على العكس من ذلك فإن الأمهات يصفن إلى أي مدى كن يعانين من مرارة الفراق والبعد عن أبنائهن؛ وأنهن لم يثابرن ويكافحن ويعملن بأعمال قاسية إلا بدافع الحب لأبنائهن ومن أجل الحصول على المال الذي سيضمن لأبنائهن مستقبلاً أفضل، وهنّ الآن يطالبن احترام التضحية التي قدموها، فهنّ مقتنعات أنهن قد تصرفن بالشكل الصحيح وأن لهذا الانفصال وهذا البعد مسوغاتهما ومبرراتهما، التي من خلالها يضمن الأرض الصلبة لأطفالهن والمال الكافي الذي يكفل لهم مستقبلاً آمناً. إلا أن الأبناء يرون أنه كان خيراً لهم لو عاشوا جوعى بجوار أمهاتهم من أن يعيشوا شبعى وهم بعيدون عنهن، وكأن لسان حال الواحد منهم يقول: «إنني لم أكن أريد مالكِ ولكنني كنت أريدكِ بجانبي»، وكأنهم يريدون أن يقولوا أيضاً لأمهاتهم: إنهم لو رزقوا مستقبلاً بأطفال فإنهم لن يفعلوا فعلتهن، بأن يتركوا أبناءهم كي يعتنوا بأبناء غريبين عنهم (Nazario: ٢٠٠٧م، ص٢٤٥ وما بعدها).

إن هذه المراكز المتخصصة في الشؤون الاجتماعية ليست هي المكان الذي يجتمع فيه هؤلاء القادرون على تسيير أمور حياتهم والإمساك بزمامها، وإنما هي ملاذ لكل هؤلاء الذين لم يعودوا يعرفون كيف يساعدون أنفسهم، وطبقاً لتقارير أخرى فإن هناك بلا ريب أسراً لم تنتهِ سنوات حبها النائي نهاية حزينة، فبعض هؤلاء الأطفال والذين صاروا اليوم كباراً يقرّون بمعروف أمهاتهم اللواتي أتحن لهم فرصاً في مستقبل أفضل؛ إلا أن هؤلاء يرون كغيرهم أن مسألة البعد عن أبنائهم أمر غير وارد بالمرة (Parreanas: ٢٠٠٣م، ص٥١).

الحب النائي وسوق العمل ـ صلة القرابة الاختيارية

لماذا هناك دائماً أناس كثيرون يعيشون في جلباب الحب النائي،

ولماذا يتكرر الوداع وتجد الوحدة مكاناً لها بينهم؟ إن لهذا سببه، فهو من ناحية لأن لهذا النمط من الحياة مميزاته في ظل الظروف المواتية له، ومن ناحية أخرى فإن هذا المسلك لا ينبع غالباً عن إرادة حرة، بل هو نتيجة لعوامل خارجية ليس للمرء يد فيها، فعلى سبيل المثال فإن الرغبة في الحصول على عمل هي نشاط من الحركة والتعامل بمرونة مع الموقف، الذي من خلاله يتم صياغة أول قانون للنجاح.

لقد وصف «ارلي راسل هوخشيلد» Arlie Russell Hochschild في سبعينيات القرن العشرين كيف أن صيغة الطلب على الشباب ـ الذين يُرجى منهم أن يكونوا علماء في المستقبل ـ كانت تبدو على هذا النحو : «اقبل بأفضل عرض وظيفي تجده وقم بالانتقال إلى حيث العمل بغض النظر عن موقفك الشخصي أو العائلي. . . اقطع البلاد جيئة وذهاباً إذا ما أتى لك شخص ما بفرصة أفضل حتى وإن لم تكن أفضل بكثير» (Hochschild : ١٩٧٥م، ص ٤٩)، ومنذ ذلك الحين يتزايد الطلب بهذه الصورة، ولم يختص بمجال بعينه، فهو ينسحب أولاً على المجال الاقتصادي ثم على مجالات أخرى عديدة.

يقول البعض إن أتباع الحب النائي عُشّاق هائمون لهم في كل معسكر قدم، يحملون معهم وعلى أجهزة الكمبيوتر المحمول خاصتهم أعمالهم المكتبية إلى جوار حبهم الخيالي، ومن هذا المنظور فإن الحب النائي هو الحب الباقي، عندما يطغى كل من العمل والمستقبل الوظيفي على كل شيء ولم يعد هناك مجال لمعنى الخصوصية. إن الحب النائي على هذا يكون كحب تحفظه حقيبة يد مربعة الشكل، وهو في متناول اليد مثله مثل فرشاة الأسنان الكهربائية ـ والتي تكون في حقيبة المتعلقات الشخصية والتي تستعمل في أي مكان وأي وقت لتنظيف الأسنان وتبييضها ـ المرء فيه هو الفاعل

وصاحب العمل، فما عليه إلا أن يقوم بوصل مقبس الحب ـ كما يوصل مقبس فرشاة الأسنان الكهربائية ـ وينزعه، بشرط أن يقوم بهذه المهمة على نحو جيد.

الحديث في مجتمع كهذا عن الإنجاب أمر لا وجود له، وكلمة (نحن) التي تصاحب الحب النائي أصبحت تحمل إيحاءات أخرى تجسدها صيغة مفادها «حب الذات لكلينا بالإضافة إلى الوظيفة كنوع من أنواع الهواية، ومن ثم لا للأطفال»؛ إن هذه الـ«نحن» ـ المتمثلة في هذا النمط من الأسرة ـ لا تنضوي على التفكير في جيل قادم، وبالتالي في المستقبل، فمثل هذا التفكير ما هو إلا بقايا الـ«نحن» في مجتمع متطرف في أنانيته.

من يتنازل عن الأطفال كنوع من المرونة وعدم التصلب، فهو يتعامل فقط بشكل عملي مع ما ينتج عنه عندما يتنازل الشريك الآخر أيضاً عن الحب المتصف بالقرب حينئذ، حيث إنه لن يكون أحد الشريكين مقيداً بالآخر إذا ما واتته فرصة في أي زمان ومكان في سوق العمل العالمي؛ وعليه فإن الحب النائي في أزمنة سوق العمل المعولم هو الشكل الرئيسي للحب؛ وهناك نوع من التقارب بين الرأسمالية العالمية والحب النائي، تقارب ينشأ بين رأس المال الذي يتخطى الحدود ورقابة الدول ذات الهوية القومية وبين الحب النائي؛ والذي يشذ عن عُرف العائلة التقليدية (التي تمتلك جواز سفر متشابهاً ولهم بيت مشترك).

إن تحطيم الحب النائي لأعراف الأسرة التقليدية لا يعد مجرد استفزاز، بل أكثر من ذلك حيث يقولب مفهوم الحب عموماً كي يلائم متطلبات رأس المال المعولم، الذي بدوره يخترق جوانب الألفة والحياة الجنسية، ويحوّلها إلى ما يوافق السوق وما يُصاغ على

شاكلته، ولذلك فإن انفصال الحب عن الحياة الجنسية والمعايشة اليومية والأبوة لا يمكن إرجاعه ـ كما تفترض نظرية «نيكلاس لومان» Niklas Luhmann إلى شفرة التواصل المتعلقة بالحب (لومان ١٩٨٢م) فحسب، وإنما أيضاً إلي علاقة التوافق بين تغير أشكال الحب وديناميكية رأسمالية السوق العالمي التي تفرض إرادتها نحو الداخل والخارج ، وعليه فإن الحب النائي هو حب مرن لأناس يتسمون بالمرونة (Sennett : ١٩٩٨م)، وهو خليط بين نمطين «الحب» و«الحياة»، الذي أصبحت فيه مرونة سوق العمل هي مبدأ الهوية والأساس التنظيمي للحياة الخاصة؛ وإذا كانت الحياة العملية يمكن أن تتطلب في المستقبل تعديل المسار الوظيفي خمس مرات متغيرة، فإن تأثير ذلك سيكون مضاعفاً وبصورة عميقة على الزوجين العاملين؛ فأي زواج وأية أسرة يمكن أن تتحمل ذلك؟ وعلى هذا فالمخرج الوحيد هنا هو حب ناءٍ بلا أطفال.

٢. الحب والزواج وحظوظ الحياة وتخطي الفوارق الثقافية

يمكن أن تتشكل العائلات المعولمة في نمطين لمجموعتين مختلفتين، سمة المجموعة الأولى ـ كما أسلفنا الذكر ـ هي البعد الجغرافي؛ وهي إذن الحقيقة التي تقول إن الأحباء وأفراد الأسرة يعيشون في أماكن مختلفة، بل وبلدان مختلفة، بينما سمة المجموعة الثانية هي البعد الثقافي، وفيها يعيش أفراد الأسرة في بيت واحد وفي حياة أسرية واحدة، ولكنهم ينتمون ثقافياً على المستوى العرقي أو القومي إلى بيئات متباينة بشكل كبير، وبالتالي نجد أن لأفرادها تجارب وآمالاً تختلف بشكل كبير فيما يتعلق ـ إن لم يكن غير هذا ـ بأنماط الحياة الشخصية وعلاقة الحب والزواج وحظوظ الحياة.

ماذا نطلق على الحب في هذه الحالة؟

يتبنى البعض النظرية القائلة بأن الحب لغة عالمية، فلطالما تحاب البشر، وغنى الناس بجميع لغات العالم بأغاني الحب الذي يضني صاحبه، فإن هذا يعكس قوة الحب وسحره اللذين يغزوان قلوب البشر رغم كل العوائق والعقبات؛ فيتخطى كل الخطوط الفاصلة سواء الملكية أو الدين أو الوطن أو السن أو الجنس. إنه لتصور مثير بيد أنه عار من الصحة، فبعد خلق حواء من ضلع آدم اضطرت البشرية إلى الاعتماد علي الجنس كوسيلة لاستمرارها، وكانت قصص الحب أساسا ومنبعاً للملاحم في العصور القديمة، فصورت الملاحم الشعرية والأعمال الدرامية والقصص والروايات الحب وبناء العلاقة بين المتحابين في شتى الصور والأشكال، ومعاني العلاقة الجنسية والحب والزواج... إلخ، والصور التي تتحقق فيها هذه المعاني هي متشابه في كل مكان في العالم على أي حال، بل إن هناك أيضاً تداخلاً بين كل اللغات فيما يتعلق بمجال كلمة «الحب» وقيمتها، تداخلاً يكفي للفهم المتبادل لما تثيره هذه الكلمة من موضوعات، بيد أن المرء لا يستطيع أن يستنتج من هذا (كما يرى القائلون بعالمية الحب) أن كل هذه المعاني تشترك في القيم والسلوك العملي إذا ما تم إسقاطها وبشكل متطابق على مفهوم «الحب» وتقاسمت الثقافات المختلفة هذا المفهوم.

حتى يمكننا أن ندلي بدلونا في هذا الجدل نذكر التالي: إذا ما تم اعتبار ما يسميه البعض «زواج الصالون» أو ما يطلق عليه البعض الآخر «زواج قسري» ـ ويرونه جزءاً من واجبات رعاية الآباء لأبنائهم ـ تنفيذ مطلق لرغبات الآباء، ومن ثم فهو عمل جائر، فإن هذه التقييمات والتقديرات بالكاد متوافقة، والمسافة الفاصلة بين تلك التقييمات تجعل المرء يدرك أي جانب مظلم من هذه الرؤى ـ التي تعالج هذا الأمر ـ

لم يكتشف بعد ويراد التعرف عليه، خاصة إذا ما كان الأمر يدور حول التعرف على ماهية كل من الحب والجنس والزواج وأي من المناطق المتاحة والمناطق المحظورة تكمن فيها.

الحب في ذاته مصطلح ذو «تركيبة بنائية مفتوحة» تقبل هذا وذاك، وهذا يعني لو أن هناك اثنين من ثقافتين مختلفتين يعيان على أي شيء قد تعود كلمة «الحب»، فإنه من الممكن أن يتنازعا بشراسة حول إذا كان تصرف سلوكي معين يتناسب مع المتطلبات الكبيرة لكلمة «الحب» هذه أم أنه لا يتناسب، ويمكننا أن نُخمِّن تبعات هذا على الأسر المعولمة التي نجملها في أنه دائماً وأبداً ما تبزغ هذه الاختلافات في تقييم معاني هذه المصطلح، ودائماً وأبداً على أصحاب تلك التقييمات (الأزواج) أن يبحثوا عن سبل للتفاهم.

العلاقات الجنسية الطبيعية والعلاقات الشاذة

تتلاقى المتضادات ـ فيما يخص موضوع الحب ـ في حلقات النقاش بالمجتمع الغربي، ويتطرق المرء إلى الحب بين الطبيعيين والشواذ، ونماذجه وتطبيقاته والعلاقة الحميمية (الطبيعية منها والشاذة) حيث إن العملية الجنسية مصبوغة بالقوالب الجنسية والصور السائدة التي قد تمثل جماعة ما، وهذه وتلك تتناقضان بوضوح مع الاستقلالية الفردية المفترضة، حيث إن صورة عدم التساوي ـ كما هو الزعم السائد ـ بارزة لدى الأزواج المثليين بشكل أقل قوة منه لدى الأزواج الطبيعيين؛ وفي الحقيقة تكشف لنا الدراسات التي تناقش أحوال الأزواج المثليين أن هؤلاء الأزواج ذكوراً أو إناثاً يطمحون إلى صور جديدة للعلاقة الحميمية، ويبذلون الجهد في أن يشكلوا أنماط حياتهم ووظائفهم بشكل أقل تدرجاً من حيث الأولوية (Dürnberger :

٢٠١١م؛ Kurdek: ٢٠٠٧م)، وطبقاً لبعض الدراسات فإن الخيال والحيوية في مثل هذه العلاقات يرميان وبشكل خاص إلى تطوير وتغيير العلاقة الحميمية بشكل أكثر مما يرميان إلي محاولات الوصول إلى أكبر مقدار ممكن من المساواة بين الأزواج ذكوراً كانوا أو إناثاً (Connell: ١٩٩٥م؛ Morgan: ١٩٩٦م).

في الوقت ذاته ترسم بعض الدراسات التجريبية صورة تظهر فيها فوارق يسيرة واختلافات غير متوقعة؛ حيث إنه من الممكن ـ طبقاً لهذه الدراسات ـ أن يبحث الرجال والنساء بشكل متبادل في هذه العلاقات الجنسية الطبيعية ـ والتي فيها ما زالت القوالب الجنسية القديمة (التي تمثل مجتمعاً ما) ذات تأثير مباشر على أنماط الحياة فيه ـ عن المزيد من المساواة في العلاقة الحميمية، وهؤلاء يمكنهم أن يحققوا ذلك (Connell: ١٩٩٥م؛ Hey: ١٩٩٧م؛ Jamieson: ١٩٩٩م؛ Morgan: ١٩٩٦م)، و«قد استخدم الأزواج خبرتهم الناتجة من التأمل في طواعية العالم من حولهم وكذلك خبرتهم النابعة من تعاملهم مع أنفسهم في صياغة قواعد محددة، ومن خلال الحوارات ـ التي يجرونها ويحددون فيها من جديد ما يعتبر منصفاً في العلاقة وما لا يعتبر كذلك ـ يتم بناء نمط عملي في صورة متنوعة (سياسية واجتماعية وفلسفية) للالتزامات الشخصية بعضهم تجاه بعض؛ ولا تعد عملية تسييس وتقوية الذات في هذا المضمار جراء الاهتمام بالعلاقة الخاصة والانشغال بها فقط، بل يحدث ذلك أيضاً عبر المناوشات والمواجهات مع العالم الخارجي عامة، ورغم أنه من الإنصاف القول إن هذا ما هو إلا نتيجة تجارب وخبرات شخصية، فإنها تستدعي صلاحيتها وقبولها عالمياً (Jamieson: ١٩٩٩م، ص ٤٨٦)

من الجرأة بكل تأكيد ربط هذه النتائج بالحب النائي والأسرة

المعولمة، ومن المؤكد أنه سيلفت انتباهنا شيء مشترك بينهما؛ ففي المداعبة الجنسية لا يُغض الطرف عن الاختلافات الاجتماعية المتعلقة بمواقفنا الحياتية، وعلى العكس من ذلك فإن العملية الجنسية والحب والأسرة تشكل موضع التقاء المتناقضات ووضع أولويات مفترضة للمواقف الحياتية. إن عالمية الحب ـ أو بشكل أدق التعهد بما يماثل هذه العالمية ـ تضفي على ذلك سحراً وغواية وتُذهب العقل، وتأتي بمتناقضات العالم خِفية إلى فِراش وقلوب العاشقين، بما يعني أن الخداع يعتبر شرطاً من شروط أن يعايش المرء الرغبة والمتعة في العلاقة، حتى تلك العلاقات التي تتمثل في الأطر الاجتماعية التي يترقبها وينتظرها كلا الزوجين على العلاقة بينهما بشكل طبيعي عفوي، يمكن أن يحدث أمراً جديداً غير معتاد، يتمثل في أن هذين الحبيبين اللذين تخطيا حواجز عدم التساوي بينهما يمكنهما أن يصلا معاً إلى الأنماط الخاصة بهما فيما يتعلق بعلاقة التقارب والعلاقة الحميمية والجنسية، ومن هنا يمكن تحمل التوترات التي تنشأ داخل الأسرة بين العالمين المختلفين للزوجين أو الحبيبين ومعالجتها.

الزواج البولندي مقارنة بالزواج الأمريكي

«فُقد في الترجمة» (*Lost in Translation*") هو اسم كتاب للمؤلفة (إيفا هوفمان)، التي سافرت مع والديها وهي شابة من بولندا إلى أمريكا، ويبيّن الكتاب عبر مشاهد من سيرتها الذاتية كيف أن جميع الترجمات تنقل المعنى المقصود فقط على وجه التقريب، لأن الكلمات مرتبطة بخبرات وعادات ومجالات للمعاني مصبوغة بصبغة ثقافية تخص اللغة المكتوبة بها، وتفقد هذه الكلمات تلك الصبغة أثناء عملية الترجمة.

في أحد هذه المشاهد التي كتبتها «إيفا هوفمان» في هذا الكتاب (١٩٩٣م: ٢١٧)، يبدأ حوار داخلي مع النفس أثناء رحلة بالسيارة عنوانه: هل ينبغي عليّ أن أتزوجه أم لا ينبغي؟ تقول الكاتبة: «كنا نسافر أنا وصديقي (تكساني الأصل) معاً بإحدى السيارات القديمة المتهالكة (ماركة «شيفروليه») من مدينة هيوستون إلى مدينة أوستن، حيث كنا نود زيارة بعض أصدقائنا، وكان الطريق شاغراً إلى حد ما بينما الطقس حار جداً؛ وتصف الكاتبة على لسانها كيف أنها قد نسيت تلك المناظر الطبيعية لموطنها الأصلي وأنها قد تداركت هذه الذكريات التي طواها الزمن برؤية هذه المناظر الطبيعية لمدينة «تكساس». وتواصل الكاتبة وصفها: «ليس من شيء هنا وهناك سوانا وتلك السرعة التي تتحرك بها السيارة وهذا الأفق المتقهقر إلى ما لا نهاية». إنه من أجل أن تُفتَح للكاتبة أبواب الحرية التي يوفرها العيش في الولايات المتحدة الأمريكية كان عليها أن تتعلم أن تنسى عبير وعالم النباتات الخضراء التي عايشها شبابها في بولندا... حقاً إن استرجاع ما قد طواه النسيان ليقذف الرعب في القلوب! عندئذ يدور في الخَلَد جدل باطني مع النفس:

«هل ينبغي عليكِ أن تتزوجيه؟» كان يدور السؤال في ذهني بالإنجليزية.

الإجابة هنا بـ«نعم».

«هل ينبغي عليكِ أن تتزوجيه؟» هكذا أسمع صدى الصوت لهذا السؤال لكنه كان هذه المرة باللغة البولندية.

«لا». هكذا تكون الإجابة هنا.

إلا أني أحبه؛ إني متيمة به.

أحقا؟ أحقا؟ تملكك حبه؟ كما كنتِ تحبين «مارك»؟

فلتنسي «مارك»، صديقكِ من تكساس إنسان آخر، إنه وسيم وطيب وودود.

لن تشعري بالدفء الطبيعي معه، أنتِ توهمين نفسكِ بهذا. أنتِ توهمين مشاعركِ بهذا، إنك تريدين إجبارها على هذا.

إذن هكذا تريدين منعي يا نفسي من أن أتزوج؟ أنتِ تعرفين أن هذا قرار مهم.

نعم، ولهذا عليكِ أن تخضعي لقولي. لماذا عليّ أن أسمع لما تقولين؟ فليس عليكِ إطلاقاً أن تعرفي كل شيء عني، فقط لأنكِ تتحدثين هذه اللغة، فقط حيث إنكِ تبدين قادمة من أعماقي» (المصدر السابق: ٢١٧ وما بعدها).

إن لدى «إيفا هوفمان» هنا إجابتين وليست إجابة واحدة على السؤال المتعلق بالزواج، أولاهما بولندية وثانيتهما أمريكية؛ ففي ذكرياتها ترى بولندا حيث تسترجع طفولتها، عالماً يعني فيه الزواج رباطاً إلى الأبد بدون استثناء أو مخرجاً، رباطاً حتى الموت. وفي هذا الصدد يقول ذلك الصوت البولندي من داخلها متذكراً هذا التطلع إلى الأبدية: لا. . . إلا إنه ومن فوره يُعلن صوت آخر بحضوره، إنه صوت الوطن الأمريكي الجديد: لقد أخذ يهمس هذا الصوت قائلاً: هنا في أمريكا يجب ألا يكون الزواج رباطاً حتى نهاية الحياة، وإذا ما تبين بعد ذلك أنه ثمة خطأ قد ارتُكب، فهناك إجراءات ممكنة لتصحيحه، وهنا الحديث عن الطلاق والقيام بمحاولة جديدة. في هذه اللحظة يهتف داخلها الصوت الأمريكي آمراً: تجرئي! تلك الحالة تكون متناقضات العالم حاضرة في نفس الشخص الواحد ذاته، وهي صراع بين الوطن القديم والجديد، صراع بين عالمين وصورتين للعالم.

رجال متطفلون وفتيات مُتساهلات

لا تخضع العلاقة الجنسية الجامعة بين الحب والشهوة بأي حال من الأحوال لقوانين الطبيعة والهرمونات فحسب، بل تُحدد ملامحها ـ في الأشكال التي تعبر بها عن نفسها ـ آداب ثقافية وحضارية بشكل جوهري، وكلما كانت تلك نابعة من بيئات مختلفة ازدادت حالات سوء الفهم، والمواقف المحرجة وحالات الارتباك حتى تصل إلى ذروتها، وقد شرح «فاتسلافك» وآخرون ـ في كتابهم المتخصص في علم النفس الاجتماعي ـ ذلك من خلال تطرّقهم إلى حادثة عابرة وقعت في زمن الحرب العالمية عندما كان الجنود الأمريكيون يعسكرون في إنجلترا (Watzlawick وآخرون: ١٩٧٢م).

ومن اليسير أن نتكهن كيف يتم خلال ذلك تهيئة الأجواء لكي تتطور سريعاً علاقات الحب الأولى بين مجموعة من الرجال الأمريكيين وأخرى لنساء إنكليزيات، وقد تكررت هذه القصص عن كلتي المجموعتين (مجموعة الرجال والأخرى النسائية)، إلا أنه غالباً ما يأخذ اللقاء بين الرجال والنساء منحى مفاجئاً، يتخطى حدود الآداب. بمرور الأحداث تولدت رؤيتان، أولاهما ذكورية بينما الأخرى أنثوية. إن العديد من الرجال الأمريكيين كانوا يتباهون بمعرفتهم المبنية على الخبرة وبفتوحاتهم في العالم، وكأن لسان حالهم يقول: إن النساء الإنكليزيات يمكن الحصول عليهن من خلال ذلك بسهولة. بينما كانت النساء الإنكليزيات يحكين بعضهن لبعض قائلات: إن الهمج هم المتهورون حقاً عند ممارسة الجنس! فهم في عجالة يريدون كل شيء في التو! من الذي كان هنا بالنسبة للآخر يتصف بالتهور أو بالتعجل أو الاندفاع الشديد؟ من الذي لم يلتزم بقواعد اللياقة في العملية الجنسية أكان الرجال أم كانت النساء؟

يقدم «فاتسلافك» ومن معه تفسيراً لأساس الاختلافات الثقافية بالنسبة للعلاقة الجنسية، وطبقاً لهذا فإن تقارب الجنسين ـ من التعارف الأول بينهما حتى الممارسة الجنسية ـ يخضع لآداب غير مدركة من التقديم للعملية الجنسية، وإن كان هذا معروفاً مسبقاً من الناحية الاجتماعية، إلا أنه في الغالب ليس معلوماً من قبل الأشخاص على المستوى الفردي، وتحتوي هذا الآداب على قواعد خاصة من التتابع الزمني لخطوات التقديم للوطء، وهناك اختلاف بين الثقافات. ففي الولايات المتحدة الأمريكية قواعد أخرى غير تلك التي في بريطانيا العظمى، ويميز المرء هنا كما يرى «فاتسلافك» ـ في الولايات المتحدة الأمريكية كما في بريطانيا ـ ثلاثين مرحلة منفردة للتقديم الجنسي بين الرجل والمرأة، إلا أنه في أمريكا يمكن أن يسمح للرجل بالتقبيل مبكراً عنه في بريطانيا (إلى حد ما بعد ملامسة الأيدي، أي بالفعل في المرحلة الخامسة على المنحنى الخاص بهذه الخطوات من عملية التقديم للجنس)، إلا أن مثل هذا تعتبره النساء الإنكليزيات «شيئاً مخزياً»، حيث إن التقبيل (ناهيك عما يعرف بقبلة اللسان) ـ طبقا لآداب التقديم للجماع الخاص بهن ـ يأتي في المرحلة الخامسة والعشرين، أي أن هذا يأتي بعد مدة طويلة من مرحلة مداعبات أطراف الأصابع عندما تتسلل ـ على سبيل المثال ـ إلى الناحية الداخلية للفخذ.

عندما يدلف الجندي الأمريكي ـ في التقديم للوطء مع امرأة بريطانية (وبرأسه قائمة لسلوك الملامسة والتقديم للعملية الجنسية الخاص بثقافته) ـ إلى مرحلة قُبلة اللسان مباشرة بعد الخطوة الخامسة التي يتحسس فيها جسم المرأة، هنا تشعر المرأة البريطانية أنها قد خُدعت، لأنه طبقاً لثقافتها فإن آداب التقديم للجماع (من خلال الملامسة) تأتي قبلة اللسان قبل المرحلة النهائية بقليل، ويبقى هنا

للمرأة البريطانية ـ التي قبّلها الرجل الأمريكي وكانت لا تتوقع هذا في تلك المرحلة ـ إما أن تقطع هذا اللقاء الرومانسي في التو (وهنا تكون كل الجهود التي بذلت في علاقة الحب قد ذهبت هباء) أو أنها تستسلم وتعطي الضوء الأخضر للمشهد الختامي والذي فيه لا يسدل الستار فحسب، بل كل شيء آخر يؤدي إلى الصدود (Watzlawick وآخرون: ١٩٧٢م، ص٢٠). بعبارة أخرى يمكننا القول إنه إذا اجتمع شخصان في لقاء حميمي، وأساء كل منهما فهم الآخر بسبب الاختلاف الثقافي، فإن سوء الفهم هذا يقود إلى تصعيد هذا الاختلاف.

٣. الحب والزواج والسعادة: نماذج متنوعة

هل ينبغي أن يُبنى الزواج على الحب؟ هل يُعد هذا أمراً غير أخلاقي وشيئاً بربرياً عندما يتزوج المرء ولا يحب؟ أم أن الحب هو رفيق غير مضمون، هو شيء عابر لا تتأسس عليه أسرة؟ أنريد أن نكون محظوظين سعداء في الزواج أم ينبغي علينا ـ أفضل من هذا وأكثر مغزى ـ أن نبحث عن هذا الحظ في مكان آخر؟ هل الحب هو أجمل كل الأحاسيس أم أنه خطر حيث تُسحر الحواس ويرتبك التفكير؟

حقب تاريخية ودوائر ثقافية وأمم على اختلاف ألوانها كانت لها إجابات متنوعة عن هذه الأسئلة؛ ومن بين هذه النماذج المتنوعة المتعلقة بهذا ـ سواء أكانت في الماضي أو الحاضر ـ نريد أن نأخذ فقط أربعة نماذج ونستعرضها، التي تندمج في تتابع تاريخي فيما يتعلق ببداياتها ومراحل ذروته؛ وإنه من الخطأ الفادح أن نعتقد أنه بظهور نماذج أو أنماط حياتية جديدة، ستختفي الأخرى القديمة كلية، فهي ما زالت موجودة بقدر محدود أو قدر كبير، أحياناً ظاهرة وأحياناً أخرى مستترة، وهذا نراه بصفة خاصة في منطقة وسط أوروبا وغربها، ومنذ

بداية القرن الواحد والعشرين لم نرَ تغلُّب نموذج بعينه من هذه النماذج على الأخرى، بل كان هناك وجود مضنٍ وتنافس بين النماذج المختلفة، التي تولدت منها نماذج مختلطة كثيرة.

الزواج والأطفال وربما الحب

في أوروبا ما قبل الحداثة كان ينضوي تحت «وحدة لمجموعة من الأفراد» ـ والتي يطلق عليها المرء اليوم بديهياً كلمة «أسرة» ـ الخدم والعبيد في هذا المعنى الواسع للقرابة بجانب أفراد العائلة، وكانت آمال الفرد مندرجة تحت احتياجات هذه الجماعة، فكانت هناك العواطف، وكانت هناك العلاقة الجنسية قبل الزواج وأيضاً بجانبه، بيد أنه لم تكن أحاسيس الميل والحب والمشاعر هي الأساس في عملية الزواج، بل والأكثر من هذا كان الزواج رباطاً يخضع في المقام الأول للقواعد التي يفرضها ما يمتلكه الشخص وحالته الاجتماعية.

بعبارة أخرى: كان المرء يقترن بشريك له غنياً كان أو فقيراً، وحين يتم الزواج كان كل منهما يقوم بواجباته، وينجبان أطفالاً ويقومان على تربيتهم، وكان الناس لا ينتظرون «سعادتهما الشخصية»، فكلمة البحث عن السعادة كانت كلمة غريبة على المجتمعات آنذاك. وكان الواحد منهم يستسلم لسعادته أو شقائه كأنه مستسلم لقضاء الله، ولا يعني هذا أن الناس كانوا آنذاك تعساء. إن من يستخلص مثل هذه النتيجة يمكنه أن يضع المعيار للمجتمع الغربي في الوقت الحاضر بمقتضيات الأحوال المعيشية وظروف علاقات الحب لما قبل الحداثة.

لم تُعتبر أخلاق وآداب تلك الحقبة العملية الجنسية مصدراً من مصادر اللذة، وإنما كان هدفها إنجاب الأطفال والحفاظ على السلالة وتكوين الأسرة، وقد استنكر رجال الدين هذه الشهوة (ناهيك عن فن

هذه الشهوة) كنوع من أنواع المرض والخطيئة. وقد جعل الرهبان من أنفسهم ـ بعدما تعرفوا على أمور الحب المشوقة عن قرب عبر اعترافات «رعاياهم السذج» المذنبين ـ من أصحاب الطليعة في مجال «الإثارة الجنسية المحرمة» إذ يقولون: إن من التصرفات الشائنة من الزوج ما يلهب مشاعر العشق في امرأته، ويجعلها تصبح في حجم العشق العميق العاصف، ومثل الشهوة التي يشعر بها الحبيبان خارج إطار الزواج. «والرجل العاقل ينبغي عليه أن يحب امرأته بتعقل وليس بولع؛ ينبغي عليه أن يمسك بزمام شهوته ولا يترك نفسه فريسة للعلاقة الجنسية» [اقتباساً عن Hieronymust Flandrin: ١٩٨٤م، ص ١٥٥]، وقد كتب «ميشيل دو مونتين» Michel de Montaigne في مقاله بعنوان «عن الاعتدال»: «الزواج رباط مقدس ونقي ولا تليق به الشهوة، إلا إذا كان الأمر يدور حول متعة متأنية ممتزجة ببعض الصرامة، أي إذا كان الأمر يدور حول شهوة ـ إذا جاز التعبير ـ متعقلة يعرف صاحبها ما يفعله» (de Montaigne: ١٩٠٨م [١٥٨٠]: ٤٩)

إذا لم يكن هناك بمرور الوقت أي ميل بين طرفي العلاقة، بل على العكس من ذلك تزايد النفور المتبادل يومياً، فلا مناص من أن يبقى الأزواج متعلقين برباط الزواج هذا حتى الموت، فالطلاق لم يكن ممكناً؛ وبالرغم من هذا كان ينشأ أحياناً نوع من أنواع الحب الذي ينعكس في الألفة التي مبعثها اهتمامات وآمال الأبوة، العمل المشترك في البيت وساحته، وكنتيجة لتخطي الأمراض والأزمات، وهناك شهادات للأزواج (رجال ونساء) أفصحوا فيها بالقول والفعل عن ميلهم العاطفي تجاه بعضهم. ما هو سر الزواج السعيد هنا؟ قد يكمن السر في أن من لا ينتظر السعادة في الزواج، لا يعني أنه سيصبح تعيساً.

الحب ـ الزواج ـ الأطفال

تعتبر سنوات الخمسينيات والستينيات العصر الذهبي للزواج والأسرة. وكان ينبغي أن تكون الأسرة التقليدية (الغربية) ـ وهي الأسرة التي يقرر فيها الرجل والمرأة الزواج بناءً على الحب المتبادل، وكان كلا الزوجين من جنسية واحدة، وتحمل فيها الزوجة اسم الزوج ـ ملتقى للمشاعر أو على الأقل أن تكون بدايتها، وكان ينبغي على تلك الأسرة أن تظل متماسكة طوال الحياة إذا صار كل شيء على ما يرام؛ وإذا سارت العلاقة في الدروب التي رُسمت لها، فكانت بدايتها رومانسية (قلب خلق ليلتقي بقلب)، ثم يأتي الإعلان الرسمي عن اختيار الشريك الذي نجح الآخر في الوصول إليه، إعلان رسمي من خلال الزواج، ثم يتبع هذا مرحلة الحياة الممتدة والتي يتم تكريسها بشكل أساسي لتربية الأولاد. نوجز كل هذا في تلك الكلمات المنفردة: حب، زواج، تربية أطفال.

في ذلك العصر كان تأثير الدين والعرف والعادة قوياً في مجالات عدة وبصفة خاصة في الأحوال الشخصية، وكانت هناك قواعد صارمة للاحتشام والأدب تنظم الحياة، وكل خروج عن هذه القواعد كان أمراً مشيناً. نعم كان الطلاق ممكناً، إلا أن ثمن هذا كان غالياً بشكل مخيف. لقد كان الطلاق يمثل الحالة الاستثنائية ـ وكان يتم اللجوء إليه حين يتفاقم الوضع ويصبح استمرار الزواج حالة استحالة العشرة ـ إذ يصاحبه خزي يظل طول الدهر يحط بالسمعة. وعدا ذلك كان الكثيرون يفضلون دائماً التكيف مع هذا الواقع بالاستسلام لهذه الأوضاع أو الدخول في علاقات غرامية علنية أو في الخفاء.

حب ـ زواج ـ ربما أطفال ـ وربما طلاق

أخذت سيطرة العادات الأسرية القديمة في الاندثار في أواخر الستينيات من القرن العشرين. وتبنّى الناس إلى جانب نمط الأسرة التقليدية أنماطاً اجتماعية أخرى مقبولة في حياتهم. ونتيجة للنقد الشديد الذي شهدته منظمات الزواج والأسرة من قبل الحركات الطلابية والحركات النسائية، أخذت العلاقة الثنائية بدون زواج في الانتشار، وبدأت الدعوة إليها تزداد بشدة، كما ارتبطت بتطلعات كبيرة للفرد، وكان الشعار السائد في العديد من هذه العلاقات: «عش حياتك دون النظر إلى التقاليد، حتى وإن كان ذلك يتعلق بأمور الحب». إنها حرية الحب؛ «الأنا» و«الآخر» اللذان يندمجان فيصبحان «نحن»، الأمر الذي يضفي على الحب لانهائية معقولة (Beck/Beck-Gernsheim: ١٩٩٠م).

في مثل هذا النمط البيئي يتوقف استقرار علاقة الشريكين أو العلاقة الأسرية على عامل يتسم بالتقلب دائماً ألا وهو مشاعر الحب. ففي بادئ الأمر تشتعل شرارة عاطفة الحب، ثم تتشكل هذه العاطفة العابرة بين شخصين بكامل إرادتهما حتى تتبلور في علاقة شراكة ثم زواج حتى تأتي رابطة أبوة، وكل ذلك بناء على رغبة ذاتية وانجذاب جنسي نحو الآخر، في ظل وعود لامحدودة يتبناها كلا العاشقين.

لأن مثل هذا الحب لا يعرف القيود تندثر مقومات إقامة أي شراكة أو زواج، وإذا لم يحقق هذا الحب الفردي تطلعاته نحو السعادة، يكون هذا الحب مجرد محاولة، تفشل لأي سبب من الأسباب، مما يجعل الفرد يتنازل عن هذا الحب بأمر من العقل، ومع هذا النوع من الحب ـ الذي يؤصل للحق فيه بنفسه ـ ينشأ الطلاق كجانب آخر لهذا

الحب، ثم يصبح هذا الطلاق بالتدريج شيئاً معتاداً، لأن أي محاولة فاشلة لحب سعيد قد يعقبها حب آخر. إن هذا الحب الفردي لا يوهب الناس إمكانيات جديدة للسعادة فقط، وإنما ترتبط به في الوقت نفسه ارتباطاً مباشراً أنماط جديدة للتعاسة... إنها الفوضى البديهية للطلاق (Beck/Beck-Gernsheim : ١٩٩٠م).

الحب، ربما طفل، ربما زواج، ربما طلاق، ربما حب مرة أخرى، ربما طفل مرة أخرى

اليوم ومع مشارف القرن الواحد والعشرين استشرتْ صورة الحب الفردي وكادت تلقي بظلالها على الجميع، وحيثما تم القبول بشكل متطرف للحب، فكل شيء يميل إلى الـ«أنا»، حتى هذه الـ«نحن». لقد أصبحت الـ«نحن» ـ التي تعبر في عصرنا الحالي عن اندماج الـ«أنا» ـ ساحة لوصف الذات وعرض ما بداخلها. يعرض الأدب البديع هذا التطور في حبكة فنية بليغة، حيث أصبح الهروب من الأسرة ومن سيطرتها وقيودها هو الموضوع السائد في العصور القديمة، لذلك تمحورت النصوص الأدبية الجديدة وتركزت حول وصف عدم جدوى طلب السعادة اللامحدودة. كما وصفت أنماط حياتية في عصر الفردية المتطرفة في قالب واقعي تارة وساخر تارة ولاذع تارة أخرى، وإذا ما تعقب الرجال ومثلهم في ذلك النساء هذه الأحوال، فإنهم سيدورون ـ في عصرنا الحالي ـ في هذه الدوامات اللامتناهية لطلب السعادة التي لا يمكن تحقيقها (Sven Hillenkamp : ٢٠٠٩م، Botho Strauß : ١٩٧٦م)، وهنا يتغير القالب الأساسي للحب، ونصيغ ذلك بشيء من المبالغة فنقول: إن الأمر يدور حول الجنس والحب والأطفال والرعاية، ويدور أيضاً حول كيفية الحفاظ على ذلك وتنميته، ولكن

المحور الأساسي لهذا هو الإجابة عن السؤال عن قدرة الشريك (رجلاً كان أو امرأة) ـ الذي يقرر الزواج أو العيش مع شريكه ـ في إثراء ذات رفيق دربه، والإعلاء من شأنها ومكاشفتها؟

لدى هذه الأنماط من الشخصيات ـ التي يتم تصويرها هنا كأبطال لهذه الفردية المتنامية باستمرار ـ لا يدور الأمر في المقام الأول أثناء الحديث عن العيش سوياً والزواج حول كونها مجرد علاقة، بل الأمر يدور حول ماهية الشراكة الزوجية، فالمرء يمكنه أن يرتدي ملابسه ويشكل ذاته بطريقة تبرز فيها الفردية، بل ما تقدمه صناعات مستحضرات التجميل وما يعرضه مصممو قصات الشعر ومراكز عمليات التجميل على مستوي العالم نوعاً من أنواع تشكيل الفردية وتمثيلها، ولكن القرار الذي يعلن ويبيّن هذه الذات إلى العالم كله هو قرار اختيار الشريك، وهو في متناول اليد (Elizabeth Gilbert : ٢٠١٠م).

سواء كان الشريك غنياً أم فقيراً، كاثوليكياً أم مسلماً، أو لا يؤمن بأي ديانة، أو متأكداً تماماً ـ كما لو كان متنبئاً بذلك من قبل ـ أن لدى شريكه حكايات مفعمة بالمشاعر متشابكة الأطراف تدعو إلى التأمل، وينجذب إلى إعادة سردها مرات عديدة، قد تكون تلك الحكايات تتحدث عن معجزات الحب والزواج الخاصة بهما أو عن جراح الفراق، حتى أنه يمكن التكهن بالبناء الروائي لمثل هذه القصص من أحداث وشخوص وزمن.

إن الملمح الأول لمثل هذه الحكايات أنها تدور حول شخصين فقط، فلا وجود للوالدين والأقارب أو الأصدقاء... إلخ، فهي تعكس فقط الـ«أنا» والـ«آخر»، وهي فكرة يصادفها الشريكان قبل أن يلتقيا من خلال رحلة الحياة الموحشة والمليئة بالمغريات والأخطاء،

ففي سيناريو هذه الرحلة الفردية الطويلة يدور الأمر حول تيه مليء بالأساطير والتقلبات والتناقضات والمفاجآت الساخرة.

يتم صبغ هذا التحول من الحب إلى الشراكة أو الزواج (ثم بعد ذلك من الزواج إلى الطلاق) بصبغة أسطورية أو بشكل مأساوي؛ وإذا سُئلت امرأة غربية معاصرة كيف قابلت شريكها أو زوجها، ومتى وأين وكيف وقعت في غرامه، حينها ستحكي قصصاً يشوبها التعقيد ذات صبغة ذاتية عميقة، ويتبين لك أن هذه المرأة ربطت ما بين جميع تجاربها بعناية وإتقان واحتفظت بها بداخلها إلى أن تأتي الفرصة المناسبة للبوح بها، حتى يمكنها الحصول على فوائد هذا التقدير لذاتيتها الأصلية، فوائد بمثابة وسام الهيبة في عصر الـ«أنا» ؛ وقد يكون الأمر أكثر تشويقاً في حالة من حالتين: إذا ما ربطنا بين البناء القصصي لما تسرده النساء وما يسرده الرجال، أو إذا قمنا بمقارنة هذه النماذج القصصية التي تصف القوالب النمطية لكل من الجنسين.

هناك أنماط متعددة تمثل العمود الفقري للبناء القصصي لمثل هذه الحكايات، منها (الشك) الذي ينعكس في القول: «لم تكن هذه النوعية من النساء تناسبني»؛ ومنها أيضاً (الصدف السعيدة) التي تشير إليها العبارة: «في غرفة الدراسة الضيقة التي كنا نناقش فيها أبحاثنا، لم يكن هناك غير قطعتين من الأثاث هما الكرسي والسرير»؛ وكذلك منها (المعارضة والمناوأة) يجسدها ما مفاده: «منع أبي عني المصروف ليُعِيق حبنا، ولكن ذلك جعلنا أكثر تلاحماً».

يتكشف في نهاية القصة توقع له قيمته لم يتم إدراكه من ذي قبل، فقبل الطلاق يتجلى الأمر وكأنه حالة من الخلاص إلا أن لسان حال الشريكين يريد القول: «أنا الآن لم أعد أستطيع أن أتصور حياتي بدونه»، وبعد الطلاق تظهر شكوك كانت مطمورة فيحدث أحدهما

نفسه: «لماذا قمعت تلك الشكوك التي كانت بداخلي، ومنعت نفسي من التعامل بجدية مع مواقف الخيانة المزمنة التي كانت أمامي جليّة منذ عرفته».

يندرج في النهاية أيضاً كل هذا تحت نموذج الحب الفردي المبالغ فيه؛ فطبقاً للصورة الذاتية للقاص والأسلوب السردي الذي يتبعه لم يعد ضحية داخل العمل فحسب، وإنما أصبح مؤلفاً لقصته مع الحب، فهو يتحكم في مسار الحدث كنتيجة للقرارات الشخصية التي يصدرها أو لا يصدرها، كنتيجة للأفعال التي يقوم بها أو لا يقوم بها، ورغم كل هذا فللأمر حدود: ففي عملية الانفصال أو الطلاق تكون المسؤولية (بالطبع) على الآخر.

إن النموذج الغربي ـ المتنامي بشكل بالغ في بداية القرن الواحد والعشرين، والذي يعبّر بصورة مطلقة عن الحب ـ يتمثل في تلك التناقضات بين الفردية والسعادة والحرية والحب، والتي أصبحت شرطاً لا غنى عنه *conditio sine qua non* في عملية الصداقة بين شريكين والزواج والأبوة والمعيشة المشتركة والملكية المشتركة، بالإضافة إلى كونها أيضاً شرطاً في حالات الانفصال والطلاق والزواج مرة أخرى، وإن كانت في هذه الحالات ليست دائماً شرطاً لذلك، حيث يمكن أن يكون الزواج مرة أخرى والطلاق مجرد إظهار وإفصاح للـ«أنا» الموجودة داخل كل فرد من الشريكين، يُعبَّر عنها من خلال التغيير والتبديل والمواقف الشخصية، دون تأثير على علاقتهما العادية فيما بينهما، فيمكن «في إحدى الاحتفالات أن يتقابل طليق امرأة مع زوجها، وتحضر الزوجة الثالثة لزوجها الأول، ويتشاجر أطفالهم بعضهم مع بعض».

زواج نفعي ـ أطفال ـ ربما حب

تشبه السيرة الذاتية للكاتبة الصحفية الأمريكية إليزابيث جيلبرت ـ التي فشلت في زواجها ـ في كثير من جوانبها ما يصادفه العديد من السيدات المكتسيات زي الفردية في الغرب (حيث التوفيق الوظيفي وسوء الحظ على المستوى الحياة الشخصية)؛ وقبل أن تشرع هذه الصحفية الأمريكية في الدخول في مغامرة زواج أخرى أرادت أن تصل إلى السر الذي يفضي إلي الزواج الناجح، فجعلت من ذلك الأمر موضوعاً للبحث، وفي أثناء ذلك تعرفت على جماعة الـ«هامونج»، وهي جماعة عرقية يعود أصلها إلى جنوب شرق آسيا، وحاربت إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في حرب فيتنام وتكبدت خسائر فادحة، وهاجر الكثير ممن نجا منهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وقد لفتت هذه الجماعة أنظار الناس هناك لما كانت عليه من ترابط صارم، لا يقبل المساومة مع الحداثة (Fadiman: ١٩٩٧م).

كانت الشخصية الرئيسية في بحث إليزابيث جيلبرت عن جماعة الـ«هامونج» امرأة بلغت من العمر عتياً (وهي جدة)، التي كانت تلعب دوراً رئيسياً في أواصر العلاقات الأسرية وروابط القرابة لجماعة هامونج. بدأ الحوار بين إليزابيث والجدة يزداد صعوبة عندما سألت إليزابيث الجدة عن قصة زواجها، وكانت تهفو من خلال ذلك سماع طرائف عن كيفية تعرفها على زوجها، تقول إليزابيث:

«هكذا كان السؤال الذي أثرته: ماذا كان انطباعكِ عن زوجكِ عندما رأيته لأول مرة؟

هنا تبدلت ملامح وجهها الذي كان تكسوه التجاعيد معبِّرة عن دهشتها، حتى ظننتُ أنها أساءت فهم سؤالي، وحاولتُ أن أعيد

السؤال مرة أخرى بقولي: «متى أحسستِ أن هذا الرجل هو الشخص المناسب الذي كنت تريدين الاقتران به؟»

أرجعت العجوز البصر إليّ مرة أخرى، ونظرتْ متعجبة بصمتٍ، ولم تنبس ببنت شفة.

حينئذ حاولتُ مرة أخرى أن أعيد صيغة السؤال فقلت: «هل تأكدتِ منذ البداية أن في هذا الرجل شيئاً مميزاً عن الآخرين؟ أم عرفتِ فيما بعد كيف تقيمينه وتحبينه؟» هنا بدأت النساء الأخريات ـ اللاتي كن بالمكان ـ يتهامسن مستغربات حديثي وكأنني جننتُ، وقد بدا على ملامحهن شيء من العصبية، حينها حاولتُ أن أسلك أسلوباً آخر وسألتها مرة أخرى: «أقصد، متى قابلتِ زوجكِ لأول مرة؟». يبدو أن الجدة جالت في ذكرياتها علّها تقع على إجابة عن هذا السؤال، فلم تجد سوى ذلك الإيعاز: «منذ زمن بعيد.» لم يكن هذا السؤال بالنسبة لهذه العجوز أمراً تلقي له بالاً. أردت أن أهون عليها السؤال كي أحظى بإجابة شافية، فسألتها مرة أخرى: «حسناً، أين قابلتِ زوجكِ لأول مرة؟ وهل كانت هناك فرصة متاحة للتعارف؟»، قالت: «أعرفه أو لا أعرفه لم يكن بالأمر المهم بالنسبة لي عندما كنت فتاة صغيرة»، ثم أردفت قائلة لتضفي نوعاً من المزاح على الحاضرين من النساء: «ولكني الآن أعرفه جيداً».

أخيراً سألتها دون حياء: «وكيف وقعتِ في غرامه؟» حينئذ توالت ضحكات النساء من حولنا، بينما كانت الجدة ودودة معي، الأمر الذي منعها من الضحك بصوت عال؛ لكن عندما لاحقتها بسؤال آخر وقلت: «وما هو سر الزواج السعيد في رأيك؟» اعتبرته النساء شططاً من الجنون، عندئذٍ لم تستطع الحاضرات بمن فيهن الجدة أن يكتمن ضحكاتهن العالية. إن ما استطعتُ فهمه هو أنني وهؤلاء النسوة ـ

اللاتي ينتمين إلى جماعة الهامونج ـ نتحدث لغة مختلفة تماماً (Gilbert : ٢٠١٠م، ص ٣٣ -٣٥).

إن ما نستطيع أن نطلق عليه أسرة في المجتمع الغربي، أصبح نطاقه الآن ضيقاً جداً لدرجة أننا نحتاج إلى ميكروسكوب إلكتروني حتى نتمكن من إدراكه ومن ثم فحصه؛ فالأمر هنا يعني جماعات صغيرة تعيش معاً في بيوت كبيرة ـ وهي بمثابة جُزُر منعزلة بعضها عن بعض ـ طبقاً لقوانين سارية غير معلنة تنظم حياتهم الخاصة والحيز الذي يعيشون فيه. أما لدى جماعة الهامونج فنجد عكس ذلك، حيث لا تنحصر الأسرة في مفهوم واحد، بل مُركَب يجمع الحياة والأسرة والحب، والناس فيه بين مطرقة القرار الفردي وشبح الطلاق.

الأسرة المعولمة باعتبارها تبايناً زمنياً لصور الحب المتداخلة

تعتمد الأسرة المعولمة في بنائها غالباً على نماذج مختلفة للأسر المختلطة، حيث يمكن أن نجد داخل الأسرة أشخاصاً تختلف مشاربهم؛ على سبيل المثال نصادف في مثل هذه الأسرة الابنة العلمانية وهذا الأب الأصولي الصارم وهذه الأم التي تتأرجح بين العلمانية والدين وكذلك الابن الأصولي المعادي للغرب الذي ولد فيه، تلك التناقضات بين صور الاستقامة وصور المعاناة العاطفية والحياة الجنسية والزواج والأسرة؛ تناقضات في هيئة متداخلة أو متراصة أو على طرفي نقيض تعيش في تباين زمني تُصارع بعضها بعضاً؛ فالأسر المعولمة بمثابة عالم مصغر لاتجاهات تختلف بعضها عن بعض، إلا أن بينها ارتباطاً وثيقاً، وفي هذا العالم المصغر يمتزج ما قبل الحداثة مع الحداثة الأولى (العصر الأول للحداثة) مع الحداثة الثانية (العصر الثاني للحداثة) (Beck/Grand : ٢٠١٠م).

يثير الجدل الدائر حالياً حول النظريات الاجتماعية بالنسبة لهذه المسألة ثلاثة محاور تتعلق بموضوع التعدد المتمثل في «الحب وعلاقات الألفة والود» في عصر الحداثة؛ منطلق المحور الأول هو مفهوم «الدولة القومية»، والثاني من مفهوم «العالمية»، والثالث من رحم مفهوم «الكوزموبوليتية»(*) (انظر الفصل التالي وأيضاً المقدمة).

طبقاً لمفهوم «الدولة القومية» فإن هذه النسخة العلمانية للثالوث المقدس ـ البيت وجواز السفر والهوية ـ تعد أساس الأسرة. وبالفعل تخطى العشاق الحواجز وحطمت الأسر القيود منذ أمد بعيد، والجميع قاموا بخوض تجربة من نوع جديد ينعكس من خلال التكاتف والتضافر بين الأغراب، حيث أصبح قريباً ومتآلفاً مع مفهوم «الدولة القومية» ومفهوم «العالمية»، فهو يربط التحول الكبير للحب وعلاقات الود والألفة ببزوغ وتطور الحداثة الأوروبية؛ أو بمعنى أدق: انعكس ذلك في التقابل الذي ظهر في تلك الحقبة بين الحرية والمساواة والحب (Beck/Beck-Gernsheim: ١٩٩٠م؛ Giddens: ١٩٩٣م؛ Illouz: ٢٠١١م؛ Luhmann: ١٩٨٢م)، ويتمخض عن هذا سوء فهم لهذه السمة المتعلقة بالنمط الأوروبي، ويتم تفسيرها على أنها تجسد مجموعة من التناقضات لمعنى الحرية الخاصة بمفهوم الحب في الزمن

(*) الكوزموبوليتية: (كوزموس من اليونانية: الأرض والسياسة) (الإنكليزية، Cosmopolitanism) اللاقومية، تعبر عن مصطلح استعمله كارل ماركس وفريدريك أنجلز، لوصف حالة الشركات الاحتكارية، التي ولدت من رحم المنافسة الرأسمالية، واستعمل ماركس وأنجلز هذا التعبير ليكون وصفاً أكثر دقة لحالة اندماج بين شركات من عدة جنسيات، تبحث عن يد عاملة رخيصة ومواد أولية وفيرة، بحيث تفقد الشركات صبغتها القومية، وفي أدبيات فوكوياما أطلق اسم العولمة على مثل هذه الحالة من فتح أسواق العالم بشكل حر والقضاء على الصناعات القومية ـ المراجع.

المعاصر (وهذا خطأ تميز به أيضاً تشخيصنا السابق عن فوضى الحب).

في مقابل ذلك نجد المنطق الكوزموبوليتي ـ والذي تعاملنا مع أشكاله وصوره في هذا الكتاب ـ يأخذ شكلاً معيناً يقتفي به أثر شكل الأسر المعولمة، تارة حين يتم المزج فيها بين النموذج الغربي الأوروبي للحب وبين ثقافات الحب وثقافات الأسرة لمناطق أخرى في العالم، وتارة أخرى حينما تتصادم بعضها مع بعض؛ وكما رأينا فإن الأسر المعولمة تشكل خليطاً من نوع جديد، خليطاً من الحداثة والتراث وخليطاً من القرب والبعد وخليطاً من الألفة والغربة وخليطاً من المساواة وعدم المساواة؛ إنه مزيج يتجاوز العصور والبلدان والقارات، ويعكس اضطرابات عالم معولم في الحيز الداخلي للأمور الشخصية وعلاقات التقارب والود.

الفصل الرابع

الأسواق المعولمة، الأديان المعولمة، المخاطر المعولمة، الأسر المعولمة

المجتمعات المعولمة ذات المصير المشترك... كيف نشأت؟

يتساءل المرء هل للمفاهيم التي تناولناها تحت مصطلح الأسر المعولمة ـ الشريكين الثنائيين والحب النائي والمهاجرات الساعيات لكسب الرزق بشكل خدمي والخصوبة السياحية أو السياحة الإنجابية(*) والأنماط الأسرية وأنواع الحب المختلفة ـ قاسم مشترك فيما بينها؛ وهي مفاهيم لا يمكن إدراكها لا من وجهة نظر إقليمية ولا حتى من منطلق آراء العولمة، بل تدرك فقط من منطلق كوزموبوليتي عام، بشرط أن يؤخذ في الاعتبار ـ في الوقت نفسه ـ ما تمّت ملاحظته من تغيرات جذرية في أنماط ومجالات مجتمعية، التي أصبحت مختلفة تماماً عما كانت عليه ذي قبل، كالتي حدثت في علاقة الأجناس بعضها مع بعض في الإطار المجتمعي الواحد؛ ولهذا

(*) الخصوبة أو السياحة الإنجابية هو شكل من أشكال السياحة الطبية، وهو يعني السفر إلى بلد أجنبي لغرض وحيد ألا وهو معالجة الخصوبة، والعلاج فيه من خلال التخصيب الاصطناعي بشتى أنواعه، وهناك ما يقرب من ٢٥٠٠٠ من الأزواج في مختلف أنحاء العالم ترغب سنوياً في المساعدة الإنجابية خارج بلادهم ـ المراجع.

فإن حدوث تحولات في العلاقات الأسرية أو في علاقات الحب لا يعد خارجاً عن العادة ولا من غير المألوف، بل تعد هذه التحولات خطوة على خط التطور وواحدة من أهم سمات الحداثة في القرن الواحد والعشرين. إننا لا نشهد في هذا العصر نشأة الأسر المعولمة فحسب، بل نشهد أيضاً تداخل الأديان المعولمة بعضها مع بعض وتزايد في المخاطر المعولمة وغير ذلك من المظاهر التي تسبق خلفية السوق المعولمة النافذة في كل المجالات؛ فنحن نشهد تحولاً من نمط مجتمعي ـ محكوم سياسياً واقتصادياً وحياتياً بحدود الدولة القومية ـ إلى نمط مجتمعي شهدت فيه الدولة القومية تغيرات داخلية، وبرزت فيه معالم مجتمع المخاطر المعولم بشكل كبير.

نطلق على هذا التحول كوزموبوليتية، ونقصد به ما يربو على العولمة واللاتأميمية ويسمو على التواصل الكمي بين الدول والقارات؛ فالكوزموبوليتية تعني الترابط بين الأفراد والمجموعات والأمم، لا فقط اقتصادياً وسياسياً بل وأيضاً أخلاقياً، ترابطاً يعلو على كل الفوارق القومية والأخلاقية والدينية والسياسية بين الشعوب؛ وبهذا فهو الترابط المتبادل بين الشعوب، والذي يؤسس لمجتمع واحد مترابط بعضه مع بعض مصيرياً، وبناءً على ذلك تتشكل أشكال مختلفة من المجتمعات المترابطة مصيرياً (Beck/Grande : ٢٠١٠م؛ Beck : ٢٠٠٤م).

إن مثل هذه المجتمعات المترابطة مصيرياً تظهر في أشكال ومجالات شديدة الاختلاف، والتي لا تقف عند الحدود القومية والمساحات الجغرافية بل تتخطاها وتتجاوزها؛ وتتعدد صور الترابط في هذه المجتمعات، فقد يكون الحب هو أساس الترابط (كما هي الحال في الأسر المعولمة) أو التنافس الاقتصادي في السوق المعولم (كما هي الحال في نوع العلاقة بين الدول ذات الأجور المرتفعة

والدول ذات الأجور المنخفضة) أو الخطر الذي يداهم الإنسانية صباح مساء (كتحولات الطقس أو الطاقة الذرية وغير ذلك).

إن الكوزموبوليتية كمجتمع مترابط مصيرياً مفادها أن تصبح عولمة الآخر جزءاً من حياتنا، فمثلاً سكان الغابات الممطرة في البرازيل والفلاح في شرق الأناضول والمستشار المالي في لندن أو مانهاتن لا يكادون يتقابلون، إلا أنهم على علاقة جيدة بعضهم مع بعض بطريقة ما. وتعد الإجابة عن الأسئلة التالية أساساً في تصورنا عن معنى الكوزموبوليتيية: هل نتمتع بدفء العلاقات مع من يختلفون عنا في اللون أو الجنسية أو الدين؟ وهل تعجبنا عاداتهم أم نستنكرها؟ وهل نعدّهم أعداء لنا؟ وهل يجب علينا أن نتعايش ونتفاهم ونتعاون مع البعيد أو الغريب والمتلبس أحياناً بروح العداوة لنا؟ بغير الإجابة بـ«نعم» لا يمكننا العيش ولا مواصلة الحياة، فقد انتهى عصر الفردية والقومية وعصر العزلة التي يمكننا أن ننعم بها.

يتجلى المجتمع المترابط مصيرياً في صورة السخرة ـ والذي يتناسب بشكل ملحوظ مع مفهوم الكوزموبوليتية ـ بوضوح في مجال الصناعة الطبية المعولمة، حيث نشأ اقتصاد ظلٌ في أعقاب ظهور طب زرع الأعضاء (كُلي، قلب، كبد... الخ)، والذي يعمل بدوره على إمداد السوق المعولم بالأعضاء البشرية التي يمكن زرعها، بيد أننا نتساءل: ما علاقة شراء وزراعة كُلية (أو أي عضو) بمفهوم الكوزموبوليتية؟

١. سياحة الأعضاء: زرع عضو شخص فقير في آخر غني

يتسم عالمنا بعدم العدالة الاجتماعية المفرط (Beck/Poferl: ٢٠١٠م)، وليس للإنسان الذي يعاني الجوع والفقر والغرم إلا التخبط

في غياهب الدرك الأسفل من هذا النظام الطبقي المعولم. وفي ظل هذا العوز والفقر يجد الكثيرون أنفسهم أمام خطوة يكسوها الأسى، فيبيعون أعضاءهم، يبيع أحدهم إحدى كليتيه، وآخر جزءاً من كبده أو رئته أو عينه، بل ربما أيضاً خصيته، فينشأ جراء هذا وذلك مجتمع مرتبط مصيرياً ولكن من نوع خاص، فمصير سكان المناطق الغنية (المرضى الذين هم في عوز لهذه الأعضاء) مرتبط بمصير سكان المناطق الفقيرة (الذين لا يمتلكون إلا أجسادهم كرأس مال)، ومجمل الأمر بالنسبة للمجموعتين يتعلق في واقع الأمر بحق الوجود، فحياة أحدهم مرتبطة باستمرار حياة الآخر.

أظهرت الباحثة في علم الأنثروبولوجيا نانسي شيبر هيوز (٢٠٠٥م) من خلال إحدى دراساتها التجريبية أن المعزولين عن العالم ـ وهم من انقطعوا عن عالمنا سياسياً واقتصادياً ـ كاللاجئين والمشردين وأطفال الشوارع والمهاجرين غير الشرعيين والسجناء والعاهرات الطاعنات في السن ومهربي السجائر، كل هؤلاء قد أمدوا طب نقل الأعضاء بأجزاء من أجسادهم، والذي بدوره قام بنقل هذه الأعضاء إلى جسد إنسان آخر، أو بالأحرى قد زرعها في شخص ينحدر من طبقة عالية يتمتع بالمال الوفير الذي يدفعه في مقابل الحصول على العضو من ذاك الفقير المعولم. ينشأ عن هذه الحالة نمط جديد من التكافل الذي يعكسه ما يشبه انصهار جسدين معاً ـ رغم ما بينهما من حدود ومسافات ـ وذلك عبر تكنولوجيا الطب.

في عملية زرع الأعضاء تنصهر القارات والأجناس والطبقات والقوميات والأديان بعضها مع بعض، فتتم تنقية دم شخص يدين بالمسيحية بكلية شخص مسلم، ويتنفس شخص عنصري برئة شخص أسود، ويبصر مدير أشقر بعين طفل أفريقي من أطفال الشوارع، ويحيا

قس كاثوليكي بفضل كبد قد انتزع من عاهرة تقطن إحدى المناطق البرازيلية شديدة الفقر والقحط والتلوث، وبهذا يتحول جسد الغني إلى جسد مرقع صناعياً؛ إنه الطب الذي جعل من أعضاء الفقير ـ عينه أو كليته ـ كمخزون قطع غيار للمريض الميسور الحال، ويؤدي هذا الفعل إلى تشويه الجسد ولكنه يحدث طواعية لا إكراه فيه، لأن ما يدفع للمتبرع ـ الذي سيشوه جسده مشرط الجراح ـ من مقابل يعد في نظر الآخر المريض مبالغ تكافلية تساعده على المضي قدماً في حياته؛ لقد صار بيع الأعضاء هو التأمين الحقيقي لحياة الفقراء، حيث يتنازلون عن جزء من حياتهم إبقاءً للكل.

يعد ظهور المواطن المعولم جسداً وسياسةً ـ الذي يمكننا أن نطلق عليه المواطن البيوسياسي ـ نتيجة لنشأة طب زرع الأعضاء، حيث صار جسد الرجل الأبيض ـ رياضياً كان أو مترهلاً بالشحوم، أكان في هونكونج أو مانهاتن ـ مزوداً بكلية هندية أو عين إنسان مسلم.

يتم القيام بهذه الكوزموبوليتية الجسدية الظالمة بلا اتصال مباشر بين المتبرِع والمتلقي، ولكن التواصل بينهما يتمّ عبر السوق المعولمة، ويظل كلٌ منهما على غير دراية بالآخر، إلا أن وجود العلاقة بينهما شيء مصيري ووجودي لكليهما حتى وإن اختلفت الأطر والطرق. ولا يشترط هذا الترابط ـ غير المنفك بالآخر البعيد جغرافيا والغريب ـ وجود علاقة أو اتصال شخصي بينهما، وكذلك لا يشترط وجود معرفة سابقة بينهما. وجملة القول في هذا أن الكوزموبوليتية قد تتضمن حواراً وتفاهماً مع الآخر (كما في حالة الزواج الثنائي)، وعلى الجانب الآخر قد تحدث بصمتٍ وبدون علاقة تواصلية بين الطرفين (كما في حالة زراعة الكلى).

من الجدير في هذا المقام أن نذكر أن حياة المجتمع البشري (conditio humana) قد تحققت بالفعل في بدايات القرن الواحد والعشرين، فبفضل التطور الذي واكب العصر الحديث تم تخطي التناقض الحاصل بين المحلي والعالمي وبين الداخل والخارج وبيننا وبين الآخر؛ إن مثل هذه الخطوة لتعد مفارقة تاريخية، حيث تفكك المجتمع البشري كوحدات مستقلة وانصهر بعضه مع بعض في شكل جديد، بحيث صار انتقال كلية ـ تنبض فيها الحياة من جسد لآخر ـ من الجنوب المعولم إلى الشمال أمراً معتاداً غير مستغرب، ينعكس من خلاله معنى التطور الشامل.

بالطبع يسري هذا الأمر على كل أشكال الحياة، فقد تحولت المؤسسات وكل أنواع العلاقات (كالحب والأبوة والأسرة والإنفاق والوظيفة والكسب وأسواق العمل) من كونها جزراً منعزلة إلى صورة من تلاق عميق بين عوالم تتسم بالتباين. إن الصورة الواضحة لهذا التلاقي بين العوالم نجدها في أرفف الأسواق الكبرى وبطاقات الأطعمة وقوائم المأكولات بالمطاعم، والتي من خلالها يمكن للمرء ـ القادر على الدفع فقط ـ أن يأكل من كل ما في العالم من صنوف الأطعمة. إن مثل هذا التلاقي تمكّن أن يسلك طريقه إلى الفن والعلم والأديان، بل واستطاع أيضاً أن يمنحنا معلومات ويخبرنا عن المخاطر المعولمة (كالتحول المناخي والأزمات العالمية).

في إطار المناقشات العامة التي تُدار في ألمانيا نبذ بعض الشخصيات مصطلح العولمة باعتبارها كلمة مستحدثة كأنها موضة جديدة، إلا أن البعض الآخر اعتبره قَدَراً، تساق الإنسانية إليه؛ إلا أن هذين الاتجاهين قد اندثرا، حيث لا وجود لهما إلا خارج ألمانيا، وعلى إثر ذلك الاندثار ظلت الدولة القومية بلا أدنى تغير، إلا أن

الكوزموبوليتية تزيد من إبراز تمازج وترابط لا ينفك عراهما بين الأقطار المعولمة ، وإن كان ذلك في ظل هامش متضائل من القومية السطحية، وعلى الجانب الآخر تتسارع عملية ذوبان الفروق بين القومية والعالمية، وذلك كلما زاول العديد من الناس عملهم وحبهم وتزوجوا وعاشوا وسافروا واشتروا وطبخوا، ولكن بشكل كوزموبوليتي.

يتسارع هذا الذوبان عندما لا تنحصر هوية الناس وولاؤهم السياسي في دولة واحدة أو أرض أو وطن واحد، بل يتعدى ذلك إلى دولتين أو ثلاث أو أكثر، ويتسارع أيضا إذا تزايد أعداد الأطفال ذوي المنشأ الثنائي الذين يتقنون أكثر من لغة، وعاشوا طفولتهم متنقلين بين البلاد أو قضوا طفولتهم في العالم الافتراضي للتلفاز والإنترنت.

إن من يقول إن زمن تعدد الحضارات قد ولَّى فهو لا يعرف الواقع، فنحن لا نعايش نهاية زمن تعدد الحضارات كما يُزعم، بل نشهد نهاية الحضارة الأحادية القائمة على القومية الدولية، ليصبح التمازج بين العوالم المختلفة أمراً لا رجعة فيه؛ تمازج أحدث تغييراً جذرياً في أساسيات الدول ذات الهوية القومية.

٢. السوق المعولمة باعتبارها سلطة رأسمالية

أدى ذوبان معوقات التجارة ـ الذي شهد تقدماً ملحوظاً في ظل سقوط الاتحاد السوفياتي ونهاية الصراع الذي كانت تدور رحاه بين الشرق والغرب ـ إلى إعادة توزيع القوى بين السياسة القومية وممثلي الاقتصاد المعولم، حيث ازداد ثقل الشركات (تماماً مثل الأسر المعولمة)، وسبب ذلك لأنها انفكت عن الأطر المكانية والقومية (Beck : ٢٠٠٢م). إن مثل هذا التحول أدى إلى كثير من المظاهر، أولها: إن تقنيات الاتصال الحديثة والحدود المفتوحة مكّنت من تدفق

رأس المال والمعلومات، وأتاحت فرص العمل في المناطق التي تنخفض فيها مصاريف الفرد على المستوى الشخصي، وتتقلص بها معدلات الأمان وقوانينها والنفقات الاجتماعية وغير ذلك.

ثاني هذه المظاهر يشير إلى أن التقنيات المعلوماتية هي التي سمحت بالتقارب بين المجتمعات رغم ما بينها من تباعد جغرافي، حيث ينشأ ـ في ظل اتحادات الشركات المستقلة ـ تعاون بين مقرات الشركات في بلاد مختلفة، ويكون بمقدور هذه الاتحادات أن ترسل العمالة إلى بلاد وقارات نائية عبر مؤسسات التوظيف بالخارج، والتي يتخطى نشاطها الحدود، وبذلك يكون هناك تلاؤم بين مميزات مقر عمل في بلد ما بأخرى في مكان آخر.

ثالث هذه المظاهر يكمن في أن للاتحادات العالمية القدرة على أن تجعل الدول ذات الهوية القومية ومقدار الإنتاج في حالة من التجاذب، بحيث تنشأ منافسة عالمية بينهم للحصول على أقل تكلفة للعمالة وأقل رسوم وأرخص بنية تحتية، وكذلك تستطيع مثل هذه الاتحادات أن توقع عقوبات على الدول، إذا ما رفعت كلفة الاستثمار بها أو أظهرت نوعاً من التضييق المعادي له، بحيث تغلق المقرات التابعة لها في هذه الدول وتطالب بنقل هذا الفرع الإنتاجي إلى مكان آخر.

رابعاً: إن هذه الاتحادات غير المحلية تستطيع أن تفصل بين مقرات الاستثمار ومحل الإنتاج ومقر المعيشة، وتستطيع أن تجعل السلسلة الإنتاجية ـ الموجهة لما بعد الحدود ـ بمثابة غابة اصطناعية، من خلالها يتمكن من الاستفادة سواء من مميزات أو مسالب الأماكن المختلفة، فهي أشبه بلعبة من شأنها أن تجلب الكثير من المكاسب المالية بقدر استطاعة المرء على التوفيق بين الوضع القانوني والقواعد المحلية، وفي هذا تتحقق الحرية والتحرر من الشؤون الاقتصادية

المرتبطة بالالتزام القومي والرقابة التصنيعية الديمقراطية، وخلال ذلك يتم تمهيد الطريق للفصل بين السلطة والسياسة (Bauman: ٢٠١٠م، ص ٢٠٣).

تمكنت الدول القومية الناشئة من تطوير المؤسسات السلطوية والسياسية التي استطاعت بدورها ترويض الرأسمالية الصناعية وتحجيم الأضرار الحضارية والاجتماعية الناشئة عنها. وعلى الرغم من حدوث ذلك داخل الأطر القومية للدولة فقد نشأ تزاوج بين السلطة والسياسة. وعلى ما يبدو فقد بات هذا التزاوج على المحك، إذ تحولت السلطة إلى قوة مدمرة وتركزت أحياناً في العالم الافتراضي للشبكة العنكبوتية والأسواق ورأس المال المتداول، وتخطت في الأحيان الأخرى هؤلاء الأفراد الذين يجب عليهم تخطي المخاطر وحدهم. وليس هناك في الوقت الحالي تواجد لمثل هذه المؤسسات التي استطاعت بدورها فرض السيطرة على القوة الرأسمالية وترويضها، هذا على الرغم من وجود بعض الأماكن التجريبية ـ أو ربما الجنينية ـ المغايرة للدول القومية، مثل دول مجموعة الثمانية أو دول مجموعة العشرين.

٣. الحصول على العمل: نزوح فرص العمل إلى المناطق الفقيرة

على إثر ازدياد نفوذ رأس المال حدث تحول جذري في سوق العمل من دون أن يُعْرَض ذلك على تصويت علني وبلا قرارات ديمقراطية ومن دون أدنى حق للمتضرر في عرض شكواه جراء هذا التحول، حيث ظهرت مؤخراً في سوق العمل تغييرات هيكلية ـ من الشمال للجنوب ومن الغرب للشرق ـ والتي من شأنها أن تهدد وجود ملايين من البشر؛ فهم يواجهون ظرفاً تاريخياً جديداً يتمثل في أن

العمالة في الدول الغنية يمكن أن تستبدل وتسرح وأن يحل محلها من الدول الفقيرة عمالة ذات الأجور المنخفضة.

في عصر الحداثة (الأول) ـ حيث كانت الدولة القومية ذات قوة واستقلال ـ عملت الحدود الجغرافية القومية على التخفيف من هذا التنافس العالمي بين العمالة، إلا أنه في عالمنا المعاصر (في طور الحداثة الثاني) خلقت الرأسمالية المتخصصة في جلب العمالة (Outsourcing) تنافساً حاداً بين العمالة المحلية والعمالة الوافدة، حيث يتنافس عمال المصانع الكوريون مع نظرائهم اليابانيين، وتتنافس العمالة اليدوية البولندية مع نظيرتها البريطانية وهلم جراً، ويعنى هذا التداخل الواقع بين العمالة المحلية والعمالة الوافدة أن تتحول العمالة الوافدة في نظر قاطني الدول الغنية إلى أعداء، وذلك لأنهم يمثلون تهديدا لفرص عملهم وأجورهم وأريحيتهم.

من هنا تنشأ الكوزموبوليتية الجبرية التي تتحقق بإزالة الحدود القومية وبالتنازل عن المطالبة بالاستقلالية السلطوية للدولة القومية، وهنا يتزايد التأثير السياسي وتتصعد الكراهية إزاء الوافدين إلى المناطق الغنية وذلك على إثر المنافسة العالمية القائمة بين العمال، ثم تسلك هذه الكراهية طريقها نحو الانتشار بين الدول المختلفة.

إذا ما افترضنا أن العوالم الحياتية المختلفة لم تعد منعزلة ولا منغلقة ولا متقوقعة في ذاتها، بل ازداد الترابط فيما بينها، بحيث تنخرط في دوامة الأحداث العالمية، فلا يعني هذا مطلقاً أن أفق الإنسان قد اتسع ولا أنه قد انفتح على العالم، وذلك لأنه لا ينشأ عن كوزموبوليتية المواقف والعوالم الحياتية أي إدراك كوزموبوليتي جبري، وبتعبير آخر: إنه ليس بأمر له صفة الديمومة أن تجلب الصدمة الحياتية معها انفتاحاً حياتياً.

٤. حقيقة التنافس بين الأديان المعولمة

قامت على مر قرون عديد من دوائر الحوار الحضاري التي كانت تتسم بالعالمية بين أديان التوحيد الثلاثة، وذلك في إطار العلاقات الحدودية المعترف بها إقليمياً. إن التلاقي المباشر بين الأديان المختلفة يزداد كلما زاد معدل الهجرة، وكلما ازداد تنوع واختلاط الشعوب، وكلما ازداد التبادل المعلوماتي بين الشعوب عبر وسائل الاتصال الحديثة، التي هي بمثابة منطقة مشتركة يؤدي فيها المسلم واليهودي والمسيحي شعائره (Beck : ٢٠٠٨م؛ Bauman : ٢٠٠٩م)، وقد انتشر إدراك الآلهة المعبودة بربوع الأرض بانتشار الملايين من العباد، فلا خيار في هذه الأرض لحكام العالم الذين لا يطيقون وجود منافس لهم من هذه المعبودات إلا التعايش معها. إن التزامن بين التقارب الجغرافي والتباين المجتمعي يتضمن قوة انفجارية لم تكن ملموسة إلا في الآونة الأخيرة، وذلك لأن كل المحاولات للانعزال عن الآخر قد باءت بالفشل الزريع.

ينشأ عن التفاعل والتباين بين الأديان المعولمة ما يمكن أن يطلق عليه تشابك الأديان التعددية التوحيدية، حيث يتاح في مجتمعاتنا أن يتلاقى أصحاب دين توحيدي مع آخرين مخالفين، ليكوّن ذلك مجموعات لها صفة العالمية في عملية الاعتقاد، هذا التلاقي يتسم بالجدلية وقد يكون أحياناً مصبوغاً بالعنف.

٥. التحول المناخي وتشابك الوجود الإنساني

يعدّ المناخ والطقس ـ طبقاً للمفهوم التقليدي ـ مصطلحين خاصين بالطبيعة لا علاقة لهما لا من قريب ولا من بعيد بالمجتمع ولا بالثقافة، إلا أن الاختلاف الإقليمي واختلاف الدول يلقيان بظلالهما

على التنوع المناخي، فلكل مناخه الخاص؛ ففي إيطاليا حينما يزهر شجر الليمون تتساقط الأمطار في إنجلترا، بينما تشتد البرودة في القطب الشمالي، وفي الوقت نفسه تتقلب الفصول في ألمانيا ويتنوع المناخ بها من ربيع إلى صيف ومن خريف إلى شتاء.

نعيش منذ بداية القرن الواحد والعشرين عصر نهاية الطبيعة، المسمى بعصر ما بعد الطقس، حيث تترابط الطبيعة بالمجتمع في ظل التحول المناخي؛ فبينما يوصف الطقس بالمحلية فإن المناخ يوصف بالعالمية، أو بالأحرى بالكوزموبوليتية. وطبقاً لهذا التصور فإن مصير البشر في الأماكن النائية من هذا الكوكب يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمصيرنا، والعكس صحيح. ولا يمكن تصور التحول المناخي إلا في إطار المناخ المعولم، وذلك لأن التحول المناخي لا يقف تأثيره عند الحدود القومية لبلد ما، بل يتعداها إلى غيرها من البلدان الأخرى. وعليه فإن حياة الناس جميعاً مرتبطة بعضها ببعض، فمن يستخدم في ألمانيا فرشاة الأسنان الإلكترونية (التي هي نتاج الصناعة) عليه قدر من المسؤولية واللوم عند حدوث عاصفة تؤدي إلى كارثة في الجانب الآخر من العالم كاليابان أو أستراليا.

٦. مخاطر جماعية باعتبارها وحدة مصير

ينشأ عن المخاطر الكبيرة ترابط مصيري بين المجتمعات المختلفة، ويكمن السبب لهذه الظاهرة فيما تمت صياغته منذ خمسة وعشرين عاماً عندما حدثت كارثة المفاعل النووي السوفياتي في تشرنوبيل، يشير إلى ذلك بيك حيث يذكر: «لم نشهد على الإطلاق في هذا القرن ندرة في الكوارث التاريخية، إنها حقيقة جسدتها حربان عالميتان ومعسكر أوشفيتس النازي وناجازاكي في اليابان وحادثة

مفاعل هاريسبورج الأميركي وكارثة بوبال في الهند والآن تشرنوبيل، كل هذا ليعد أوضح دليل على هذه الحقيقة، التي تستوجب الحذر في اختيار الكلمات في التعامل معها؛ إنها حقيقة تركز الأنظار إلى وقائع تاريخية. إن كل أمور المعاناة والضيق والقهر بجوانبها المختلفة ـ التي ألحقها الإنسان بأخيه الإنسان ـ كانت قد اختصت حتى الآن بنوعية محددة من البشر تتمثل في اليهود وأصحاب البشرة السوداء والنساء واللاجئين والمنشقين والشيوعيين وغيرهم؛ فعلى جانب كان هناك بشر محكوم عليهم بالبقاء في هذا الشقاء بفعل الأسوار والمعسكرات وأحياء المدن المنغلقة والحواجز العسكرية، بينما على الجانب الآخر هناك من انغلق في داخل أربعة جدران حقيقية أو تخيلية، وقد بدا أن مثل هذا الفصل يمكنه أن يكون أمراً ثابتاً، بيد أن مثل هذه الحواجز لم يعد لها أثر بعد حادثة تشرنوبيل، فعلى إثرها لم يعد هناك ما يسمى بـ«الآخر»، بل وانتهى أيضاً تعظيم ذاتنا وعزلتنا عن هذا الآخر، وقد بدا جلياً في أعقاب انتشار الوباء الذري أن أصبحت مخاطر عصر الذرة في خبر كان؛ وبعد تقليص الحاجة إلى هذه القوة الذرية ـ التي مثّل امتلاكها القوة السياسية والتفوق الحضاري ـ تحولت قوة هذا السلاح متمثلة في شدة خطره، الذي حطم كل عوامل الأمان والعزل في العصر الحديث (Beck : ١٩٨٦م، ص ٧)».

تواجه المجتمعات الحديثة ـ الغربية وغير الغربية، الغنية وغير الغنية ـ الكثير من المخاطر والتحديات المعولمة التي لم يسبق لها مثيل من قبل على مر التاريخ مثل التحول المناخي والأزمة المالية والإرهاب... إلخ. ولهذه التحديات أشكال مختلفة تبعاً لأنماط المجتمعات الإنسانية المتباينة، إلا أنها تأخذ صورة صيغة أمر كوزموبوليتي يوجه للجميع مفاده «إما أن يتعاون الجميع لتجاوز هذه

التحديات أو أن يكتب الفشل للجميع! فلا أمل للنجاح إلا بالتعامل الجماعي لحل هذه الأزمات!»، وللتعامل مع هذه المخاطر الجسام المعولمة ـ البيئية أو التقنية أو الاقتصادية ـ لا بد من سلسلة من القرارات تعمل على تغيير الديناميكية السياسية للدولة بمفاهيمها القومية.

إننا أمام مستجد تاريخي تجسده وحدة مصيرية بين الجزء الشمالي من العالم برمّته وجميع الجنوب، ولا يعنى هذا مطلقاً التوجه نحو الكوزموبوليتية، ولا دعوة ذات معايير معينة لعالم بلا حدود، بل الأمر أكثر من ذلك فهو يتعلق بحقيقة مشاهدة مفادها أن مواجهة المخاطر الجسام تجعل من تضافر الجهود فرض عين على جميع الإنسانية، وذلك لأن إنقاذ أرواح البشر من هذه المخاطر يتطلب من الجميع العمل على إيجاد طريقة للعمل الجماعي.

من خلال مبادرات جماعات المجتمع المدني وبعض الدول والمدن العالمية يمكن أن يكون التعامل مع المخاطر المرتكز على أسس يعكسها الوعي بالمسؤولية الجماعية وإدراك أن المخاطر الجسام لا يمكن أن تنحصر جغرافياً في حدود معينة، حتى تبعاتها يمكن أن يمتد أثرها ليشمل أيضاً المستقبل البعيد.

يتضح مما سبق أن هناك طريقين مختلفين لتحقيق الكوزموبوليتية، أولهما: أن ينفتح كل من الأفراد والمجموعات والمجتمعات على العوالم الغريبة عليهم والعادات والمعتقدات الأخرى، وفي الأسر المعولمة الكثير من الأمثلة على ذلك. أما الطريق الآخر فلا يلعب فيه الأشخاص على المستوى الفردي دوراً فاعلاً، بل يغرقون في دوامة الأحداث المعولمة؛ وعلى الرغم من أن البشر جميعاً يجلسون في قارب واحد ـ الذي يمثل التحصين المترابط مصيرياً ـ فهذا لا يعني

إمكانية القول بتساوي الجميع في تحمّل التبعات والمسؤوليات. على العكس من ذلك، فإن تحطم هذا القارب ـ وهو مصير يمثل تهديداً للجميع ـ كي تظل فئة ما في الصورة، يثبت عدم العدالة في هذا العالم ويوقظ الوعي لدى الأغنياء في مجتمعاتهم ذات التحصين *gated communities*. يعتبر عموم الخطر وتلك العلاقة الوجودية المتداخلة بين الفقراء والأغنياء بمثابة وجهين لعملة واحدة.

٧. الكوزموبوليتية كحدث يومي

تعالج الكوزموبوليتية بطريقة معيارية الحقائق من خلال عملية تسييس كوني، وهي من وجهة نظر فلسفية ـ كما يرى إيمانويل كانت وكذلك يورجن هابرماس ـ مهمة سياسية عالمية، والتي يتم تطبيقها إما من رأس الهرم حتى تصل إلى القاعدة (بداية بالحكومات والمنظمات الدولية وانتهاء بالمجتمع المدني) أو من القاعدة إلى القمة؛ إلا أن تطبيقها في الأحداث اليومية الحياتية لا يتأتى إلا من قاعدة الهرم، وغالباً ما تحدث على غير رضى من المجتمع المدني ودون أن يأبه لها أحد. ويمتد أثر الكوزموبوليتية ليبدأ بالطبقات العليا للمجتمع وساسة المجتمع حتى يصل إلى الحياة اليومية للأسر، بل ويتدخل في توازنات سوق العمل، وكذلك في الحياة الشخصية وعالم الأجسام، وذلك على الرغم من استمرار تواجد أعلام الدول التي ترفع قيمة المفهوم القومي للحضارة الرائدة، وتعلن موات مفهوم التعدد الحضاري.

إن الكوزموبوليتية معنية بإزالة الحدود الواضحة التي كانت بدورها تمثل فاصلاً بين الأسواق والدول والثقافات والحضارات والعوالم والبشر، بل وتعني التعاون الجماعي لتخطي التحديات وارتهان وجود البعض بالبعض الآخر، وتعني أيضاً التلاقي مع الآخر في إطار الحياة

الخاصة. وتنطبق هذه المعاني على الحب النائي والأسر المعولمة، وكذلك على سوق العمل والدين والمخاطر الجسيمة... إلخ. فقط على ضوء عمليات التطور المصاحب لذلك يتمكن المرء من ملاحظة هذا التحول المنسق ذي النطاق الشاسع الذي أحدثته الكوزموبوليتية حتى امتد أثرها ليصل إلى الحب والأسرة.

الفصل الخامس

الهجرة بُغْية الزواج
(الحلم بحياة أفضل)

تتزايد أعداد الناس الذين يقيمون علاقات حب ويشكلون منها أنماطاً حياتية مع الآخر متجاوزين خلال ذلك الحدود الجغرافية للبلاد، ومن ذلك تنشأ الأسر المعولمة، ولكن السؤال هنا: لماذا يقومون بذلك، وكيف يحدث هذا؟ غير متخيل أن يستيقظ المرء من نومه ليجد فجأة أن حياته الشخصية قد تغيرت، وأنه بهذا أصبح أحد أفراد أسرة ما معولمة أو أسيراً لعلاقة حب من النوع النائي، بل إن هذا التحول يحدث تدريجياً وبخطى متباطئة، ويكون نتاج قرارات فردية (كالزواج والهجرة).

ألا تتوافد الأخبار في كل مكان بأن الحدود القديمة والأسوار العتيقة ستقام من جديد وسيتم تعزيزها لتصبح أكثر تشدداً؟ ألا يجوب أرجاء أوروبا شبح الأصولية الإسلامية؟ جراء هذا تصدر الرسائل المعادية غير المرغوب فيها مثل: كيف يمكن لأشخاص رغم ما بيننا وبينهم من تباين في المنشأ واللغة وحملهم لوثيقة سفر مختلفة أن يتزوجوا منا رغم العوائق البيروقراطية... أيعقل هذا؟ ألا يعد تقبل العيش مع أجنبي غريب والزواج منه حالة من السُّكْر البيّن؟ أم أن تصرف كهذا كان بفعل نزوة من نزوات المرء اعترته أثناء قضائه لعطلة

أو أثناء استخدامه الإنترنت، نزوة تجعله ينغلق عليه إدراك حقيقة البون الشاسع بين دول العالم؟

بالطبع ليس الأمر هكذا، ففي مثل هذه الوقائع تتراءى لنا الملابسات القهرية على المستوى الفردي والجماعي وكذلك العديد من المغريات والدوافع الأخرى، وما يعتبره الأفراد من وجهة نظرهم ـ التي تتعامل مع القضية من أسفل لأعلى ـ حادثاً فردياً منقطع النظير، يعتبره من ينظر إلى الأمر من وجهة علوية بداية للتحولات العصرية. على أرض بلد واحد ربما تتسم معظم العلاقات فيها ـ القائمة على الحب ووحدة المنشأ والجنسية ـ بأنها سهلة التفكك، بينما تتلاقى الأطراف غير المتناظرة من عوالم مختلفة من خلال عقد زواج يقوم مقام العقد القائم بين الدول، وكأن المرء يعقد معاهدة صلح شخصية بين بلدين متباعدين جغرافياً، وذلك بغية تمهيد الطريق من خلالها لإقامة علاقة ما أو إنجاب أطفال وتكوين أسرة على أساسها.

لو بدأنا بإلقاء النظر إلى الرأي المتصاعد من الأسفل، أي وجهة نظر المهاجر نفسه، لوجدنا أن الصدفة وقوة الحب الرومانسي لا يجسدان الدافع الكامن وراء تلاقي فردين اختلف منشؤهما، بل أحياناً يكون السبب في ذلك هو السعي الدؤوب من أجل العيش في بلد جديد ومن أجل حياة أفضل، وأحياناً يكون المسبب الرئيسي لهذه العلاقة وكالة تقوم بالوساطة في عملية الزواج أو باب الصداقة لجريدة ما، أو رحلات من أجل الزواج يتم تنظيمها على صعيد دولي وبشكل اقتصادي أو المحادثة عبر الإنترنت، وجملة القول في ذلك أن العديد من العلاقات الثنائية لا يكون منطلقها الحب، بل الرغبة في التجوال للهروب من الفقر واليأس المسيطر على بلد المنشأ.

يعد هذا بمثابة مشهد قصصي يمكن أن نطلق عليه «هجرة بغية

الزواج»، يتم فيه تتبع رأي ناصح يمنح مشورته ـ وهو بمثابة صاحب القول الفصل لحالة عدم المساواة المستشرية في هذا العالم ـ والذي يطرح خطة فردية لمراوغة الخصم المتمثل في وجهة النظر التصاعدية؛ خطة نجدها في اللغة العامية وفي الملصقات البلاستيكية الجاهزة ذات التعبيرات الساخرة، بداية من تعبير «كتالوج العرائس» (mail order brides) مروراً بـ «تأشيرة العروس» (visa wife) وانتهاء بـ «الزوج المستورد» (imported husband).

صار تدفق الهجرة من بلد لبلد آخر ـ بجانب تدفق المعلومات ورأس المال ـ سمة واضحة لهذا العصر، وتلعب الهجرة بغية الزواج دوراً متزايد الأهمية في هذا التدفق، حيث يشمل نطاقها العديد من البلاد والأماكن المختلفة وتأخذ أحياناً مسارات معينة، فمثلاً من روسيا إلى ألمانيا ومن الهند إلى بريطانيا ومن الصين إلى كوريا الجنوبية.

لا يتزايد فقط أعداد مثل هذا النوع من الزيجات في الوقت الحاضر، بل يتعاظم قدرها وعددها بشكل ملحوظ للغاية، حتى صار هذا الموضوع مادة خصبة لمجالي السياسة والإعلام، واهتمت به دوائر العلماء والكتاب ومقدمي البرامج الحوارية. بيد أنه يتم عرض موضوع «الهجرة بغية الزواج» في مثل هذه النقاشات على أنها أمر يشوبه الريبة وتصرف قبيح. لكن أن يجمع متناقضين فهو مثير للاشمئزاز إلا أنه في الوقت نفسه أخّاذ، إنه خليط بين المشاعر والعمليات الحسابية وبين الشهوة والخداع، وقد تم جعل هذا النوع من الزواج على الصعيدين الإعلامي والسياسي تحت معيار الجريمة، فهو زواج يشوبه الكثير من الريبة والشك؛ ويعتبره رواد الحركات النسائية نوعاً من امتهان المرأة الذي استشرى في العديد من بلدان العالم، ويسوّقونه على أنه نموذج عملي يعكس حالة من مغالبة واستقواء الرجال على المرأة (يسري هذا

المثال على النموذج الذي يمثله عضوان أساسيان وهو الرجل الغربي المتسلط والمرأة الأجنبية ذات الموقف الضعيف)، ويعد هذا النوع من الزواج مستهجناً حتى من قبل المواطن العادي، فهو في نظره زواج يتصف بالهمجية، لأنه يقوم على تغليب الدوافع المادية، ويعد بهذا خروجاً على النموذج الأمثل لعلاقات الحب المألوفة في المجتمع الغربي، وهو خروج على الأعراف المجتمعية فيه.

يعد هذا انعكاساً لرأي أحد اتجاهات الحركة القومية النسائية، يكتشف المحافظون فيه فجأة حقوق نسائنا أصحاب الهوية الألمانية أو الفرنسية أو الغربية عموماً، وبهذا يقومون بالتعبئة في مواجهة استجلاب العرائس الأجنبية، ويبنون سداً منيعاً جديداً محاولين خلال ذلك إيقاف هذا التدفق.

في مثل هذا النوع من الزيجات ـ حيث يلتقي خلاله أشخاص من عوالم غير متكافئة ـ تتداخل وتتشابك كل من الدوافع الشخصية وتوازنات القوى العالمية والصراعات النمطية لحياتين وآمال التحررية والحقائق الأسرية؛ إن علاقة كل هذه الأمور في مقابل التعقيدات القانونية في الدول ذات الهوية القومية تمثل قطبين على طرفي نقيض، وإنها بمثابة أدغال لا يسعنا أن نتعرف عليها إلا من خلال ثلاث خطوات تحمل في طياتها تساؤلات نجملها فيما يلي:

١) نرفع الستار أولاً عن حقيقة الترابط بين الزواج والهجرة، حيث نجيب من خلال ذلك عن الأسئلة التالية: كيف لهذا التلاقي المتناقض والفريد من نوعه أن يحدث بين نمطين لحياتين مختلفتين، ولماذا اليوم؟ وما الدافع الذي حفّز الرجال والنساء نحو القيام ببداية جديدة لكليهما؟ ولماذا يصبح معيار الاختلاف الجغرافي لا قيمة له في هذا العالم المجهول، بل ويؤيّد هذا الإسقاط لهذا المعيار بقرار

يتم بموجبه خلق حياة بين عالمين متباعدين؟

٢) يبدأ موضوع هجرة البحث عن الزواج بهذا السؤال البراجماتي: كيف لهذين العالمين المزمع ترابطهما عبر الزواج أن يجد كلاً منهما الآخر؟

٣) أخيراً ننتقل إلى مسألة محل شك والتي تجعل من الهجرة بغية الزواج موضوعاً للنقاش ومثاراً للجدل: نتساءل عن الدافع للاستنكار، وما المسبب للشعور بالانزعاج، وما أصل هذا الإقصاء لعملية الزواج في جوهرها، الذي تعد الهجرة بغية الزواج صيغة واضحة منه، أو أنه أمر فرضته الساحة السياسية؟ كيف تنتج هذه الصور ومن يقوم على بلورتها؟ وما كُنه مثل هذه القصص الخيالية، والتي ترمي على واقعنا الذي نعيش فيه حجباً من الغيوم؟

١. الأماني المنعقدة على الهجرة رغم معوقات ذلك

الهجرة بغية الزواج: لماذا هذا الترابط المتناقض بين نمطي حياة متغايرين؟

لا يمكن حصر العلاقة الناشئة عن الترابط بين الزواج والهجرة في أنها حدث بين فردين فقط، وإن كانت هذه العلاقة الثنائية هي المحور الذي تدور حوله هذه القضية، إلا أن الأمر لا يقف عند ذلك بل يتجاوزه. في إطار الحديث عن الهجرة بغية إيجاد الشريك يتضح البون الشاسع بين الدول الغنية والمناطق الفقيرة، وتظهر الآثار الناتجة عن سياسة التعامل مع موجات الهجرة، وتتضح الرؤية حول التدفق المعلوماتي واستجلاب الصور الحياتية المختلفة، وكذلك حول السياحة والمطالبة المتزايدة من قبل الدول غير الغربية بالمساواة

بنظائرها الغربية، وتشكل الهجرة من أجل الزواج حدثاً شخصياً يلعب فيه الأمل والمقاومة معاً دوراً ذا أهمية بالغة.

لقد أدى هذا بنا إلى نتيجة مفادها انعدام النظرة الواقعية في التعامل مع هذه الظاهرة في مجتمعنا الغربي. وفي الحقيقة إن النظرة الواقعية تتمثل في القول بأن الهجرة بغية الزواج هي ترابط بين عالمين، ولا يمكن استيعاب هذا النوع من الزواج إلا إذا تم إعطاء أهمية مركزية تتعامل مع الآفاق الناتجة عن اندماج عالمين مختلفين. ويمكننا القول بشكل آخر: إن الهجرة من أجل الزواج هو أمر تجتمع فيه وجهات النظر المختلفة، فهو حدث تترابط فيه دول المنشأ بالدول المضيفة، حدث ينتج عن تقابل وتلاقي مصطلحين ألا وهما «هنا» الداني و«هناك» النائي.

يذكّرنا مفهوم «الهجرة بغية الزواج» بمصطلح المصير المعولم، ومن خلال هذا المنظور تتراءى لنا المرأة المهاجرة من أجل الزواج (غالباً ما تكون المرأة محور هذا الأمر) على أنها ضحية في البلد الغريب البعيد، إلا أن الكلمات الثلاث المكونة لهذا المفهوم «الهجرة بغية الزواج» تتطلب حداً أدنى من الفاعلية في عملية تنشيطها.

إذا ما امتزجت دول المنشأ بالدول المضيفة وجودياً من خلال تلك الفاعلية، فسيتضح جلياً أن الأمور التي تخص هذه القضية ـ من عملية توجيهها والمعايير والخطط الحياتية والسلوك التطبيقي الخاص بها ـ لم تعد تتعلق بصورة مباشرة بمجال هذا الحدث، بل صارت التأثيرات العالمية فاعلاً رئيسياً فيها، حيث تحدث الهجرة بغية الزواج نتيجة للتباين الشديد بين الفقر والثراء المتزايدين، وبدراية متزامنة بمعايير المساواة والعدالة التي تنادي بها الديمقراطية الغربية وتحملها

إلى أقاصي البلاد؛ وإن كان ينتج عن هذا موقف يتأرجح بين اليأس والأمل وبين التمني وخيبة الأمل، ومما يزيد من ذلك مناداة تلك الدول الغنية بالمساواة، التي تأخذ صورة ساخرة متهكمة من خلال تلك الأسوار والموانع المشيدة، والتي تحيط الديمقراطيات المتمتعة برغد العيش. لم يعد منذ زمن بناء تلك الأسوار حقاً طبيعياً، إلا أنه يمثل استراتيجية ينتهجها الملاك لمنع من لا يملك من مشاركته في رخاء ورغد من العيش ينعم بهما.

ليست الهجرة بغية الزواج حركة ناشئة في البلاد الفقيرة البعيدة ثم انتقلت إلى الأسر الغربية، بل من خلال ديناميكيتها يمكن وصفها بأنها حركة ذات نشأة غربية، حيث تشكلت من خلال محورين وهما البحث عن شريك العمر والمحبوب (رجلاً كان أو امرأة)، وكذلك نشر الوعي بحقوق الإنسان والمنادة بها عبر دول العالم، وعليه فإن الهجرة بغية الزواج نابعة من الغرب لتمثل تحدياً ذاتياً لدول الغرب مع تناقضاتها الخاصة.

التزايد المطرد للرغبة في الهجرة

أصبح التفاوت الخاص بعدم العدالة على مستوى العالم أمراً جلياً لا مراء فيه، بل تم تأكيده والتدليل عليه من خلال العديد من الدراسات (مختصراً عن Beck/Poferl : ٢٠١٠م)، فبينما يعيش بعض البشر في ظل سلام ورغد نسبي من العيش، يعيش السواد الأعظم منهم في مناطق غير مستقرة سواء على المستوى السياسي أو على المستوى الاقتصادي، في ظروف تمثل حالهم الموسومة بالفقر والشقاء والتشرد وانعدام الحقوق؛ وفي الوقت نفسه يزداد تشابك هذين العالمين المتناقضين، والذي لا ينحصر فقط في العلاقات الاقتصادية،

بل يتخطاها ليشمل السياسة والنظم القانونية والتعليم والإطار الحضاري. . . إلخ.

إن سلوك أجهزة الإعلام ـ المتمثل في تصدير صور عن الغرب وفي عملية الإطراء والمديح في جانب أنماط الحياة الغربية ـ يعمل على بلورة معايير جديدة للمقارنة، بل ويعمل ذلك أيضاً على تغيير الآمال والأحلام والأهداف المُحدِّدة لشكل الحياة المرتقبة هناك، ويحدث هذا بصورة خاصة في المناطق الفقيرة لهذا العالم. وكثيراً ما يردد أن الإنتاج الإعلامي للقنوات المختلفة قد تضاعف كثيراً في السنوات والعقود المنصرمة، بل وزاد انتشاره عبر العالم وصار في متناول الجميع. وتعمل الأفلام والتلفاز وكذلك أشرطة الفيديو والإنترنت على نقل المعلومات سواء كانت صحيحة أو مغلوطة، فهي تعرض قصصاً منها ما هو حقيقي ومنها ما هو خيالي، إلا أنها في كل الحالات تريد بث رسالة محددة هدفها إثارة أو بعث روح الأمل لتحفيز مخيلة الآخر. في هذا السياق أشار على وجه الخصوص باحث الأنثروبولوجيا «آريون أبادوراي Arjun Appadurai» (١٩٩٨م) إلى أن دائرة التأثير الإعلامي قد تعاظمت، بل وامتد أثرها ليصل إلى البلدان والقارات النائية، ولم يقتصر تأثيرها على العواصم في تلك البلدان والقارات، بل تجاوزتها لتؤثر حتى على قراها الكائنة على أطرافها.

ليس كل ما يعرضه الإعلام بأشكاله المختلفة يجسد دائماً صوراً من الواقع ـ كما ذكرنا آنفاً ـ بل نجد فيه ما يعكس ضروباً من الخيالات والأساطير، التي تُحدث تأثيراً مباشراً في سلوك كثير من البشر الذين تزداد أعدادهم يوماً بعد يوم، تأثيراً يستشري وتتسع رقعة نفاذه، «أصبح العديد من البشر في قطاعات مختلفة من العالم تصاغ

حياتهم الخاصة طبقاً لما يشاهدونه من أشكال حياتية تبثها وسائل الإعلام والتي تسترعي الانتباه لما فيها من تميز في طريقة عرض المنتج، مما يعني أن الخيال قد أصبح من الممارسات العملية في حياتنا، وصار الدافع المحرك لصياغة حياة كثير من البشر في عديد من المجتمعات» (Appadurai : ١٩٩٨م، ص ٢٢)، وبدلاً من تقبل الحياة كما هي على أنها قدر مكتوب، سارع الكثير من الناس للتعرف على العوالم الأخرى وعقد مقارنات بين حياتهم الخاصة والأنماط الأخرى لحياة الآخرين، وبهذا فإن حياتهم لا تحددها فقط المعطيات الحياتية المباشرة والموجودة في محيطهم، بل تؤثر فيها أيضاً السيناريوهات الاجتماعية المعولمة والمقدمة على شاشات الإعلام، والتي صارت في متناول كل الناس بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

كان من تبعات الحلم بالهجرة لدى الأشخاص ـ لتحقيق أمانيهم في تطوير حياتهم ـ أن سجل البعض تجاربهم، على سبيل المثال كتبت «سونيا نازاريو Sonia Nazario» تقريراً قصصياً وصفت فيه ـ من خلال وثائقها الخاصة ـ تجربتها الشخصية عندما نزحت من أمريكا اللاتينية إلى الولايات المتحدة، وقد لعبت السيدة «لوردس Lourdes» الشخصية الرئيسية في هذا العمل، وهي امرأة ترعرعت في حي فقير بمدينة هوندوراس Honduras، وكان يلح عليها حلم السفر إلى شمال أمريكا، حيث التصور الذي رسمه التلفاز من عيشة براقة زاهية، نقرأ ما يلي:

«لا تعرف لوردس إلا مكاناً واحداً، والذي لا تتحقق الآمال إلا فيه، فعندما كانت في سن السابعة، وكانت تحضر ما تخبزه أمها من الرقاق إلى مساكن الأغنياء، وقع نظرها هناك على صور لذلك المكان (شمال أمريكا) على شاشة التلفاز، حيث وجدت بوناً شاسعاً بين تلك

الصور الوامضة لهذا المكان وبين منزلها الخاص، الذي كان على هيئة تخشيبة فيها غرفتان مبنيتان بالخشب الرقيق، وسقف من الصفيح الرقيق، أما الحمام فعبارة عن عريشة في الفضاء الواسع. أما ما رأته في التلفاز فهو شيء آخر، فقد رأت الصورة المثيرة لسماء مدينة نيويورك والأضواء البراقة لمدينة لاس فيجاس والقصر الأخاذ بمدينة ديزني لاند» (Nazario: ٢٠٠٧م، ص ٤).

للسياحة العالمية التأثير نفسه على الأذهان كما يقول بذلك على وجه التقريب «سكوت لاش Scott Lash وجون يوري John Urry» (Lash/Urry: ٢٠٠٢م)، حيث يرى المواطن العدد الغفير من السياح الذين يقضون أسابيع في عطلاتهم يتكالبون خلالها على الشراء والاستهلاك، وهي أمور تؤكد تصوره عن رفاهية عيش هؤلاء.

نتيجة لملابسات هذا التشابك المعولم تتمخض أسئلة تتداولها الألسن ألا وهي: ما الداعي الذي يلزم العيش في فقر وظلم بينما يعيش الآخر في رخاء ودعة، حيث يجد ما يأكله ويتمتع بسيارة ومسكن ويتمكن من زيارة الطبيب عند حاجته إليه؟ فلماذا البقاء هنا حيث المعاناة؟ أليس الأمر يستحق المحاولة للرحيل إلى هناك؟

ازدياد صرامة القوانين المنظمة للهجرة

ليس بالأمر الهين تحقيق مثل هذه الآمال المنعقدة على الهجرة؛ فمنذ تنامي معدلات الفقر والبطالة ـ والذي لم تسلم منه حتى دول العالم الأول ـ تم تقليل وبصورة حادة نسبة الذين يمكن استيعابهم كمهاجرين في كثير من الدول، ولن يتم تحصين أوروبا ـ أو بالأحرى دول العالم الأول ـ إزاء الهجرة إليها إلا بمزيد من الأسوار المرتفعة، إلا أن مثل هذا الإجراء فعال في أضيق الحدود، فبرغم المعوقات

المحددة للهجرة تتزايد في الدول النامية السعي إليها وعقد الآمال عليها، وقد بينت الدراسات أن الساعي للهجرة لا يهدأ له بال إلا بتحقيق ما يرنو إليه، ويظل يبحث عن مخرج أو ثقب في هذه العوائق محاولاً تخطيها ليصل إلى حياة أفضل والتي طالما حلم بها.

وقد أشارت عالمة الاجتماع «كارولين بليدزيو Caroline H. Bledsoe» إلى هذه الحقيقة، حيث كتبت ما يلي: « تحولت السياسة التي تخلق العراقيل أمام موجات الهجرة إلى دافع لتخطي مثل هذه المعوقات» (٢٠٠٤م: ص ٩٧)، وعلى أعقاب ذلك تطورت العلاقة بين السلطات المسؤولة عن تقنين وضع المهاجرين وبين الساعين للهجرة أنفسهم، حيث شابها الكثير من سياسة الشد والتهدئة، وصارت كأنها لعبة طرفاها قط وفأر (Palriwala/Uberoi: ٢٠٠٧م، ص ٤٦)، التي يكلل النجاح لأحد طرفيها تبعاً لما تمليه المعطيات الدولية والمحلية.

٢. البحث عن طرق الهجرة: بهلوانات الحدود

في هذه الحالة تصبح القواعد الحاكمة لعملية السفر إلى البلاد الغربية ذات أهمية مركزية؛ ولأن الهجرة كمشروع حياة متعلق بهذه القواعد، تحولت إلى معيار أساسي ينظم الناس في المجتمعات غير الغربية عليه حياتهم. ولا يعني هذا أنهم يقومون بتقبل هذه القواعد كما هي، بل يقومون بالمشاركة في التعامل مع صيغتها، من خلال اكتشاف ما تتضمنه من مميزات لبعض الخيارات العملية والاستفادة منها.

وقد أثبت الكثير من الراغبين في الهجرة كفاءتهم الإبداعية وسعة أفقهم ومرونتهم في التعامل مع هذه القواعد، بحيث يمكننا أن نطلق

عليهم (بهلوانات الحدود) (Beck : ٢٠٠٤م، ص ١٢٧)، ويعني هذا أنهم يقومون بترجمة تلك القواعد والقوانين إلى استراتيجيات حاكمة لتصرفاتهم، فيجتهدون أشد الاجتهاد في تكييف ظروفهم وسمات حياتهم مع الوضع القانوني، وهذا هو مضمار التنافس فيما بينهم للحصول على فرص الهجرة السانحة (Bledsoe : ٢٠٠٤م).

تعتبر الدراسة التي أعدتها «أنيت فلايشر Annett Fleischer» (٢٠٠٧م) مثالاً واضحاً على مثل هذا التكيف، حيث أشارت إلى أنه قد حدث تطور في البيئة الاجتماعية بالكاميرون، حيث التنشئة فيها تحفز على الهجرة والرحيل، أو بمعنى أصح: التربية الموصلة إلى الدراسة بألمانيا، التي تعد الوجهة الرئيسية في الكاميرون للهجرة، وذلك للترابط التاريخي بينهما؛ ففي الكاميرون كان كبير العائلة ينتقي أحد أفرادها ـ من جموع البنين والبنات وأولاد الأخوات والإخوة وكذلك من أولاد العمات والأعمام ـ ممن يتمتع بالذكاء والوجاهة الاجتماعية والموهبة اللغوية، فتُسخر لهذا الشخص ـ ذكراً كان أو أنثى باعتباره أمل هذه العائلة ـ كل الوسائل المتاحة، وتذلل له كل العقبات، ويمدّونه بالمال سواء للحصول على الدورات اللغوية ومواصلة الدراسة، وكذلك لتكاليف الحصول على التأشيرة والسفر، وبهذا وذاك يؤهل المرشح بشكل منهجي، أو بمعنى آخر يتم إعداده بصورة جيدة لتلبي قدراته كل المتطلبات التي تضعها المنظمات الألمانية لاستيعابه؛ ويمثل هذا المرشح للرابطة الأسرية استثماراً يدر عليهم ربحاً في المستقبل. ولذلك فموضوع الهجرة في الكاميرون وفي كثير من البلدان الأخرى يمثل مشروعاً أسرياً أو اجتماعياً يدار طبقاً لقواعد محددة واضحة. ومن ينجح في السفر إلى ألمانيا بفضل مساعدة هذا الترابط العائلي، عليه أن يرد الجميل بتحويله للعملات

وبتوفير الدعم المادي ومساندة من يأتي بعده من أفراد عائلته.

تنصبّ الآمال في المناطق الأخرى من أفريقيا على مجال الرياضة، فإذا ظهرت على أحد الأولاد في الأسرة مهارات حركية ومهارات كروية، سخّرت له كل الوسائل لتنمية مهارته من خلال التدريبات الرياضية المتخصصة، أملاً في أن يلتقطه أحد الباحثين عن المواهب، ومن ثم الالتحاق بالمجال الكروي المربح بشكل كبير (Walt : ٢٠٠٨م).

خيار الزواج كطريق نحو الهجرة

ويعد هذا الطريق مشروعاً استثنائياً وحالة خاصة، فهو يتطلب علاقات متنامية بمرور الوقت ويتطلب أيضاً مهارات من نوع خاص؛ وإذا تحدثنا عن الطرق المعتادة المتاحة لمن يريد الهجرة، نجدها ثلاثة، وهي: الطرق غير الشرعية (وهي محفوفة بالمخاطر) وطلب اللجوء (وهو قليلاً ما يلبى) والحق في تكوين الأسرة.

تختلف المحددات لتكوين الأسر باختلاف البلدان، ففي بعضها توصف بالمتعسفة وفي الأخرى توصف بالمقبولة، إلا أنها تتطابق في القواعد الرئيسية (Kofman : ٢٠٠٤م)؛ فمن يمكنه الاستقرار بصورة قانونية في أمريكا أو الاتحاد الأوروبي أو كندا أو أستراليا، يكون في مقدوره استجلاب أفراد من أسرته من أي مكان آخر يقطنونه، ويعد الآباء والأولاد والزوجان من هؤلاء الأفراد الممكن استضافتهم في بلد غريب؛ وقد اكتسب الزواج في نظر الجيل الشاب ممن يرغبون في الهجرة أهمية تاريخية عظيمة، وذلك على خلفية العلاقة المتوترة بين آمال الهجرة لديهم وازدياد معوقات إتمامها، وليس هناك مخرج من هذه المعوقات إلا الزواج، الذي ظهر مؤخراً كطريق للهجرة مضمون

النتائج، وبهذا صار الزواج بوابة مفتوحة وطريقاً ممهداً إلى العالم الأول المتقدم.

تعد العلاقة المتوترة بين آمال الهجرة ومعوقات إتمامها دافعاً في نشأة التوجه للبحث عن شريك، من خلاله يتشكل حلم جديد وينتشر، ألا وهو حلم الزواج، الذي يمكّن المرء (من خلال لمّ شمل الأسرة) من السفر إلى الدول المتقدمة المتمتعة برغد العيش. إلا أنه غالباً ما تشتبك الطرق وتتلاشى في رحلة البحث عن شريك مناسب لمثل هذه العلاقات، وتخضع هذه الرحلة غالباً للمعطيات المحلية والظروف الشخصية، ومن ثم سنعرض فيما يلي شكلين رئيسيين لهذا الطريق المؤدي إلى الزواج: الأول الخيار المعياري المتاح للجميع، والثاني الخيار الخاص المرتبط ببعض الشروط ـ والمتاح لمجموعة محددة من الناس ـ جدير بالذكر هنا أن المقابلة بين النوعين تتسم بالمثالية، وهذا يعني وجود بعض الغموض في عملية المقابلة وليست ثمة فروق واضحة لمعالم النوعين، ففي وصف النموذج التالي يؤيد وجود نقاط تلامس بين النوعين، وإن بدا وجود تباين وتغاير فيما بينهما.

٣. الخيار المعياري: الصور التجارية للوساطة في الزواج

كيف لإنسان يعيش في المناطق الفقيرة أن يتعرف على رجل أو امرأة يقطنان الوجه الآخر للعالم ويرغب أحدهما في الزواج من الآخر؟ تكمن الإجابة فيما يلي: الطلب على شيء يؤدي إلى نشأة سوق خاص به، وفي عصر العولمة والرأسمالية المعولمة نشأ سوق خاص عالمي للزواج، الذي يشتمل على عروض تجارية متنوعة تخدم ما يرنو إليه مريدو الهجرة، وتعدّ وكالات الزواج ـ سواء أكانوا

محترفين أو على قدر قليل من الاحترافية ـ منبثقة عن مكاتب السمسرة الدولية المتخصصة في الزواج، والتي بدأت في الظهور في أواسط القرن العشرين، واستمرت في التوسع والانتشار بشكل مكثف في أواسط التسعينيات (Lu : ٢٠٠٨م، ص ١٣٣).

تتعدّد أدوات الوساطة لعملية الزواج، منها الإنترنت وإعلانات الجرائد والرحلات الجماعية لاختيار الشريك وكذلك السياحة الجنسية، ونجد تحديداً في روسيا ١٠٠٠ وكالة تعمل في هذا المجال، وينعكس ذلك العدد على الأعداد المطروحة، فنجد ما بين ١٠٠٠٠ و١٥٠٠٠ امرأة تترحل عن روسيا متوجهة إلى زوجها حيث يقطن (صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA : ٢٠٠٦م).

تتعلق ماهية طريق الوساطة بالأحوال القانونية والاقتصادية والحضارية في بلد المنشأ وكذلك في البلد المقصود بالسفر، بل تتعلق أيضاً بالسمات والاشتراطات الشخصية وكذلك بموازنات الراغب في الهجرة ذاته، ونستعرض فيما يلي ثلاثة نماذج من الوصول إلى الشراكة الزوجية بين المتباعدين جغرافياً وحضارياً عبر الوساطة التجارية العابرة للقوميات.

يعمل بالفلاحة ويبحث عن امرأة: رحلة لرؤية الشريك والحملات الدعائية

غالباً ما يعاني عمال الزراعة، الذين ما زالوا يقطنون البلدان الصناعية، من ظروف حياتية صعبة (قلة الدخل والمستقبل غير آمن وطول فترات العمل وظروف العمل الصعبة الشاقة)، ولأنه قد طفح بهم الكيل، فقد هاجر الكثير من النساء اللواتي تربّين في هذه الأنحاء إلى المدن، وبقي الكثير من الرجال في هذه البلدان متحدين

ومواجهين نقص عدد النساء، إلا أنهم لا يظلون هكذا فرادى، بل يسعى بعضهم إلى تحقيق سعادته عبر الطرق المؤسسية لإيجاد الشريك، متجاوزين الحدود لتحقيق ذلك، لأن الأمل في الحصول على شريكة يكون مضاعفاً، حيث هناك العديد من النساء هناك يحلمن بالعيش في الغرب وتمنعهن من ذلك صعوبات ومعوقات كثيرة، وتتعدد صور التلاقي المتاحة لهذين الطرفين، وذلك بغية إيجاد تعارف بينهما، فمن هذه الصور ما يتيحه وسيط الزواج من أنشطة، وكذلك رحلات لرؤية الشريك التي تقدمها البلدان المعنية.

تعد كوريا الجنوبية مثلاً حياً لذلك، حيث شهد هذا البلد في العقدين الماضيين تقدماً اقتصادياً هائلاً تبعه انتشار للعولمة في مختلف المجالات، إلا أنه في الوقت نفسه ازداد رسوخ التقاليد التي تعلي من الأصل والمنشأ، وصار التجانس العنصري قاعدة رئيسة للهوية القومية، لذلك لاقى الزواج ذو الهوية المتعددة رفضاً قاطعاً في مثل هذا المحيط الحضاري الخاص، بل وأصبح حالة مؤرقة للمجتمع، وذلك لأنه يعني تخطي الحدود المرسومة للمجموعات، ويتطلب قيام علاقة قوية بالآخر.

برغم هذه المعوقات في كوريا الجنوبية فقد لوحظ منذ بضع سنوات أن عدد الزيجات القائمة على تعدد الهوية قد أصبح في ازدياد مضطرد، وهو أمر جدير بالملاحظة؛ فبينما كانت نسبة الزيجات في عام ١٩٩٠م ـ التي يكون أحد طرفيها من خارج البلاد ـ لا تتجاوز ١,٢ في المئة من مجموع الزيجات العام، ارتفعت هذه النسبة في عام ٢٠٠٨م لتصل إلى ١١ في المئة (Shim/Han: ٢٠١٠م، ص٢٤١ وما يليها). وإذا ما وضعنا البيانات الديموغرافية في عين الاعتبار اتضح ـ لكل ذي عينين ـ أن السبب الحقيقي وراء هذا الازدياد مجموعة

محددة من السكان (المرجع نفسه، ص ٢٤٦)، ألا وهم زرّاع الأراضي بكوريا الجنوبية الذين اتخذوا قرارهم واستجلبوا بموجبه نساء من فيتنام أو الهند أو من مناطق آسيوية أخرى، وأسهموا بهذا في زيادة معدلات الزيجات ذات الهوية القومية المتعددة.

تسلك في ثبات تلك العلاقات (ذات الثنائية القومية) طريقها سواء في كوريا الجنوبية أو في غيرها من المناطق وبخاصة الريفية منها، حيث يحتل الوفاء للأرض وحبها والتمسك بالعادات والتقاليد مكانة ذات أهمية أكبر من تلك المكانة المخصصة للانفتاح على الآخر. وعليه فإن هذا يعد من أسباب زيادة معدل أعداد الزيجات ذات الثنائية القومية، وليس فقط نتاج الحملات الدعائية الموجهة لذلك حيث يوجد في كوريا الجنوبية الكثير من الورق الدعائي المعلق على الجدران في كل القطاعات والمعلن فيه عن حفلات الزفاف، وعلاوة على ذلك يتم توزيع الاستبيانات في مترو الأنفاق بالعاصمة سيول، بل وتقوم الحكومات المحلية ـ التي تشكو من تهجير السكان ـ بتشجيع الرحلات من أجل الزواج، والتي تكلف عادة ١٠٠٠٠ دولار، ولم يبدأ حدوث هذا إلا مع نهايات التسعينيات، عندما تعرف الفلاحون الكوريون والمعوقون جسدياً على الكوريين الذين عاشوا في الصين لفترات طويلة؛ وفي سنة ٢٠٠٣م حدث أمر غير متوقع، حيث كان أغلب المتزوجين قاطنين للمدن وليس للقرى كما هو المعتاد، بل كانوا أيضاً حاصلين على تعليم جامعي، وكان معظم شركاء حياتهم من أصول مختلفة ومتنوعة، وقد صرح جهاز حماية المستهلك بأن أعداد وكلاء الزواج العاملين في هذه الأيام يتراوح ما بين ٢٠٠٠ و٣٠٠٠ وكيل (Onishi : ٢٠٠٧م).

من الهند إلى الولايات المتحدة: عبر إعلانات الزواج والإنترنت

عُقد العديد من الزيجات في الهند مع بدايات القرن الواحد والعشرين على أيدي الآباء، فقد لعبوا دوراً محورياً في الترتيب والإعداد لهذا الزواج، ولم يكونوا في اتخاذ هذه التدابير بمعزل عن الجمعيات الأسرية، تساندهم وتشد من أزرهم، وبينما تلعب الحداثة وأيضاً العولمة دورها في تحديد المعايير التي يتم على أساسها التوصل لاختيار شريك الحياة. وقد قامت دراسة بإلقاء الضوء على ذلك، والتي أجريت حول توصيف أنواع وأشكال الزيجات وتدابير إجرائها عند البراهمة القاطنين منطقة «تاميل»، وتعد البراهمة (طبقا للمعطيات الغربية) واحدة من أعلى الطبقات الوسطى الاجتماعية في الهند (Kalpagam: ٢٠٠٨م)، التي تنصبّ خطط وآمال وطموحات أعضائها ـ طبقاً لهذه الدراسة ـ في هدف واحد، ألا وهو الهجرة إلى أمريكا الشمالية، حتى صار الانتقال إلى الولايات المتحدة أو إلى كندا بالنسبة لهم مشروع حياة ذا أهمية وأسبقية بالغة، بل أصبح ذلك أيضاً معياراً للهيبة ورمزاً للمكانة.

فيتم طبقاً لهذا التدرج المتنوع في الميل الحضاري صياغة المعايير المستخدمة في تقييم واختيار المرشحين للزواج، ويعد الحصول على رجل شاب ذي أصول براهمية ـ هندية من القاطنين في الولايات المتحدة أو كندا ـ غاية من الغايات وأسمى الأماني. ومن أجل توسيع دائرة الاختيار اتخذت أشكال التعارف وصوره تدريجياً منحى آخر وأشكالاً مميزة عدة، إذ من المعلوم أنها كانت في الماضي تعتمد بشكل أساسي على العلاقات المحدودة في إطار المحيط الاجتماعي المباشر، وقد تغير هذا الوضع، بحيث ازدادت أهمية بعض وسائل التواصل والتعارف الأخرى، والتي سمحت بالتواصل في إطار دوائر

أوسع من ذي قبل، ويعد ما يسمى بالقنوات الدعائية (advertisement route) مثالاً واضحاً على هذا حيث: «اتسمت العلاقات القائمة بين من يعيش في الخارج ومن يعيش في الداخل إبان ستينيات وسبعينيات القرن العشرين بأنها كانت غالباً ما تعتمد في إتمامها على التواصل الشخصي بين الطرفين أو على الأقارب أو الأصدقاء. وبعد أن واجه استخدام هذه الطرق بعض العراقيل في إتمام الترابط بين الطرفين، ظهرت في الأفق وسائل أخرى تعمل على إتمامها، ومن هذه الوسائل إعلانات الجرائد المبوبة في العمود المسمى بالبحث عن الشريك... وبازدياد أعداد النساء العاملات، زادت أعداد النساء الطموحات المرشحات للزواج، واللواتي يرغبن في الإعلان عن أنفسهن كساعيات للزواج... وفي تلك الأثناء ظهر في الأفق أيضاً الإنترنت وما يوفره من إمكانيات لتلاقي الشريكين وأن يقابل أحدهما الآخر بسهولة» (Kalpagam: ٢٠٠٨م: ص ١٠٠).

تطورت معايير تقييم خاصة لمثل هذه العلاقات الأمريكية الهندية، والتي أُطلق عليها لفظ «فاران»، وأصبح كثير من الناس يهفون إلى التعامل من خلالها حيث أصبحت محل تقدير من خلال وضع مراتب معينة تميز وتفاضل بين الراغبين في إيجاد شريك، فهناك ثمة تباين وتفاضل بين الشاب الذي يمتلك البطاقة الخضراء Green Card أو التأشيرة المفتوحة H1-Visum وبين من يهاجر إلى أمريكا الشمالية من أجل الدراسة أو العمل. أما إذا كانت الهجرة من أجل العمل، فهناك تفاضل أيضاً بين من يتمتع بعقد عمل مؤقت ومن يتمتع بعقد عمل لفترة طويلة، الذي من شأنه أن يمنحه إقامة دائمة في ذلك البلد، ويعد الرجل الذي يتمتع بالبطاقة الخضراء أحسن الخيارات وأفضل المرشحين في هذا الترتيب (المرجع السابق نفسه، ص ١٠١).

سلسلة الهجرة: تحوّل المهاجرين إلى وسطاء للزواج

تشير العديد من الدراسات إلى أن الهجرة غالباً ما تحدث في إطار ما يطلق عليه «سلسلة الهجرة»، ويعني هذا أنه عندما ينجح بعض الرجال أو النساء في الهجرة إلى بلد ما، ويستقرون فيه استقراراً تاماً، يلحق بهم آخرون من أبناء وطنهم الأصلي، الذين لن يمثل لهم الانتقال إلى بلد غريب في هذه الحالة أي صعوبة، حيث سيجدون من الجيل الرائد ـ الذي سبقهم في خوض التجربة ـ الدعم، ويستطيعون من خلالهم أيضاً الحصول على المعلومات اللازمة في بلد الهجرة.

ينطبق النموذج نفسه على الهجرة من أجل الزواج، فغالباً ما تسعى النساء ـ اللاتي تمكنّ عبر الزواج من الهجرة إلى الغرب ـ من توفير فرص عمل للنساء الأخريات من بنات أوطانهن، وبهذا يمكنهن من اللحاق بهم في الغرب، ويتمكن الكثير من هؤلاء المهاجرات مؤخراً من التعرف على رجال غربيين، مما يستتْبع الزواج منهم (ينسين Jensen: ٢٠٠٨م). وأحياناً تقوم المهاجرات الأوائل ـ الممهدات الطريق لمن بعدهن ـ بدور وسطاء الزواج بشكل مباشر، حيث يبحثون في محيطهم عمن يناسب بنات بلدتهم الأصلية من الرجال الغربيين (Lu: ٢٠٠٨م، ص ١٣٢ وما يليها)، وغالباً ما تبدأ هذه الخطوة إما بطلب من بنات العم أو الخال بالبحث عن زوج غربي لهن، أو رغبة الرجل الغربي في الاقتران بفتاة غير غربية، فيطلب المساعدة من المهاجرات الأوائل، وبهذا يصرن ممهدات للطريق لمن خلفهن من النساء (Lauser: ٢٠٠٤م، ص ١٢٤ وما يليها). في بعض الأحيان تستجيب النساء ـ فقط من منطلق الصداقة ـ لهذا الطلب دونما مقابل مادي، إلا أنه في حالات أخرى ينتظرن مقابلاً مادياً محدداً لهذا الجهد.

٤. الخيار الخاص: الوساطة في الزواج من خلال الشبكات الأسرية المتخطية للحدود القومية

علاوة على الخيار المعياري للوساطة في الزواج ـ المتخطي للحدود القومية والمتاح لكل من يرغب في الهجرة ـ يأتي خيار آخر وهو الخيار الخاص، ويفترق عن سابقه بأنه خيار متاح للأسر المعولمة دون غيرها، والذي يجب فيه أن يتوفر شرطان أساسيان وهما: أولاً أن يكون في تلك الأسر من لديه الاستطاعة أن يعيش في الغرب المعولم، وثانياً أن يكون للعلاقات الأسرية دور محوري في الحياة الاجتماعية لذلك التجمع الأسري.

تعد المناطق الآهلة بالعمالة الراغبة في الهجرة سعياً للرزق من أكثر المناطق التي يتوفر فيها هذان الشرطان. فكما هو معلوم فإن الدول الصناعية قد قامت خلال النصف الثاني من القرن العشرين باستجلاب وتعيين العمالة الأجنبية، وذلك لافتقارها إلى مثل هذه العمالة المهمة والضرورية لصناعاتها، وبالطبع لم يرجع الكثير من هذه العمالة إلى أوطانهم الأصلية، بل استقروا في ذلك الوطن الجديد؛ ونجد في هذه الدول الآهلة بالعمالة ـ ليس في المدن الكبيرة فحسب بل في المناطق الريفية منها ـ الكثير من الأسر التي يعيش بعض أفرادها خارج أوطانهم، سواء عم أو أخ أو أخت أو ابن أخت. . . إلخ.

في الوقت نفسه تلتزم الأسر المعولمة في المجتمعات غير الغربية ـ وخاصة المجتمعات الآهلة بالعمالة الساعية للهجرة ـ بمعايير الالتزام الجماعي، وهو ما يعني أن التراحم والاحترام والانصياع هي التي تحكم الروابط الأسرية، وهو ما يستدعى مساندة متبادلة عبر الحدود وعابرة للقارات. وتعد هذه المساندة المتبادلة واجباً واستحقاقاً لا جدال فيهما، فيساعد المرء أخاه في بناء المنزل وفي عقد الصفقات

وفي البحث عن العمل، بل ويساعده أيضاً في التنقل والهجرة. ولا تمثل الهجرة في العديد من الحالات مشروعاً فردياً، بل هي في الغالب مشروع عائلي (انظر على سبيل المثال Pries: ١٩٩٦م؛ Shaw: ٢٠٠١م). وينطبق الأمر نفسه على الزواج الذي لا يعتبر في هذه الحالة علاقة مستقلة بين شخصين، بل علاقة جماعية بين أسرتين، وعليه فإن مهمة إيجاد واختيار الشريك المناسب في الزواج تقع قبل كل شيء على عاتق الأبوين، حيث يعتبر الأبناء والفتيات مشاركين في هذا الأمر، وغالباً ما تشاركهم الرابطة الأسرية في هذا الاختيار والبحث عن الشريك الملائم أو الشريكة المناسبة.

بناء على ما سبق فإن من يسكن في البلاد الآهلة بالعمالة ـ كما أسلفنا ـ يتمتع بفرصة سانحة عظيمة في الهجرة، تتمثل في أن بمقدوره أن يستغل الرابطة الأسرية بإعلانه الولاء لها، ويتمكن بذلك من تحقيق هدفه بدلاً من أن يبحث بنفسه على نفقته المالية الخاصة عن شريك حياة يتناسب مع هدفه المرجو المتمثل في الهجرة؛ وتعد باكستان مثلاً واضحاً في هذا الصدد، حيث «يعتبر السفر إلى إنجلترا حلم كل شاب يرنو إلى حياة أفضل، ومعظمهم يعتمد في تحقيق ذلك بشكل كبير على إيجاد فتيات من بين أقاربهم وذويهم القاطنين إنجلترا، والتي يمكنهم الزواج بهن حين السفر إلى هناك» (Shaw: ٢٠٠٤م، ص ١٧٩؛ Bledsoe: ٢٠٠٤م، ص ١٠٤).

يعتمد الشباب الراغب في الهجرة من أبناء البلدان الأخرى على نفس ما اعتمد عليه شباب باكستان. فمن تركيا حتى المغرب تنتشر بين الشباب المقولة التي مفادها أن «الزواج من فتاة قاطنة البلاد الغربية يعد أفضل طريقة ناجعة للهجرة الشرعية إلى هولندا أو أي بلد غربي آخر» (Böcker: ١٩٩٤م، ص ٩٧).

ثمة وجه آخر لما ذكرنا يتمثل في الأقارب القاطنين بلاد الغرب الذين يسعون لإيجاد شريك حياة أو شريكة حياة مناسبة من أبناء أو بنات بلدهم الأصلي، وذلك بغية الحفاظ على أواصر علاقاتهم بوطنهم وبذويهم فيه (Beck- Gernsheim : ۲۰۰۸م)، وإن حدث وكان موقفهم غير ذلك، تجد الأقارب القاطنين الموطن الأصلي للعائلة يتحركون بالعمل لتنشيط الولاء الأسري لدى أولئك غير المبالين بذلك، حيث يمارسون خلال ذلك ضغطاً اجتماعياً عليهم (Ballard : ۱۹۹۰م ص ٢٤٣؛ Shaw : ۲۰۰۱م، ص ٣٢٦؛ Shaw : ٢٠٠٤م، ص٢٨١؛ Straßburger : ۱۹۹۹م، ص ١٥٧ وما يليها). في هذه الحالة يلعب معنى كلمة الشرف دوراً محورياً، حيث يعد الأساس للنظام والترابط الاجتماعي في العديد من الدول غير الغربية، فمن لم يلتزم بمتطلبات الولاء الأسري، فإن سمعته وشرفه في خطر عظيم، ومن عزف عن الزواج بمن تشاركه موطنه الأصلي، فإن لأفراد عائلته أن يكيلوا له الاتهامات بأنه لا يحترم القواعد الأخلاقية المتعارف عليها، مما يستتبع ضرراً بسمعته وشرفه وبمكانته الاجتماعية بشكل عام، ومثال لهذه الحالة جماعة «Mirpuris مربوريس»، وهو مسمى للنازحين المسلمين من أصل باكستاني والقاطنين إنجلترا. من منطلق هذا المثال أشار «روجير بالارد Roger Ballard» إلى تفصيل طبيعة التداخل بين القرارات الشخصية والضغط الخارجي المؤثر عليها، واللذين يفضيان إلى علاقات مع شريك آت من بلد المنشأ نفسه.

حين يدور الأمر حول تزويج الابن أو الفتاة، يذكر المربورسيون ـ الذين لدى معظمهم أبناء بالمملكة المتحدة ـ أن أقاربهم في بلدهم الأصل لهم حق يؤكده الالتزام الأسري والتقاليد المتبعة، ومن هذه

الالتزامات تزويج الفتيات من ذويهن المباشرين أي من أولاد عمومتهن، ولهذا فإن أبناء وبنات الأخ أو الأخت الذين يعيشون في المملكة المتحدة يعدون من أوائل المرشحين للزواج من نظرائهم الذين ما زالوا يسكنون الموطن الأصلي، وعلاوة على ذلك فإن كثير من المربورسيين الذين يسكنون باكستان على اقتناع تام بأنه ما دام الأقارب القاطنون المملكة المتحدة يتمتعون برغد العيش، فإن عليهم التزاماً متزايداً تجاه ذويهم بسيطي الحال القاطنين الموطن الأصلي، فمن لقي حظاً وافراً من النجاح وسعة الرزق عليه أن يقدم يد العون لأعضاء أسرته قليلي الحظ، ويعدّ هذا التزاماً أسرياً عليه تنفيذه.

لا يمكن للمربورسيين الذين يسكنون المملكة المتحدة أن يعارضوا أو ينفضوا أيديهم من هذا الالتزام وهذه المطالبات وما يتبعها من ضغوطات شديدة، فهم لا يشعرون فقط بالترابط مع أقاربهم الذين يبعدون عنهم المسافات الجغرافية الشاسعة، بل يعلمون أيضاً ردود أفعالهم إذا ما رفضوا الزيجات المتاحة لهم من بلد المنشأ، فالأقارب يعتبرون هذا الرفض إهانة وإساءة بالغة، وردود أفعالهم بما يتناسب معها من إخبار الناس بما ارتكبه المهاجرين من جرم وما يتطلبه الموقف أيضاً من شجب وإدانة لتناسيهم معنى الشرف والالتزام به، ومن أجل تجنب هذا الموقف فإن أغلب المربورسيين ـ الذين يعيشون في المملكة المتحدة ـ كلهم آذان صاغية لعروض الزواج المقدمة من قبل ذويهم في المنشأ الأصلي (Ballard: ١٩٩٠م ، ص ٢٤٣؛ Shaw: ٢٠٠١م، ص ٣٢؛ Shaw: ٢٠٠٤م، ص ٢٨١).

في ظل هذه الظروف لا يستغرب أن تنتشر انتشاراً ملحوظاً تلك الزيجات المتخطية للحدود القومية والتي تجمع بين بلد المنشأ والبلد المضيف؛ وتؤكد البيانات هذا الانتشار حيث تشير إلى هذا الترابط

الملحوظ في أوساط الأتراك في ألمانيا والباكستانيين في المملكة المتحدة وبين المغاربة في فرنسا، فأبناء الجيلَين الثاني والثالث من تلك الجاليات لا يتزوجون غالباً إلا ممن يشاركهم المنشأ والأصل، ولإلقاء الضوء على هذا الأمر نذكر ثلاثة أمثلة:

١) تظهر الدراسات التي تتناول زواج المهاجرين في بلجيكا ـ من خلال بيانات التعداد السكاني البلجيكي لسنة ١٩٩١م ـ أن ٧٠ في المئة من إجمالي المهاجرين الأتراك قد تزوجوا بنساء ورجال أتوا بموجب عقد الزواج من تركيا، و٥٠ في المئة من المهاجرين المغاربة قد تزوجوا بنساء ورجال أتوا بموجب العقد من المغرب إلى بلجيكا (Lievens: ١٩٩٩م).

٢) تشير دراسة «Gaby Straßburger» ـ التي قامت بفحص ٢٩٠٠٠ زيجة ذات أصل تركي والقاطنين في ألمانيا ـ إلى النتيجة التي مفادها أن أكثر من ٦٠ في المئة من هذا العدد قد استجلبوا أزواجاً أو زوجات لهم ممن كانوا يعيشون في تركيا قبل هذا الزواج (Straßburger: ١٩٩٩م: ص ١٤٨).

٣) تشير بيانات الهيئة العامة للإحصاء في هولندا إلى ما يلي: إن ثلثي المهاجرين القاطنين بهولندا من الأتراك والمغاربة قاموا ـ ما بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠١م ـ بالزواج من شريك أتى بعد عقد الزواج إلى هولندا، وليس هذا يخص الرجال فقط، بل يسري أيضاً على النساء، وإن قلّت هذه النسبة نوعاً ما في الجيل الثاني، حيث وصلت إلى ما بين ٥٠ و٦٠ في المئة (Bijl وآخرون: ٢٠٠٥م، ص ٤).

الخلاصة

يبين كلٌّ من الخيار المعياري والخيار الخاص الاتجاه الذي يحدد

اختيار الشريك المتخطي للحدود القومية، وإن كانت هناك معايير جديدة تتشكل لهذا الاختيار في ذلك العصر المسمى بعصر الهجرة والعولمة. ففي كثير من دول العالم الثاني والثالث يتم التساؤل عما إذا كان الشريك أو الشريكة بمقدوره أو بمقدورها في مهجره توفير فرصة سانحة للهجرة لمن في بلاد المنشأ؛ في هذه الحالة فإن المسافة الجغرافية بين البلد الأصلي والبلد المضيف لا تأخذ صورة ارتجالية لا يتوقع منها شيئاً، بل على العكس من ذلك تلعب دور الوسيط الفاعل في الزواج وهي بمثابة شاهد على عرس الشريكين.

٥. قصص مأساوية: مهاجرات من أجل الزواج تحولن إلى ضحايا

يعتبر مواطنو البلاد التي ينزح منها المهاجرات «من أجل الزواج» أن مثل هذا النوع من الهجرة ذو معنى إيجابي، إنه طريق للأمل a passage to hope (صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA ٢٠٠٦م)؛ أما في بلاد «موطن الهجرة» فهناك موقف مغاير، حيث توصم الهجرة من أجل الزواج بأنها نوع من المراوغة، حالة مذمومة ومستنكرة ينظر إليها بارتياب، بل وتعد شبهة في ذاتها؛ ويزيد الطين بله إذا ما ارتبط ذلك بالعديد من أنواع القصص المأساوية وقصص الخداع والتضليل، التي يراد ـ من خلال صورها المختلفة ـ توصيل رسالة ذات مفهوم مفاده: «كل أمر يبدأ على أنه مشروع لتحقيق الأمل، يخلص في النهاية إلى مأساة».

فيما يلي نذكر قصتين مأساويتين تختلف إحداهما عن الأخرى اختلافاً جذرياً، ففي الأولى وهي الأكثر شيوعاً وحدوثاً تكون المهاجرة من أجل الزواج بمثابة الضحية، أما في الثانية وهي الأقل انتشاراً مقارنة بسابقتها تلعب المهاجرة فيها دور الفاعل الرئيسي في هذه المأساة.

نقرأ في كثير من الدراسات ـ العلمية (الاجتماعية وكذلك الإعلامية)، وأيضا الأدبية كالروايات. . . إلخ ـ أن معظم المهاجرات لأجل الزواج قد تعرضن لصور من العنف (Beck-Gernsheim : ٢٠٠٧م؛ Beck-Beck Gernsheim : ٢٠١٠م). لقد أصبحن ضحايا للزواج القهري والنخاسة، وخاصة من الرجال الذين يستغلون ضعفهن المتمثل في وضعهن غير الآمن ومعرفتهن اللغوية القاصرة وإدراكهن الناقص عن هذا البلد الجديد؛ فهن ضحية لرجالٍ بلا شعورٍ وبلا ضميرٍ يستغلون قدرتهن على العمل ويعاملونهن كأنهن آلة جنسية بلا مشاعر أو يعاملونهن بطريقة وحشية جسمانياً ونفسياً.

الاتجار بالنساء: إنّ الحديث عن المرأة باعتبارها ضحيةً أمر شائع في غالب في الدراسات الاجتماعية؛ نذكر منها على سبيل المثال الدراسة التي نشرتها وزارة الشباب والمرأة ـ وهي دراسة عالجت قضية المتاجرة بالنساء المغتربات، سواء كن شابات صغيرات أو كن سيدات ـ والتي قامت بها عدد من الكاتبات اللاتي قد ساوين فيها بين الصور التجارية لوساطة الزواج متعدد الجنسيات وبين المتاجرة بالنساء وكذلك النخاسة، فمن هذا المنطلق يمكن أن نستنتج أن مثل هذا النوع من الزواج وثيق الصلة بالمهانة والإذلال واضطهاد المرأة.

ترى المؤلفات أن العلامة الفارقة في هذا الشأن والموضحة لهذا الامتهان هي «تسويق النساء وعرضهن للزواج بطريقةٍ غير إنسانيةٍ، حيث يتم عرضهنَّ كسلعة على الرجال، فيختار الرجل من يشاء ويدفع الثمن للمرأة، مما يجعل الرجل مالكاً لهذه المرأة» (Heine-Wiedenmann/ Ackermann : ١٩٩٢م، الجزء الثالث).

السعادة الكاذبة: هناك دراسة للكاتبة «ألفيرا نيسنر» (بالاشتراك مع

كاتبات أخريات) تهتم بوضع المرأة التايلاندية والفلبينية التي تتزوج من ألماني وتهاجر معه إلى ألمانيا (Niesner وآخرون: ١٩٩٧م). في اللقاء الذي عقدته الباحثات لكتابة هذه الدراسة عن الموقف العملي والبراجماتي للمهاجرات في تعاملهن مع ما يواجه الحياة الزوجية من مشكلات، وتفيد النتيجة المستخلصة أنه ما دام هناك عامل إرضائي للمرأة فإنها مستعدة لأن تتنازل عن أشياء كثيرة؛ وذكرت الباحثات أنهن غير راضيات عن هذا الموقف، لأنه دليل على الاستسلام والإذعان، وأن المهاجرات يسلكن نهج الخضوع في هذه العلاقة والتي تسهل لهن الزواج وتوفر لهن سعادة ظاهرية على المستوي الوظيفي (Niesner وآخرون: ١٩٩٧م، ص ٤٤). إن مثل هذه السعادة لا وجود لها حقيقة، وليست سوى خداع للنفس وواجهة تختبئ وراءها المشاعر الحقيقية؛ فإذا ما استطاعت المهاجرات أن يعترفن بالحقيقة فسوف يدركن مدى تعاستهن، وأنه لا مجال لمعنى السعادة في حياتهن. يصادف المرء في هذه الدراسة ـ خلال الحوار الذي أجرته الباحثات ـ بعض الفقرات والجمل التي تبرز حقيقة مفادها أن المهاجرات يَرَيْن أن هناك ما يدعو لسعادتهن إذا ما قارنّ الرجال الألمان بالرجال في أوطانهن، حيث يتبين لهن أن صورة الرجل الألماني أفضل، بل ويتفاخرن بإخلاصهن وأمانتهن وأيضاً استعدادهن للمساعدة في الأعمال المنزلية (المرجع السابق، ص ٤٣ وما بعدها).
لا تهتم الباحثات (القائمات على هذه الدراسة) بمثل هذه الأقوال ويشككن في مقابل ذلك في قدرة هؤلاء المهاجرات على الحكم على الأشياء، ومرجع ذلك أن أولئك النساء كن في حيرة تجاه الرجال في بلادهن (المرجع السابق، ص ٤٣ وما بعدها).

الزواج بالإكراه: يعتبر كتاب الباحثة «نيكلا كيليك» "Necla

"Kelek" العروس الغريبة للمشاجرة وتهييج اهتماماً كبيراً بين جمهور القراء وحقق نسبة مبيعات عالية ـ مثالاً بارزاً لقصص الضحايا من النساء (Beck Gernsheim : ٢٠٠٧م ، ص ٧٦ وما بعدها)؛ ومحور موضوع الكتاب يدور حول الزواج بالإكراه، حيث يتم عرض بين دفتي الكتاب المصير الذي تواجهه المرأة التركية بصورة إجمالية، فالأب التركي ـ طبقاً لوجهة نظر الكاتب ـ لا يهتم إلا بمصلحته فقط، وذلك إذا ما زوج ابنته بابن عائلة تعيش في ألمانيا، فسعادة البنت أو عدمها أمر لا يلقي له بالاً، بل لا يزعجه إذا ما أساءت هذه الأسرة الجديدة معاملة ابنته واستغلتها مثل الأَمة. إن ما تتمخض عنه هذه الحالة لأمرٌ مأساوي، فالعروس التي تم استجلابها لا تجيد اللغة الألمانية ولا تعرف حقوقها ولا تعلم أي وجهة تستطيع اللجوء إليها عند الحاجة؛ ففي الشهور الأولى تكون البنت متعلقة تماماً بأسرتها الغريبة، لأنه ليس لديها حق الإقامة، ويجب عليها فعل كل ما يطلبه منها زوجها وأم زوجها، فإن لم تفعل ما يطلبه زوجها منها فمن الممكن أن يعيدها مرة أخرى إلى تركيا، وهذا يعني بالنسبة لها موتاً اجتماعياً أو حقيقياً (Kelek : ٢٠٠٥م ، ص ١٧١).

قامت «كيليك Kelek» في كتابها بصياغة الجمل والأقوال بصورة تبريرية تعميمية، وكأنه يتم اضطهاد الفتيات الصغيرات باستمرار ويتم انتهاك حقوقهن الأساسية، غير أن الأساس التجريبي لزعمها ضعيفٌ ويتسم بالغموض والإبهام، فعرضها لهذا الموضوع مبسطٌ وأحاديٌّ بشكلٍ كبيرٍ ومحرفٌ للنقاط المركزية والأساسية، حيث ساوت بين الزواج بالإكراه والزواج التوافقي، وأغفلت كل أشكاله والتي يمكن قبولها، وعرضت هذه الصورة ـ الأكثر تطرفاً بل الصورة السيئة والمتطرفة ـ على أنها الصورة والحالة الطبيعية والتي تعني الخضوع

التام من الفتاة تحت رغبة والديها، وقامت بتجسيد صورة الآباء الأتراك ـ بالمنطق نفسه وحسب وجهة نظرها ـ على أنهم طغاة وجفاة أو وحوشٌ قاسيةٌ تلازمهم صفة العناد، وتخضع لإرادتهم الأسرةُ كلها.

خلاصةُ الأمر: لا يعتبر كتاب «كيليك» دراسة علمية جادة، بل ذلك مجرد كتابات للمشاجرة وتهييج مشاعر الشفقة يتعلق بمصير المستضعفات من النساء التركيات من خلال ربط ذلك بدعاوى وشبهاتٍ عنيفةٍ ضد الأتراك وضد الإسلام.

ضمن أنشطة الحركة النسائية تم إبراز ـ ولأسباب وجيهة ـ موضوع عدم مساواة المرأة في المعاملة واضطهادها لدى الوعي العام، حتى أصبح شأناً من شؤون الحراك السياسي؛ وأيضاً بسبب عدم المساواة تلك في الحقوق والمعاملة تم وضع (وبصورة خاصة) مسألة الشراكة الزوجية ـ المتمخضة عن الزواج عن طريق الهجرة ـ في دائرة الضوء.

أما عن الأسئلة المتمخضة عن ذلك من معرفة النتائج المترتبة عليه، وإلى أي مدى تتسع دائرة سلطة الرجل، وإلى أي مدى يزداد الاضطهاد والعنف تجاه المرأة، وما هي الوسائل التي يمكن بها الذود عن حقوق المهاجرات، كلها أسئلةٌ هامةٌ (الفصل السابع).

ما يتضمنه الاتهام العام

نلاحظ أن الكاتبات لا يطرحن أسئلة في دراستهن تلك، بل نجد فقط أن لديهن دائماً إجابات حاضرة جاهزة مفادها: إن مآل المهاجرات من أجل الزواج هو التعاسة والذل والمهانة؛ إنها إجابة تتمثل في شكوى تشير إلى أن الرجال ـ كما يتم تصويرهم طوال الدراسة ـ يستخدمون الهجرة من أجل الزواج لمزيد من إذلال النساء.

إنه اتهام جامع لكل صنوف الرجال صغيرهم وكبيرهم، غنيهم وفقيرهم، الأستاذ الجامعي منهم وكذلك الأُمي، جامع طوابع البريد ومقتني الكلاب؛ وقد أدى تزايد الاهتمام بحقوق المرأة أن أصبح الرجل بمثابة العدو، مثل هذه النوعية من الرجال يمكن أن يكونوا من قاطني وسط أوروبا الذين يستجلبون النساء من آسيا أو شرق أوروبا للزواج بهن، وهم ـ كما تصفهم وسائل الإعلام ـ أشبه بعصبة كبيرة من مناهضي تحرر المرأة قد طال بها الأمد، والتي أصبحت غير آمنة بسبب ما يمكن أن يتمخض عنه المستقبل القريب بشأن الجيل الجديد من النساء؛ إنهم نوعية من الرجال غير ناجحة في حياتها العملية، بل إن شراكتها الاجتماعية تتسم بالضعف. إن السؤال هنا: هل لهذا الاتهام من دليل؟!

التعصب للرأي

لا يجد المرء ملامح للتعصب تذكرها كاتبات الدراسة المذكورة آنفاً، التي تُعتبر مجرد رسالة تعبّر عن التعاسة والأمل الضائع؛ حيث تم تضيق مجال البحث وتحديده، وكان هناك اختيارٌ مسبق للمعلومات المتضمنة فيها، فمن يزور ـ كما ذكرت الكاتبات ـ دور النساء المنفصلات عن أزواجهن أو يجري استطلاع رأي في مراكز مساعدة المرأة أو يقيم إحصائيات الجرائم أو يزور المساجد، فلن يصادف (على وجه التقريب) نساء يعشن علاقة منسجمة ببيئتهن أو ممن لديهن وظيفة أو ممن حظين بتعليم جيد أو مندمجات في المجتمع، بل سيجد نساء غير سعيدات في زواجهن وبلا وظيفة أو تعليم، ويعيشون مهمشات اجتماعياً، وبالأحرى يمكن القول إن من تطأ قدمه معسكر الضحايا سيصادف بالطبع الضحية، إنه نوع من التحيز.

هناك أيضاً موقف مشابه من عدم الالتزام بالحيادية تثيره بعض وسائل الإعلام تجاه موضوع الهجرة من أجل الزواج، ويكمن ذلك في عرضها للحكايات التي تخص هذا الموضوع بصورة مأساوية، ومن منطلق أن التعامل مع عرض الحالات الطبيعية أو المثيرة نسبياً يبعث على الملل، يتم استبدال ذلك من خلال عرض مادة تخص الحالات الشاذة وكأن الأمر يختص بسبق صحفي، فمثل هذه المادة هي التي تصنع منها الأخبار، ولا ننسى أن نذكر أن التسويق للجنس والرعب والحب والجريمة يعتبر صفقات جيدة في هذا المجال، حيث يمكن للقارئ أن يجد نصاً يثير شغفه؛ نصاً يصف في خطوطه العريضة تجسيداً مناسباً لمدى معاناة إحدى المهاجرات من مدينة نوفوزيبيرسك الروسية بسبب الزواج، والتي عاملها زوجها بوحشية وأجبرها على ممارسة الجنس بكل أنواعه؛ وفي المقابل نجد هناك من يثير قضية مهاجرة روسية تعيش منذ عشر سنين في مدينة صغيرة في جنوب بافاريا، والتي أنجبت خلالها طفلين، وهي امرأة تجيد التعامل مع زوجها، رغم ندرة الحديث بينهما بل يتصف الزوج أحياناً بالعناد، إلا أن حياتها تسير بشكل طبيعي، فتذهب إلى صالات الجيم، وتغني في قداس الكنيسة. السؤال هنا: هل مثل هذه القصة يمكن أن تثير شغف أحد لقراءتها؟

إن لصناعة القصص المأساوية في وسائل الإعلام مذاقاً خاصاً، وطريقة عرضها العاطفي لا تدع مجالاً للتفكير العقلي والحكم عليها. إن النصوص التي تكتب على غرار نموذج «برليني يضرب زوجته التايلاندية» يمكن أن تثير ردود أفعال لدى الجمهور تتمثل في التعاطف والاستياء التلقائي؛ ولأن الحالة الفردية مقرونة مباشرةً بالمأساة والمعاناة الإنسانية، فإنه يمكن لعرضها أن ينجح بصفة خاصة، وهنا

تكمن المشكلة؛ ولا يمكن للمرء الإجابة بنوع من التعميم على آلام امرأة تم ضربها، إلا أنه سيكون غير مناسب بل وقاسياً إذا ما قيل «إن هذا مجرد حالة متطرفة وليست الحالة الطبيعية».

النصف والنصف الآخر

إن النزعة الوطنية الممنهجة تعتبر معلماً أساسياً وعيباً جوهرياً في النصوص التي ذكرناها، وهذا يعني أنها ستظل مرتبطة ومحصورة في زمن ومكان محدَّدَين، ولا تتعدى النظر إلى ما هو أبعد في مناطق الثراء بالغرب، حيث تروي مشاهد تجري في بلد الدراسة بالنسبة لموضوع الهجرة بسبب الزواج، أما البلد الأصل فإنها تغض الطرف عن بحثه. إن حياة النساء التي يدور الأمر حولها تشمل عالمين، عالم هنا وعالم هناك، بلد قديم وبلد جديد، ولا يمكن إدراك ذلك إلا من خلال دمج هذين العالمين معاً، فإذا ما تم ذلك نستطيع أن نعرف مكمن هذه الصور الخاطئة.

لا يمكن تصوير المهاجرات بسبب الزواج فقط على أساس أنهن نساء ضعيفات لا نصير لهن، قد باعهن الرجال وأجبرن على العيش في الغربة، بل إن كثيراً منهن قد أصبحن هكذا بمحض إرادتهن، أو لأنهن لم يجدن خروجاً من سبيل من الفقر والعنت أفضل من هذا المسلك. إن الهجرة بسبب الزواج تنتج غالباً عن قرار ذاتي من النساء وتفكير متأن إلى الإمكانيات والاختيارات الأخرى ما بين أن يبقين في بلادهن ويحاولن بناء كيان آخر أو يحاولن الهجرة إلى الغرب للقيام بالأعمال المنزلية أو الالتحاق ببيوت الدعارة للتكسب من هذا المجال. بالطبع إذا ما أراد المرء أن يزن أموره ويعقد مقارنة تخص توقعاته المستقبلية، بين البقاء في الوطن الأصل مع إمكانيات الكسب

الضعيفة وبين الإقامة غير الشرعية في الغربة، فمن الممكن أن تكون الهجرة بسبب الزواج هي البديل الأمثل.

إذا ما نظرنا إلى بقاء النساء في موطنهن الأصلي أو الهجرة عنه فإن هذا يمثل آمالاً بمثابة الأوهام، إلا أن هناك الكثير من النساء قررن الهجرة لكي يساعدن آباءهن الكبار بالأموال ـ وهو ما يعتبر واجباً والتزاماً لهما أهمية كبيرة في الثقافة الأم ـ استطعن أن يفعلن ذلك كما أشارت إلى ذلك بعض الدراسات في هذا السياق، وإنه بحق لإنجاز أن تستطيع هؤلاء المهاجرات أن يقمن بذلك على الرغم من الظروف المعاكسة والأعباء الكثيرة؛ إنجاز يفتخرن به ويسهم في نضج الوعي لديهن، وغالباً ما يتم مكافأتهن على هذا الإنجاز في معظم الحالات ضمن حيزهم الاجتماعي، بمعنى أدق في الحيز الاجتماعي الذي نشأن فيه ولهن به علاقة وطيدة، أي لدى أسرتهن الأساسية ووطنهم الأصل، فهناك يذيع صيتهن ويعاملن باحترام وتقدير (Bélanger-Linh: ٢٠١١م؛ Constable: ٢٠٠٥م).

من هنا يمكن القول إن عملية تحكيم المرأة لعقلها في هذه الحالة أمر إيجابي للغاية، أو كما ذكرت نيكول كونستابل: «يمكن للمرأة أن تستفيد من قابليتها للزواج بهذه الطريقة في خلق فرص أخرى للحياة» (Constable: ٢٠٠٥م، ص ١٦)، وإذا ما صح ذلك فلا يمكن أن تعتبر الهجرة لأجل الزواج فخاً أو خدعة، حيث يمكن لمثل هذه الظروف أن تدفع المرأة إلى موقع إيجابي يمكن من خلاله أن تحصل على بعض الامتيازات المحددة التي تتاح لها من خلال فرص قلما تتاح للرجال (انظر المرجع السابق).

هل يعد الارتباط بالرجل فرصة للمرأة؟

إنه أمر مثير للتحفز أن يقيس المرء النمط الحياتي للمرأة بالمعايير الغربية فقط. لقد أكدت الحركة النسائية في سبعينيات القرن الماضي على حرية الفرد وأرادت من وراء ذلك أن تحرر النساء من تعلقهن بالأسرة، ودائماً ما انتقصت هذه الحركات النسائية من أهمية الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للغرب، فهو شرط يصبح موضع خلاف كلما مضت العولمة قدماً إلى الأمام. فإذا ما وضعنا أهمية ومصلحة المرأة نصب أعيننا، يجب أن ندرك أن الزواج كان في الماضي هو الوسيلة الوحيدة لتأمين وجود المرأة وارتقائها الاجتماعي، وما زال الوضع على هذا النحو في عصرنا الحالي في بعض الأماكن.

إن الهجرة لأجل الزواج أصبحت بالنسبة لنساء المناطق والطبقات الفقيرة هي الطريق الأكثر فعالية والمقبولة اجتماعياً لكي تصل المرأة إلى المكانة الاجتماعية والأمان الاقتصادي اللذين تبتغيهما؛ في هذا السياق كتبت «رايني بالريفالا» و«باتريسيا أوبروي» ـ في كتابهما بعنوان «الزواج والهجرة واتصال الأجناس» ـ «إن العلوم الاجتماعية لا يمكنها أن تغفل عن الإساءة المتكررة ضد المرأة، ولكن في الوقت نفسه ينبغي عليها أن تركز على دور الضحية، فنحن بحاجة إلى نواحٍ ونظريات تتفق مع السياق الاجتماعي، وتوضح أن ارتباط الهجرة بالزواج يحمل فرصاً إيجابية وكذلك خطورة بالنسبة للمرأة في آنٍ واحد» (Palriwala/ Uberoi: ۲۰۰۸م، ص٢٤).

٦. مزيد من القصص المأساوية: المهاجرات لأجل الزواج بمثابة مجرمات

هناك مهاجرات يعشن في جو مريب وتوقعات بالتعاسة في البلدان

التي هاجرن إليها، ويعكس هذا نموذجاً متواتراً لقصص النساء الضحايا، حيث تتعرض المرأة الضحية لابتزاز وعنف وقسوة الرجل، وأحياناً نجد في المقابل نموذجاً آخر تلعب المرأة فيه دور المجرمة الباردة غير مبالية بالغير، تحسب كل شيء بالورقة والقلم، وتستغل الوحدة التي يعانيها كبار السن وضعفهم الجسدي والذهني، وتتظاهر بمشاعر الود التي لا تملكها، وتستخدم جاذبيتها الجسدية لكي تحقق مزايا مادية، وبغيتها من الرجل في ذلك ليس إلا المال والحساب في البنك والمنزل. نسوق إليك فيما يلي مثالين قصيرين لذلك:

تذكر لنا الكاتبة «مارينا لويسكا» في رواية بعنوان «قصص قصيرة لسائق الجرار في أوكرانيا» عن لعبة التظاهر بالحب بين زوجين غير متكافئين، فالرجل يعاني من تخبطٍ مبعثُه شهوته الضعيفة وضعف إمداداته الهرمونية، بينما هي مغرية ومطمع، وقد تم الزواج على الرغم من عدم موافقة أسرة الزوج، وسرعان ما حولته المرأة إلى مؤسسة تمدها بالمال (فهي تريد سيارة والعيش في رغد وتريد أن تتسوق)، فإذا ما نضبت مصادر الرجل المادية انتهت العلاقة الزوجية.

انتهت بعض العلاقات الأمريكية الهندية بنهايات مبكرة وغير سعيدة ـ وهو أمر ذكرناه سالفاً ـ بين رجال من أصل هندي ومقيمين في أمريكا وفتيات راغبات في الهجرة من الهند؛ فكما جاء في صحيفة «الزواج الأمريكية» خابت آمال عدد غير قليل من هذه الفتيات: فـ«الرجال لا يفكرون إلا في جهاز العروس ويتركونها بعد الزواج» (جريدة الـ«تايمز»، ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٧م). وسرعان ما ظهر خطاب لأحد القراء يروي رواية عكسية، «ربما يكون هناك أيضاً رجال من الهند يصبحون ضحية لعروس خدعتهم ولا تفكر إلا في مصلحتها وأهدافها، فهناك بعض النساء يتزوجن فقط لأن لديهن عشيقاً في البلد

الذي ستهاجر إليه، فهي تستغل الزوج المخدوع حتى تستطيع الوصول إلى حبيبها، أو تستغل الزوج في تحسين التدرج الوظيفي الخاص بها أو لكي تستطيع الإتيان بإخوتها وأبويها من الهند إلى البلد الجديد» (جريدة التايمز الأمريكية، ٣ أكتوبر ٢٠٠٧م).

أينما ينبغي وجود الحب تجد السعي وراء المال، ومن هنا ينشأ شعور مرعب وفقدان للثقة تستشعره الأغلبية في كلمة «الهجرة بغية الزواج»، والمعنى أن المال يقتني الحب، وهذا يدل على زوجين مختلفين، ويدل أيضاً على الفرق بين زواج الحب وزواج الغرض والمصلحة. من هنا يمكن الافتراض بأن الرؤية الغربية المرتبطة بالعلاقة القلبية تمثل مرحلة أخلاقية عليا، وأنّ الحالة غير الغربية المضادة هي حالة مادية متخلفة وهمجية، وأنّ هذا يسري على الهجرة لأجل الزواج، والتي تقف حدودها عند الزواج الظاهري. إنّ زواجَ الحب وفي مقابله زواج الغرض يعبّران عن تضاد أصبح معياراً صورياً يشوبه سوء افتراضات وتوقعات وتحريفات.

مما أغفله التاريخ أنّه لما كان الزواج الناتج عن دوافعَ مادية زواجاً صورياً، فإن جميع الأسر الحاكمة الأوروبية حتى بداية هذا القرن على أقل تقدير قامت على زواجٍ صوري، حيث كان المهم حينئذٍ تأمين أو زيادة القوة والملك والسلطة. فإذا ما كان كل زواج بدوافع مادية زواجاً صورياً، وعليه فنحن جميعاً ثمرة لهذا الزواج الصوري، سواء كنا من الأعيان أو المواطنين أو حتى الفلاحين، ولم يظهر الحب الرومانسي كدافع للزواج إلا مع التحول إلى الحداثة (Stone: ١٩٧٩م؛ Borscheid: ١٩٨٦م).

الحب الرومانسي

يرتبط التمييز بين الزواج المبني على الحب والزواج المبني على الغرض غالباً بالتوزيع الجغرافي، والذي يَعتبرُ أنَّ المجتمع الغربي نموذج وموطن الزواج المبني على الحب، بينما المجتمع غير الغربي هو موطن زواج الغرض أو المصلحة؛ وقد أشار «بيتر برجر» إلى أن هذا التضاد نوع من تمجيد الذات لدى الغرب وإعلاء من شأنه، رغم أنه قبل بداية عصر الرومانسية كان هناك تحديد مسبق لاختيار الزوجين.

إنّه ليس من قبيل المصادفة أن نعرض الحب والرغبة على أنه ميل أو جاذبية شخصية يعتمد على اتفاق بين اثنين لتعريف ما هو مقوم، تسبقه مشاعر من الحب والاهتمام، التي تبدأ بأفضلية الذوق السليم وتنتهي بالسكن الجميل؛ وكلا الطرفين يؤثر فيهما المنشأ الاجتماعي بقوة، وبهذه الطريقة سوف يسير الاختيار القلبي في الاتجاه الصحيح، ويظل الحب الرومانسي في إطاره المناسب، أو كما يقول «برجر»: إذا كانت الظروف متاحة ومتوفرة، فلنتذوق رفاهية العشق (١٩٧٧م: ص٤٥).

منطق ثقافي للرغبة في الارتباط

من منطلق تكاملي في تحقيق النتائج قامت عدة دراسات علمية دولية باتباع منهجية تدليلية مشابهة، منها على سبيل المثال كتاب نيكول كونستابل «الرومانسية في مرحلة العولمة/ Romance on the Global Stage» (٢٠٠٣م)، فإذا كانت صورة الحب الرومانسي بسيطة جداً لدى «برجر»، على العكس هنا في هذا الكتاب الذي يذكر السبب وراء جعل آلية اختيار الشريك في صورة لا تدرك إلا بالكاد. إذا كان الأمر

يدور في إطار الهجرة للزواج حول هدف إيجاد دافعٍ للتطلع إلى العالم الأول، إلا أن هذا لا يعني استبعاد ـ بأي حال من الأحوال ـ وجود بعض الدوافع الرومانسية، ويأتي هنا مصطلح الكاتبة «كونستابل» الذي يمكن تعريفه على أنه المنطق الثقافي للرغبة في الارتباط، فمن يرى الغرب على أنه جنة وبلد النعيم فسوف يشعر بذلك بكل وضوح، وما يعتبره الذوق شيئاً غريباً فسوف يرتفع ويسمو عن ذلك، وقد أوضحت بعض الدراسات حول الأسر ثنائية الثقافة أن الأساطير والأحلام والخيالات عن الثقافات الأخرى التي تطوف بشخص ما يمكنها أن تؤثر في اختياره لشريك الحياة (Spickard: ١٩٨٩م، Weißmeier: ١٩٩٣م).

ينطبق ذلك أيضاً على ما يحدث في الوقت الحاضر، ولكن ظروف ذلك تتبع ملابسات عصر العولمة، فإذا كانت آمال الهجرة تمكن المرء من اكتساب قوة دفع كبيرة، فسرعان ما يحدث تلاشٍ لكثير من الخيالات وبعض القيم المثالية للرجال والنساء في الغرب، فإذا ما صح ذلك فيجب علينا تصحيح تصورنا عن الهجرة لأجل الزواج، ففي حين أنها تعتبر اختياراً قائماً على الغرض والمصلحة، يمكن أيضاً أن تعتبر اختياراً قائماً على أمنيتين مجتمعتين، بلد المهجر وشريك الحياة، فكلاهما مرغوب فيه ومطلوب.

إليكم مثالاً واضحاً يعكسه الفيلم الوثائقي «الساعي وراء الزواج المضمون Garantiert heiratswillig» (١٩٩٣م)، والذي تدور مشاهده حول الوساطة في عمليات الزواج بين مواطني روسيا وألمانيا، وفي الفيلم ثمة مشهد يجري في شارع بيتربورج ـ في غرف إحدى المؤسسات التي تقوم بإرسال النساء الروسيات إلى الألمان ـ وعندما سألت كاتبة هذا الفيلم هؤلاء الفتيات عن دافعهن للبحث عن شريك

للحياة بهذه الطريقة، أجابها بعضهن بحديث مديح في صفات الرجال الألمان وأخلاقهم مثل (الأمانة، والإخلاص، إلى غير ذلك)؛ حديث يدفع المشاهد إلى أن يستشعر آمالهن في الهجرة، فإذا كانت الحال كما في المثل الإنجليزي (حب الشيء يعمي ويصم)، فستظل صفات الألمان كما جسدتها قلوب وعيون الفتيات الروسيات.

من هنا كانت المقارنة التضادية بين علاقة الزواج المبني على الحب والزواج القائم على المصلحة ليست على صواب مطلق، بل فيها بعض ما يشوبها إلى حد ما، فإنه من التضليل معاملة هذين النوعين على أنهما أضداد يعتبران بمثابة إما / أو، أي إما الحب أو الدافع المادي، وهو ما يعتبر دافعاً لإنهاء هاتين العلاقتين وهما في حقيقتيهما يحملان صوراً كثيرة مختلطة، فتارة يميل إلى هذه الناحية، وتارة إلى الأخرى.

كما بيّن «برجر» أنه من قبيل الأساطير أن نقول إن الزواج الذي دافعه الحب قائم فقط على الحب، وإنما هو صورة معقدة للغاية، وعليه فإن فكرة المنطق الثقافي للرغبة في الارتباط تجعلنا ندرك إلى أي مدى يعتبر الزواج القائم على المصلحة ـ كما يبدو من أول وهلة ـ أحادي النظرة والبعد، أو بمعنى أوضح: زواج المصلحة ليس قائماً على المصلحة الشخصية فقط!

لذلك يجد المرء من النساء من يحلمن برجل لا يحقر من شأن مسألة الهجرة بغية الزواج والنظر إليها بريبة ـ وله وجهة نظر مبعثها العالم الغربي تدعو إلى التسامي عن ذلك ـ حيث يصادف الواحد منا في شارع بيتربورج أو الهند أو سيريلانكا فتيات تجوب بمخيلتهن آمال رومانسية وعاطفية، حتى وإن اتخذن من الزواج وسيلة للحصول على تأشيرة للهجرة أو تذكرة سفر، فما يدريك إن كان هذا هو جوهر

الهجرة الذي يسهم في ظهور الآمال العاطفية والرومانسية لديهن؛ فإذا قبلنا القول بأن الهجرة تعني الحلم بحياةٍ أفضل، فلماذا لا يصاحب هذه الحياة رجل أفضل أيضاً ؟ فالنساء غالباً يحلمن برجل ذي ابتسامة فناني هوليوود، أو أكثر تواضعاً فيرغبن فقط في رجل لا يعاقر الخمر بشكل مبالغ فيه مثل الروس. من التنبؤات يتمخض هنا هذا السؤال: إذا ما اتهمنا الهجرة بغية الزواج بجملة من الاتهامات واعتبرناها مجرد زواج صوري، هل يمكن استدراك ذلك في تصوراتنا الثقافية إلى النظر إلى ما هو أبعد من متطلبات حياتنا؟!

٧. التنبؤ: أيُّ مستقبل؟

لوحظ في العقود الأخيرة زيادة معدل الهجرة لأجل الزواج، لكن إذا ما نظرنا إلى السنوات الأخيرة الماضية فستأخذ الصورة منحى آخر، حيث تؤكد البيانات أن ارتفاع نسبة الهجرة قد توقف في وسط وشمال ألمانيا، وهناك هبوط ملحوظ في هذه النسبة، ولقد لعب المناخ السياسي بالطبع دوراً في ذلك، فدائماً ما يتم بذل مجهودات من أجل عزل القلعة الأوروبية عن العالم الخارجي، وينظر الآن إلى مميزات تعدد الحضارات ـ والتي كانت سابقاً من فضائل الحداثة ـ على أنها أمر ساذج ومريب وأوهام لا تساير العالم، وأصبح مفهوم الاندماج بديلاً عن ذلك، وهو مقياس القدرة على التواصل؛ تواصل بمثابة أمر تكليفي منوط به المهاجرين. وتتكدس في المكتبات الكتب التي تناقش مسألة (المرأة الضحية)، التي من موضوعاتها (المرأة ضحية القتل دفاعاً عن الشرف والزواج القهري والختان واضطهاد المرأة بسبب العادات القديمة المقدسة، والعنف الأبوي تجاه الفتاة)، ويتخلل ذلك الحديث عن الأديان والثقافات ودورها في ذلك.

في سياق التحولات التي تجري في المناخ السياسي، يتم تفسير القوانين واللوائح التي تتعلق بشؤون حياة المهاجرين من خلال شروط تقيدها في أضيق نطاق. ففي مسألة جلب الأسرة وخاصة جلب شريك الحياة، نجد في سويسرا على سبيل المثال، أنه لا يسمح بالزواج إلا لمن لديهم إذن بالإقامة في البلد، ويجب على موظف الأحوال الشخصية التأكد من أنّ إقامة طالب الزواج قانونية من خلال تأشيرة الدخول، أو بحصوله على إذن للإقامة (مقال صحفي بعنوان «الهجرة والشعوب» يناير ٢٠١١م).

منذ عام ٢٠٠٢م تم إصدار مجموعة من القوانين في الدنمارك للحد من استقدام الآباء والأزواج إلى البلاد، حيث أوجبت هذه القوانين ألا يقل سن الزوج والزوجة عن ٢٤ عاماً، ويجب على الزوج المقيم في الدنمارك أن يكون لديه سكن مناسب، وأن يكون قادراً من الناحية المادية على تحمل نفقة شريك حياته الذي سيجلبه، ولا يسمح له التقدم بطلب للحصول على مساعدة اجتماعية، ويجب على الزوج أو الزوجة المقيمين في الدنمارك أن يقدما مبلغاً مالياً محدداً كضمان بنكي يؤكد قدرة الزوج أو الزوجة على تحمل نفقة شريكهما، وأخيراً يجب على الزوجين أن يكون لديهما عقدٌ موثق في الدنمارك. وقد أثبتت هذه الشروط والقوانين الجديدة نجاحها في تقليص عدد المهاجرين، والدليل على ذلك أنه في عام ٢٠٠١م بلغ عدد النازحين إلى الدنمارك عن طريق استقدام الأسرة ٦٤٩٩ رجلاً وامرأة، بينما في عام ٢٠٠٨م نجده قد تقلص ليصبح ٢٦١٩ رجلاً وامرأة (Ritter: ٢٠١٠م).

التعقيدات الروتينية نفسه نجدها في ألمانيا، فمنذ سبتمبر ٢٠٠٧م وُضع شرطان لاستقدام زوج أو زوجة لألمانيا، ألا وهما أن لا يقل

سن الزوج أو الزوجة الذي يحضر إلى ألمانيا عن ١٨ سنة، ويجب أن تكون لديه معرفة أساسية باللغة الألمانية، ولقد احتجت اتحادات المهاجرين ومجموعاتُ اللاجئين والمنظمات الكنسية على هذه الشروط، ولكن أصواتهم ذهبت أدراج الرياح، فما زالت اختبارات اللغة قائمة، ويتم دائماً الحد من إمكانيات استقدام الأسر إلى ألمانيا، الأمر الذي أدى إلى تراجع كبير في أعداد المهاجرين. ففي النصف الأول من عام ٢٠٠٨م كان عدد تأشيرات الدخول (عن طريق استقدام الأسرة) للقدوم إلى ألمانيا ربع ما مُنح في عام ٢٠٠٧م (مقال صحفي بعنوان «الهجرة والشعوب» ديسمبر ٢٠٠٨م).

إذا ما نجح ممثلو سياسة الحد من هذه الهجرة في لعبة القط والفأر هذه، أي بين من يريد الهجرة ومن يعوقها، فسوف يستمر عدد المهاجرين والمهاجرات بغية الزواج في التراجع، ولكن ماذا يعنى ذلك؟ يعني هذا أنه سوف يعود التجانس العرقي (الألماني، أو الفرنسي، أو الدنماركي)، إلا أنه ما دامت هناك فجوة بين الدول الغنية والفقيرة، فسيظل طلب الهجرة الناشئ عن ذلك قائماً، فليس من المتوقع أن يفقد الناس في المناطق الفقيرة من العالم آمالهم في العيش بطريقة أفضل، لذا فسوف يبحثون عن طرق أخرى لاستقدام أسرهم (Bledsoe : ٢٠٠٤م؛ Ritter : ٢٠١٠م) أو يحاولون الزَجَّ بأنفسهم في طرقٍ أخرى غير مشروعة مثل استقدام ذويهم للعمل داخل البيوت دون أوراق رسمية.

الفصل السادس

عاملات المنازل - أمومة من بلاد بعيدة

يقول كريستوفر لاش «حينما يتحدث المرء عن الأسرة فعليه أن يمزج بين المشاعر وأحاسيس الحب والانتماء والفخر وبين الغضب والكره. وكما يصف البعض الأسرة بأنها بمثابة ملجأ من عالم بلا رحمة» (Christopher Lash : ١٩٧٧م)؛ ومن الممكن أن تكون الأسرة ميداناً تسود فيه الأسرار والكذب، ولقد مضى ردح من الزمن على دراسة نسائية كانت محط أنظار الباحثين، والتي أشارت إلى أن الأسرة عبارة عن ميدان للعمل، يتضمن نشاطات كثيرة، ترتكز على ثلاثة أمور أساسية، وهي الرعاية والطبخ والتنظيف، وهي أمور كانت منوطة بالنساء في الدول الغربية حتى القرن العشرين، معتمدين على حجج دينية أو ما فرضته الطبيعة أو بأمرٍ من الرجال، وهو أمر لم يكن استثناءً بل كان بمثابة قاعدة عامة.

مع بداية القرن الواحد والعشرين الميلادي تغير الوضع قليلاً، فصار بعض الرجال على سبيل المثال يشاركون في أعمال المنزل قليلاً، باستثناء دولة السويد، التي أصبح فيها هذا الأمر مألوفاً بصورة كبيرة، وأصبح الرجال يمزجون بشكل تكاملي بين عملهم الوظيفي الفعلي وسلوكهم الخقيقي (في المنزل)، وبهذا أُفسح المجال للنساء لمزاولة أي عمل مع أعمال المنزل فقط وبصورة جزئية، ليصير ما كان

مألوفاً فيما مضى من الأمور التي عفى عليها الزمن، حيث أصبح الهدف هو تحرير المرأة من جعل دورها يدور حول التنظيف وتغذية الطفل وتغيير ملابسه وغير ذلك من الأمور.

إذا نظرنا إلى الأسرة من منظور قومي ـ أي بالنظر إلى تغير قانون الأسرة في الدول الغربية ـ نجد أن هناك كثيراً من جوانب مبدأ المساواة بين الرجل المرأة قد تحققت على أرض الواقع، والقليل المتبقي منها موعود به، وإذا نظرنا إلى الأسرة من منظور شعوبي في الدول الغربية وجدنا أن أحسن الحالات التي تحققت تمثل نصف الحقيقة، وتفترض زيادة قدر التوازن بين تفعيل دور الأبوين الحقيقي وبين الأم البديلة أو عاملات المنازل المغتربات.

ويتم توزيع الحجم الكلي لعمل الأسرة دولياً بصورة ثابتة ومباشرة وكذلك بصورة طبيعية متكافئة في أواسط العائلات ذات الطبقة المتوسطة في الولايات المتحدة وأوروبا وإسرائيل وفي كوريا الجنوبية وكندا وغيرها، وإن اندماج الثقافات هذا لا يتسلل إلى الأسر من خارجها وإنما هو شرط من شروطها الداخلية التي انبثقت عن نشاطات تحرير المرأة في الغرب وسلوك الرجال الجامد وعن طريق ملاجئ الأطفال ومن خلال دول العالم الغنية أو الفقيرة وغيرها، ويكمن هذا أيضاً في سلوك الأسر الطبيعية سواء تلك التي انتشرت فيها ثقافة اشتهاء الجنس المغاير أو حتى اشتهاء المثل، وسواء كانت هذه الأسر متدينة أم علمانية، وهنا يرى المرء الأحقاد والضغائن الغريبة التي دخلت حياته الخاصة والتي ربما تطيح بحياته الطبيعية. وعليه تصير العداوات بين الدول داخل الأسر القومية ذاتها، وبهذا صار هذا الخلل العالمي في أروقة الأسر ذاتها وخلف جدران منازلها الحصينة ولم تنفع إقامة أي جدار للحيلولة دون انتشار هذا الداء ولم ينفع أي نداء من

مستشاري الدول أو من رؤساء مجلس الوزراء، تلك النداءات التي تطالب بعدم انتشار الثقافة متعددة الجنسيات داخل دولهم.

إن الاعتماد الحاصل على الخدمة المقدمة من المغتربين له كيفية خاصة فهي لا يمكن الاستغناء عنها من ناحية ومن ناحية أخرى يمكن عدم اعتبارها غير ضرورية؛ فاعتبارها غير ملزمة يكمن في أننا لا نعاملها أو نعتمد عليها مثل اعتمادنا على أبناء الوطن وهذا واضح في القانون المدني وخاصة إذا كانت هذه العمالة غير شرعية، وهي في الوقت نفسه لا يمكن الاستغناء عنها لأنها موجودة بالفعل داخل بلادنا ولا يمكن الاستغناء عن أيديها العاملة، والهجرة غير الشرعية المتزايدة للأيدي العاملة هذه تساعد طبقات المجتمع متوسطة الحال للتحرر كما أنها تساعد على تخفيض أجرة هذه العمالة.

ويمكننا أن نحلل العلاقة التي تضمرها كلمة عاملات مغتربات في خمس نقاط؛ (الأولى) أن نضع الظرف التاريخي نصب أعيننا الذي شكل عالمية عمل الأسر بهذا الشكل ـ أي جعل هذه العمالة خاصة بالنساء ـ، والثانية هي أن نسأل عن وضع المهاجرات في الدول التي استضافتهم واللاتي يعشن في ظل ضبابية الوضع القانوني، الثالثة هي متطلبات وضع المتزوجات من هذه العمالة إذ يجب أن يأخذ المرء بعين الاعتبار أن هناك بُعداً مزدوجاً يكمن في العلاقة بين ربط الوضع في البلد الأصلي وبلد الغربة لهذه العمالة، الرابعة أن هذه العمالة لديها حنين لأوطانهن وأهليهن وخاصة لأزواجهن ولأطفالهن، الخامسة أن هذه العمالة لديها أزمات سياسية واجتماعية كثيرة مثل الحركات النسائية التي تطالب دائماً بالمساواة والحرية الشخصية لسائر نساء العالم.

١. الهجرة الجديدة للنساء العاملات

عاشت كثير من الدول الغربية ـ بعد الدمار الذي لحقها خلال الحرب العالمية الثانية ـ صورة من الانتعاش الاقتصادي في فترة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، هذا الانتعاش كان في حاجة ماسة إلى الأيدي العاملة وكان يتم البحث عنها خارج البلد إذا لم توجد هذه الأيدي داخلها، وكانت النتيجة أن ترك الكثيرون أوطانهم وخاصة من دول جنوب أوروبا هرباً من المشاكل الاقتصادية في بلادهم، وشدوا الرحال للعمل في الدول الصناعية من أجل حياة أفضل، ومعظمهم قد حصل على عمل (سواء أعمال تحتاج إلى مهارة أو لا تحتاج) وكان أغلبيتهم من الرجال.

وقد لاحظنا منذ زمن وجود هجرة من نوع جديد بدأت منذ ثمانينيات القرن العشرين (Ehrenreich/Hochschild : ٢٠٠٣م)، حيث وجدنا نساء من المكسيك يعملن مربيات في كاليفورنيا، وكذلك نساء فليبينيات يخدمن العجائز في إسرائيل، كما وجدنا نساء من بولندا يعملن بالنظافة وأعمال الكي في ألمانيا، وقد كانت مثل هذه الأعمال موجودة بكثرة في المنازل الخاصة. هذه العمالة كانت على قدر من التعليم والكفاءة، ونظراً لوجود مشاكل اقتصادية في بلادها ولعدم وجود دخل آمن لها رحلت عنها.

تدرج في الرفاهية مع انقلابات سياسية

لهذا الشكل الجديد من أشكال الهجرة العاملة أسباب متعددة؛ السبب الأول واضح جلي وهو السبب نفسه الذي دفع المهاجرين الأوائل إلى ترك أوطانهم - يكمن في الرفاهية التي تنعم بها الدول الغنية ويميزها عن الفقيرة. وعلى غير العادة في الخمسينيات

والستينيات من القرن الماضي لم تعد الدول الصناعية الكبرى اليوم في حاجة إلى الأيدي العاملة (مدربة أو غير مدربة)، بل إن كثيراً من مجالات الصناعة قد أصابتها تحولات وأزمات اقتصادية، فتمّت إعادة صياغة وهيكلة مجموعة من الأعمال البسيطة خاصة تلك التي كان يعمل بها كثير من المهاجرين. ثم طرأت تغيرات على خريطة أوروبا السياسية، إذ إنه لما سقطت الشيوعية وسقطت الدول الراعية لها، سقطت معها وظائف حكومية كثيرة، وعندها وقع كثير من البشر في دول أوروبا الشرقية وروسيا وأوكرانيا وبولندا في براثن البطالة، إلى درجة عدم قدرتهم على توفير نفقات المأكل والمشرب، وأصبح الطريق اليوم للدول الصناعية مسدوداً لا كسابق عهده في الزمن الماضي، ولهذا لجأ الناس إلى طريق آخر وهو العمل في منازل الغرب بدل مصانعها.

تقسيم فرص العمل بين الرجل والمرأة

هذا التقسيم هو السبب الثاني الذي أدى إلى الهجرة من أجل العمل، ففي خمسينيات وستينيات القرن العشرين كان السائد هو أن الرجل يعمل خارج المنزل والمرأة عليها العمل داخله، فعلى الرجل الإنفاق وواجب المرأة رعاية البيت والأسرة؛ إلا أن الحركات النسوية قد رسمت صورة أخرى بطرحها هذه الحالة على طاولة المناقشة، وطالبن بوجوب مساواة الرجل والمرأة في العمل خارج المنزل وداخله، وصدر هذا بلغة واضحة لا تقبل الجدال «على الرجل أن يشارك المرأة في أعمال المنزل من تنظيف وطبخ وغسل ورعاية للأطفال».

ومنذ هذه اللحظة تغير الوضع كلياً، ولم يكن ذلك في جميع

الأحوال إذ تم غض الطرف عن حالات استثنائية بسيطة. وحسب دراسات متعلقة بالموضوع ذاته فقد حدث تغير حقيقي في المفاهيم لدى الرجال الشباب وشاركوا زوجاتهم بالفعل في رعاية الأبناء؛ فأصبح هؤلاء الرجال الشباب يلعبون مع الأولاد ويذهبون بهم في الصباح إلى رياض الأطفال وفي المساء يقومون بمساعدتهم للنوم؛ هذه الدراسات تشير أيضاً إلى أن النساء هن مَن يقمن بالجزء الأكبر في رعاية الأطفال وتربيتهم غالباً، ولكن مشاركة الرجال هذه في عمل المنزل مشاركة بسيطة لأنها تتعلق بأمور عامة خاصة إذا كانت الزوجة امرأة عاملة، والنتيجة ثورة اجتماعية غير مستمرة في العلاقات بين الجنسين الرجل والمرأة (Hochschild/Machung: ١٩٩٠م، ص ٣٤) ، أو يمكن وصفه على أنه حراك في الوضع القائم بين الجنسين وفقا لما تم نشره في خطاب الأسرة بواسطة الحكومة لسنة ٢٠٠٦م.

حاجيات واستراتيجيات للبقاء

لقد نالت نساء الطبقة المتوسطة حظاً وافراً من التعليم الجيد وأصبحن قادرات على العمل كقوى مساعدة تتحمل جزءاً من أعباء الأسرة، ولما دخلن إلى سوق العمل لم يكن بمقدورهن تحمّل المسؤولية بهذه الصورة (بين المنزل وعبء العمل الخارجي) لجأن لطلب الدعم من مكان آخر ألا وهو طلب المساعدة من نساء أخريات، فنتج عن ذلك عمالة من نوعية جديدة ظهرت في الآونة الأخيرة ـ تقوم على تذليل الصعوبات اليومية في المنزل ـ بمثابة شبكة كاملة من المعاونات مثل أم لمدة يوم (هي امرأة ترعى الطفل لمدة يوم كامل مقابل أجر)، ومثل البنات اللاتي يخدمن في المنازل لتعلم لغة أو من أجل قوت يومهن، أو تعملن كجليسة للأطفال، أو مرافقة

تساعد أحد أعضاء الأسرة (أخت أو حماة مثلاً) بطريقة عرضية.

إن مثل هؤلاء المعاونات يأتين من بلدان بعيدة خاصة بلدان العالم الثاني والثالث اللاتي يبحثن عن فرصة عمل في دول العالم الأول؛ إنهن نساء من بولندا أو رومانيا ومن المكسيك أو سيريلانكا، يعملن في هونكونج أو روما أو نيويورك كعاملات منازل، ليمثلن بذلك رافداً من روافد الهجرة من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية، وكانت الشبكة العنكبوتية كوسيلة اتصال أداة لهذا التحول (Rerrich: ١٩٩٣م، ص ٣٣٣)، التي امتد أثرها على أنماط مجتمعاتنا، بعد الذي حققته سياسياً وعلمياً، وفي التوجيه المجتمعي والمنهج التعليمي.

بغض النظر عن وجود فئة من الزوجات في مجتمعنا لا يرغبن العمل في بيت الزوجية لأنه بدون مقابل، إلا أن المرأة ـ بسبب ما تكابده ملايين النساء في المنزل وخاصة اللاتي يعملن منهن خارجه ـ قد وجدت مخرجاً يخفف العبء (قدر الإمكان) عنها في المنزل من خلال النساء المغتربات اللاتي ليس لديهن فرصة غير العمل في المنازل، ونتج عن هذه الحالة من العرض والطلب هجرة مجموعات مختلفة من النساء للعمل في المنازل، وجدير ذكره هنا أن الرجال عند رغبتهم في الهجرة لا يطرأ على بالهم العمل في المنازل، على الرغم من أنهم يقومون بذلك في بلادهم.

مجتمع العجائز

هناك سبب آخر لهذه الهجرة يكمن في أن أعمار النساء والرجال في العقود الأخيرة قد ارتفعت، وعليه فقد ازداد ظهور أمراض الشيخوخة والأمراض المزمنة، وازداد معها الاحتياج إلى شخص يقوم على العناية بهؤلاء المسنين سواء على فترات متقطعة أو بصورة دائمة.

والسبب في استعانة المسنين بالمهاجرات يرجع إلى أن تكاليف المعيشة في بيوت المسنين باهظة والأجواء بها بالنسبة لكثير من المسنين غير مريحة، فبدلاً من أن يدفع المرء مبلغاً كبيراً دفعة واحدة أصبح بإمكانه دفع مبلغ بسيط مقابل رعاية جيدة على مدار الساعة، وقد أصبح باب الاستعانة بالغرباء في مجال الرعاية والعناية مفتوحاً على مصراعيه، ويزداد الطلب على مثل هذه النوعية من الهجرة يوماً بعد يوم.

ليس لدينا إحصائية دقيقة عن العدد الحقيقي لهذه العمالة الأجنبية لوجود أعداد غفيرة جاءت عن طريق الهجرة غير الشرعية، إلا أنه يمكن القول إن أعدادها ليست بالقليلة؛ فعلى سبيل المثال يعمل في ألمانيا مئة ألف عاملة (من وسط وشرق أوروبا) تعمل في مجال رعاية المسنين، إلا أنه في الأوراق الرسمية لا نجد غير ألفين عاملة يخضعن لقانون التأمينات الاجتماعية (Lutz: ٢٠٠٧م)، وفي إيطاليا هناك حوالي سبعمئة وأربع وسبعين عاملة (معظمهن يعملن في المجال نفسه)، تسعون في المئة منهن يحملن جواز سفر دولة أجنبية (Lamura وآخرون: ٢٠٠٩م؛ Lyon: ٢٠٠٦م).

وهناك فروق واضحة بين دول أوروبا في أعداد المهاجرات اللاتي يعملن في هذا المجال، فعددهن لا يكاد يذكر في الدول الاسكندنافية، بينما يزداد في دول وسط وغرب أوروبا، ويرتفع أكثر في جنوبها. ويمكن تفسير هذا الاختلاف على أن الدول الاسكندنافية قد خطت شوطاً بعيداً في مجال الرعاية الاجتماعية لأبنائها، بينما لا توجد مثل هذه الرعاية في دول مثل إسبانيا وإيطاليا حيث يسود هناك الاعتقاد أن مثل هذه الواجبات (رعاية الأطفال والمسنين) منوط بالأسرة في المقام الأول (Lamura وآخرون: ٢٠٠٩م؛ Lyon: ٢٠٠٦م؛ Peterson: ٢٠٠٧م).

سياسة المنفعة المتبادلة «أنا أربح وأنت تربح»

من الممكن أن يفسر المرء هذه القصة تفسيراً إيجابياً على اعتبار أن فيها مصلحة لكلا الطرفين حيث إنه مع زيادة العمالة المهاجرة هذه أصبح بإمكان نساء الدول المتقدمة منح تفويض العمل المنزلي وتربية الأبناء لأخريات، وعلى الجانب الآخر أصبح بإمكان النساء العاملات من دول العالم الثالث توفير المال اللازم لخلق مستقبل أفضل لها ولأسرتها، هذا هو التصور لدى بعض النساء العاملات، الذي يعكس علاقة فيها نوع من التوازن والعدالة، وهذا ما قالته بعض النساء العاملات في بعض وسائل الإعلام، ويمثل هذا العمل لبعض المغتربات وسيلة للتطوير الذاتي (Anderson: ٢٠٠٧م، ص ٢٥٣ وما يليها)، فمثلاً تذكر امرأة فليبينية شابة أنه أمر إيجابي أن أصبح بإمكانها حرية السفر والترحال من قريتها إلى دولة مثل بريطانيا لشغل وظيفة تقدم العون من خلالها للآخرين، وتكسب من ورائها مبلغاً وفيراً من المال وإرساله إلى أهلها (المرجع السابق: ص ٢٥٤)، وعليه تنشأ حالة ترضي الطرفين (صاحب العمل والحاصل عليه) وبالتعبير الألماني الدارج «كلانا يربح». مثل هذه الحالة على غلق الباب أمام أفكار غير مريحة لسكان العالم الأول. وعما إذا كان هذا التصور المتناغم حقيقة واقعية أم لا هذا ما سنبحثه في موضع آخر.

٢. ضبابية الوضع القانوني للمهاجرات في البلد المضيف

نظراً للقيود المتزايدة في قانون الهجرة لدى الدول الغربية، نجد أن وضع المهاجرات يتأرجح بين الهجرة الشرعية وغير الشرعية، وعليه فإن كثيرات من المهاجرات مهددات بالطرد خارج البلاد إذا تم اكتشافهن، والبديل هو أن يقبلن العمل بطريقة غير قانونية وبأجر أقل.

ولكي يكسبن مبلغاً كبيراً من المال عليهن العمل لساعات أطول، ومع ذلك فهن عرضة للوقوع ضحايا الاستغلال وليس بإمكانهن حماية أنفسهن، لأنهن غير واثقات من إنصاف قانون الهجرة لهن، وكذلك لأنهن لا يُجدن في كثير من الأحيان لغة البلد المضيف، ولهذا لا يحبذن اللجوء إلى أي جهة رسمية داخل البلد المضيف، حيث يخفن من ترحيلهن خارج البلاد. وهذا الوضع غير الشرعي للمهاجرين يروق لبعض أصحاب الأعمال، فهو بالنسبة لهم ميزة تدر عليهم الربح الوفير من خلال استغلال المهاجرين أسوأ استغلال. «... إن المهاجرين غير الشرعيين يبحثون خائفين عن أي عمل، لأنهم يودون على أية حال ألا يخرجوا من البلد، إنهم يريدون الاحتفاظ بعملهم مهما كلفهم ذلك، ولهذا فإنهم يفعلون ما يؤمرون به، حتى ولو كان العمل شاقاً، أو كان غير قانوني» (Anderson: ٢٠٠٧م، ص ٢٦٠). وقد لخص كلاوس بادا ـ الخبير بشؤون المهاجرين ـ هذا الموضوع بقوله «قبول العمل الشاق الدؤوب مقابل الأجر الرخيص معناه هجرة غير شرعية» (Bade/Böhm: ٢٠٠٠م).

طاعة عن وعي وصمت عن رضا

يتم تشغيل المهاجرات لأنهن (كما ذكرنا) يتحملن الكثير في مقابل أجر ضئيل، ولا تستفيد فقط من ذلك الزوجة في العالم الأول ـ حيث يعينها ذلك في الاستمرار في وظيفتها ـ بل أيضاً الزوج، حيث يصبح بإمكانه متابعة طموحاته الوظيفية دون الانشغال بشؤون البيت من غسل وتنظيف ورعاية للأولاد. وهنا يسود نوع من الرضا بين الزوجين وإن شئت فقل نوع من الصمت، فعندما تؤدي الزوجات أعمال المنزل يكون من حقهن أن يعملن في الوظيفة التي يرغبن فيها خارج المنزل،

وفي المقابل يتفرغ الرجال لعملهم خارج المنزل ولا يقف أمام طموحاتهم الوظيفية أي أعباء خاصة بعمل المنزل ولا أية خلافات زوجية تنشأ بينهما بسبب أعباء المنزل.

ولنفترض هذا المثال: عند انتفاء وجود عمالة من بولندا أو رومانيا أو المكسيك أو من هندوراس مثلاً، أو رجعت هذه العمالة إلى أوطانها، عندها لن يستطيع الرجال من ألمانيا أو أمريكا التحدث عن المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة، بل نتيجة تبعات ذلك ستكون ماثلة أمامهم في حياتهم اليومية، وعلى كل واحد منهم أن يجيب عن أسئلة مختلفة مثل متى سيقوم بغسل المرحاض ومتى سيعتني بالوالدين ومتى سيذهب بالطفل للعلاج الطبيعي... إلخ؟

هذا الدور الذي تؤديه المهاجرات في الأسرة ـ وإن كان بمثابة دور في الظل ـ يشد من أزر حالة الاستقرار الأسري الضعيف، أو السِّلْم الهش في العلاقة بين الجنسين. وعلى النسق نفسه فإن الدولة والساسة والمجالس المحلية وأصحاب المصالح، كل هؤلاء يستفيدون من هذه العمالة المهاجرة؛ وإذا لم يكن لهذه العمالة وجود بيننا، فسيكون وضع رعاية العجزة والمسنين لا يطاق بصورة واضحة، وحينها لا مفر من غضب المواطنين، إنه أمر سيؤدي إلى حالة من الاحتقان الهائل، لأن أي حلول مادية أخرى لن تكون مرضية بأي حال من الأحوال. وإن كانت هناك حالة انقسام سائدة في مجتمعاتنا اليوم بخصوص ذلك، فعلى المستوى الرسمي يتم تصوير المهاجرات ـ اللاتي جئن إلى البلاد بطريق غير رسمي ويعملن في مجال رعاية العجزة والعمل المنزلي ـ على أنهن اخترقن القانون ومجرمات ومستنكر ما فعلنه، بينما على المستوى غير الرسمي لا يجد الناس حرجاً في ذلك، بل يرحبون بذلك ترحيباً مبالغاً فيه، وقد وصف

«بادي ي. كلاوس» هذه الحالة بأنها نوع من الفصام المجتمعي الشديد (Bade، تم الاقتباس من Metz: ٢٠٠٧م).

يمكننا القول إن هذا نوع من عقد ـ بغض الطرف عن قبول ذلك أو رفضه ـ بين المهاجرة من جهة والأسر المعنية من جهة أخرى، وإن هذا العقد فيه ما يميزه، فهذه العمالة تقوم على سد فجوة في مجال رعاية العجزة والمسنين، وإنه يمكننا أن نطلق عليها فئة «المعاونين الصامتين» التي لا غنى عنها اليوم في المجتمعات الغربية الحديثة.

٣. فجوة في رعاية الضعفاء وسلسلة الخدمات العالمية: كيف تتغير أسر المهاجرات في أوطانها

كثيرات من النساء اللاتي يعملن في الدول الغربية لهن أسر في بلدانهن الأصلية، فقد خلفن من ورائهن أزواج وذرية، ودافع الهجرة هي البطالة المستشرية في بلادهن ، وهناك مصطلح انتشر في الدول الأنجلوسكسونية ليعبر عن هذه المجموعات من المهاجرات ألا وهو «الأمومة عبر الوطنية» Transnational motherhood، وهو مصطلح تم بحثه بعناية في كثير من الدراسات (راجع مثلاً /Ehrenreich Hochschild: ٢٠٠٣م؛ Gamburd: ٢٠٠٠م؛ Hochschild: ٢٠٠٠م؛ Hondagneu-Sotelo: ٢٠٠١م؛ /Hondagneu-Sotelo Avila: ١٩٩٧م؛ Parreñas: ٢٠٠١م، ٢٠٠٥م)، والتي تشير إلى أن الأم بعد أن تهاجر يلحق بها بعد ذلك أولادها، فهي قد هاجرت لكسب المال بدافع توفير حياة أفضل لأطفالهن في المستقبل، وتحملها لمشاق الحياة والعمل ومر الاغتراب إلا لهذا السبب. لقد كان فيما مضى أن يظل الحبيب بجوار حبيبه، إلا أن ظاهرة الهجرة أثبتت عكس ذلك، إذ أصبح دليل الحب هو الرحيل عن الحبيب (الذي تجسده هنا

العائلة) ليوفر له المال اللازم لمستقبل أفضل، هذا ما عبّرت عنه رواية من تأليف ميشيل سبرينج (Michelle Spring) حيث لخصت دافع ذلك بقولها: إن الحب عند المهاجرة التي تعمل بالمنازل يعني في كل العالم الهجرة عن الوطن الأم، تحقق من خلالها حياة أفضل لمن تحب (Spring: ١٩٩٧م).

إنها ليست فقط مجرد أقلية

إن مواطني دول الغرب الغنية لا يعرفون السبب الذي يجعل المرء مضطراً لترك وطنه، بل إن هذا بالنسبة لهم قصة من خيال بعيد، أو حالة استثنائية نادرة الحدوث؛ والأمر مختلف عند بقية دول العالم، فهناك تتطرق إلى مسامعك بصورة كبيرة أن هناك عائلات كثيرة تعايش ملابسات وظروفاً تضطرها إلى الهجرة والرحيل إلى دول أخرى حتى ولو كانت في قارة أخرى نائية، نذكر هنا بعض الإحصاءات في ذلك.

بحسب البيانات الرسمية لمكتب الإحصاء القومي لدولة سيريلانكا فإن كل إحدى عشرة امرأة قادرة على العمل توجد واحدة منهن تعمل في الخارج، وهذا طبقاً لإحصاءات منتصف تسعينيات القرن الماضي، ويمكن للمرء أن يتوقع بالطبع (ولأسباب معلومة) تزايد هذه الأعداد وبصورة مضطردة. إن ثلاثة أرباع المهاجرين والمهاجرات من سيريلانكا متزوجون، وحوالي تسعين بالمئة من المهاجرات تركن خلفهن أطفالهم (Gamburd: ٢٠٠٠م، ص ٣٩)، وفي دولة الفلبين وحسب إحصاءات جادة فإن هناك تسعة ملايين رجل وامرأة ـ أي حوالي عشرة بالمئة من السكان ـ تركوا بلادهم بحثاً عن الرزق وغالبيتهم من النساء ومعهن أولادهن، وهذا يعني أن هناك ما بين ستة

إلى تسعة ملايين طفل، هاجر عنه أحد الأبوين أو كلاهما للعمل خارج البلاد (Conde : ٢٠٠٨م؛ Parreñas : ٢٠٠٥م ، ص ٣١٧)؛ وإذا أخذنا مثالاً من دول شرق أوروبا فسنجد قرى بأكملها بدون أمهات، بل من المعتاد هناك وصف أطفالهن بـ «أيتام الاتحاد الأوروبي» (Burghardt وآخرون: ٢٠١٠م، ص ٤٨ وما بعدها).

وحسب إحصاءات صندوق الأمم المتحدة الدولي لرعاية الطفولة (اليونيسف) هناك فقط في دولة مثل رومانيا حوالي ثلاث مائة وخمسين ألف طفل هاجر عنهم أحد الأبوين للعمل خارج البلاد، كما أنه يوجد مئة وستة وعشرون ألف طفل يعيشون دون الأبوين اللذين سافرا خارج البلاد للعمل (المرجع السابق)، وفي جمهورية مولدافيا ينشأ طفل من كل ثلاثة أطفال تحت ظروف انفصال أحد الأبوين عن الآخر، والسبب الكامن وراء ذلك الهجرة لكسب المال (Brill : ٢٠١٠م).

وسائل اتصال جديدة

الحب النائي أصبح اليوم حقيقة واقعة لدى كثير من الأسر، وهذا يناقض مفهوم الأسرة التقليدي الذي يعني القرب والصحبة. والسؤال هنا كيف يعيش أفراد الأسرة في ظل هذا الانفصال والبعد الاضطراري؟ وكيف تبدو حياة مثل هذه الأسر؟ وكيف تتشكل العلاقة والصلة بين الأم وابنها؟

إن مثل هذه الأم تحاول (قدر المستطاع رغم بعد المكان) أن تنقل مشاعرها لأبنائها وتعايشهم حياتهم اليومية، وذلك من خلال طرق شتى مثل إرسال شرائط فيديو ومن خلال الاتصالات الدورية أو عبر البريد الإلكتروني أو من خلال إرسال الهدايا كبرت أم صغرت. إن مثل هذه الأم تحاول عبر الحدود أن تمنح أطفالها الحب والقرب من خلال

نصائح تقدمها لهم، وتحاول من خلال حديثها معهم أن ترسخ في عقولهم ذكرياتها معهم، حتى لا يطويها الزمان، كما تقوم بتجسيد صورة الأم المثالية الودود في أذهانهم (Parreñas: ٢٠٠٥م، ص ٣١٧)، فلم تكن هجرتها عنهم إلا تلبية لنداء الواجب الذي حتّمه عليها دورها كأم.

وتلعب وسائل الاتصال الحديثة (كما ذكرنا) هنا دوراً بالغ الأهمية، هذه الوسائل قد تكون التليفون النقال أو الرسائل القصيرة أو رسائل البريد الإلكتروني أو برامج التواصل الاجتماعي أو عبر برنامج «السكيب» (Parreñas: ٢٠٠٥م؛ Vertovec: ٢٠٠٤م)، هذه الوسائل تمكّن الأمهات من التواصل المستمر مع الأطفال، وعندها يكون بإمكان الأطفال الحديث مع زملائهم في المدرسة أو مع أصدقائهم عن مشاعر أمهم هذه التي تبثها إياهم، وهي مشاعر تدفعهم للمضي قُدماً في حياتهم، حتى ولو كانت لبعض الوقت ومن على مسافة قصية.

نجد في المجتمع الفلبيني أنه من بين كل ثلاثة أطفال يوجد طفل لديه تليفون جوال خاص به (Burghardt وآخرون: ٢٠١٠م)، فإذا ظهرت بعض المشاكل كبرت أم صغرت مثل صعوبات في التعلم أو خطر المخدرات أو الأمراض أو حادثة مثلاً فإن هذه المشاكل تنقل عبر الحدود للأمهات. إن القرب الطبيعي (الذي فيه ملامسة) أمر لا غنى عنه بالنسبة للأبناء وحاجة ملحّة، على سبيل المثال جاء على لسان فتاة فليبينية ـ ذات عشرين ربيعاً لم ترَ أمها منذ عشر سنوات لأنها تعمل في مدينة نيويورك كخادمة ـ قولها: «أحياناً أريد أن أتحدث مع أمي، إلا أن المسافة تفرقنا، ما أصعب ذلك عليّ ـ ما أقساه، بعض الأحيان لا أتمكن من الاتصال بها مباشرة، فلا يكون أمامي خيار إلا أن أكتب لها

عبر البريد الإلكتروني، لا يمكنني بالطبع خلال ذلك أن أبثها مكنونات صدري، وأحياناً أحتاج أن أبكي في أحضانها. . . أنى لي هذا» (Parreñas: ٢٠٠٥م، ص ٤٢).

تسلسل دائري وظيفي في مهام الرعاية بالأطفال فرضته العولمة

ما ذكرناه سابقاً عن الحب النائي بالنسبة للزوجين الشابين ينطبق على الحب النائي بالنسبة للأم وطفلها، إنه حب بدون معايشة، مجرد مشاعر افتراضية. إن الواجبات العملية الخاصة برعاية الأطفال مثل مسألة الغسل والطبخ والتنظيف وتغيير الملابس وغيرها لا يمكن أن تنقل عبر وسائل الاتصال بل إنها مسألة تتعلق بواقع يتطلب الملامسة وليس بعالم افتراضي.

وطبقاً للدراسات المتاحة لدينا نلاحظ ظهور نمط جديد ناتج عن هجرة الأمهات، فغالباً ما توفر المهاجرات بديلاً من نساء أخريات لرعاية أولادهن في أوطانهن مثل الجدات أو الحموات أو الجيران في مقابل بعض المال أو الهدايا، وبهذا تحاول المهاجرات أن توفر لأولادهن الرعاية اللازمة، ونتج عن ذلك نشوء نوع من التسلسل الدائري [مكون من الدول الأكثر فقراً ثم الدول الفقيرة وينتهي بالدول الغنية] في القيام بمهام الرعاية فرضتها العولمة عبر البلدان والقارات (Hochschild: ٢٠٠٠م).

فبينما نجد في دولة من دول العالم الثاني أو الثالث ترعى البنت الكبرى إخوتها الصغار، إلا أنه في بعض البلدان يتم تأجير أم قادمة من بلد آخر، لترعى أطفال أم أخرى هاجرت إلى الغرب لتعتني بأطفال أمهات من الدول الغربية الأغنياء. هذا التسلسل الدائري العابر للحدود نشأ نتيجة لحركة الهجرة بين غرب أوروبا وشرقها، فمثلاً هاجرت

أمهات من بولندا إلى ألمانيا لرعاية أطفال الأسر متوسطة الدخل، وفي المقابل تم استقدام نساء من أوكرانيا إلى بولندا لرعاية أطفال الأمهات البولنديات اللاتي هاجرن إلى غرب أوروبا ليقمن بالدور نفسه هناك.

وقد لخصت السيدة «آريل هوخشيلد» ذات الجنسية الأمريكية هذا الأمر فقالت في عبارة واحدة: «إن نداء الواجب حتم على الأم إيجاد بديل عنها من نساء وضعهن الاجتماعي منخفض ومن الناحية العرقية أقل درجة منهن» (Hochschild: ٢٠٠٠م، ص ١٣٧). ونقول بصفة عامة إنه في زمن العولمة هذا نشأت منظومة هرمية جديدة على مستوى عالمي، وهي منظومة تدرجية من أعلى الطبقات حتى أدناها من حيث اللون والجنس. وبناء عليه فقد اختفت فرص الرعاية الجيدة والمناسبة التي تليق بكرامة الإنسان، بل حرمت حتى من ذلك طبقات المجتمع السفلية، وذلك حين هاجرت نساء بولندا إلى ألمانيا للعمل لدى الأسر الألمانية للعناية بأطفالها، وفعلت كذلك نساء أوكرانيا مع الأسر البولندية، والسؤال هنا: من يرعى أولاد الأمهات الأوكرانيات، ومن يقوم على خدمة آبائهن؟

إن التبعة صارت ثقيلة على أعضاء الأسرة في الطبقة الدنيا التي وجدت نفسها في أسفل المنظومة الهرمية، فأطفال هذه الطبقة وكذلك الجدات والعمات والخالات والأخت الكبرى صاروا محمّلين بأعباء كبيرة، فمنهم من لا يملك الوقت لتحمّل عبء الآخرين لكثرتهم، ومنهم عجزة أو مرضى، وفيهم من رُد لأرذل العمر، فأنى لهؤلاء أن يقوموا بالتعامل مع التحديات الزائدة عن الحد؟ لذلك لم يجد الأطفال خياراً إلا أن يرعوا شأنهم بأنفسهم، أو ربما دُفعوا لأحد البيوت هنا أو هناك، لعلّ فيها من يرعاهم. ولا يمكن أن نعول على وجود الآباء بجانبهم، فكثيرون من هؤلاء الآباء في مثل هذه البلدان اعتادوا منذ زمن

على وضع حِمْل رعاية الأبناء على كاهل زوجاتهم، بل وبعض الزوجات المهاجرات ما عدن يتحملن متابعة مثل هذا الأمر مع أوضاعهن الجديدة في بلاد المهجر، وليس أمامهن خيار غير العمل خارج البلاد لكسب المال اللازم لأسرهن، والنتيجة هي أن الأطفال أصبحوا محرومين من الحنان ويعانون من غياب المشاعر التي تؤازرهم.

٤. حنان الأم وأحاسيس أخرى

إن مسألة علاقة الأم بطفلها وتطوره التاريخي مثار جدل لدى المؤرخين (Rosenbaum : ١٩٨٢م؛ Shorter : ١٩٧٧م؛ van Dülmen : ١٩٩٠م)، حيث نراهم يتساءلون: هل العلاقة العاطفية القوية بين الأمهات والأطفال أمر كان موجوداً عبر مختلف العصور والمجتمعات، أم أنها نشأت فقط مع بداية العصر الحديث؟ بمعنى هل الأمومة مصطلح ناتج من نواتج عصر الحداثة؛ هذا السؤال تختلف الإجابة عنه باختلاف وجهات النظر، إلا أنه يمكن القول على الأقل إن مسألة الأمومة قد اكتسبت أهمية كبيرة في الحوار الأوروبي خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، وهو حوار لم يصبّ جلّ اهتمامه على الناحية البيولوجية لهذه العلاقة، وإنما أيضاً على الناحية العاطفية. فالفلاسفة وعلماء الدين وكذلك الساسة والفنانون يوقرون ويبجلون هذا المصطلح ألا وهو الأمومة أو عاطفة الأمومة، وقد أصبح ركيزة لقريحة الشعراء، بل تدور حوله الروايات والدراما، كما أنه أصبح دافعاً قوياً ومستمراً للقيام بأعمال فنية قوية أو دون ذلك، والتي تعكس صورة هذه العلاقة العاطفية الأصيلة الفطرية، التي تتصف بالقوة والأبدية.

إن الأمومة شيء خالص لا شائبة فيه، وكذلك صارت شيئاً يضحي المرء من أجله ويجد فيه السلوان والشفاء، معينه لا ينضب ولا

يتبدل. إن الأمومة بهذا المفهوم أصبحت تراثاً ثقافياً مقدساً، وموضوعاً انبثق عنه كتابة الأساطير وحكايات الصغار، هي وطن يتحول سريعاً في نفسه، هو عالم لمن لا وطن له، فالأمومة نموذج يحتذى به كواجب مقدس، مُنح للمرأة وخُصَّت به حتى قيل «الأم ملك للطفل، والأمومة واجب مقدس من خصوصياتها، التي طُبعت وجُبلت عليها» (Beck-Gernsheim : ٢٠٠٨م).

في نهاية الستينيات من القرن العشرين لما صارت النساء في دول الغرب مؤهلات على المستوى العلمي، وحصلن على شهادات في مجال التعليم ثم أصبحن قادرات على العمل، عزفن عن أعمال المنزل والأسرة، وطرأ تحول في علاقة الرجل بالمرأة وفي علاقة الأم بطفلها. وبعد جدل شديد (غالباً غير منطقي مبعثه العاطفة) حول توزيع الأدوار بين الزوجين، ظهرت بالتدريج صورة جديدة من العلاقة بين الزوجين في العقود المتأخرة، فلم تعد المرأة العصرية مكلفة بأعمال المنزل، وإنما أصبح متوقعاً منها أن تعمل خارجه. ولما صارت المرأة تعمل خارج المنزل واستقطع من يومها أجزاء، وجدت نفسها أنه ينبغي عليها أن تستغل ما تبقى من يومها أحسن استغلال لصالح وليدها، بمعنى أن وقتها مع طفلها قد قصر فكان لزاماً عليها أن تجلس معه لتعطيه الحنان والمشاعر بصورة كبيرة في وقت قصير وضيق.

إن من النساء من يحلمن بالترقي في وظائف إدارية وأخريات يتطلعن إلى مكانة في مجال السياسة، وبعضهن يأملن الحصول على جائزة نوبل، ومع ذلك فإن عاطفة الأمومة والشعور بها لها مذاق خاص لديهن، هذا الشعور ـ كما ذكرت الأبحاث المعاصرة ـ يتملك أيضاً الأمهات المهاجرات للعمل خارج أوطانهن، اللاتي حينما هاجرن إلى بلاد غربية وتركن خلفهن أولادهن، أحسسن أنه قد حُطمت حدود

ما كان ينبغي لها أن تُحطم، حدود كانت لا تُمس، فأصبح التعامل مع هذا الوضع يمثل تحدياً صعباً مشحوناً بالمشاعر، وخاصة مع أسس العلاقات بين الطرفين، وقد تولد عن ذلك حالة من التخبط والتناقض بين أطراف المسألة.

إن معنى الأمومة كان يمثل علاقة ود مبعثها الفطرة ـ بين الأم وطفلها الذي من أترابها ـ جبلت عليها، إلا أن تحوّلاً في هذا المعنى حدث نتيجة ملابسات جديدة، مهد لها توزيع العمل عبر الوطني بين النساء في عالم معولم، ونتج عن هذا أمومة تمثل عبئاً حقيقياً على طرف من جانب، بينما جسدت نوعاً من الآمال والأمنيات لطرف آخر على الجانب الثاني، بل أحياناً أصبح هذا النوع من الأمومة مثار شك، وكثر اللغط في صحته، بل ويحارب، واعتبر سلعة تباع وتشترى.

إن جميع ما ينضوي تحت الحب الداني والحب النائي (من الشوق والغيرة، اللَّوْم واللوم المضاد) يتم إدراكه على أنه مجموعة متشابكة ومتداخلة من المشاعر والعواطف والتوقعات، التي تطرح علينا أسئلة تتكرر بصورة مستمرة: من هي الأم التي يمكنها أن تمنح الحب ولأي طفل؟ من ينبغي عليه أن يحب من الأمهات ومن يُسمح له؟ أي الأمهات يحببن أولادهن أكثر وأيهن أقل؟ أي الأمهات يحببن الطفل (الذي ليس من أترابهن) وأي الأمهات قد نسين الشعور بالأمومة وأيهن قد بخسن حق طفلهن؟

الشعور بالغيرة

إن لدى معظم الأطفال الشعور بالحنين إلى الأم التي سافرت بعيداً عنهم (Nazario: ٢٠٠٧م؛ Parreñas: ٢٠٠٥م) وبعضهم يرسم صورة مثالية لمثل هذه الأم في مخيلته، فهي تلك المرأة التي

تتصف بالجَلَد والصبر الذي لا ينفد والدفء والتفاهم والرعاية والحب الدائم الذي لا ينضب. إن كثيراً من هذه الأمهات قد تعلق قلبها بأطفال آخرين يقطنون في بلدان أجنبية بعد أن قمن بإرضاعهم ورعايتهم، بينما نجد أطفالهن الذين من أترابهن يريدون أن يشعروا بعاطفة الأمومة هذه عن قرب وكل يوم (Parreńas: ٢٠٠٥م، ص ١٢٩)، ومثالنا على هذا هي الآنسة فلوريث سانشز ـ (تبلغ من العمر ثمانية عشر عاماً) وهي ابنة امرأة فلبينية تعمل مربيةً في تايوان ـ تقول: «إن هذا شيء محير؛ أنا أشعر بالغيرة من هؤلاء الأطفال لأنني أعتقد أنهم أوفر حظاً مني حيث تهتم أمي بهم أكثر مني أنا ابنتها الحقيقية، لقد هاجرت أمي عني وذهبت إلى من تقوم على تربيتهم هناك في بلد المهجر» (Parreńas: ٢٠٠٥م، ص ١٢٩؛ ٢٠٠٣م، ص٤٢).

تتوجس الأم المهاجرة خيفة أن تخفق في القيام بوظيفتها كأم بديل للطفل، التي كلفت برعايته، حتى لا تخسر بعض المكافئات التي تحصل عليها بصورة دورية جراء مجهوداتها (أموال وملابس وخطابات شكر... إلخ) (Hondagneu-Sotelo/ Avila: ١٩٩٧م، ص ٥٦٠ وما بعدها). وفي الوقت نفسه تخشى هذه الأم المهاجرة أن يكون إخلاصها في عملها هذا السبب في أن ينسى الطفل أمه الحقيقية ويتوجه إليها دوماً بمشاعره، فتنشأ علاقة داخلية قوية بينه وبين حاضنته (المرجع السابق، ص ٥٦١). مثل هذه المشاعر المضطربة والمتداخلة تشعر بها أيضاً الأمهات الأخريات اللاتي يأتين بالمربيات بأنفسهن. ورغم ذلك نجد الأمهات في أمريكا يفضلن جلب مربيات من دول أمريكا اللاتينية، لأنهن يمتلكن الحنان والتلقائية بطبعهن والدفء، ومثل هذه الصفات تساعد في تربية الأبناء وخلق الثقة بين الطفل ومرضعته (Hochschild: ٢٠٠٣م، ص٢٣).

ومن الناحية الأخرى فإن كثيرين من الآباء والأمهات ينظرون بحذر وشكّ إلى العلاقة بين المربية والطفل، ودرجة ذلك. السيدة دومينا إحدى المهاجرات والتي تعمل مربيةً في مدينة نيويورك تقول: «إن الآباء والأمهات يأملون أن نقوم بدور الآب والأم معاً لأنهم لا يجدون الوقت الكافي للتعايش والتعامل مع أبنائهم، وعليه فإن الطفل يرتبط بالمربية أشد ارتباط لأنه لا يجد غيرها بجانبه دوماً، مما يثير ضيق الآباء إزاء هذه الحالة» (Cheever : ٢٠٠٣م، ص ٣٥).

وللحد من غضب الآباء والأمهات هذا فإن المربية تجد لزاماً عليها أن توازن يومياً بين مشاعرها وعملها، وخاصة أن كثيراً من الأمهات يرغبن في تفويض واجبات التربية لغيرهن، إلا أنهن في الوقت نفسه لديهن الشعور بالخوف تجاه ميل الطفل للمربية، وللحد من هذا الشعور فإن إرضاء المربية لصاحبة العمل أمر واجب، وتحاول المربية طي ذلك بأن تقنع صاحبة العمل بأن رعاية الطفل والعناية به وبنموه هي أولوية بالنسبة لها، فهو أغلى ما عندها. وإذا رأت صاحبة العمل أن الطفل يتودد لمرضعته فعليها أن تُحد وتلطف هذا الشعور بذكاء أمام الأم (صاحبة العمل)، لأن الغيرة تعمل عملها في مثل هذه المواقف. خلاصة القول يجب على المربية أن تظهر رعايتها للطفل وعنايتها به حتى تثق صاحبة العمل بها، وعلى الجانب الآخر عليها أن تحب الطفل دون مبالغة، لأن الحب بهذه الصورة من خصائص الوالدين.

الحب المُحرَّك أو «عملية زرع القلب المعولم»

المشاعر التي تصاحب المرء تأخذ شكلاً مشابهاً في توجهها للآخرين، إلا أن هناك بعض المخاوف يمكن حدوثها في أن يسلك

الحب طريقاً خاطئاً وأن يذهب إلى شخص آخر ليس من حقه ذلك، وإن كان هذا ـ طبقاً للأقوال التي وردت إلينا في لقاءات تم عقدها في هذا الإطار ـ لا أساس له من الصحة.

هذا الشكل من توجيه مشاعر الحب للآخر غير المطلوب يظهر ذلك جلياً في حالة نمو طفل أم مهاجرة، فحين تغيب الأم لسنوات عديدة ولا تأتي لزيارته ولو لمرةٍ واحدة، حينئذ تكون الأم قد ابتعدت عن متطلبات ابنها النفسية ـ بالإضافة إلى كونها بعيدة عنه جسدياً ـ من هنا تنشأ الفرقة. ويكون من حسن حظ الطفل أن تكون بجواره امرأة أخرى (مثل العمة أو الخالة أو الجدة أو الأخت) والتي لا تهتم فقط بوضعه الصحي، بل بأحواله النفسية وتمنحه الدفء والحنان، ومن هنا تتولد لدى الطفل مشاعر الود مع هذا الطرف الذي يقف بجانبه، وينسى أمه رويداً رويداً (Gamburd: ۲۰۰۰م، ص ۱۹٦)، باختصار فإن هذا الطفل يقوم بتوجيه مشاعر الحب وأحاسيس الود إلى امرأة أخرى عوضاً عن أمه.

ومثل هذا الوضع بالنسبة للأمهات العاملات خارج البلاد ليس بالهيّن عليهن، وتذكر بعض الدراسات أن الأم تعاني جراء ذلك معاناة موحشة، فهي تتوق إلى رؤية طفلها، ويتملكها الحزن لأنها لم تعايش لحظات نمو طفلها وترعرعه، وهي مهمومة دوماً بالسؤال عن أحوال طفلها وهل قامت المرأة البديلة (الجدة أو العمة والخالة أو الجارة) بجميع حقوقه من الرعاية والعناية والتغذية أم لا؟ أضف إلى ذلك أن أماً مثل هؤلاء الأمهات ليست لديها في المهجر حياة خاصة أخرى تنشغل بها، فمشاعرها الخاصة قد نضب معينها، فحياتها هي عملها في القيام بالعناية بالطفل الغريب عنها (Hochschild: ۲۰۰۳م؛ Hondagneu-Sotelo/ Avila: ۱۹۹۷م).

في هذه الحالة يصبح الطفل ـ الذي ترعاه هذا الأم وتمنحه جزءاً كبيراً من حياتها ـ أحد أصدقائها القلائل في البلد الغريب النائي (Hochschild : ٢٠٠٣م)؛ وتسعد هذه الأم بمرافقة هذا الطفل والضحك معه واحتضانه والقرب منه، إلا أنه عند كل ضحكة ولمسة وهمسة يهيجها الشوق إلى النائي الداني (ابنها الحقيقي الذي من ترائبها والبعيد عنها)، بل يخطر على بالها حينما تغدق بمشاعر الأمومة على الطفل الغريب، وكأنها تعبر بها لتمنحها لطفلها الذي من رحمها (Hochschild : ٢٠٠٣م؛ Hondagneu-Sotelo/ Avila : ١٩٩٧م، ص ٥٦٤ وما بعدها؛ Gamburd : ٢٠٠٠م، ص ١٩٩ وما يليها). وإن كان خلال ما جاء على لسان أمهات المهجر ـ والتي أجريت معهن بعض اللقاءات ـ يقرأ المرء في أعينهن شيئاً من قبيل الاعتراف بالذنب والتقصير.

هناك بعض الأمثلة لما ذُكر أعلاه، منها السيدة فيكي إحدى المهاجرات الفلبينيات، والتي تركت خمسة من الأبناء في وطنها، وأتت لتعمل في الولايات المتحدة لكسب المال. ففي أحد الحوارات معها قالت: «إن الشيء الوحيد الذي أصنعه هو حب الطفل الذي أرعاه فأنا أعطي كل الحنان لهذا الطفل، لأني لا أجد نفسي إلا معه، فأطفالي الحقيقيون هناك في عالم ناءٍ عني» (Hochschild : ٢٠٠٣م، ص ٢٢)؛ والسيدة روينا إحدى المهاجرات الفلبينيات أيضاً والتي تعمل في الولايات المتحدة الأمريكية تحكي عن الفتاة الصغيرة (نوا) والتي ترعاها بدلاً عن أمها الأمريكية من الصباح إلى العشي تقول: «إني أمنح (نوا) ما لم أمنحه لأبنائي»، وهذا الشعور أصبح متبادلاً إذ تقول (نوا): «إن مربيتي قد منحتني الشعور بأنها أمي الحقيقة» (المرجع السابق، ص ١٦). وكذلك السيدة ماريا التي أتت من الفلبين

لتعمل في ولاية كاليفورنيا تقول: « أحب طفلتي (آنا) ـ وإن كانت طفلتي التي لم ألدها ـ أكثر مما أحب ولديّ الاثنين اللذين أنجبتهما، فأنا أقوم على العناية بها عشر ساعات يومياً عدا يوم واحد أخذه في العطلة الأسبوعية، ولم أتعرف على أحد إلا جيراني، فالطفلة قد كفتني حاجتي النفسية» (المرجع السابق، ص ٢٤)؛ ولقد أطلقت عالمة الاجتماع السيدة هوخشيلد على هذا الشعور مصطلح سمّته «عملية زرع القلب المعولم» (المرجع السابق، ص ٢٢)، وهذا يعني أن الأمومة التي لا تقدر بثمن قد تم تحريكها ونقلها من أبناء المناطق الفقيرة إلى أبناء الدول الغنية.

إن ما يقرأه المرء من خلال هذه الحوارات يمكن أن يثير طرحاً لدى أمهات المجتمع الغربي ـ اللاتي يفوضن غيرهن لرعاية أولادهن ـ مفاده أن الدفء والحنان والحب الذي يظهر في تعامل المربيات المهاجرات مع الأولاد إنما هو شعور منحته البيئة التي نشأن فيها، والتراث الحضاري والثقافي الذي عشن فيه، إلا أنه في مثل هذه الحوارات تؤكد أيضاً أن بعض هذه المشاعر هي وليدة البعد عن الأطفال الحقيقيين والوحدة التي تعيشها هذه المهاجرة في بلد غريب. وبالنسبة لعالمة الاجتماع هوخشيلد فإن مثل هذه الصورة عن المربيات التي تطرحها نساء أمريكا صورة بسيطة وسهلة، وإذا سمع المرء صوت المهاجرات أنفسهن فسيرى أن الصورة قد بهتت وشابها شيء من الضبابية وحينها لا يوجد شعور بالأمومة الحقة ولكن حب ليس بالأساس ناتج عن العيش في الولايات المتحدة الأمريكية أو ناتج عن الوحدة والعزلة التي تعيشها المهاجرات أو حتى عن الشغف والتطلع للقاء أولادهن الحقيقيين في أوطانهم (المرجع السابق، ص ٢٤).

لَوْمٌ ولَوْمٌ مضاد

في عالمنا المعاصر تحوز عاطفة الأمومة قوة جاذبة عالية، وذلك لأن الأمومة تجتمع فيها مجموعة خصائص لا توجد في غيرها، فهي المثالية، وهي العروة التي لا انفصام لها، وكذلك الواجب المقدس، وفي مقدمة هذا كله تتميز الأمومة باعتبارها وشيجة قوية تربط الزوجين وينتج عنها توزيع الأدوار في الحياة الزوجية؛ ثم يأتي عمل المهاجرات كأمهات ليقوم بثورة على هذا القانون الطبيعي، وتغادر الأم الوطن وتهاجر عن أطفالها.

إن هذا يهدد أساس ما يرتكز عليه النظام الكوني، إنه تحد سافر للمبادئ الوثيقة التي تربى عليها الرجل والمرأة، وبهذا التحول شديد الأثر على حقيقة العلاقة بين الرجل والمرأة، تنشأ الضلالات والاختلافات، وحينها لا بد أن يرفع الكل أصواتهم لكي ترحل الأمهات المهاجرات من المجتمع، اللاتي يُلقى عليهن باللائمة وانتقادات لاذعة لهن ذلك وأنهن بلا قلب، لأنهن قد تخلين عن أخص خصائصهن وهي رعاية أطفالهن (Gamburd: ٢٠٠٠م، ص ١٩٩؛ Hondagneu-Sotelo/ Avila: ١٩٩٧م، ص ٥٥٢؛ Parreñas: ٢٠٠٣م).

إلا أن ترك الأبناء ليس بالأمر الهيّن على قلوب الأمهات المهاجرات اللاتي يُوجهن أيضاً لأنفسهن اللوم ويشعرن بالوخز النفسي، فمثلاً تقول إحدى المهاجرات الفلبينيات التي تعمل في روما: «عندما تذكر الطفلة التي أرعاها كلمة أمي يخفق قلبي بشدة ذلك لأن أولادي يقولونها لي أيضاً، إنني أشعر بالمأساة بصفة خاصة في الصباح حينما أقوم بالبدء في إعداد الطعام لها، لأنني كنت أفعل هذا لأطفالي من قبل وفي هذه اللحظة يراودني التفكير أنه يجب عليّ الآن

أن أعد الطعام لهم لا لطفل غريب عني» (Parreńas: ٢٠٠٣م، ص ٤١).

إنه ليس من السهل على المهاجرات أن يتغلبن على مثل هذه الانتقادات ـ سواء التي يوجهنها لأنفسهن أو تلك التي يوجهها الغير إليهن ـ فمن خلال استقراء بعض الحوارات التي دارت مع مثل هؤلاء المهاجرات نجد أنهن يقفن موقف المدافع (بكل صراحة ووضوح وعلانية) عن السبب الكامن وراء مغادرة أوطانهن وتركن أولادهن، بل ينتقدن وصفهن بقسوة القلب وبالتخلي عن المسؤولية الفطرية الملقاة على عاتقهن كأمهات (Hontagneu -Sotelo/ Avila: ١٩٩٧م، ص ٥٥٧)، وهناك ثلاثة خطوط للدفاع هي خط الدفاع التقليدي والابتكاري والهجومي.

بالنسبة لخط الدفاع التقليدي فإن المهاجرات يعتبرن أن هجرتهن ما هي إلا اضطرار حيث إن الهجرة لا تمثل حلماً أو رغبة لديهن ولكنها من أجل الأسرة والأطفال خاصة، هذا ما عبّرت عنه إحدى المهاجرات فقالت: «إن العمل الذي أعمله هنا في روما إنما هو من أجل أسرتي» (Parreńas: ٢٠٠٣م، ص ٤١). مثل هذه الحجج هي حجج تقليدية لأنها تعتمد على دافع معلوم مسبقاً يجسد معنى الإيثار وإنكار الذات لدى الأمهات.

وبالنسبة لخط الدفاع الابتكاري تذكر المهاجرات أن هجرتهن ليست نتيجة اختيار حر إنما هي نتيجة للظروف في عالم تغيرت معالمه وقوانينه، هذا ما تظهره إحدى مقولات مهاجرة تعمل في كاليفورنيا (Hontagneu-Sotelo/ Avila: ١٩٩٧م، ص ٥٦٣). ما الذي يجب على المرأة فعله، عندما لا توجد فرصة عمل سانحة لزوجها، ليس هناك من خيار إلا هجرتها، فهي الطريق الوحيد كي تستمر الأسرة

وتعيش عيشة الكفاف. تقول إحدى المهاجرات من جواتيمالا والتي تعمل في لوس أنجلوس: «يجب على الأم أن ترعى أطفالها، وإنه ليس سهلاً أن تترك الأم أطفالها وترحل، فكان من الأولى أن يهاجر الأب، إلا أن فرص العمل لا تمكنه من ذلك، ولذلك كان الخيار هو هجرتي، بالطبع مثل هذا الأمر جديد علينا استحدثته الظروف» (المرجع السابق، ص ٥٥٢).

إن المهاجرات لا يرفضن الصورة المثالية للأمومة ولا الواجبات المترتبة عليها بل على العكس إنهن يفسرنها تفسيراً جديداً بسبب التغيرات التي طرأت على الحياة، فيقلن إن الهجرة هنا اليوم هي الخيار الأمثل لكي يكون الدور الذي تقوم به الأم عادلاً (المرجع السابق، ص ٥٦٣). ومن خلال هذا يتم توسيع دائرة واجبات الأمومة ويتم تخطي الحواجز وطرح تصور جديد للأم المثالية (المرجع السابق، ص ٥٦٧) التي لا تهاب خطوب الدهر وتحافظ على عاطفة الأمومة داخلها.

أما خط الدفاع الهجومي فينعكس في أن المهاجرات يقمن برد الانتقادات على أنفسهن ثم الرمي بها بعيداً كما هي الحال في لعبة الورق «بيتر الأسود»(*)، وهنا تظهر الأمهات صاحبات العمل في الصورة مرة ثانية ويتم توجيه انتقادات لهن (Hondagneu-Sotelo: ٢٠٠١م ص ٢٤، ٤٠ وما بعدها؛ Hondagneu-Sotelo/ Avila: ١٩٩٧م، ص ٥٦٥ وما بعدها؛ Cheever: ٢٠٠٣م، ص ٣٥).

إن المهاجرات يعتبرن انفصالهن عن أطفالهن ضرورة فرضتها

(*) لعبة ورق «كوتشينة»، وفيها يتم إلقاء العبء والمسؤولية على شخص معين ممثلاً في أحد شخصيات بطاقات الكوتشينة ـ المراجع.

عليهن الظروف، على عكس ما يمكن أن تعتقده الأم «صاحبة العمل» بأنهن يرغبن في العمل ليس إلا لإثبات الذات وتحقيق طموح خاص، وهذا يعني أن هؤلاء النسوة يهاجرن عن بلادهن ويتركن أطفالهن بأيدي غيرهن فقط بدافع الأنانية البحتة، أو أنهن يعملن لسد أوقات الفراغ، أليس في هذا جفاء وإجحاف من أم مرفهة (صاحبة العمل) ضد أم يتم استئجارها للعمل لدى المرفهات؛ تقول إحدى المهاجرات من المكسيك: «إني أحب أطفالي أما هي (هذه الأم صاحبة العمل) فلا؛ إنهن يذهبن إلى بيوت تصفيف الشعر، يذهبن لتقصير أظافرهن وتسويتها، يذهبن للتسوّق وغير ذلك من هذا القبيل. وحينما يتواجدن في المنزل طول اليوم فإنهن لا يشغلن أنفسهن بالأطفال، لأنهن يدفعن المال لامرأة أخرى ترعى شؤون الطفل» (Hondagneu-Sotelo/ Avila: ١٩٩٧م، ص ٥٦٥ وما بعدها).

إن المهاجرات يعتبرن أن الأمومة المثالية التقليدية هي تحمُّل الواجبات دون انقطاع، إذا ما أتاحت ذلك الظروف المادية واقتصاديات الأسرة، ووضعهن ليس إلا وضعاً استثنائياً حتمته الظروف والحاجة، ويؤكدن على أن يراعين قواعد الأمومة والحنان التلقائية التي لا يجدها المرء بين دفتي كتاب، إلا أنه في الوقت نفسه لا حيلة لديهن إلا التخلي عن مفهوم الأمومة المتمثلة في وجودهن في مكان واحد مع أطفالهن (أمومة المكان).

هجرة الخادمات

بعد الذي ذكرناه سابقاً بخصوص العاملات المهاجرات علينا ألا نأخذ بعين الاعتبار الأسر الغنية فقط ولكن يجب علينا أن ننظر أيضاً إلى ما يحدث في البلدان البعيدة التي تأتي منها هؤلاء المهاجرات وما

يحدث لأسرهن هناك. إذا نظر المرء من هذا الجانب يمكنه أن يحصل على صورة مغايرة تماماً. إن رحلة المهاجرات عاملات المنازل وقصتهم لا تعد مكسباً بل هي مغرم لمجتمعاتهن، من منطلق مصطلح «هجرة العقول» المعروف، ويعني هجرة أصحاب الخبرات وجراء المشاكل التي تواجهها مجتمعات بعينها، وفي حالتنا هنا ينظر إلى ذلك من زاوية نطلق عليها «استنزاف الرعاية» (Hochschild : ٢٠٠٣م)، أي من خلال هجرة الخادمات اللاتي يعملن طول اليوم لدى الدول الأكثر غنى.

٥. منظومة هرمية معولمة بدلاً من عدالة معولمة

هناك تصور إيجابي يؤيد هذا النوع من هجرة النساء في مجال الرعاية سواء للمسنين المحتاجين أو لرعاية الأطفال أو أعمال المنزل، الذي يفسر هذا الأمر على أنه تبادل مصلحي وفيه راحة للكل، ففيه تخفيف أعباء عن أشخاص من جهة، وبمثابة تقديم عون لأشخاص آخرين من جهة أخرى. مثل هذا التصور لا يخلو من العيب: إنه يتجاهل **أولاً**: أن التكلفة مقابل المنفعة غير متكافئة، إذ إن ما يخفف العبء عن الدول الغنية يقابله ظهور مشاكل جمة في الدول الأقل غنى وفي سائر العالم؛ **وثانياً**: يتمخض عن هذا النوع من الهجرة ظهور صور جديدة في أعين المهاجرات من الإحساس بعدم وجود العدالة الاجتماعية، ففارق المعيشة بين الدول الفقيرة والدول الغنية يصل حتى إلى المطبخ وحجرة الأطفال. **ثالثاً**: أن الهجرة للعمل بالمنازل في عيون المهتمين بقضايا المرأة هي مسألة محيرة، فمثل هؤلاء يطالبون بمساواة المرأة في مواجهة مع صاحب العمل الذي يستغل عدم التساوي العالمي الذي بين النساء من أجل مصالحه الشخصية.

وفي الوقت نفسه ما يزيد الطين بلة توقع ظهور أشكال أخرى من الاستغلال مستقبلاً، حينما يتم اجتياز الحدود وتتقارب الشعوب الغنية والفقيرة، ولا يمكن حينئذ اتخاذ أي سياسة لغلق هذا الباب. حينها تكون الدول الغربية الغنية قوة جاذبة، ما دامت البنية الأساسية في مثل هذه الدول مفقودة، والتي تسمح للمرأة أن تتساوى في العمل مع غيرها، وما دامت النساء في هذه الدول يبحثن عن حلول واستراتيجيات ليس إلا لمجرد البقاء.

في سبعينيات القرن العشرين حينما أخذت الحركات النسوية تنتشر، كان شعارها الحياة الشخصية سياسة (Hanish: ١٩٦٩م)، وبتعبير آخر، إن أشكال الحياة الشخصية ليست أمراً يتعلق بالشخص ذاته وحسب وإنما أصبح حقيقة سياسية. إن هذا الأمر أصبح حجر أساس في بناء المجتمع، ولا يذكر فقط عند الحديث عن عدم المساواة وحسب، بل في جميع الأمور. اليوم وفي عصر الهجرة العالمية يمكننا أن نكمل الشعار ونقول: الحياة الشخصية عولمة (Hochschild: ٢٠٠٣م، ص ٣٠)، بمعنى أسهل يمكننا القول إن التغير أو التحول الذي حدث لعمل المرأة ـ ومع ظهور ظلال اقتصاد يعتمد على الفرد في ظل ضبابية الشرعية ـ ليس عملاً يتعلق بحياة الأفراد وحسب إنما هو أمر يتعلق بطريق مباشرة بالعدالة في عصر العولمة، وعولمة توزيع الثروات. إن هذا التطور لا يمكن حدوثه بدون منظومة هرمية سياسية واقتصادية واجتماعية بين الشعوب.

الفصل السابع

هل تتقلص هيمنة الذكور؟

رجحان كفة المرأة في الأسر المعولمة

هناك من يدعي أن ليست ثمة صلة إلا نادراً بين الهجرة وتحرير المرأة، فالهجرة تكون لدواعي الفقر والفاقة، بينما التحرر نوع من الترف، وهناك أيضاً من يقول إن ما يلحق بالمرأة من ظلم وعدم الإحساس بالعدالة سيكون سبباً في تفاقم عمليات الهجرة، بل ومحفزاً لذلك (Han: ٢٠٠٣م: ص ٢٨١)؛ وكذلك يذكر البعض أن المرأة تُستعمَل كأداة من خلال هذا النوع من الزواج القسري، حيث يتم إرسالها إلى رجل غريب لِتُعامَل معاملة الرقيق (انظر الفصل السادس، وأيضاً Kelek: ٢٠٠٥م).

من أجل تحسين المرأة لوضعها الاجتماعي أما زالت تلك الأغلال القديمة تطاردها حتى في إطار الهجرة وداخل الأسر المعولمة، وهي أغلال من شأنها أن تمثل قيداً يعوق المرأة من أن تمضي قُدماً نحو تحرير نفسها؟ أليس هناك تغيير في هذا النمط السلطوي الذكوري، وهو تغيير طالما تهفو إليه المرأة؟ مثل هذا الطرح المثار من خلال هذه الأسئلة يمكننا التعبير عنه بصورة مختصرة في العبارة: «في أعقاب الهجرة نجد الرجل والمرأة في تعاملهما مع موروثات والتقاليد القديمة يتجهان نحو ابتكار شيء جديد»

Hondagneu-Sotelo) : ١٩٩٤م، ص ٨٧)، فالهجرة يمكن أن تغير من ميزان القوى بين الجنسين، وتصيغ قاعدة جديدة في التفاوض بينهما، حيث يتآكل النظام السلطوي لتبدأ صفحة جديدة من التعامل (Treibel : ٢٠٠٤م)، ولذا فإننا نرى أن ميزان القوى في الأسر المعلومة يأخذ صوراً وأشكالاً مختلفة، وبالتالي يترك ذلك لدينا انطباعاً أولياً بأن المرأة من خلال ذلك ستحظى ببعض المكاسب.

١. من أين وإلى اين؟

يمكننا طرح السؤال (من أين وإلى اين؟) إذا ما أردنا الحديث بصورة تقريبية عن التغيير الذي يمكن توقعه في العلاقة بين الجنسين، وعلى وجه التحديد في آفاق مسار الهجرة؛ وليس بالأمر الخفي أنه في المجتمعات الغربية خطت مسألة المساواة بين المرأة والرجل خطوات واسعة إذا ما قورن ذلك بمجتمعات بلدان أخرى، وهو أمر تدركه النساء اللاتي ينزحن نحو الغرب (أو من الجنوب إلى الشمال) سواء من أجل الهجرة أو الزواج، حيث يتوقعن بالطبع الحصول على حقوق إضافية، والعكس من ذلك بالنسبة للنساء اللاتي يتجهن من الغرب إلى الشرق (أو من الشمال إلى الجنوب)، فعليهن أن يتوقعن انتقاصاً من حقوقهن وتقليصاً لها، وهو أمر يواجِهْنه ليس فقط على مستوى المؤسسات المجتمعية (التعليمية منها أو القضائية) بل أيضاً في المؤسسات الخاصة وفي العلاقات الثنائية.

المرأة الغربية في التسلسل الهرمي للعائلة

نرى المرأة الغربية والمتزوجة من رجل لا ينتمي للمجتمع الغربي تجابه بصورة كبيرة البيئة الاجتماعية المتغيرة، التي لا تعد فيها مسألة

الهوية وقضية الاستقلال الذاتي ـ وخاصة بالنسبة للمرأة ـ بالأمر ذي الأهمية الكبيرة؛ ويعني ذلك بالنسبة للنساء ـ اللاتي حققن نجاحاً على المستوى المهني، وتَمَكَّن من صياغة حياتهن طبقاً لتصوراتهن ورغباتهن الخاصة ـ بداية لمرحلة ما في تاريخ حياتهن. وفي محيط البيئة الخارجية تم تقييد حقوقهن بشكل ملحوظ، وفي ظل ظروف معينة لا يمكنهن التحرك دون صحبة رجل، وبعض النساء يدركن أنهن لم يتزوجن فقط الزوج بل تزوجن عائلته، بمعنى آخر عائلته الكبيرة مترامية الأطراف، التي تتبع النظام الهرمي القوي والأحكام الراسخة والضوابط القائمة، حيث تجد فيه المرأة نفسها ـ ليس إلا لكونها امرأة ـ في أسفل سافلين، وهو أمرٌ يمكن ملاحظته إذا ما أصبحت المرأة كتابع لزوجها في موطنه، بل ربما تكتشف ذلك أيضاً حال مكوث الزوجين في بلد غربي، من أول يوم من عقد القران، حينما يتم إشراك بعض أعضاء العائلة الذكور في صلاحية تقديم التوجيهات [بطريقة آمرة] للزوجة.

وفي دراسة عن زوجين (الزوجة إنجليزية والزوج هندي) تتذكر الزوجة في صباحية عرسها مثل تلك التوجيهات حيث تقول: «لم يدر في خلدي. . . أن يتطلب مني الزواج مثل هذا التغيير؛ تغيير يقوم عليه بعض أقرباء معينين. كان حفل العرس صغيراً، حيث حضره فقط ستون شخصاً، وفي الصباح وجدت أمامي في جميع أركان المكان وروداً ملقاة على الأرض وزجاجات خمر وأكواباً واطباقاً متسخة؛ حتى تلك اللحظة كان أخو زوجي ـ الذي كان قد حضر من الهند ـ يعاملني بلطف وأدب، وإذا به حينما رأى هذه الفوضى نظر باشمئزاز، وصاح بي بصوت عالٍ قائلاً: ما هذه المزبلة، تحركي وقومي بتنظيف ذلك. . . حينئذ كأنما أسقط في يدي، ولم أنبس ببنت شفة، وتساءلت

كيف واتته الجرأة أن يوجه لي مثل هذه الأوامر في بلدي هنا!» (Joshi/Krishna: ١٩٩٨م، ص ١٨٢).

في العديد من البلدان غير الغربية مثل الهند، نجد (علاوة على التسلسل السلطوي الذكوري) تسلسلاً هرمياً عمرياً [التوقير بسبب الفروق العمرية]، الذي يتمثل في قواعد صارمة تنظم علاقة الشباب بالشيبة أو بمن هم أكبر سناً، بمعنى أنه كلما زاد عمر الإنسان عَلتْ مكانته بين الشباب، الذين لا بد أن يبجلوه وله حق عليهم في الطاعة والاحترام؛ وعليه فإن المرأة الإنجليزية أو الأمريكية إذا ما تزوجت برجل هندي، فعليها أن تتوقع أنها سوف تجابه نوعين من السلطة، سلطة متمثلة في الذكورة والأخرى تنعكس في الفروق العمرية، حتى ولو كانت هذه الفروق بين السيدات. في هذا النظام السلطوي تحتل الزوجة المرتبة السفلى فيه، بينما تعتلي الحماة المرتبة العليا وقمة الهرم، والتي تنظر إلى زوجة ابنها على أنها ساذجة دون خبرة بالحياة، ولذا فهي تتوقع منها التبعية والإذعان لها، كما يفعل ابنها معها «العريس الطازج»، سواء حدث الزواج في بريطانيا أو الهند، فالقاعدة تكمن في أن: «الأسرة أولاً وأخيراً» ، والحماة هي التي تحكم وتتحكم في توجيه هذه القاعدة.

يتذكر رجل هندي متزوج بإنجليزية الأيام الأولى من زواجه، حيث يقول: «استقللت مع زوجتي كاترينا السيارة وكانت أمي وابن عمي برفقتنا، بدا الأمر بالنسبة لي طبيعياً، ولم يكن كذلك بالنسبة لزوجتي، حيث لم تتوقع ذلك، وفي الصباحية قمت بمرافقة ابن عمي إلى المطار حيث ودعته، تصرف كهذا اعتبرته زوجتي نوعاً من الإهانة، بينما كنت متحيراً إزاء ذلك. قضينا بضعة أيام من شهر العسل في معزل عن عائلتي، إلا أنه أثناء ذلك اضطررنا للعودة إلى لندن لأن

أمي أصيبت ببعض آلام في الحلق، تصرف كهذا ـ قطع شهر العسل واستئناف العودة مرة أخرى لقضاء بقيته ـ لم يكن بالنسبة لي أمراً مستغرباً، إلا أنه في الوقت نفسه قد سبب لزوجتي آلاما نفسية مبرحة» (المرجع السابق، ص ١٧٤).

يصبح تسلط الحماة أكثر ضراوة عندما يقرر الزوجان الشابان الارتحال إلى الهند ليقيما في بيت العائلة الكبيرة هناك، الذي تكون اليد العليا فيه للحماة في مسائل تربية الأطفال وأمور المطبخ، فلا جدال حول حكمة تصرفها واتساع معرفتها في ذلك، ويطلق لها العنان في التحكم في كل شيء دون رقيب أو حسيب، فلها حق أن تفتح رسائل الزوجين لتقرأها أو تسمع المكالمات الهاتفية الخاصة بهما، والرقابة على عملية الإنفاق داخل المنزل، وعملية تأثيث غرفة النوم طبقاً لتصورها، كما لديها الحق في تحديد نوعية الملابس والحلي التي ترتديها الزوجة، وفي أي مناسبة يمكنها هذا، أو لا يسمح لها ذلك (المرجع السابق، ص ١٨١).

إزاء هذه المواقف يستشعر المرء بالطبع تلك الآثار النفسية ذات الوقع الشديد على الزوجة القادمة من الغرب، وخاصة لو واجهت مثل هذه المواقف شابة تعمل في المحاماة أو طبيبة أو كانت باحثة في العلوم البيولوجية، فمثل هذه المرأة التي اعتادت على أن تكون لها حياتها الخاصة، نراها وقد استبدلت مفهوم المساواة بنمط النظام السلطوي، وأصبحت تابعة بعد أن كانت مستقلة؛ أمرٌ كهذا يهدد بالطبع ثقتها بنفسها ويزعزع صورتها الشخصية، لأنه يتطلب جهداً خارقاً للعادة وانضباطاً للذات غير معتاد، كي يتم تجنب توابعه.

في الدراسة المذكورة أعلاه (الخاصة بزواج إنجليزية من رجل هندي) تَرِد أقوال شابات إنجليزيات بصورة متكررة عن جهودهن

المضنية في استرضاء الشريك، ولَعِب دور الطاعة والانصياع، واصطناع ابتسامة الرضا على شفاهن، التي تمنع تَصَعُّد أي تمرد داخلي كامن في نفوسهن، [بينما لسان حالهن يقول] إن الإحساس بأن تكون الزوجة تحت السمع والطاعة لعائلة زوجها وأمه ليس فقط بالأمر البغيض، بل يُعرِّض ذاتها لهزات نفسية شديدة (المرجع السابق، ص ١٨٤).

يواجه الزواج ثنائي القومية ضغوطاً شديدة عندما تكون المرأة من الغرب والرجل من الشرق، وتذكر ذلك إحدى الدراسات التي تشير إلى أنه إذا ما تزوجت امرأة من الدنمارك رجلاً يابانياً نرى الخلافات تحتدم بينهما لتصبح في أوجها، والعكس في ذلك نجده لو تزوجت يابانية من رجل دنماركي، حيث تذوب مثل هذه الخلافات وتصبح العلاقة أكثر تناغماً إلى حد كبير، وتدلل على ذلك إحصائيات الطلاق في هاتين الحالتين، حيث نجد ارتفاعاً بصورة صارخة في الحالة الأولى، بينما نجد انخفاضاً ملحوظا بالنسبة للثانية (Refsing : ١٩٩٨م، ص ٢٠٤).

المرأة غير الغربية أكثر استقلالية في الغرب

تنحسر غالباً استقلالية المرأة الذاتية في عمليات الهجرة أو الزواج من الغرب إلى الشرق، وهذا بخلاف الهجرة في الاتجاه المعاكس، أي من الشرق إلى الغرب، ففي الهجرة نحو الغرب تحظى المرأة على فوائد جمة، ليس على المستوى الاقتصادي فقط، بل أيضاً على المستوى الشخصي. ففي المجتمع الغربي هناك مساواة في الحقوق بين المرأة والرجل، ابتداءً بمسألة المواريث مروراً بالفرص التعليمية وانتهاءً بإمكانية ان تطلق المرأة نفسها مثلها مثل الرجل، كما يمكن

للمرأة الاشتراك في دورات لثقافة العلاقات الجنسية، كما أن هناك وسائل مأمونة لمنع الحمل، وهناك أيضاً من القوانين الرادعة لأي عنف جنسي يمارس ضد المرأة، بما في ذلك إجبار الزوجة على إقامة علاقة جنسية دون رضاها، وهو أمر يعد جريمة جنائية يحاكم عليها الزوج إذا ما اقترفها.

مثل هذه الحقوق تستطيع المرأة الحصول عليها، وإن كان ذلك يحدث في كثير من الأحيان بقيود وشروط معينة تحول دون تحقيق ذلك، فلا يعني وجود القانون إمكانية تحقيقه على أرض الواقع، وإن كان هذا لا يغير من حقيقة استقلالية المرأة الذاتية سواء على مستوى البيئة المجتمعية أو على المستوى الشخصي، فهناك من المميزات الكثيرة التي تحظى بها بعض المجموعات المهاجرة من النساء غير المتزوجات (سواء كن مثليات أو أمهات دون معيل أو مطلقات)، أكثر مما يمكن أن تحصل عليه المرأة المتزوجة الأم في البلد الأصلي، وليس بأقل مما تحظى به المتزوجات من حقوق بصورة عامة، فالطريق إلى الغرب بالنسبة للنساء المهمشات اجتماعياً يعد بمثابة فتح جديد لآفاق أكثر من رحبة.

يعد الطلاق في كثير من البلدان غير الغربية أمراً ليس بالهيّن واليسير، بل يكاد يكون مستحيلاً على المستوى العملي، لذلك تعتبر الهجرة إلى الغرب في بعض الاحيان سبيلاً للزوجة التي يمكنها من خلالها أن تتخلص من علاقتها الزوجية التي ضاقت بها زرعاً؛ ففي كثير من البلدان هناك عراقيل قانونية بصورة مبالغ فيها تقف كحائط صد ضد الطلاق، كما أن لذلك تبعات اقتصادية خطيرة للغاية تجنيها المرأة، علاوة على النظرة الاجتماعية لمن تحمل لقب مطلقة، التي يُنظَر إليها بنوع من الازدراء، وعلى المطلقة أن تتوقع عقوبات صارمة

جراء إقدامها على فعلتها هذه (على سبيل المثال نزع حضانة الطفل من أمه)، ولا ينظر في ذلك إلى حالة الزوج (وإن كان مدمناً أو نصاباً ومحتالاً)، أو كونه معتاداً بصورة يومية ضرب زوجته بصورة مبرحة، التي ليس عليها إلا أن تصبر على أذاه، فإذا ما ضاقت بها السبل تصبح الهجرة إلى الغرب بالنسبة لها هي الحل هرباً من هذه العلاقة الزوجية الجائرة.

ونموذج لذلك نستخلصه من نتائج دراسة سويدية (Darvishpour : ٢٠٠٢م) تشير إلى أن معدل الطلاق في الأسر الإيرانية المهاجرة هو أعلى بكثير مما نجده بين الأسر السويدية التي تمثل مجتمع الأغلبية، ويُرجِع الباحث ـ الذي قام بهذه الدراسة ـ هذه الفروقات في معدل الطلاق إلى سببين؛ (أولهما) يكمن في أن كثيراً من الزوجات الإيرانيات في بلدهن الأصلي كن يشعرن بالتعاسة في علاقاتهن الزوجية، إلا أنهن لم تكن لديهن الجرأة في طلب الطلاق، ولما تغير بهن الحال عند وصولهن إلى البلد الجديد، حيث تساوت حقوقهن مع حقوق الرجل وخاصة الحق في الطلاق، كما أنه قد أتيحت لهن الفرصة للعمل ليعتمدن على أنفسهن، وبذلك لسن في حاجة إلى عون وتوجيهات أزواجهن؛ أما ثاني هذين السببين فينعكس في تراجع الوضع الاجتماعي والاقتصادي للرجل الإيراني في بلد المهجر، وهو وضع أدى إلى اختلال ميزان القوى في العلاقة الزوجية من الداخل، وبالتالي إلى احتدام الخلاف بين الزوجين، وهو أمر من شأنه أن يسبب مزيداً من ارتفاع معدل الطلاق في مثل هذه الأسر.

كما أشارت هذه الدراسة إلى استنتاج هام مفاده أن المرأة تعتبر مكوثها في بلد المهجر بمثابة تحرر من قيود الماضي، ففي عدة لقاءات أجريت مع رجال وسيدات من إيران تم سؤالهم: هل هناك

رغبة ونية للعودة إلى إيران لو قُدِّر أن حدث تحول في النظام السياسي هناك؟ جاءت الإجابة واضحة: جميع الرجال على وجه التقريب يهفون إلى العودة، بينما كان الأمر بالنسبة للسيدات أنه لا مجال إلى ذلك، حيث أعربن عن مخاوفهن من أن يفقدن مكتسبات منحها إياهن بلد المهجر، والتي شدت من أزرهن، وجعلتهن في وضع قوي (Darvishpour: ٢٠٠٢م).

ونجد مثل هذا الاستنتاج في دراسات أخرى لجنسيات أخرى، أجريت خلالها عدة لقاءات مع الجنسين، وتم سؤالهم السؤال نفسه (الرجال بالإيجاب والنساء بالرفض) (Darvishpour: ٢٠٠٢م، ص ٢٧٨؛ وانظر Pyke: ٢٠٠٤م، ص ٢٦٢)، وفي الحقيقة وعلى المستوى العملي إذا ما لاح في الأفق أية إرهاصات للعودة، تفضل المرأة تأجيل النظر في ذلك، ولديها الكثير من المبررات تنسف جميع محاولات الرجل في إقناعها بالعودة إلى الموطن الأصلي حيث العائلة الكبيرة، حتى ولو لم يكن الوضع في بلد المهجر على ما يرام، كرفض مثل هذه البلاد استيعاب الغرباء كمهاجرين، أو الحصول على أجور متدنية في وظيفة غير آمنة؛ فالمرأة عموماً لا تريد أن تتخلى قيد أنملة عن حريتها التي اكتسبتها في بلد المهجر.

إن تفاعل المرأة تجاه المتغيرات في العلاقة بين الجنسين في بلاد المهجر ليس مجرد انفعال، بل نراها تنشط في ذلك لفرض مزيدٍ من المساواة في العلاقة بين الجنسين، ونجد ذلك أكثر وضوحاً فيما يتعلق بقضية اختيار شريك الحياة، وإن كانت مثل هذه القضية (في المقابل) تعد معياراً هاماً في عالم الرجال، تثيرها مسألة المساواة أو عدمها في العلاقات بين الجنسين. ويمكننا تلخيص ذلك بإيجاز: بما أن قضية العلاقة بين الجنسين لم تعد قيد جدل بمنأى عن الأعراف

والتقاليد، لكن على الأقل هناك حراك ملموس وخاصة في مسألة اختيار الشريك طبقاً للنظام الأسري، وذلك بهدف التفاوض لطرح صياغة جديدة في المستقبل، وذلك لأن مبدأ اختيار الشريك من شأنه أن يضع أنماطاً جديدة في العلاقة بين الجنسين أو يبقي العلاقة كما هي.

٢. أنماط اختيار الشريك

تسبغ الدول الأوروبية على نفسها صفة «الدول القومية المتجانسة»، وذلك مذ وصلت تدفقات الهجرة إليها، لكن مع تزايد أعداد الأجناس والأعراق الأخرى، بدأ يتم إدماج المجموعات المهاجرة الجديدة تحت مظلة سياسة الدولة المركزية، وبالتالي كان نمط الزواج بين المهاجرين محط سؤال: هل يقوم المهاجرون بالزواج من بني جلدتهم، أم هذا أمر شخصي محض، وهل ثمة تواصل في ذلك بين فئات المجتمع الأقلية منها والأغلبية؟

تتماثل إجابة جميع أطياف المهاجرين عن هذا السؤال (سواء الأتراك في ألمانيا، أو الهنود في بريطانيا، أو الإندونيسيون في هولندا) مما يمثل ظاهرة مجتمعية، بل نرى معظم أولئك الذين استقر بهم المقام في المهجر منذ سنوات بعيدة لا يقدمون على الزواج من أهل البلد، بل نجدهم يفضلون الزواج من أبناء جلدتهم؛ ومن خلال التركيز على وجود عوامل مختلفة ـ التي تمثل قاسماً مشتركاً بين هذه الأطياف ـ تطرح لنا التحليلات السوسيولوجية التقليدية مجموعة من التفاسير الخاصة بهذه الظاهرة.

وعن هذه الظاهرة يبدأ أستاذ علم الاجتماع «روبرت ميرتون» ـ وهو أول من ابتكر مصطلح «الزواج البيني أو اللحمي»

Intermarriage(*) ـ حديثه قائلاً: «على الرغم من أن المهاجرين يعيشون في فلك الدولة القومية المتجانسة فهم ما زالوا متعلّقين بأوطانهم (بطريقة ممنهجة) غير منفكين عنه»، وقد قام روبرت بتحليل البنية الاجتماعية وسلوك الفرد فيه، بما في ذلك مسألة اختيار الشريك، التي تتطلب ـ كما يذكر روبرت ـ شروطاً وعوامل خاصة بمجموعة اجتماعية معينة ، والتي تنعكس في مساهمات الرجل والمرأة فيها، ومقدار مثل هذه المساهمات لكل منهما، بالإضافة إلى قدرة هذه المجموعة على التواصل مع مثيلاتها وكثافة ذلك (Merton: ١٩٧٦م، ص ٢٢٠). وعن مدى تأثير هذه العوامل يشير روبرت إلى أنه أمر يعتمد على قدرة الشخص في استيعاب شريك داخل المجموعة الواحدة، أو قدرته على التمازج مع مجموعة أخرى عن طريق هذا التزاوج؛ وقد أيد الكُتّاب المعاصرون هذه الاعتبارات، مع اهتمام خاص بما يطلق عليه البيئة الظرفية والفرص السانحة ـ (انظر على سبيل المثال Klein: ٢٠٠٠م؛ Spickard: ١٩٨٩م، ص ٣٦١ وما يليها؛ Vetter: ٢٠٠١م) ـ وكذلك المعايير الثقافية وحدود ذلك.

وينبغي أن تفسر هذه العوامل مبعث الأنماط السلوكية لمثل هذا النوع من الزواج، والتي تنعكس في زواج المتجانسين [أو من يشتركون في عرق واحد] أو الزواج من شريك من البيئة الاجتماعية نفسها، والمثل الذي يقول إن «الطيور على أشكالها تقع» يجسد بحق حالة هذا النوع من الزواج بين المهاجرين، ولا نفرق هنا بين أنماط المهاجرين المختلفة والمواطنين (أصحاب البلد عموماً) أو أنواعهم من حيث الذكورة والأنوثة، باعتبار ذلك قانوناً عاماً في التعاملات

(*) يتضمن مصطلح Intermarriage الزواج بين رجل وامرأة داخل مجموعة معينة والزواج بين الأقارب ـ المراجع.

الإنسانية، ومنهجنا في ذلك على غرار تطبيق نتائج البحوث التي تتناول الرجل على حالة المرأة، ونعني هنا أن النتائج التي يتم استخلاصها والتي يتم تطبيقها على المهاجرين في إطار الدولة القومية، يمكن التعاطي معها بالنسبة لمواطني البلد، فالميل إلى اختيار شريك من بلد المنشأ ليس ممستغرَباً في مثل هذا المنظور.

إن زواج مهاجر فيتنامي ـ يعيش ويعمل في الولايات المتحدة ـ من فيتنامية في فيتنام، لا يختلف كثيراً عن سلوك شخص من بايرن يتزوج بامرأة من منطقته نفسها، ولا يختلف عن الزواج المتكافئ (زواج كاثوليكي من امرأة من الملة نفسها، وزواج أبناء الطبقة المتوسطة وكذلك الفلاحين من المستوى نفسه)، فالجميع يبحث عن شريك يتناسب مع طبقته وبيئته الاجتماعية، فإذا كان الجميع يتجهون نحو الزواج من الوطن أو حتى من المنطقة التي يعيشون فيها، بل ويتبنون ذلك، فما الغريب في الأمر إذا تزوج فيتنامي فيتنامية من بلده رغم أنه يعيش في أمريكا؟ أليس هذا يعد من البديهيات؟

مثل هذا الافتراض يبدو معقولاً بصورة كبيرة، إلا أنه يولد إشكالية معقدة للغاية تفترض بصورة ضمنية أن هناك توافقاً وتجانساً بين المهاجرين وأبناء جلدتهم في بلد المنشأ، وبالتالي يمكن القول مثلاً إن المهاجرين الأتراك في ألمانيا متجانسون ومتكافئون مع أبناء جلدتهم في تركيا، والأمر يسري أيضاً على المهاجرين المغاربة في فرنسا.

لقد أكدت نتائج العديد من أبحاث الهجرة ـ التي أجريت في الفترة الأخيرة ـ أن مثل هذه المعطيات أمرٌ مشكوكٌ فيه، فلم يعد المهاجرون الأتراك المقيمون في ألمانيا أو المهاجرون الباكستانيون في بريطانيا على حالتهم نفسها قبيل قدومهم إلى بلاد المهجر؛ فحالتهم بالطبع قد تغيرت طبقاً لمعايير مختلفة (الآمال والتوقعات،

والاحتياجات المتنوعة) بل أيضاً على المستوى القيمي، ليمثلوا بذلك مجموعتين مستقلتين (مجموعة الأتراك الألمان ومجموعة الباكستانيين البريطانيين).

لم تستمر ممارسة هؤلاء لحياتهم في بلاد المهجر من خلال تقاليد جلبوها معهم من بلد المنشأ، فبعد قدومهم إلى البلد المضيف أصبحت هذه التقاليد مجرد موروثات ثقافية، لينفتح هؤلاء بعدها على عوالم المجتمع الجديد الاجتماعية والسياسية والقانونية والاقتصادية، ونتيجة هذا النوع من الازدواجية التي تنعكس في حالة من الشد والجذب بين «هنا» و«هناك»، ليتولد عنها هجين ثقافي جديد (Baumann: ٢٠٠٢م؛ Kibria: ١٩٩٣م؛ Tietze: ٢٠٠١م). إلا أننا نجد أصحاب التفسيرات التقليدية يتجاهلون أهمية وصف هذه الحالة ويعتبرونها أمراً غير هام، إذ نراهم يغضون الطرف عن أن مثل هؤلاء المهاجرين يقفون ويتحركون بين بلدين وثقافتين ومجتمعين، وهذا ما نريد توضيحه بصورة تفصيلية.

في الحقيقة يمكننا أن نشير إلى أن حياة المهاجر من هذا النوع دائماً تدور بين النظر والمناظرة، فانتماؤه لعالمين (المنشأ والمهجر) يهيّئ له فرصاً ذات أبعاد كبيرة، فعندما يضع نصب عينيه هذين العالمين ينفتح أمامه طريق للمناظرة بينهما، يستطيع من خلاله أن يقارن بين متطلبات هذين العالمين ومميزاتهما وعيوبهما، وبالتالي يستطيع أن يحقق لنفسه موقفاً خاصاً إزاء هذين العالمين، ويستجلب لنفسه من ذلك بعض المنافع والمصالح؛ بل إن سعيه في ذلك واستيعابه لعالمين مختلفين، يجعلان منه شخصية مرنة تستطيع القيام بجميع المهام الموكلة إليه، ويجلب لنفسه منافع مالية، وكذلك في أموره الخاصة التي من ضمنها عملية اختيار شريك الحياة الزوجية.

الصور المعادلة في الاعتبار

تشير نتائج أبحاث مختلفة إلى أنه عندما يريد المهاجر أن يتخذ قراراً في أمرٍ ما، يستدعي إلى مخيلته صورتي عالميه المختلفين (عالم المنشأ حيث التقاليد والموروثات، وعالم المهجر حيث الأنماط والعادات الجديدة وما يستجد من نشاط وحركة) بأفق يعادل فيه بين صورتين، ومثل هذا الأفق يجعله قادراً على تحديد اختياراته، منها بالطبع اختيار شريك حياته، بمعنى آخر يصبح لديه بوصلة (يمكن أن نطلق عليها بوصلة الزواج) يستطيع من خلالها تحديد إلى أي الطريقين تكون وجهته في اختيار الشريك، أي بين اختيار شريك من بلد المنشأ أو من بلد المهجر، ومن خلال ذلك تتداعى إلى خاطره ملامح ومميزات شريك الحياة الذي يهفو إلى الاقتران به.

فللرجل في الأسر التقليدية (ذات النظام الهرمي في العلاقة بين الجنسين) في بلد المنشأ حق القوامة والطاعة، بينما الأمر غير ذلك في بلد المهجر حيث حق المساواة بين الجنسين مكفول للمرأة، وهذا يعني أنه لو وَلَّى الرجل وجهته إلى بلد المهجر (في اختيار شريكة حياته) لفقَدَ مثل هذه الميزات، وهي بالطبع ميزات كما يعتقد كثير من الرجال! ولتجنب ذلك يبحث الرجل عن شريكة من بلد المنشأ، ويرجو أثناء ذلك ألا يكون حق المساواة قد انتقل إلى هناك، ولقد تعرضت الدراسات المعنية لهذه المسألة فيما يخص المهاجرين من تركيا وباكستان وفيتنام (راجع Autant: ١٩٩٥م، ص ١٧٣ وبعدها؛ Lievens: ١٩٩٩م، ص ٧٢٨؛ Reniers: ٢٠٠١م، ص ٢٩؛ Shaw: ٢٠٠١م، ص٣٣٠؛ Thai ٢٠٠٣م)، ومثل هؤلاء الرجال يعتقدون أن الفتيات في بلد المهجر مدللات ومتحررات دون حسيب أو رقيب، ولذا من الأفضل اختيار عروس من بلد المنشأ تربت

على التقاليد ولا تتطلع إلى رجل غير زوجها (Shaw: ٢٠٠١م، ص ٣٣٠).

أما بالنسبة للفتاة التي تنتمي إلى عائلة مهاجرة فيمكننا التكهن أن قرارها إذا ما خُيِّرَت سيكون عكس قرار الرجل، فهي قد التحقت بمدارس الغرب وتأثرت بمناهج التربية فيها قلباً وقالباً، ولذلك لا يدور في خلدها أن هدفها الوحيد في حياتها القيام على خدمة الرجل، ولهذا فإن اختيارها لزوج من أبناء جلدتها أو من منشأ عائلتها أمرٌ لا تتطلع إليه إلا نادراً؛ وإذا كان الأمر كذلك فلماذا الوضع غير ذلك؟ حيث نرى كثيراً من هؤلاء الفتيات يتزوجن من رجال سواء من بلد المنشأ أو من أبناء العائلات المهاجرة. الإجابة التقريبية التي يمكننا التكهن بها، هي ما نسمعها في أروقة أسر الأغلبية (المواطنين الأصليين)، والتي تشير إلى أن الفتاة في الأسر المهاجرة (تحت ضغط) تُجبَر ولا تُخيَّر في مثل هذه الزيجات، ربما يكون هذا الأمر في بعض الحالات صحيحاً، ولكنه لا يعدّ الحالة الطبيعية، كما أشارت بذلك بعض الدراسات المعنية بهذا الشأن، والتي عالجت هذه القضية بنماذج من عائلات مهاجرة من تركيا ومن شمال أفريقيا (راجع في ذلك Autant: ١٩٩٥م، ص ١٧٤ وما يليها؛ Kofman: ٢٠٠٤م، ص ٢٥١ وما بعدها؛ Lievens: ١٩٩٩م، ص ٧١٧ ، ٧٢٨؛ Munoz: ١٩٩٩م، ص ١١٧ وما بعدها).

ولا يعني ذلك أن جميع حالات الفتيات المتضررات من مثل هذه الزيجات قد أجبرن عليها من خلال ترتيبات في محيط الأسر المهاجرة، بل على العكس نجد بعض الفتيات كن على علاقة واتصالات مسبقة برجال من بلد المنشأ، وارتضينهم بمحض إرادتهن، وكن على علم مسبق بمميزات وعيوب مثل هذه العلاقة، وخُيرن فيها

وكانت لديهن حرية اتخاذ ذلك القرار، والسؤال هنا لماذا فعلن ذلك؟ بالطبع لأنهن كان يحدوهن الأمل في زحزحة تقاليد بلد المنشأ والحصول على مساحة بين ذلك، يمكنهن من خلالها السيطرة على أمور العلاقة الزوجية، ويمكنهن أن يتحكمن في ميزان القوى فيها، وبالتالي إدارة الدفة لصالحهن. بعبارة أكثر وضوحاً إنهن كن مرحبات بمثل هذه الزيجات، لأنهن اعتقدن أن موضوع عدم المساواة بين الجنسين في بلاد المنشأ قد أصبح من القصص الغابرة.

يبدو للوهلة الأولى أن في مثل هذا السلوك تناقضاً! بل في مضمونه ما يتفق مع المنطق والعقل، ويرجع ذلك إلى أن الرجل الذي تستجلبه الفتاة من بلد المنشأ يكون تابعاً لها وليس بمتبوع، لما تحمله الفتاة من خصائص، فهي تعرف لغة بلد المهجر ومؤسساتها وعاداتها وقوانينها، ولذلك تشعر أن قيادة الأسرة ستكون في قبضتها، علاوة على ذلك فهناك مميزات أخرى منها أن عائلة زوجها ستكون بمنأى عنها بمسافة آمنة، فلا يمكنهم التدخل في شؤونها، ولا تتعامل هي مع ظروفهم الاجتماعية، وغير مضطرة أن تلعب دور المطيعة لهم بصورة دائمة؛ وهي أمور من وجهة نظرها ذات جانب إيجابي واضح؛ ومن منطق الحذر من الانتقاص من حرية مثل هؤلاء الفتيات، ولكي يكون ميزان القوى في صالحهن [رغم كل ملابسات هذا النوع من الزيجات] نراهن يقمن بصياغة رغبتهن في هذه الزيجات بعبارة «فتيات يرغبن في الزواج من عريس يستجلبنه».

منذ بداية القرن الواحد والعشرين حدث حراك في العلاقة بين الجنسين في جميع الأنشطة الحياتية، على الأقل في الغرب، وامتد أثر ذلك إلى العائلات المهاجرة؛ ففي جيل شباب العائلات المهاجرة نصادف الرغبة في تحقيق المساواة في مسألة اختيار الشريك (الذكور

والإناث على حد سواء)، وهو أمر بمثابة أمل استجلبه هذا الحراك في ميزان القوى في ملابسات العلاقة بين الجنسين. إن كان هذا الأمل يمكن تحقيقه على أرض الواقع، وإن كان يمكن الانتقاص من سلطة الرجل «المُسْتجلَب»، وإن كانت المرأة المُسْتجلَبة من بلد المنشأ ستصبح أكثر انصياعاً وطاعة ـ كل هذه مسائل أخرى (راجع Lievens : ١٩٩٩م، ص ٧٢٨؛ Thai : ٢٠٠٣م، ص ٢٨٤ وما يليها). إن اتخاذ قرار في هذا الشأن على مستوى الواقع يعتمد على وعي كلا الطرفين في معرفة الفائدة المرجوة من ذلك، فعلى الرجال والنساء على حد سواء أن يحسموا أمرهم في المعادلة بين عالم المنشأ وعالم المهجر، حيث هذا الأمر لا يقبل المقارنة من منظور قومي، بل أمرٌ يخص أعضاء الأسر المعولمة لتحديد ميزان القوى في ثياب جديدة، ويمكن أن يكون نتيجة ذلك أن يتحول مصطلح «الأسر المعولمة» إلى مفهوم «الأسر المُعادِلة».

لن يتم التعامل مع هذا المنطق المعادِل ـ كما عبّر عن ذلك متخصصو وباحثو علم الاجتماع ـ في سياق قومي، فمسألة القيم ومعايير ذلك وتوزيع السلطات بين الرجل والمرأة مسائل تخصهما، وعليهما أن يجلسا بصورة تنظيمية منطقية، كما لو كانا زوجين ينفتح كل منهما على إدراكات الآخر العقلية، ليدلفا إلى آفاق عوالم جديدة، ومن ثم فهمها. ومن منطلق هذه المعقولية تنطلق حكمة المرء، التي تفضي به إلى «مرحلة القدرة على المعادلة» ـ والتي تنبأ بها «نيتشه» منذ مئة وخمسين عاماً ـ لتصبح أمراً مألوفاً في الأنماط والسلوكيات الاجتماعية.

٣. السعادة والتعاسة ـ ما هي معاييرهما؟

نشرت مجلة *gender & society* (وهي مجلة كورية متخصصة في الدراسات النسوية) عام ٢٠٠٨م مقالة عالجت فيها موضوع زواج المهاجرات الفيتناميات والفليبينيات في كوريا، وقد وصفت في ذلك معاناة هؤلاء المهاجرات وما يواجهنه، حيث إن تعلم اللغة الكورية أمر صعب للغاية، وكذلك استيعاب العادات والتقاليد التي تفرضها البيئة الجديدة، وهي أمور لا قِبل لمعظمهن بها؛ علاوة على قيامهن بالأعمال الشاقة، التي تكلفهن بها الحموات، وفي المقابل لا يجدن إلا لماماً دعماً من أزواجهن أو حتى نوعاً من التفاهم. ومع ذلك ـ ورغم صعوبات العمل والمعاناة الشديدة التي تجابهها مثل هؤلاء المهاجرات ـ لا نصادف بينهن حالات من الطلاق إلا نادراً، والسبب في ذلك ـ كما تشير إحدى الدراسات ـ يرجع إلى أنه في كثير من الأحيان ليس لديهن أي خيار ثاني، ولذا لا يجدن من بُد إلا أن تظل الحال كما هي عليه (Shim: ٢٠٠٨م، ص ٦٦). ويشير بحث اجتماعي آخر إلى أن المرأة عندما تولي وجهتها نحو كوريا، تضع نصب عينيها هدف الزواج، ونراها تحقق بغيتها في ذلك، بيد أن ما هو مألوف من أنماط اجتماعية سلوكية في الأسرة الكورية يسري أيضاً عليها.

أشارت بعض قصص المقابلات الاستبيانية إلى أن كثيراً من هؤلاء المهاجرات يحظين في بلد منشأهن بنوع من التقدير والتأثير، وذلك بفضل الأموال التي يقمن بتحويلها إلى هناك وبصورة معتادة، على النقيض من ذلك لا يجني المهاجرون من الرجال من عملية الزواج إلا قليلاً من بعض المردودات الإيجابية، أما حظهم من التبعات السلبية فما أوفره، بطالة وفقر وعوز وحرمان. إن بيت القصيد هنا هو أنه

نتيجة لهذه الهجرة بغية الزواج حدث حراك بين الجنسين في صورة تغيرات اجتماعية كبيرة وإعادة صياغة للعلاقة بينهما وتمخض عن ذلك شكل آخر لميزان القوى بين الرجل والمرأة (Bélanger/Linh: ٢٠١١م، ص ٦٠ وما بعدها).

تروي لنا أم إحدى المهاجرات من أجل الزواج كيف أنها وجميع أعضاء عائلتها حينما يريدون اتخاذ قرار ما، يرجعون إلى الابنة المهاجرة يستشيرونها في كل صغيرة وكبيرة: «في الماضي لم أطلب ذات مرة من ابنتي شيئاً عندما لم يكن لديها دخل مالي، أما الآن ومنذ أن وضعت على كاهلها دعمنا مالياً، تراني بين الحين والآخر أجد لزاماً عليَّ الرجوع إليها في كل شؤون الأسرة، وخاصة في الأمور التي تتطلب تدخّلها، مثل ما يمكن شراؤه من أثاث للمنزل أو كيفية بناء بيت أو زواج الابن وتنظيم ذلك وإمكانية فتح محل صغير» (المرجع السابق، ص ٦٥).

ولأن مثل هؤلاء المهاجرات (وبفضل زواجهن في الخارج) قد خطون بعائلاتهن وبلد منشأهن من مستوى الفقر إلى مستوى رفاهي معين، لا نجدهن يشاركن فقط في صنع القرارات الخاصة بالأمور التي تتعامل مع دعم عائلاتهن مادياً في بلد المنشأ (مثل شراء أو بيع الأراضي، وشراء الأجهزة المنزلية غالية الثمن. . . إلخ)، بل يتدخلن في حسم الأمور الهامة والمستقبلية التي تخص أعضاء الأسرة كالزواج والتربية والتعليم والصحة؛ وموقف المرأة في مثل هذه الحالة حوَّلها من شخص لا حول له ولا قوة إلى من له القدرة على تسيير الأمور، ويتضح في ذلك في بعض الجمل التي جاءت على ألسنة بعض النساء المهاجرات «كل أعضاء الأسرة لا يعارضون ما نقوله، وأي منهم إذا ما أراد فعل أمرٍ أو شراء شيء ما لا بد أن يتصلوا بنا ليأخذوا برأينا،

فالذي يملك المال له السمع والطاعة وهو الآمر الناهي» (المرجع السابق). لقد أثر هذا النجاح على الفتيات الصغيرات في بلد المنشأ، حيث وجدن في أخواتهن ـ اللاتي حققن هذا الإنجاز بفضل زواجهن في الخارج ـ قدوة يحتذين بها، لذا نراهن يحلمن بعريس أجنبي في الخارج، يتمكنَّ من خلاله أن يحققن ما استطاعته الأخريات؛ وبالطبع من يخسر في هذه المعادلة هم الرجال المقيمون في بلد المنشأ، الذين لا يعرف لهم قيمة في سوق الزواج إلا في صورة متدنية، فالفتيات يبحثن عن زوج من الخارج، ولا طاقة لهن في الزواج (إلا لماماً) من الرجال أبناء جلدتهن (المرجع السابق، ص ٧١)، الذين إذا ما أرادوا الزواج فعليهم البحث في منطقة فقيرة أخرى، بمعنى آخر كلما كانت الفرص سانحة للمرأة في الحصول على عريس من خارج البلاد، تضاءلت فرصة الرجل في الزواج، ويتولد عن ذلك تغير في وضع الذكر في مقابل الأنثى، الذي من معالمه تقلص مكانة الابن في الأسرة. والسؤال هنا لماذا تظل مكانة الذكور أكبر من مكانة الإناث، اللاتي يسهمن في دعم الأسرة مادياً؟ من الممارسات الشائعة في الهند أو في الصين إذا ما بشر أحدهم بأنثى وهي ما زالت في رحم أمها، نراه يهرع ليقوم بإجهاض الجنين، فهل يا ترى أصبحت مثل هذه الممارسات من الأمور التي عفا عليها الزمن؟

إلا أن هناك دراستين عن قصص المهاجرات الفلبينيات ـ اللاتي تزوجن في الخارج ـ تشيران إلى نتائج متناقضة، فالدراسة الأولى تذكر أن قصص الزواج من هذا النوع كللت بالنجاح، والأخرى تفيد أن مثل هذه العلاقات قد انتهت بالخزي والفشل. أيهما نصدق؟ بالطبع لا يمكننا الحصول على إجابة عن ذلك دون معرفة تفاصيل هذه القصص، إلا أنه يمكن القول إن كلاً من الدراستين على حق، إذا ما

وضع في الاعتبار الجانب الذي تنظر منه كل دراسة على حدة، فكلاهما تتناولان ما طرأ على المرأة الفلبينية من تغيير في رفاهيتها بعد أن تزوجت في الخارج، إلا أن كل واحدة منهما تتعامل مع مستويات مختلفة في هذا التغيير.

تصف الدراسة الأولى التغيير الذي جلبته كوريا (بلد المقصد) على المهاجرة، بينما تتعامل الدراسة الثانية مع وضع المرأة في بلد المنشأ (فيتنام)، فربما يقصد من ذلك ما تعانيه المرأة من تدني شأنها في البلد الجديد، وما تعامل به من تقدير ومكانة في فيتنام؛ فالأمر الذي لا يمكن إنكاره هو أنه ليست ثمة علاقة مضطردة بين ما يطرأ على المرأة في بلد المنشأ ومكانتها في بلد المهجر، أي أنه لا يعني أن المرأة الفليبينية ـ التي تزوجت في الخارج وحظيت بتقدير عائلتها في بلدها ـ ستحظى على بالمكانة نفسها في بلد المهجر. بل الأمر هنا يعبر عن تباين واضح بين الوضع الاجتماعي في بلد المنشأ ومثيله في بلد المهجر، وهو تباين نعده من بديهيات تبعات الهجرة نفسها (Goldring : ١٩٩٧م).

نستخلص مما ذكرنا هنا نتيجتين وهما: (أولاً) تأخذ علاقة القوى بين الجنسين شكلاً متسارعاً وأكثر تعقيداً، وفي هذه لا بد للمرء أن يتأرجح بين أبعاد وعلاقات مختلفة للمسألة، أي بين المكانة في بلد المهجر ومثيلها في بلد المنشأ، والمكانة التي تعكسها العلاقة الثنائية بين المرأة المهاجرة وبين عائلتها ومجتمعها، وطبقاً لتجارب الهجرة فإن مثل هذه العلاقات متباعدة أكثر منها منسجمة، فالوضع الاجتماعي للمرأة ـ قبيل هجرتها ـ بالطبع أقل بكثير من وضعها في بلدها الأصلي بعدما هاجرت، ولذلك فإن مسألة العلاقة السلطوية بين الجنسين لن تنعكس في هذا التدرج الهرمي في بلد المنشأ وبلد المهجر، بل على

المرء أن ينظر إليهما في علاقة ترابطية، وأن يضع في اعتباره الوضع الاجتماعي في كلا المجتمعين [في البلد الأصل وفي البلد المضيف].

وهذا يدلف بنا مباشرة إلى النتيجة الثانية التي تنعكس في مشاكل المنهجيات القومية في مواجهة مجتمع متعدد الأطياف في البلدين، فهي تغض الطرف عما طرأ على الرجل والمرأة في الأسرة المعولمة في مثل هذه الحالات ـ التي تجاوزت الحدود من خلال انتمائها لعدة دول صاغت حياتها ـ من دوافع ومعايير وقيود وفرص سانحة في مجال العمل. وبعبارة أخرى فإنه لم يطرأ فقط تغير في الوضع الاجتماعي بين المرأة والرجل، بل حدث نوع من الوهن والخلل في الهرم الاجتماعي سواء في بلد المنشأ أو في بلد المهجر. ورغم أن كلاً من تجارب المهاجرين وسلوكياتهم انطلقت من إطار مرجعي مستقل، فإنها قد تطورت سوياً، ليتمخض عنها إطار مرجعي ثالث ينعكس في صعود وضع اجتماعي من جانب وانخفاضه من جانب آخر في آن واحد، مما ولَّد حالة من التناقض، وفيها نجد المهاجرين يتأرجحون بين حالتين، إحداهما سلبية تتجسد في المعاناة من التمييز والإحساس بالضعة في بلد المهجر، والأخرى إيجابية تتمثل في نفوذ وهيبة ظفر بها هؤلاء المهاجرون؛ ولا يمكننا الفصل بين سلوكيات المهاجرين باعتبار كل سلوك له ملابسات خاصة به (وخاصة أثر ذلك في العلاقة بين الجنسين)، إلا في حالة إذا ما غضضنا الطرف عن صور هذا الإطار المرجعي ذي البعدين المتبادلين المتمثل بين بلد المنشأ وبلد المهجر.

وجهات نظر بينية

الفرص التي تتيحها العولمة

أسر معولمة باعتبارها مؤسسات لإدارة الأعمال

في سياق العولمة تهيمن فرضيتان حول الأسر والعلاقات الزوجية على مستوى السلوكيات اليومية والدراسات البحثية وعلى الجانب السياسي، فالفرضية الأولى تنعكس في هذه العلاقة المتبادلة بين العولمة ومؤسسة الأسرة، أما الثانية فتتمثل في روابط القرابة، التي نراها وشائج قد عفا عليها الزمن، لا حراك فيها وقد أصابها الوهن في مجابهة الرأسمالية العالمية التي تتطلب شخصاً ذا مرونة للتعامل معها (Sennett : ١٩٩٨م) دون معين له في ذلك (راجع الفصل الرابع).

في الواقع يظهر عكس ذلك تماماً، حيث نصادف مرونة في روابط القرابة داخل الأسر المعولمة، التي تتيح التعامل مع العولمة الاقتصادية باعتبارها فرصة لإنجاح الصندوق الإنمائي للأسرة، من خلال سد فجوات الفروقات الاقتصادية وبناء هياكل تجارية عبر وطنية ذات تعاملات صغيرة أو كبيرة، حيث يقوم اللاجئون الفقراء باغتنام فرصة وجود الأسرة ذات الامتداد الشبكي للاستفادة قدر الإمكان من منافذ السوق العالمية، وتتمكن الأسر المعولمة عن طريق الشبكات التجارية عبر الوطنية من التحايل على لوائح الدولة أو استخدامها بطريقة تخدم من خلالها أعضاء العائلة الممتدة، وذلك في اختيار

المناطق في بلاد المهجر، التي من شأنها أن تنمي رأس مالهم وتدعم حالتهم الاقتصادية.

المؤسسات الخاصة بالأسر المعولمة تعبير عن الثراء ومجابهة الفقر

إذا ما أردنا الحديث عن المؤسسات الخاصة بالأسر المعولمة فعلينا أن نتناول منظومة تتفاعل أركانها بعضها مع بعض، والمتمثلة في هذه الأسر المعولمة والاقتصاد العالمي والدول القومية، والتي تتداخل بعضها مع بعض لتؤثر في تفعيل شبكة الروابط العائلية أو تحجيمها. وخلافاً لتصوراتنا عن الأسر في المناطق غير الأوروبية بأنها لا تحرك ساكناً إزاء الهيمنة الغربية ـ وبقدر ما يمكن وصفها بأنها ضحايا العولمة ـ علينا دراسة طريقة عمل المؤسسات الخاصة بمثل هذه الأسر ـ التي يمكن أن تكون تعبيراً عما يطلق عليه «الثراء الصيني»، أو تجسيداً للمعنى «مجابهة الفقر» في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا ـ التي قامت بدور نشط في قهر التسلسل الهرمي العالمي. لقد استطاعت مثل هذه المؤسسات التعرف بصورة جيدة على النظرة النمطية التي شكلها الغرب عنهم (أو عن إنسان العالم الشرقي كتعبير إدوارد سعيد) وذلك من خلال استكشاف سياقات المشهد الحضاري والسياسي للاقتصاد العالمي للدفاع ضد الهيمنة الغربية، وطرح مسألة الهوية الخاصة في مقابلة مع الآخر.

العائلات المحلية والوطنية لا تحتكر مقتضيات العصر

هناك استنتاج أولي يشير إلى أن منهج النموذج الأسري الحديث في الغرب ـ وخاصة في دول الرفاهية الأوروبية ـ أمر معايش، وتم تحديده على أنه أحد النماذج الأسرية ذات الآلية الوظيفية، التي تعكس

متطلبات العصر؛ ومن المعروف أن الأسرة الحديثة مرّت تاريخياً بملابسات مختلفة، ولذا فهناك من يعتقد أن تشكُّل الأسرة اليوم لن ينفك عن السياقات غير الأوروبية، بمعنى أنها سيتم تفسيرها من منطلق النشوء والارتقاء، وطبقاً للتفرقة بين النموذج التقليدي والآخر الحديث (بمعنى ما هو في مرتبة منخفضة مع ما هو أعلى)، وبالتالي ستتولد أنواع مختلفة من الهياكل الأسرية المعولمة ذات الطابع التقليدي التي تستمر في كبح جماع العصرنة، وعليه يمكننا التكهن بنشوء أشكال أسرية تجمع بين وشائج القرابة والنماء الاقتصادي في بيئة تقليدية، وستصبح عاجلاً أم آجلاً نموذجاً أسرياً مألوفاً على المستويين الإقليمي والدولي.

فالواقع يشير إلى أنه ربما سيأتي يوم لن يستطيع فيه النموذج الأسري الأوروبي أن يدعي احتكاره لمفهوم التحديث للكيان الأسري، لأنه في صياغته الداخلية لا بد أن يتضمن ثنائيات من جميع الأنواع (زوجين ثنائيي القومية، مهاجرات من أجل العمل وأطفال نتاج السياحة الإنجابية)، إنه خليط من المتقابلات (مما هو إقليمي ودولي) يذوب في بوتقة واحدة.

الفصل بين الأسرة والاقتصاد أم دمجهما؟

هناك فصل بين البيئة الاقتصادية العامة والاقتصاد المنزلي في الأسر أحادية الوطن، كما عبر عن ذلك «ماكس فيبر» باعتبار ذلك سمة من سمات المجتمع الحديث الصناعي فرضته الرأسمالية، ويعتبر هذا الطرح ذا اشكالية مضطردة بصورة متزايدة، فقد أضفت ملابسات العولمة في عالمنا المعاصر معنى آخر على العلاقة بين الأسرة والاقتصاد العالمي.

هل وشائج القربى من الأمور التي عفا عليها الزمن؟

بالنظر إلى سمات الأسر المعولمة والأسر القومية (ذات العرق الواحد) نجدهما على طرفي نقيض، وذلك فيما يخص دور الروابط الأسرية وما يتبع ذلك من دعم مادي وتأييد معنوي بين أعضاء الأسرة الواحدة في حالة وجود أزمات تتعرض لها الأسرة أو أحد أعضائها، حيث إن الروابط والوشائج الأسرية في منظومة الأسر العادية ذات الوطن الواحد آخذة في الاندثار، بل يذهب بعض الكتّاب إلى أنها بالفعل قد تلاشت وتم تجاوزها منذ زمن. وعلى العكس من ذلك ما نجده في الهياكل الاقتصادية للأسر المعولمة، حيث تلعب الوشائج الأسرية فيها دوراً هاماً، بل تتزايد أهمية هذا الدور بصورة مضطردة من خلال الروابط الحضارية والثقافية التي تتجاوز الحدود، والتي تتشكل في معاني التعاون والتضامن بين أعضاء مثل هذه الأسر.

العلاقة بين الفرد والأسرة والدولة

من البديهيات في إطار الأسر القومية وجود وشيجة بين العضو فيها والدولة، وأكثر تحديداً يمكن القول إن العلاقة بين أعضاء الأسرة والدولة علاقة تبادلية، تنعكس فيما يطلق عليه الأسرة ذات الانتماء [سواء الانتماء بمعناه الضيق الممثل في الولاء لفرد أو مجموعة صغيرة، أو الانتماء بمعناه الشاسع المنطلق من معنى المواطنة]، وهو في حالتنا هنا يعبر عن الولاء باعتباره كينونة فردية في تعامله مع مفهوم الانتماء للدولة، والولاء باعتباره داعماً للهوية الذاتية الفردية، وهذا الشكل الأسري يقوم إلى حد ما على تحجيم النزعة الفردية لدى الشخص [عضو الأسرة]. لقد طرأ تطور في استراتيجيات استكشاف إمكانيات السوق العالمية بغرض استخدام ذلك كآليات تتعامل مع الأهداف

الإنسانية لاقتصاد الأسرة العابر للحدود، والمستهدفون في هذه الآليات ـ على سبيل المثال ـ الفقراء والمعوزون والمنعزلون وراء أسوار من اليأس فرضها عليهم المجتمع الدولي، ومثل هذه الآليات أشبه بسُلَّمٍ اجتماعي يمكن أن يمنح من يصعده فرصة تجنب قدره البائس.

من يدافع عن قيمة الأسرة؟

يحدث تنامٍ في دول المركز الأوروبية في مسألة النزعة الفردية، وهو أمر يؤكده تعدد أنماط الحياة في المجتمع، والذي ينعكس في الزيادة المضطردة في العلاقات الثنائية بين رجل وامرأة دون زواج، أو تزايد المثليين، وانخفاض عدد المواليد، وكذلك تصاعد عدد الذين يفضلون الحياة بدون شريك... إلخ. ويرى الباحثون الذين راقبوا مثل هذا الوضع أن نماذج الأسر ذات النزعة الفردية لن تحافظ على الأسرة كقيمة، بل يمكن القول إن من سيحقق النموذج المثالي للأسرة في الغرب ويجعله في بؤرة اهتماماته هي الصيغ والأنماط الأسرية، التي يستجلبها معهم المهاجرون من البلدان غير الأوروبية، وهي أنماط ذات أبعاد اقتصادية عابرة للحدود، فمثل هؤلاء المهاجرين يقدرون قيمة الأسرة، حيث نراهم يحبذون بناء العلاقات الزوجية، ولا يقدمون على الطلاق إلا في أضيق الحدود ولذلك تنخفض حالات الطلاق فيما بينهم، كما نراهم ينجبون الكثير من الأطفال.

مسألة الولاء والانتماء

السمة التي تتصف بها الأسرة القومية تنطوي على الولاء لمعنى الأسرة وتعلقها بالانتماء للوطن، أي أنها موزعة بين الهوية الذاتية والانتماء الوطني، ووثيقة جواز السفر تعبر عن ذلك من خلال اليمين المغلظ على استعداد صاحبه للموت من أجل الوطن الأم؛ أما بالنسبة

للأسرة المعولمة فهي تتشكل من توفير الضمان للأسرة في علاقة مع الدولة في شكل متراخٍ غير حاد، ونجد ذلك في سلوك المهاجرين والعاملين منهم في مجال الأنشطة المالية، حيث يقومون بالتعامل مع قوانين وقواعد الدولة المضيفة أو المنشأ بطريقة يستطيعون من خلالها الاستفادة في أعمالهم واستثماراتهم وكذلك في دعم أسرهم في أي مكان كان.

هذا الوضع الالتفافي في هذا الإطار لا يؤدي بنا إلى نزع صفة الانتماء عن أعضاء الأسر المعولمة سواء لبلد المنشأ أو لبلد المهجر، فالانتماء [بمعنى الولاء] بصورة أولية أمر غير قابل للجدل في مسألة الترابط الأسري، وإذا ما حدث تعارض بين الولاء للأسرة والانتماء للدولة تقوم الأسرة بتقييم (هكذا يُتصور) ذلك من منطلق المصلحة، وهل سيجلب لها خيراً أم سيُحدث شراً، ويمكن للمرء أن يطلق على هذه النوعية من الأسر بـ«صياغة أسرية ذات توجه اقتصادي»، وهذا النوع يقوم على ربط ثلاثة معانٍ «الأسرة» و«العولمة» و«الاقتصاد»، ولهذه المعاني أولوية على القضايا الأخرى سواء الاجتماعية منها أو الأخلاقية وكذلك السياسية؛ هذا المنطق الخاص بتوجيه هذه الأسر يستند إلى المبدأ «كل شيء لا بد أن يصب في صالح الأسرة»، وهو مبدأ يجعل علاقات القربى ومقدرات الأسرة في بوتقة المصالح المشتركة.

ما هي الأمور التي تجمع الأسر المعولمة؟

يتصف أعضاء الأسر المعولمة ببعض الخصائص الأخلاقية التي تكمن في الجَلَد والمثابرة في مجالات العمل، وتبعية المرأة والأطفال فيها للرجل، وطاعة الوالدين. بل من الممكن أن يزداد تقدير هذه

المنظومة الأخلاقية حتى في البلاد المنتجة العملاقة مثل هونكونج (Ong: ٢٠٠٥م)، ويعني ذلك أنه نوع من التكافل يمكّن المعوزين والبائسين من عوائل الدول الفقيرة من التغلب على مشاكلهم.

ربط النزعة الفردية والشركات العائلية

إن عملية الربط بين النزعة الفردية والشركات العائلية عملية تبادلية لا يحددها قانون؛ وفي سوق العمل تخضع عقود العمل لرقابة قانونية، لتجنب أي تجاوز يكون مثار شكوى، إلا أنه في فضاء الشركات العائلية العابرة للحدود لا نجد قواعد تحدد ذلك ولا محاكم يتم اللجوء إليها، وبالتالي ليس هناك ما يمنع أي تجاوز أو تصرف جائر فيه نوع من استغلال العاملين في هذه الشركات من أعضاء الأسرة، سواء بالنسبة للأجور وساعات العمل، فالمتحكم هنا ربما يكون الأب، بينما يمكن أن يكون الابن موظفاً، وبالتالي لا مجال في مثل هذه المؤسسات للقانون أو اللوائح، ولذلك يمكن القول إن العلاقة بين الأب والابن في هذه الحالة لن تكون على مستوى الأسرة بل في أروقة العمل.

آباء ومديرون

يلعب الأب إذا كان مديراً لشركة عائلية دورين، دوره كأب ودوره كصاحب عمل يعمل تحت يديه ابنه أو أبنائه، وبالتالي إذا ما اعترض الابن على أمر من الأمور في مجال العمل وتمسك برأيه، فلا يمكنه أن يقرر بمنتهى السهولة ترك العمل، ولا يسمح له الأب أن يفعل ذلك، ويسوي له حالته، وكيف للابن أن يترك أباه في مواجهة مشاكل العمل، ويذهب إلى العمل في شركة أخرى أو إنشاء شركة خاصة به، فالفرد في مثل هذه الأسر بمثابة المتطوع الذي يضع كل إمكانياته بل ومستقبله في الذود عن الشركة ضد أي متسلل يريد الإضرار بها.

صور الانضباط

تعتبر المزاوجة بين الأركان الثلاثة «الأسرة» و«وشائج القربى» و«الشبكات الاقتصادية» عاملاً فعالاً يعزز من مستوى الضبط والربط داخل الأسرة نفسها، وعاملاً يفتح آفاقاً جديدة في مجالات أعمال أخرى، ويمكن أن يكون أيضاً مدخلاً للتقدم للحصول على الجنسية. والأمر الذي يدور دائماً في مخيلة المهاجرين يكمن في الطريقة التي يمكن من خلالها حصد المال، أو البحث عن إمكانيات يمكن الاستفادة منها للتسلل إلى سوق العمل العالمية، والهدف الرئيسي هو إحداث حراك على الجانب الاقتصادي والاجتماعي بل والثقافي لصالح أعضاء الأسرة وذوي القربى، وأداة ذلك تكمن في تعبئة كل من ينتمي إلى العائلة (على المستوى الفردي أو الجماعي) للحصول على أكبر قدر ممكن من الفرص السانحة في مجال التجارة والأعمال، ومثل هذه الأداة بمثابة مِصْعَد [في البناء الدولي] يُمَكِّن من الصعود إلى الدول المختلفة [أو بمثابة بساط ريح عابر للحدود].

التحويلات المالية إلى دول المنشأ

لقد نتج عن هيكلة وتوجيه هذا النظام ـ الذي يستهدف الرقي بمستوى الأسر المعولمة ـ أمران إيجابيان، (أولهما) نشوء تكتلات مجتمعية في بلاد المهجر وكذلك مستعمرات عرقية، التي تطورت إلى مرحلة جيدة ومزدهرة، رغم أن الدول المضيفة تشير إلى أنها ما زالت في طور الفقر. (ثانيهما) ينعكس في التحويلات المالية التي يعين من خلالها المهاجرون عائلاتهم الممتدة في بلاد المنشأ، والتي تبلغ حوالي ٢٥٠ مليارا سنوياً، وهي أكبر من ميزانية الدول النامية، ومثل هذه التحويلات ستسهم نسبياً بلا شك في سد الفجوة العالمية في عدم المساواة على المستوى الدولي.

العلاقة بالديمقراطية

بالنظر إلى الشركات العائلية الغنية منها والفقيرة للأسر المعولمة، يمكننا طرح السؤال التالي: إلى أي مدى يستطيع الوعي الأسري للتسويق العابر للحدود معالجة رغباته وأهدافه دون التعامل مع مفاهيم الديمقراطية المنبثقة من السياسات العامة للدولة [المضيف]، ومن ثم المساهمة أيضاً في رفاهية المجتمع الوطني؟ أو إلى أي مدى يمكن من القاع أن تؤثر التجربة العالمية في الأسر المعولمة في صياغة نوع من النظرة الشمولية الكونية في التصور الذهني وكذلك في الوعي الأخلاقي والعمل السياسي (انظر الفصل العاشر). إن تنامي شبكات الأسر المنتشرة المهاجرة من الصين، والنمو المضطرد في الثراء بقارة آسيا(*)، هي أمور ترجع كما يقول «أيهوا أونغ» إلى «هذه الأسطورة من العلاقات التي تتجسد في التضامن الأخوي عبر المحيطات؛ إلا أن خطاب الرأسمالية القائم على أسس الكونفوشيوسية الآسيوية الحديثة قد واجه معارضة السياسيين المسلمين، الذين تبنوا خطاباً مضاداً يتناسب مع مبادئ المعاملات المالية في الإسلام؛ وعلى مستوى إقليمي أوسع ضم الدول الآسيوية، تشكلت وجهة نظر أخلاقية مشتركة ترفض النهج الغربي المُمَثل في الليبرالية الجديدة التي تريد احتكار المعرفة، وفي الوقت نفسه تحاول وجهة النظر هذه أن تخفي حقيقة كون هذه الدول الآسيوية جزءاً من الرأسمالية العالمية. لقد تمخضت عن العولمة أشكال جديدة (وطنية وعابرة للحدود) لمعاني القومية،

(*) تعد الأسر المنتشرة مصدراً اقتصادياً للصينين بدأ في أوائل ثمانينيات القرن العشرين من خلال الهجرة إلى الخارج والعمل بموجب عقود أو الإقامة، وتقوم هذه الأسر بإرسال الأموال والأرباح إلى الصين لدعم أفراد الأسرة الذين يعيشون في أرض الوطن ـ المراجع.

التي لم تواجه فقط الهيمنة الغربية، بل تبنت خطاباً ذا أبعاد ثقافية ودينية يطالب بترقي وصعود الشرق» (Ong: ٢٠٠٥م، ص ٣٠ وما بعدها).

نعود مرة أخرى إلى ما أطلقنا عليه «الصياغة الأسرية ذات التوجه الاقتصادي» [التي من صورها الشركات والمؤسسات العائلية]، فنجد أموراً مختلفة متصلة بذلك ما زالت عالقة. نجد أيضاً أعضاء الأسرة وكل أولئك الذين تربطهم قرابة ذات العرق الواحد في الشبكة الأسرية يحاولون ـ من خلال كشف خبايا التعاملات عبر الحدود وتشربهم للخبرات الحياتية ـ تحقيق نجاحات على المستوى الشخصي، إلا أنهم في سبيل ذلك نراهم يعتمدون على تلك الضمانات القانونية التي تمنحهم إياها الدولة. ويمكن القول إن أعضاء الأسرة يقومون بالتعاون جزئياً مع مفهوم الانتماء للوطن، وفي الوقت نفسه يمكن لهؤلاء ـ بسبب تنقلهم بين أوطان مختلفة ـ الحصول على حقوق المواطنة في كثير من البلدان التي يحلون بها، وبعبارة أخرى يحق للشخص (وبصورة خاصة) من خلال المواطنة في شكلها المرن وإمكانياتها المتعددة المطالبة بحقوق المواطنة .

إن رغبة الشركات العائلية العابرة للحدود في النجاح تبوء بالفشل، إذا ما واجهت البيروقراطية والاتجاهات المعادية للغرباء، والاستبداد الذي مبعثه الدولة ضد إنشاء مثل هذه الشركات؛ وبصورة أدق يمكننا القول إنه لا يمكن للشركات العابرة للحدود والتي تخص الأسر المعولمة أن تتراجع عن «الصياغة الأسرية ذات التوجه الاقتصادي»، والعمل على مصالح أعضاء الأسرة المعولمة واستثماراتها من خلال الحماية التي تكفلها لها حقوق المواطنة والانفتاح على العالم، وذلك من منطلق مفاهيم الديمقراطية ومبدأ الفصل بين السلطات على المستوى العالمي.

الفصل الثامن

والدتي ذات الأصل الإسباني ورحلة السياحة الإنجابية والأسر التكنولوجية المعولمة

١. أمنية الحصول على طفل والتكنولوجيا الطبية

في عام ١٩٧٨م وُلدت السيدة لويزا براون، وهي أول مولود عن طريق عملية طفل الأنابيب في العالم؛ وهو أمر يمثل مرحلة تاريخية جديدة، حيث إنه ولأول مرة في تاريخ الإنسانية يتم تخليق جنين خارج رحم الأم. لقد كان هذا بمثابة إنجاز يفوق العادة أدى إلى إحداث ضجة كبيرة غير معتادة في السياسة والطب وفي العلوم وكذلك لدى الرأي العام، وعلت في العديد من البلدان حوارات صاخبة وحادة حول هذه الكيفية في عملية التخليق؛ آراء تتحدث عن المنع وأخرى عن الإباحة، وهل يعتبر ذلك من قبيل التقدم العلمي أم أنه تعدٍّ على النظام الإلهي والبشري؟

واليوم وبعد بضعة عقود من هذا الحدث أصبحت تقنية عمليات أطفال الأنابيب جزءاً لا يتجزأ من الأمور الاعتيادية المألوفة، حيث أصبحت في وقتنا الراهن صورة لعملية متنوعة من مواصلة التطوير والابتكار على المستوى التطبيقي في علوم الجينات في مجال الطب والتي تهتم ببحث الأسس الطبية في التناسل البشري، ومنها نطالع أكبر

العناوين في الصحف ووسائل الإعلام: «تخليق طفل من والدتين وأب واحد»، «زوج من المثليين جنسياً يبعث بطلب للحصول على طفل من أم أجيرة في روسيا».

مثل هذه الأخبار ـ التي تأتينا صباحاً ونحن نحتسي القهوة ـ إنما تدل على تحول جذري في تاريخ البشرية، فحيثما تم الربط بين الطب والعلوم الحيوية والهندسة الوراثية، تنبثق إذاً أشكال جديدة تماماً من التدخل في الحياة البشرية، إنها صور تجسد تحولاً يعبّر عن التقدم في التناسل والأبوة (الأب والأم)، والتي كانت تبدو قبل ثلاثة عقود جموحاً من خيال لا يخطر على قلب بشر، فقد ظل موضوع الولادة والأمومة ولقرون طوال بمثابة ثوابت أنثروبولوجية استبعدت أي تدخّل بشري.

أما الآن فقد أصبح هذا الشكل الأساسي البيولوجي الراسخ في تصوراته التشريعية تحت سيطرة مجالات تأثير التكنولوجيا والسوق العالمية والمساواة العالمية وتقسيم العمل الدُّوَلي، وبالتالي تتفتت العلاقة الطبيعية المألوفة في ذلك النظام المكون من أب وأم وطفل. وفجأة يتحول الأمر إلى نقاش حاد يثير عدة تساؤلات:

هل يمكن أن تكون الأمومة أمراً قابلاً للتوزيع؟ هل الأمومة سلعة تباع وتشترى، والتي يمكننا أن نطلق عليها «الأمومة المؤجرة»؟ هل يجوز نقلها مثل أماكن العمل، أي إلى موضع بعيد عن المعوقات التشريعية، وحيث المقابل المادي الأقل تكلفة لـ«الأم الأجيرة»؟ فمن خلال ذلك يمكن للشركات (المستشفيات) العالمية ـ المتخصصة في هذا النوع من العمليات ـ أن تحقق أعلى نسبة من المكاسب. أين تنتهي المساحة الداخلية للأسرة، وأين يتم ترسيم حدودها؟ من ينتمي إلى الأسرة ومن الذي لا ينتمي إليها، هل الذي استُؤجر هو الذي

استُخدمت حيواناته المنوية، أم تلك الأم التي استُؤجر رحمها؟ ما هي المشاعر المتوقعة جراء ذلك؟ وما هو الترابط الأسري المنتظر وممن ينبغي انتظاره؟ ومن الذي يُفقد في مسلك كهذا، وتُستشعر لديه مشاعر المرارة والألم؟ ومن هو الشخص الذي يفتقد هذا الشيء، ومن الذي يحل محل الآخر؟ وأي نوع من المشاعر يكون التعامل معها بمثابة مخاطر تضر بالسوق العالمية فالسلعة هنا هي عملية الإنجاب؟ وكيف يمكن للحب أن يتشكل في ظل سياقات السوق العالمية ومفهوم المساواة العالمية بين الآباء متعددي الهوية وبين الطفل؟

الجدير ذكره هنا يكمن في أنه لم يتم حتى الآن استخدام الإمكانيات الطبية في هذا المجال إلا في حيز محدود، حيث تتفاوت الشروط التشريعية والنفقات المادية بحسب كل دولة؛ فبينما نجد أن بعض الدول تبيح كل شيء شريطة كونه ممكناً من الناحية التقنية، فإن بعض الدول الأخرى ـ مثل ألمانيا على سبيل المثال ـ تضع حدوداً قانونية واضحة في هذا الصدد، كما أن إجراءات عمليات بهذا النمط باهظة التكاليف، وإن كانت تتفاوت من دولة إلى أخرى، مع العلم أن مؤسسات الدولة لا تتولى هذه التكاليف إلا في حالات نادرة جدّاً.

وقد نتج عن هذه الظروف نوعٌ من السياحة أُطلق عليه السياحة الإنجابية، وهي أمر دعت إليه تلك المعوقات الروتينية التي يجابهها المرء في بلده الأم، ومن ثم فإنه يتجه إلى بلد آخر علّه يجد فيها شروطاً أكثر يسر وسهولة لتحقيق بُغيته؛ حيث أتاحت العولمة الفرصة لأولئك ـ الذين يهفون إلى الإنجاب ولا يريدون التنازل عنه ـ أن يتمكنوا من تخطي حاجز الحدود وقوانين بلادهم التي تعوقهم عن تحقيق ما يرمون إليه، وبالتالي فإننا نراهم يشدّون الرحال إلى أية دولة تتيح لهم تنفيذ ذلك.

يمكننا على أحسن تقدير توقُّع النتائج المترتبة على ذلك بالقول: إنه من الثابت الذي نميل إليه أنه نتيجة للسياحة الإنجابية نشأ نمط جديد من صلات القرابة، وهي صلات تتجسد في معناها الدقيق في حالات الترابط تلك التي تتصف بالتعددية على مستوى القومية والجنسية، وليست على مستوى ضيق من حيث الاقتصاد أو السياسة، وكذلك ليست مجرد تقارب ضيق على المستوى الشخصي، بل الأمر أكثر من ذلك، إنه داخلنا، في أعماقنا، في الجوهر الجسدي لعائلتنا؛ ومن هنا فإن القول الذي ينعكس من خلال العبارة «الآخر المعولم يعيش فينا وبيننا»، وهو قول يكتسب أهمية ومعنى جينياً وجودياً (انظر الفصل الثالث).

السياحة العلاجية والسياحة الإنجابية

في عصر العولمة تزدهر السياحة العلاجية، حيث نجد جموعاً من البشر يشدون الرحال من البلدان الغنية إلى أخرى من بلدان العالم الفقيرة؛ يرتحلون إلى هناك لكي يُعَالجوا خصرهم أو أسنانهم أو عيونهم، بينما في الوقت نفسه نجد بعض أغنياء الدول الفقيرة (وهم قليلون) يهرعون إلى المراكز الطبية في العواصم الغربية رغبة في أن يجدوا من يخفف آلامهم.

أحد الأنشطة ذات الطابع الخاص في مجال السياحة العلاجية ـ والذي نشأ ونما في العقود الأخيرة ـ هو السياحة الإنجابية، وهو من الأنشطة ذات نسبة النمو العالية، وربما مرجع ذلك أن الرغبة في الإنجاب ـ أو كما نسميه في بلادنا الحصول على أطفال ـ من الغرائز الفطرية الطبيعية لدى البشر في العالم كله؛ ومن أجل هذه الغريزة وهذا المقصد الفطري يتحمل المرء في وقتنا الراهن المكوث في دولة غير

دولته حتى ولو كانت في قارة أخرى لكي يحصل على طفل من صلبه من خلال الزراعة الطبية وما يطلق عليه التوزيع الدولي للقائمين على ذلك العمل (الأم المانحة للبويضة أو الأم الحامل أو الأم بالتبني ونقصد بها تلك التي ستقوم بمهام المربية والحاضنة)؛ ولا يقتصر الأمر هنا على نوعية معينة من البشر أو صاحب جنسية محددة أو ملة معينة، فمن بين هؤلاء السياح المتميزين نجد النساء والرجال، نجد المتزوج وغير المتزوج، الشباب والشيوخ، كما نجد المثليين من لوطيين وسحاقيات، وأيضاً المسلمين المتدينين والبروتستانت والملحدين، كما نجد المصري والفرنسي والأمريكي والهولندي، ووجهة أسفار جميع هؤلاء تكون شطر جنوب أفريقيا أو الهند أو إلى أوكرانيا أو التشيك.

إن ما يبدو للوهلة الأولى على وجه التقريب أن السفر ليس إلا رغبة للحصول على طفل بأي صورة كانت، إلا أن هناك سُبلاً مختلفة للراغبين في ذلك، فبعضهم يسعى نحو تحقيق نموذج تقليدي من الأسرة يتألف من أب وأم وطفل ويرفض بشدة جميع أشكال الأسر الأخرى، وبعضهم هجر نموذج الأسرة التقليدي، فمنهم من يعيش منفرداً وآخر من آثر حياة المثليين أو المثليات، بيد أنهم لا يريدون بأي حال من الأحوال الاستغناء عن الأطفال، وهناك بعض النساء راغبات في احتواء طفل لأنهن بدون أمومة تنظر إليهن مجتمعاتهن نظرة دونية بل ويتعرضن للمضايقات جراء ذلك؛ كما أن هناك فصيلاً آخر من النساء اللاتي قضين سنوات عدة في مناصب وظيفية ولما مر الزمان عليهن نراهن يطمحن إلى التمكن من تأسيس أسرة أحد أركانها طفل أو أكثر.

مجمل القول هنا أن السياحة الإنجابية تتمخض من دوافع شتى

وترد في أشكال وصور عدة، وتنطلق من أماكن وبلدان مختلفة متخذة وجهتها نحو مناطق ودول أخرى متنوعة، وفيها لا تتبلور فقط العلاقات المجتمعية أو تتولد في المختبر حيث التكنولوجيا الطبية ـ بمنأى عن صدام يمكن أن يقع مع القوانين الأخلاقية الطبية المختصة ـ بل الأمر يكمن أيضاً في تطبيق ذلك بحيث تتوافق العروض التي تقدمها التكنولوجيا الطبية مع الرغبات الاجتماعية والثقافية ومع الأوامر والنواهي ومع الآمال والمخاوف التي لها صبغة الجنسية أو صبغة الديانة أو الطابع الطبقي أو الميل الجنسي المفضل.

قامت عالمة الأنثروبولوجيا «مارسي ك. إنهورن .Marcie C Inhorn» بدراسة هذا السياق بالتفصيل متخذة مصر نموذجاً في ذلك، وبالتحديد كان بحثها بعنوان «أطفال محليون وعالم معولم» *Local Babies, Global Science* (Inhorn : ٢٠٠٣م). في هذه الدراسة تناولت كيفية إجراء عملية زراعة أطفال الأنابيب في رحم الأم في مصر، ولماذا ترتب عليها ما يطلق عليه الحِلّ والترحال التقابلي.

إن تكاليف مثل هذه العمليات في مصر ـ التي تقدمها العروض المقدمة من التكنولوجيا الطبية العالية ـ لا تستطيع تغطيتها سوى مجموعات صغيرة من المجتمع المصري، حيث إن الشعب يعاني الفقر وبالتالي ليست لديه فرصة لذلك، حتى أن الأفراد من الطبقة الوسطى نراهم غارقين في تغطية متطلباتهم الحياتية، فلا يستطيعون تحمّل مثل هذه النفقات؛ ولكي يستطيع المرء تغطية تكاليف ما يطلق عليه «طب الإنتاج البشري» فعليه أن يقوم بزيادة دخله المادي، وأن يبحث له عن عمل في إحدى دول الخليج حيث الأجور أعلى بكل وضوح عن مثيلاتها في مصر؛ وبمجرد الحصول على المال الكافي يعود المرء إلى مصر لتحقيق أمنيته، ولا يلجأ إلى بلد آخر. ومرجع

ذلك يكمن في أن تكاليف العلاج في مصر أقل بكثير، كما أن المصريين يثقون أكثر بالأطباء من أبناء جلدتهم، وكذلك لأنهم يشعرون بالمزيد من الأمان في وطنهم.

الأمر يختلف تماماً بالنسبة للزوجين اللذين ينتميان إلى الطبقة الثرية العليا، فمثل هؤلاء يمتلكون ثروات ضخمة، فإذا ما أرادوا تحقيق أمنيتهم في الحصول على أطفال بمساعدة طبية نراهم يتجهون نحو أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لأنهم يثقون أكثر بالتخصصية وقدرات الأطباء في الغرب، كما أنهم يأملون في فرص نجاح أكبر لهذه العملية في هذه الدول، وبالنسبة للتكلفة الباهظة في الغرب فهي لا تمثل أي عائق يُذكر لديهم.

يتضح من هذا المثال أن مواطني الغرب ليسوا وحدهم من ينتفع بالعروض والإمكانيات التي تقدمها التكنولوجيا الطبية الإنجابية، بل على العكس من ذلك، ففي الشرق الأوسط تتعدد مراكز عمليات زراعة أطفال الأنابيب، ليس في مصر وحدها بل حتى في بلد صغير كلبنان، الذي أنشأ في تلك الآونة العديد من المستشفيات المتخصصة، بينما تحتفظ إسرائيل ـ دولة الجوار لهاتين الدولتين ـ وفقاً لعدد السكان بها بأفضل الأماكن عالميّاً فيما يتعلق بمراكز الإنجاب والخصوبة (انظر Inhorn: ٢٠٠٣م؛ Waldman: ٢٠٠٦م)، كما أننا سوف نقوم بفحص الوضع في أوروبا وأمريكا الشمالية باستفاضة، حيث في هذا الصدد لدينا مزيد من المادة العلمية، وسوف نستعرض ذلك في خمس خطوات:

الخطوة الأولى تبدأ بالتساؤل التالي: كيف أصبح هذا التحول ممكناً في مثل هذه الفترة الزمنية القصيرة؟ الخطوة الثانية تتعامل مع السؤال عن نوعية الشروط التي تعاملت مع الملابسات والمتطلبات

الاجتماعية والثقافية، والتي أسهمت في هذا القبول السريع لعمليات أطفال الأنابيب والعروض الأخرى المماثلة في طب الإنجاب؟ وهنا نوجّه الأنظار بدايةً نحو حالات الجدل العام حول طب الإنجاب الحديث، ثم نعرج إلى ما ألمّ بنموذج الأسرة التقليدي من انهيار، وظهور بل وازدهار أشكال وصور جديدة في الحياة الأسرية؛ وسوف نهتم في الخطوة الثالثة بالسياحة الإنجابية وعلى وجه الخصوص تقييم ما تستجلبه هذه الصناعة (الطب الإنجابي) من هامش ربحي على المستوى العالمي، ونتناول في الخطوة الرابعة الأعضاء المشاركين في ذلك ودوافعهم، وكذلك ما يمكن أن يتمخض عنه المستقبل من قواعد ونظم، وأيضاً التكاليف المالية والقيود التشريعية، وسوف نركز بالأخص على البراهين والأحاديث التي تبثها المراكز الطبية المعنية في الخارج، التي من خلالها تعلن عن خدماتها والتي تسقطها على الدعاية اللازمة الخاصة بها. وفي نهاية البحث وهو الخطوة الخامسة نعود أدراجنا إلى مجال حديثنا الأساسي، لندرك أن مفهومنا عن الأسرة وكذلك عن الإنسانية آخذ في أن يدلف إلى مرحلة تغيّر وتحوّل عبر هذه الخدمات المتوفرة.

٢. جدل أخلاقي دون إجماع عليه

إذا كانت الأسس البيولوجية لدى الإنسان قابلة للتطويع وباضطراد، فإن هذا يعني أن ثمة نوعاً جديداً من المكاشفة يتشكل، حيث تتحول في وقتنا الراهن خطة الإنسان التقليدية في التناسل ـ والتي كانت تحددها المعطيات والحدود والأمور البيولوجية الضرورية المعتادة ـ إلى هدف للتدخلات الإنسانية، فبينما كان القدر يتحكم في هذا الأمر عبر الأجهزة التناسلية البيولوجية، أصبح الأمر الآن يتيح لنا

تشكيلها دائماً وأبداً ونختارها ونقرر بشأنها الأدوات التي تحقق ما نريده نحن لذواتنا ولأجيالنا التالية.

سرعان ما تحولت مثل هذه الاختيارات المتاحة إلى مجال لجدال محتدم، حيث نشأ عن ذلك جماعات ذات اتجاهات مختلفة تريد أن تنتصر لمصالحها أو لرؤيتها الوجودية وعاداتها، ومن أجل ذلك طورت العديد من الدول قوانين تنظم ذلك، كي تستطيع إدارة وتوجيه إمكانيات التعامل مع طب التخصيب وتشخيصات ما قبل الولادة والتشخيصات الجينية. كذلك عرض ممثلو الديانات الكبرى موقفهم ورؤيتهم تجاه هذه الاختيارات التي تقدمها التكنولوجيا الطبية، وأصدروا بناءً على ذلك فتاواهم بشأن ما هو جائز وما هو محظور حتى يتسنى الانتفاع بهذه التكنولوجيا. كذلك عرض ممثلو العلم وجماعات المصالح والمجموعات المعنية أمانيهم وأفكارهم التي تتناسب مع الواقع الجديد.

تقعيد به خروقات

سريعاً يماط اللثام عن معضلة أساسية لمثل هذه المناقشات ذات الجدل؛ فمن منطلق تعامُل التكنولوجيا الطبية مع إطار من التوقعات لا يمكن حتى الآن تخيلها، فإنه بالتالي لا يمكن تطبيق منظومة القيم الأساسية أو المعايير ـ التي تنادي بها المجموعات المختلفة ـ إلا عن طريق قبول مشروط في عملية استخدامها. وتظل هناك دائماً هُوّة ـ زادت أم قلّت ـ لا يمكن تخطيها إلا عن طريق تفاسير وشروح متزنة بدرجة كبيرة أو صغيرة، وفي هذا الإطار يدور الأمر حول أسئلة من النوعية التالية: هل تعتبر زراعة أطفال الأنابيب عملية هدفها خلق حياة لتخفيف حدة آلام من حرموا من الإنجاب، وبالتالي فهي مسألة جديرة

بمساندة المجتمع لها وتستحق الدعم المادي؟ أم أنها عملية تتعارض مع تكريم الإنسانية وتفتح المجال لصور من الغش والخداع وتترتب عليها توابع واسعة النطاق لا يمكن تجاهلها؟ وهل عمليات التخصيب والتلقيح تعتبر شكلاً من أشكال علم الصفات الوراثية والذي يمكن من خلال الكشف المبكر عن الأمراض الوراثية العمل على تفاديها؟ أم أنها مسموح بها في حالات معينة ومحظورة في أخرى، ومن الذي يمكنه تحديد هذه الحالات؟

لا توجد أية إجابة واضحة عن مثل هذه التساؤلات من قبل المرجعيات الثابتة، سواء كانت مرجعية قرآنية أو مرجعية الوصايا العشرة أو مرجعية دستور ألمانيا الاتحادية، فدائماً تظل الإجابات غير حازمة، وهو أمر يفتح الطريق على التفسيرات المتباينة وكذلك الاستنتاجات المختلفة؛ وفي ظل هذا الموقف غير الحازم مبدئياً تبقى أسس بعض منظومة الأخلاق الإنسانية ـ التي تناولتها مناقشات تتسم بالحدة ـ في حالة تعارض جزئي، وبالتالي يصبح الحديث عما هو جائز فعله أو محرم اقترافه أمراً معتبراً على الصعيد العالمي، وفي جو من التنافس بين ما هو شمولي متناقض وتفسير متعارض تتراءى الخطوط الحمراء لمعنى المحظورات في صورة تعسفية دون ضابط أو رابط.

ينعكس ذلك في أمثلة عدة، فمثلاً نجد المستشار الألماني «غيرهارد شرودر Gerhard Schröder» (حكم من سنة ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٥م) يشغل نفسه في عرض حجج تبريرية لصالح أبحاث الجينات وحماية الأجنة (Schröder: ٢٠٠١م)، بينما على الجانب المعارض يأتي تحذير «يورغن هابرماس Jürgen Habermas» وهو فيلسوف ألماني بلغت شهرته الآفاق (Habermas: ٢٠٠١م)؛ وكذلك موقف

الأطباء الألمان اختصاصي زراعة الأجنّة المطالبين بتخفيف القيود التشريعية في هذا الموضوع، وفي المقابل ينتقد رئيس غرفة الأطباء الاتحادي مثل هذه المطالب وبصورة علنية (Bethge : ٢٠٠١م)؛ بينما يقيّم «غوردن براون Gordon Brown» ـ رئيس الوزراء البريطاني آنذاك ـ عمليات معينة في البحث العلمي الطبي البيولوجي وفي التطبيق العملي على أنها علاجية ولا يمكن الاستغناء عنها، نجد القانون الألماني الخاص بحماية الأجنّة يحظر ذلك تماماً (Brown : ٢٠٠٨م)؛ وعندما تعلن مرجعيات الشيعة أن التبرع بالبويضة جائز، يذكر علماء السنّة أن التبرع بذلك من قبيل المحرمات (Inhorn : ٢٠٠٦ م) - وخلال أمثلة كهذه يتولد نوع من انعدام الثقة الواضح.

في إطار الخطاب والخطاب المضاد تصبح جميع المواقف نسبية، وتتداخل الأدوار فيما بينها، الأمر الذي أدى بكثير من المواطنين إلى حالة يجسدها المعنى أنه لا سبيل إلى حقيقة مؤكدة، وربما مرجع ذلك عندهم أن الموضوع في ذاته محير؛ ومن هنا يتمخض سؤال ألا وهو: إذا كانت هناك أسباب جيدة تبرهن على هذا الرأي أو ذاك، فكيف يتسنى لأي إنسان أن يُلزم جميع البشر أن يسلكوا طريقاً بعينه؟ أقول: إنه بسبب ذلك التعارض ـ بين الرأي والرأي الآخر ـ في أروقة المنادين بالتمسك بشرعية القوانين، يستشعر المواطنون والمواطنات بأن الأمر غير ملزم إلا لماماً، ومن هنا تكون مصارع مفاهيم ما هو مباح وما هو محظور أمام قوة القناعة الذاتية واستقلالية الرأي.

سرعة معدل التطور

تزداد حدة حالة عدم الثقة بسبب سرعة تفوق العادة التي يحظى بها التطور في تلك التكنولوجيا الطبية، سرعة تمضي به قدماً إلى الأمام،

ولا يستطيع في الغالب كبح جماحها أولو البأس الشديد، الذين يشعرون بأنهم مكلفون بما يفوق طاقتهم، وكلما ازداد ذلك ازدادت معه حالات الحيرة والتردد لدى غير الأطباء، فكيف يمكن للمواطن العادي أن يلقي نظرة شاملة على هذه العروض المتناقضة والتي تقدمها التكنولوجيا الطبية، وأنى له (مثلاً) أن يميز بين زراعة أطفال الأنابيب ومراكز التخصيب والتبرع بالبويضة وبين معنى الأم التي تُستأجر لعملية الحمل (الأم الرحم)، أو بين تشخيص ما قبل الولادة وتشخيص مراحل ما قبل الزراعة والتخصيب؟ إذ إنه من جهة يجب على الأفراد باعتبارهم «مواطنين بالغين» أن يتخذوا قرارهم بأنفسهم، بينما من جهة أخرى يجد هؤلاء وكأنهم وبصورة متكررة أمام خضم مبهم من المفاهيم والبدائل، وهي مفاهيم وبدائل تجعل الحكيم حائراً. أضف إلى ذلك ما نجده من انتشار سريع للمؤشرات الطبية، وقد أصبح هذا النموذج الأساسي مألوفاً في مجالات الطب المختلفة، الذي كان يتم استخدامه ـ في الماضي ثم لاحقاً ـ في التعامل مع المشكلات الدقيقة وفي أضيق الحدود، إلا أنه وفيما بعد تم استعماله ـ وبصورة كلية ـ في حالات أخرى مستجدة؛ وقد كانت العملية تسير خطوة بخطوة في معظم الأحوال، إلا أنها في الطب الجيني وتشخيص ما قبل الولادة تتم خلال بضع سنوات، ومن الأمثلة النموذجية على ذلك أطفال الأنابيب والتخصيب خارج رحم الأم.

أما ما تم تطويره بدايةً على أساس أنه عمليات للنساء ـ التي كانت تعاني من العقم بسبب انسداد قناة فالوب ـ يتم تطبيقه الآن في قطاع عريض آخر من التشخيصات الطبية المختلفة، مثال ذلك عدم الإنجاب بسبب الرجل (حيث نقص كمية الحيوانات المنوية لديه أو قوتها)، أو عدم القدرة على الإنجاب دون معرفة السبب وراء ذلك؛ ويتم تطبيقه

أيضاً بالنسبة للزوجين اللذين يحملان خطورة جينية عالية، حتى يختارا ـ من خلال ربط ذلك مع تشخيص ما قبل التخصيب ـ أجنة لا تحمل الخطورة الجينية نفسها؛ والأمر يسري كذلك في حالة الزوجين اللذين لديهما طفل مريض، كي ينجبا ـ أيضاً من خلال ربط ذلك مع تشخيص ما قبل التخصيب ـ طفلاً آخر ملائماً جينيّاً لأخيه، حتى يتمكنا من خلاله استخلاص المادة الخلوية اللازمة لأغراض معالجة الابن المريض.

كلما ازداد معدل سرعة التطور في هذا المضمار، قلَّ الوقت اللازم لمعرفة الحدود التشريعية اللازمة التي تجيب عن أسئلة عدة: هل يُمكن دون قيد السماح بعمليات التلقيح والتخصيب الطبية الصناعية؟ وهل هذه العمليات تتناسب مع مفهومنا عن الكرامة للحياة البشرية؟ وهل هناك شرعية للتلقيح بين زوجين لا يمكنهما إنجاب أطفال بالطرق الطبيعية وليس بين زوجين قادرين على ذلك ولكنهما يريدان استبعاد أية خطورة جينية؟ أي أشكال منها جائزة التطبيق وأيها محظور؟ إذا كان هناك مجال تطبيق شبيه جداً بغيره من المجالات، فكيف يمكن التمييز بين «الجائز» و«غير الجائز»، وكيف يتأتى لنا أن يكون هذا ممكناً إذا كان الوقت بين الخطوة والخطوة التي تليها في عملية التطور قصيراً جداً؟ هل التقدم الطبي ـ في هذا الاستنتاج التقريبي ـ هو بذاته الذي يضع الأسس الأخلاقية لذلك؟ (راجع: Beck/Bonß/Lau: ٢٠٠٤م).

٣. أنماط حياتية جديدة تظهر في الأفق

كانت النغمة الكلاسيكية في تأسيس الأسرة في خمسينيات وستينيات القرن العشرين هي «حب فزواج فبحث عن عربة الأطفال

للمولود القادم» (انظر الفصل الرابع أعلاه)، وهو ما يسمى بالعصر الذهبي للزواج والأسرة، فقد كان هناك نموذج حياتي معترف به ويطبقه معظم الناس ينعكس من خلال «الأسرة العادية»، التي تتكون من زوجين «أب وأم» وأطفال؛ وكان الزوجان بطبيعة الحال مختلفي الجنس (أي رجل وامرأة)؛ يربطهما عقد زواج، وكانا يظلان على هذه الحالة حتى الموت؛ بينما كانت المرأة مختصة بشؤون المنزل وتربية الأطفال، كانت مهمة الرجل أمور خارج المنزل والعمل والحياة العامة.

في وقتنا الراهن أصبح هذا النمط من قصص الغابرين، حيث ظهرت التطورات الغربية، نذكر منها على سبيل المثال العلاقة بين المثليين، فقد كان شركاء الحياة من هذا النمط (المثليين من الرجال «اللوطيين» أو من النساء «السحاقيات») ـ قبل عدة عقود من الزمان ـ مضطهدين بل وملاحقين أيضاً، بيد أن الأمر قد سلك اليوم مسلكاً آخر، بحيث يستطيع مثل هؤلاء المثليين أن يقوموا في العديد من البلدان بتسجيل علاقتهم لدى الجهات الرسمية، بل يمكنهم أحياناً عقد قرانهم.

أما بالنسبة للعلاقة التقليدية بين زوجين «رجل وامرأة» فإن الأمر قد اتخذ منحى معاكساً، فكثير منهم لا يرغب بل ولا يجد سبباً تحتاج إليه علاقتهم لمباركة الدولة، ولذلك نراهم بمنأى عن السجل المدني، وفي معظم الأحوال ينتهي ارتباط هذا النوع من الزواج في وقت مبكر، حيث أصبح الطلاق ـ الذي كان يعد في الماضي لدى المجتمع المدني من قبيل وصمة عار في جبين مرتكبيه، وبسببه يتم إقصاؤهم ـ أمراً مألوفاً في المجتمع؛ وعلى هذا النحو أيضاً في حالة الأمومة أو الأبوة، فقد كان الطفل الذي يولد سِفاحاً مذموماً في دوائر المجتمع المدني،

كما يعد ذلك كارثة كبرى في حياة المرأة. أما اليوم فإن الأطفال من أبوين غير متزوجين مقبولون في معظم الدول الغربية، ولم يكن ذلك في الحياة اليومية فحسب، بل وأيضاً على المستوى التشريعي من حيث المساواة القانونية المتزايدة بينهم وبين نظرائهم.

خلاصة القول أنه قد ظهرت في الآونة الأخيرة أنماط متعددة من العلاقات، وتشكلت بصورة متسارعة للغاية، بحيث إن نماذج الارتباط وأشكال العلاقات هذه ـ التي كان المرء قبيل بضعة عقود يعدها بدعة اجتماعية مذموم من يقترفها ـ أصبح كثير من الناس يقدمون عليها في وقتنا الراهن، بل أكثر من ذلك أصبحت أمراً مقبولاً، أي أن كثيراً مما كان يُعتبر في الماضي مناقضاً للأخلاق غير مقبول، أصبح اليوم أمراً طبيعيا لا مرية فيه، وصار نمطاً من أنماط السلوك المعتاد.

إذا كانت مثل هذه الأنماط من السلوك المستحدثة تطالب اليوم بمزيد من الاعتراف بها، فلماذا يُكتب على هؤلاء الذين كانوا بمنأى عن تأسيس أسرة تقليدية أن يتم حرمانهم من الأطفال؟ وإذا كان هناك من لديه الحق في الأبوة أو الأمومة، فلماذا لا ينبغي أيضاً منعهم من ذلك؟ وهناك أمثلة كثيرة لذلك: إنسان آثر أن يعيش عازباً؛ والأزواج المثليون؛ والنساء اللاتي لم يمارسن الجنس أبداً؛ والنساء اللاتي فيما فوق الستين عاماً، واللاتي يكتشفن بعد سن التقاعد أن لديهن رغبة في الحصول على طفل؛ والنساء اللاتي توفي عنهن شريك حياتهن وكن يرغبن في الإنجاب منه؛ والنساء اللواتي أنجبن طفلاً أو أكثر، ثم أعقمن أنفسهن بحيث لا يكون بمقدورهن الإنجاب بعد ذلك، ولما تبين لهن أن أركان الأسرة قد اكتملت، انفصلن عن شركائهن، فماذا لو أردن البدء في حياة جديدة مع رجال آخرين ويردن الإنجاب منه؟ وكذلك الأزواج الذين يريدون تحديد نوع مولودهم إن كان ذكراً أم

أنثى، مثل هؤلاء يستطيعون الآن تحقيق أمنيتهم في نوع الطفل الذي يرغبونه بمساعدة طب الإنجاب.

«تنفتح الشهية إذا ما توفرت الإمكانية»: إنها مقولة وردت عن «هانز جوناس Hans Jonas» فيلسوف التكنولوجيا وذلك قبيل عدة عقود (راجع Jonas: ١٩٨٥م) يبرهن على اتساع الرغبة الحالية في الحصول على أطفال، حيث إنه مع تعدد أشكال الحياة وصورها تتسع دائرة عملاء طب الإنجاب؛ وكلما ازداد الطلب ازدادت العروض المقدمة، والمستشفيات المتخصصة تقدم أنواعاً مختلفة من جميع الخدمات، بداية من التلقيح المجهري وحتى انتخاب نوع الطفل، بدءاً بكتالوجات فيها صور المتبرعين بالحيوانات المنوية والمتبرعات بالبويضة وحتى المؤسسات الموفرة للأمهات الأجيرة أو التي تحمل الجنين، وهذا كله بالصور والسير الذاتية.

٤. الطفل السلعة

كما أسلفنا القول إن القدرة على الانتفاع بمثل هذه العروض غالباً ما تتعرض للعديد من العراقيل التشريعية والمادية، بيد أن هذه العراقيل ـ التي يواجهها فرد ما ـ هي في ذاتها بمثابة فرص يستطيع أن يستفيد منها آخرون، حيث نرى عديداً من المؤسسات الطبية ـ المختصة بعملية الحصول على الأطفال ـ تقوم بحملات دعاية تستهدف استجلاب العملاء من الخارج، والتي تبثها عبر الشبكة العنكبوتية بسرعة ويسر، وكل ما ينبغي على العميل فعله ما هو إلا بضعة نقرات بالفأرة على الحاسوب، فيحصل على معلومات عن مثل هذه المؤسسات العلاجية في روسيا أو تركيا أو الهند أو الدنمارك؛ ويتم طرح ذلك من خلال ملف يتناسب مع تقديم خدمات الرأسمالية ذات

التحويل الخارجي؛ ويمكننا بإيجاز أن نشير تقريباً إلى ما نصادفه في تلك العروض على النحو التالي(*):

- الإعلان عن أن هناك أماكن مثالية فيها أجور العاملين زهيدة وتنحسر فيها القيود المفروضة.
- العرض الواضح للمواد القانونية للتشريع الخاص بالدولة التي بها السياحة العلاجية، بحيث يبتعد عن التعقيد اللفظي من خلال استعمال مصطلحات معروفة مثل «عصري»، «منفتح»، «ليبرالي». نذكر على سبيل المثال إعلان باليونانية ـ قمت بترجمته بتصرف ـ يقول: «لا يوجد لدينا لوائح تعوقكم، فخدماتنا تتوافق تماماً مع رغباتكم». وجدير بالذكر هنا أن

(*) لقد قمنا منذ عام ٢٠٠٨م بالبحث في مواقع الإنترنت الخاصة بالعروض التي تقدمها المستشفيات العالمية المتخصصة، فتتبعنا في خضم ذلك وبدقة ما يقرب من ٦٠ موقعاً، وكان هدفنا هو اختيار عيادات معروفة ومقرات مشهورة من جميع أنحاء العالم (من الهند وحتى روسيا، من إسرائيل وحتى جنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية) حتى لا ننحصر في تقييمنا على بقاع محددة، وقد تم فحص العروض الإعلانية لهذه المستشفيات، التي وجدنا في معظم الأحيان أنها تتناول الكلمات نفسها؛ وقد كان جل اهتمامنا في هذا وبصورة خاصة تتبع ما يمكنه أن يجيب عن الأسئلة التالية: ما هي طرق العلاج الطبي المتوفرة؟ ما هي نوعية الخدمات الطبية الأخرى المطروحة؟ ما هي مميزات المؤسسة والتي لا تتوفر فيما عداها؟ ما هي دائرة العملاء الدوليين التي تخاطبها هذه المواقع؟ كيف يتم عرض التكاليف، وما هو الموقف القانوني حيال ذلك؟ وعلى هذا الأساس قمنا بتقديم تصور يمنح الأمل لأصحاب الحالات المختلفة، والتي تمثلت في قاعدة من البيانات الإعلانية وجدت طريقها إلى الشبكة العنكبوتية عام ٢٠١٠م في مواقعنا التحليلية الخاصة بتناول المستشفيات المتخصصة والأمراض، وقبل ذلك نتج عن هذا أيضاً الفيلم الوثائقي «أطفال جوجل» Google Baby (٢٠٠٩م).

الإطار التشريعي باليونان يعد من التشريعات العالمية المتقدمة، الذي يجعل منها دولة مثالية للأزواج الأجانب الذين يبحثون عن علاج الخارج ولا يمكن توافره في وطنهم.

- في حالة وجود رغبة في الحصول على نوعية من الخدمات لا يجيزها القانون نجد في إعلان المؤسسات العلاجية ما يفيد أن لديها تعاوناً مع مؤسسات علاجية أخرى في الخارج يمكنها أن تقدم هذه الخدمات دون تبعات قانونية.
- في صفحات بعض المؤسسات العلاجية على الإنترنت نجد إمكانية الاختيار بين ٦ لغات مختلفة. كما يتم إظهار الهيكل التنظيمي للعاملين ذات التركيبة العالمية لفريق العمل، فهناك أطباء يتحدثون لغات مختلفة وكذلك طاقم متعدد الجنسيات. أي أنه ليس هناك خوف من عدم القدرة على التواصل اللغوي، فهناك من يستطيع الحديث بلغة موطن المريض، أي بلغته الأم.

ولا يتم توفير الخدمات التقنية فحسب، بل في الغالب تُقدَم ـ بحسب المستشفى ـ خدمات أخرى؛ فعلى سبيل المثال:

- أجواء ملائمة ومريحة تتجسد في وعود بتحقيق «معالجة فردية خاصة ورفقة شخصية»، وهذا ينضوي على تفهم لطبيعة الاحتياجات والسرية التامة.
- عوامل جذب سياحية بالمنطقة تتمثل في «صفاء السماء والجو المشمس وطبيعة محيطة خلال سواحل ممتدة»؛ بل ويتم في بعض الأحيان الإعلان عن «أماكن ممتازة للتسوق ومطاعم ذات أطعمة شهية»، بل نجد طي هذه العروض الحديث عن جولات سياحية بالمدينة ورحلات عبر مدن مختلفة.

- توفر بعض المستشفيات اختصاصياً نفسياً من بين الفريق أو قسم كامل للعلاج النفسي يقدم الدعم النفسي بهدف الاسترخاء وتقليل التوتر.
- هناك بعض المستشفيات توفر الدعم والمشورة القانونية التي من خلالها يمكن مساعدة العملاء (أو دوائر المحامين الموكلين عنهم) في مواجهة المصاعب القانونية.
- بعض المستشفيات لديها ـ وذلك بحسب قدرة العميل المالية ـ مجموعة متنوعة من الخدمات التي تقدمها، بدءاً من الإمكانيات الترفيهية (تكلفة استقبال العميل في المطار وإحضاره منه، بما في ذلك تكلفة أجرة السائق) ومروراً بالعروض المعتادة، نهاية بتلك العروض ذات التكلفة غير المرهقة، التي تتناسب مع الميزانيات الصغيرة.
- من أهم ما يُطرح في قائمة الخدمات تلك الخدمة التي توفر تأميناً صحياً للطفل المرجو يضمن ـ بقدر المستطاع ـ نموه المثالي، وبعبارة أكثر دقة (وبلغة السوق) فإن الطفل المرجو ينبغي أن يكون طفلاً على درجة عالية من الجودة.
- إنه في حالة الوقوف على المتبرع بالحيوانات المنوية واختيار الأم «الرحم» (المرأة التي يستأجر رحمها)، والمرأة المتبرعة بالبويضة، يتم تحديد معايير صارمة ودقيقة في فحص هؤلاء على مستويات مختلفة، على مستوى الحالة الصحية وتاريخها والحالة الطبية العائلية، وكذلك فحوصات تخص السلامة النفسية، وأيضاً يتم الاطلاع على المستوى الثقافي والتعليمي الخاص بهؤلاء وفحص مظهرهم، ودراسة السلالة التي ترجع إليها أصولهم.

- أثناء الحمل تتم مراقبة الأم الحامل بانتظام من حيث الصحة والتغذية وأسلوب الحياة (وذلك بحسب مدى قدرة العميل على الإنفاق، فقد يكون ذلك عدة مرات في اليوم أو كل ساعة)، وذلك لكي تُوفِّر للأم الحامل بيئة مثالية لنمو الجنين في مرحلة ما قبل الولادة.

إن مثل هذه العروض تؤكد على أن الرغبة في الإنجاب قد أصبحت تجارة عالمية ذات معدلات نمو عالية، ستتحول مستقبلاً إلى سوق عالمية؛ أو كما صاغ ذلك أحد المستشفيات المتخصصة: إن الطلب العالمي المتزايد أدى حتماً وبصورة رسمية إلى ما يطلق عليه «توسع وامتداد على مستوى دولي»؛ وكلٌّ له وجهته ـ حسب طريقة المعالجة التي يرجوها وحسب قدرته التمويلية المتاحة لذلك ـ حيث نجد مثلاً الألمان يشدّون الرحال إلى تركيا، بينما يتجه المصريون إلى لبنان، أما الهولنديون فيسافرون إلى بلجيكا، وتكون محطة الأمريكان في رومانيا. ترغب المرأة الألمانية في الحصول على بويضة من امرأة إسبانية (Truscheid: ٢٠٠٧)، والنساء الأمريكيات يفضلن الحصول على بويضة من إيطاليا أو اليونان (Withrow: ٢٠٠٧م)، أما المرأة اللبنانية فتختار بويضة الأمريكيات (Inhorn: ٢٠٠٦م).

هناك زيادة مضطردة في رحلات سياحة الإنجاب المتجهة إلى الهند، حيث نرى كثيراً من الرجال والنساء (أزواجاً كانوا أو فرادى) يسافرون إلى الهند لتحقيق أمنية الإنجاب والحصول على طفل.

الهند - قبلة العالم للحصول على الأم الرحم (أو البديلة)

تعتبر الهند من أكثر الدول ذات التمايز الطبقي. ففي أعلى قمتها تقبع مجموعات صغيرة من رجال السلطة والحكم والأغنياء؛ ثم تأتي

الطبقة الوسطى الآخذة في الانحسار؛ وأخيراً الطبقة السفلى وتمثلها الجموع العريضة من عامة الشعب، التي تعاني من الجهل ومن العمل غير الآمن أو المستقر، ولا تحصل على عناية صحية مناسبة؛ ملايين كثيرة من هذه الطبقة لا يحدوهم الأمل في تخطي حياة البؤس والشقاء.

لذلك فإن العديد من النساء ـ وبخاصة الأميات منهن والريفيات اللاتي لا يجدن من يعولهن ـ على استعداد لتقديم أجسادهن لخدمة المؤسسات العلاجية الخاصة بعمليات التخصيب (Hierländer: ٢٠٠٨م؛ Hochschild: ٢٠٠٩م؛ Zakaria: ٢٠١٠م)؛ ووفقاً لتقارير مؤسسات متخصصة فإن هناك ما يربو على ٣٥٠ مستشفى في الهند توفر الأم «البديلة» أو الأم «الرحم»، ومما يُذكر أن ذلك أصبح من القطاعات الاقتصادية الواعدة في الهند التي تتخذ شعارات دعائية متعددة منها: (بأقل الأسعار نوفر لك الأم «الرحم»)، (مركز العالم في توفير الأم «الرحم»). بينما نجد العديد من الدول تحظر مسألة الأم «الرحم» هذه، فإن الهند تجيزها رسمياً من منطلق دعمها للاقتصاد، وباعتبارها جزءاً من نشاط شركات السياحة العلاجية التي تدعمها الحكومة الهندية.

تتراوح تكلفة طفل الأنابيب في الولايات المتحدة الأمريكية ما بين ٧٠٠٠٠ دولار و ١٠٠٠٠٠ دولار أمريكي، فإن الهند تقدم الخدمات ذاتها فيما تتراوح نفقاتها ما بين ١٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٠٠ دولار أمريكي؛ يكون نصيب الأم من ذلك ٥٠٠٠ إلى ٧٠٠٠ دولار أمريكي، وهو أكبر مما تتقاضاه الكثير من النساء في الهند لعدة سنوات، ومن أجل ذلك يخضعن لبرامج تغذية صارمة، كما لا يجوز لهن ـ هذا ما تنص عليه العقود التي تبرمها معهن المؤسسات العلاجية المتخصصة ـ أثناء

فترة الحمل أن يعشن في بيوتهن، ويجب عليهن الالتزام ببرنامج غذائي محدد، وأن يبتعدن عن الاتصال الجنسي بأزواجهن، وأن يتركن أطفالهن الأصليين تحت رعاية شخص آخر؛ وحتى تشرف المستشفيات على عملية المراقبة بصورة أفضل فإنها غالباً ما توفر أماكن إقامة جماعية أو قاعات مبيت تقيم فيها السيدات أثناء فترة الحمل؛ وقلما توجد حتى الآن قواعد تنظيمية لحماية حقوق من يقدمن أجسادهن لأغراض الحمل (الأمهات ذوات الرحم المُستأجر)، بل تسري عليهن ما تفرضه المؤسسات العلاجية من لوائح ورقابة وإشراف، بينما على الجانب الآخر (وهم الزبائن الممولون) لا بد أن تتوفر لهم أجواء الراحة والرفاهية لإنجاز المهمة.

قانوني ـ غير قانوني ـ شبه قانوني

هل السياحة الإنجابية أمر قانوني أم غير قانوني؟ وها هي إجابتنا: لم يعد بإمكاننا أن نفهم ما يدور حول هذا الموضوع باستخدام المفاهيم القديمة. ولكي نوضح أمراً مستحدثاً كهذا فإننا نفتقر إلى مفهوم جديد ليعبّر عن ذلك، ولذا نصف سلوك الذين يقومون بهذا النوع من السياحة بأنه تصرف «شبه قانوني»: فهو أمر ليس بالجائز ولا بالمحظور (Beck: ٢٠٠٤م، ١٥٧)؛ فسياح هذا النوع من الرحلات يستفيدون من الثغرات القانونية التي تتمخض عن الاختلافات الموجودة في نظم التشريع الدولية، فهم يرتحلون ويحلون دائماً حيث تفقد الحدود القومية أهميتها أكثر فأكثر، وحيث تتآكل المسافات وتقترب عبر وسائل الانتقال السريعة ووسائل التواصل السريعة، ومن يجيد اللعب على لوحة مفاتيح الفروق القانونية، فهو الذي يتعرف على الفرص المتاحة في عالم معولم. وهو واحد ممن نطلق عليه «بهلوانات

الحدود»، أو كما يعبّر عن ذلك أحد مستشفيات النمسا بصياغة محكمة: «إننا نتخطى القيود عبر نشاط دُوَليّ متشعب». إنها الرأسمالية الخارجية والتي توزع ما كان يسمى في الماضي بالمسمى المتواضع «الإنجاب» وفقاً لقواعد وقوانين توزيع العمل الدولي والاختلافات العالمية عبر العالم، وتربط ما بينها بصورة تنظيمية، بحيث تتغلب على المعوقات القانونية وتقلل المصروفات وتعظم الأرباح (انظر أيضاً الفصل الرابع).

ربما يوجد العديد ممن يتجهون إلى الخارج لا يشعرون أنهم يفعلون شيئاً يخالف ما هو قانوني، أو أن الوعي لديهم يشعرهم بأنهم في حالة طارئة تضفي الشرعية على تصرفهم؛ وإنه عندما تتعارض رؤى ومفاهيم الخبراء بين الإباحة والحظر، فلماذا ينبغي عليهم إذاً أن ينسوا نصيبهم في الدنيا تتحكم فيه محظورات غير مؤكدة؟ فإذا كانت ألمانيا تمنع عنهم مثل هذه الحقوق الأساسية، فإن الطريق له شرعيته خارج حدود هذه الدولة، وإذا كان هذا الأمر يوصف في ألمانيا على أنه «غير قانوني»، فإنه من الجائز أخلاقيّاً أن يبحث المرء في موطن آخر عن حقوقه المشروعة.

٥. منهج في التعبير يبعث على الثقة أو إنه خطاب بلاغي يتسم بالإيجابية

يعتمد دخل العديد من مستشفيات الخصوبة والإنجاب في الهند أو في شرق أوروبا ـ كما وُصف ذلك سابقاً ـ على السياحة الإنجابية من خلال العملاء الأجانب، حيث إن مثل هذه المؤسسات العلاجية تستطيع تقديم كل ما هو محظور في أماكن أخرى، وهذا يعني أيضاً أنه لزاماً عليها تهيئة الدعاية اللازمة لاكتساب عملاء من الخارج (رجالاً

ونساء) هم في حيرة من أمرهم بين التردد والرفض، بسبب وجهة نظر الأطباء في بلادهم، التي تشير إلى أن مثل هذه النوعية من العمليات أو تلك تعد نوعاً من أنواع الاستغلال وسوء استخدام التقدم الطبي ويخدم فقط أنانية الزوجين.

ولذا تجد مستشفيات الخصوبة ـ سواء التي في أوكرانيا أو تلك التي في الهند ـ نفسها أمام مهمة إزاحة هذا اللغط أمام جموع العملاء الراغبين في الحصول على أطفال. وإذا تمكنت من ذلك تكون قد نجحت في دفع عجلة الترويج لهدفها قدما نحو الأمام، بل وبذلك يمكن أن تزداد سرعة دورانها، وإلا فسوف تتباطأ سريعاً. وبعبارة أخرى: فإن النشاط المضاد ضروري للغاية؛ وبالنظر إلى مواقع المستشفيات المتخصصة على الإنترنت نجدها تعبّر عن استعراض لمنهج في التعبير يبعث على الثقة، فهي تفند تلك الانتقادات التي يتم الحديث عنها في الخارج، لكي تخلق صورة مضادة لذلك: إنه خطاب بلاغي يتسم بالإيجابية.

من الذي يمتلك الجانب الأخلاقي؟

يكمن الحديث النقدي ضد هذا النوع من العمليات في كونها أمراً مشكوكاً فيه من الناحية الأخلاقية، وهو نقد تردّ عليه المؤسسات المتخصصة في هذه العمليات بنقد مضاد على النحو التالي: «في البلدان الأخرى ـ هكذا هي النغمة الرئيسية ـ تضيق القوانين والتشريعات كثيراً (وهو مسلك فيه تخريف ومخالفة لعجلة التاريخ وتخلف) على من حرموا نعمة الأطفال دون تفهم لآلامهم. أما مؤسساتنا نحن (فهي على العكس من ذلك) متحضرة وليبرالية وعصرية، إننا نكافح التعسف والقهر دون وجه حق، إننا ندافع عن

أعظم الحقوق الطبيعية لعملائنا، لقد وهبنا أنفسنا للعمل من أجل تحقيق حلمهم في الحصول على طفل، والعمل على تخطي حالة التعاسة التي عليها أولئك الذين حُرموا من الأطفال».

في صياغة نموذجية محكمة قدمتها إحدى الوكالات الروسية التأسيسية (وهي شركة اسمها «الحق في الحياة»، والتي تدير عملية التعامل مع الأمهات الأجيرات) تحت مسمى البرنامج، الذي أجاب فيه المؤسِّس لهذه الوكالة على التساؤل التالي: ما هي الأسس الأخلاقية التي في ظلها يدير هو المستشفى؟ بإجابة واضحة وبسيطة أشار إلى أن الأخلاقيّ بالنسبة له إنما يعني كل شيء يصب في صالح الرغبة في الحصول على أطفال، بينما اللاأخلاقي هو ما يخالف ذلك، أي كل ما يعوق الرغبة في الحصول على أطفال. الأمر الذي ينتج عنه القول إن هناك أخلاقاً تتجاوز القوانين الصارمة (المانعة) التي تسري في أي بلد كان، وعليه فإن الخدمات التي تقدمها مثل هذه المؤسسات ليست جائزة فحسب، بل إنها أخلاقية أيضاً.

نحن نريد تقديم يد العون

إن وصف مثل العمليات التي يتم إجراؤها بأنها تتعارض من حيث المبدأ مع الأخلاق وكرامة الإنسان، هو اتهام يصطدم بنصوص مخالفة تتعلق بالموضوع نفسه، وأحياناً بنداءات ذات طابع عليائي، حيث فتش المؤيدون لهذه العمليات عن سند وجيه له طابع التقديس من خلال الكتاب المقدس، فصادفوا قصة سارة وهاجر في سِفر التكوين (السفر الأول من التوراة) التي تعكس نموذجاً قديماً من صور الأمومة المؤجرة، يتناسب وبشكل عصري مع العروض نفسها التي يقدمها طب الإنجاب والتخصيب في أسلوب عملي، وبالتالي فإن ما نخلص

إليه من قصة سارة وهاجر أنها تثير في أذهاننا ما مفاده أن الأمومة المؤجرة أمر أخلاقي بلا شك، بل أكثر من ذلك إنها تحظى بمباركة الإله.

بعيداً عن الرؤية الدينية هناك رؤية أخرى علمانية هي أوسع انتشاراً ينعكس خلالها الحق في التمازج الأخلاقي، وهو تحديداً يعني التوجه نحو حب الغير ومفهوم الإنسانية ومعنى الإيثار. ففي حب الغير يتحد جميع المشاركين على هذا النحو: «نحن نريد تقديم العون للغير»، نحن نفعل «الخير للغير»، إن ما يهمنا هو «إهداء السعادة» بهذا تبعث المؤسسات العلاجية ببشاراتها هناك. وعلى المنوال نفسه تفعل الأمهات الأجيرات والنساء المتبرعات بالبويضة والرجال المتبرعون بالحيوانات المنوية؛ فالجميع ينتمون إلى نادي المختصين بقضاء حوائج الغير، فهم متواجدون بلا انقطاع في خدمة الإنسانية جمعاء، مجسدين لمعنى الإيثار.

حالة من تبادل وازدواج المصلحة

إن عدم العدالة الاجتماعية هو الأساس الجوهري وراء سياحة الإنجاب، حيث إن هدف من يشد الرحال إلى دولة فقيرة للحصول على طفل بتكلفة مناسبة يكمن في الاستفادة من مستوى المعيشة المنخفض هناك. فهل يمكن تصور أن يقوم بتفويت مثل هذه الفرصة؟ وهل يصبح ـ وهو مضطر لذلك كما هي العادة دائماً ـ بذلك طرفاً فاعلاً مع غيره في الاستفادة من البؤس والشقاء الذي يعانيه الآخر. يردّ القائمون على مراكز الإنجاب على مثل هذه الاتهامات المحتملة بتفسير مضاد حيث يتحدثون عن أن هذا بمثابة «حالة من تبادل المصلحة»، أي أنها نفع للطرفين.

شبيه بالمنطق المتفائل نفسه ـ الذي تتطلبه هذه الحالة ـ نراه يتردد على لسان عملاء مراكز الإنجاب، حيث يؤكدون على الإيجابية المتمثلة في ازدواج المصلحة. نأخذ مثالاً على ذلك: رجل مثلي من إسرائيل، والذي أبدى رغبةً هو وشريكه في الحصول على طفل من خلال تنمية امرأة هندية لتحمل لهما طفلاً؛ يشير هذا الرجل قائلاً: «إن مثل هذا القدر من المال الذي تحصل عليه هذه المرأة يمكن أن يوفر لها ولأبنائها مستقبلاً أفضل»، ولذلك فإنه يرى أن «ذلك يعكس علاقة تتسم بالعدالة لهما ولها، وهي علاقة نسبية بين جانبين يريدان مساعدة بعضهما البعض، ليقضي كلٌ منهما أمراً يفتقر إليه الآخر»، ولا يعد هذا هو السبب الوحيد الذي من أجله اختار الرجل وشريكه الهند، بل وجدا أن ذلك بمثابة فرصة سانحة لفعل شيء من أجل الإنسان عموماً في الهند (راجع Gentleman: ٢٠٠٨م)؛ فالاتهام الذي يمكن أن يوجه هنا تجاه هذا التصرف يتمثل في أن هذا مشاركة في نوع من الاستغلال على مستوى عالمي. إلا أن الأمر يمكن أن يكون على العكس من ذلك، فالسياحة الإنجابية بمثابة إعانة الآخر نحو التنمية، مثلها مثل حالة المهاجرات من أجل العمل في المنازل (انظر الفصل السادس).

٦. الأسر المختلطة على المستوى العام

في ستينيات القرن الماضي، عندما كانت عمليات الأمومة المؤجرة (الأم الرحم/ الأم البديلة) ما زالت في بداياتها، واجهت صعوبات معقدة أثارت الصحف آنذاك لتجعل منها عناوين صارخة؛ فبعض الأمهات الأجيرات رفضن تسليم الطفل الذي حملهن به إلى صاحب العقد الذي أبرم لهذا الغرض، وأردن الاحتفاظ به لأنفسهن.

ومثال واضح تلك القضية التي أثيرت أمام الرأي العالمي المتمثلة في نزاع حول « الطفل م. Baby M»(*)، وهي واقعة تخللتها المشاعر الجياشة والصراع المرير، وتأزم الأمر آنذاك إلى درجة اختطاف الطفل، وبعد تقدير القضاة للواقعة من طرفَيها الإيجابي والسلبي، وفي ظل مراعاة الحالة الصحية (المادية والنفسية) لكل من الطرفين بالإضافة إلى تاريخهما العائلي، وبعد محاضر لا حصر لها وتقارير ومستندات تم إصدار الحكم أخيراً، والذي بموجبه حصل الوالدان (الطرف الأول من العقد) على الطفل، أما الأم البديلة فحكم لها بحق الزيارة مرة كل أسبوع (انظر على سبيل المثال Lakayo : ١٩٨٧م).

يوضح لنا هذا المثال كيف أن التكنولوجيا قد أوجدت على أرض الواقع ـ ولأول مرة على مر التاريخ ـ علاقات نسب وصلة قرابة تتسم بالعالمية والتعددية، وهي علاقات تفتح مجال التفسيرات المتباينة (انظر الفصلَين الرابع والعاشر) لتساؤلات شتى: ما الذي يتداعى إلى الأذهان عند ذكر كلمات مثل «أب» و «أم» و «أسرة»، إذا كان الطفل قد تم إنتاجه (حسب الطلب) معملياً كـ«مادة بيولوجية» لأشخاص غرباء أتوا غالباً من بلد بعيد أو من منطقة أخرى؟ وأي أطراف هذا المنتج يُلزَم بواجبات معينة؟ ومن تجب له الحقوق؟ وما هي تلك الحقوق؟ وطفل من هذا، ومن هي الأم التي ينبغي عليها أن تمنح مشاعر الأمومة وتمضي بها قدماً؟ وأين يصب هذا الحب ليتحول إلى ساحة للرغبات؟ إننا نريد أن نوضح فيما يلي (بالاستعانة بالأمثلة) كيف أن الأسرة

(*) الطفل M (مواليد ٢٧ مارس ١٩٨٦م) وهو اسم مستعار استُخدم خلال الدعوى التي أقيمت أمام محكمة نيوجيرسي الأمريكية لإعادته إلى أمه البديلة ـ المراجع.

المختلطة على المستوى العالمي خلقت أرضاً شاسعة يمكن للمرء أن يغرس فيها توقعات وآمالاً متضاربة وخيالات وادعاءات.

مخاطر مشاعر الأمومة

من منطلق كارثية التعامل مع الأمومة كسلعة تُباع وتُشترى، من هذا المنطلق أحدثت بعض العناوين الصحفية ذات التوصيف السلبي لهذا السلوك ـ مثل تلك التي أثيرت حول الطفل «م» / Baby M ـ تأثيراً مروّعاً، وبالتالي عرّضت هذه المقالات رواج مثل هذا السوق للمخاطر، وأثارت بصورة متجددة تحفظات ضدها في العالم الخارجي، التي لم تُجدِ معها نفعاً تلك الدعاية الإيجابية التي تتسم بالبلاغة، التي قام بها أصحاب المؤسسات العلاجية المعنية، والتي لم تجد بُداً من أن تسلك سبيلاً آخر آمناً في سير هذه العمليات لتجنب المخاطر المنبثقة من الارتباط الشعوري لدى الأم الأجيرة؛ لقد قامت بعدة إجراءات وقائية لتجنب ذلك نذكر منها ما يلي:

- التقسيم الوظيفي للأمومة المؤجرة إلى نوعين مختلفين من المهام، بما يطلق عليه «أمومة أجيرة متعددة»، وذلك بتخصيص سيدة لكل مهمة على حدة، بمعنى آخر أن تكون هناك سيدة للتبرع بالبويضة (أم البويضة)، وأخرى للحمل والولادة (الأم البديلة/ الأم الرحم)، فقد تعلمنا من التجربة أن مخاطر مشاعر الأمومة قد تخرج عن إطار السيطرة عندما تكون الأم المتبرعة بالبويضة هي أيضاً الأم الرحم، التي تتحمل عبء الحمل والولادة، ولتجنب ذلك تم تقسيم العمل (كما ذكر)، بحيث لا يجوز للأم الرحم أن تحمل بطفل من بويضتها، بل يجب أن تكون البويضة من امرأة أخرى؟

- شرطان في اختيار الأم الأجيرة: يعد التعامل مع الحالة العائلية

للأمهات الأجيرات أمراً لا حيدة عنه، إذ لا يقبل منهن سوى المتزوجة، وأن يكون قد سبق لها الحصول على طفل، وبهذا الإجراء تتقلص احتمالية ـ ولو افتراضياً ـ تولد مشاعر الأمومة لدى الأم الرحم، فلا يثار داخلها أي ارتباط بالطفل الذي يضمه رحمها، ويتمناه آباء غرباء عنه.

- حجب الرؤية: في بعض المستشفيات يتم تعليق ستار عازل أثناء الولادة فوق النصف الأسفل من جسد الأم، وذلك حتى لا ترى المولود نهائيّاً، بينما على الجانب الآخر من الستارة يستقبل الآباء بـ«التبني» وليدهم المنتظر.

رغم هذه الإجراءات الوقائية فإنه لا يمكن من خلالها أن يتم السيطرة تماماً على مشاعر الأم أو ارتباطها النفسي بالمولود؛ وقد أثبتت التجارب وتقارير المحادثات الشخصية أن قمع هذا الارتباط الداخلي كان أمراً عصيباً جداً على بعض النسوة، بحيث يقتنعن أن مهمتهن في الحمل لم تكن سوى صفقة هدفها الربحية (Hochschild: ٢٠٠٩م؛ Google Baby: ٢٠٠٩م).

غير أنه أيضاً مما يشوبه الشك أن تكون القدرة على التحكم في مشاعر الأمومة أمراً مطلوباً ومرغوباً فيه، ولنا أن نتصور أن الأم البديلة مجرد وظيفة مثلها مثل غيرها، ويعتبر إيجابياً أن تقوم هذه الأم بالتحكم الذاتي في مشاعرها بدرجة ما، زادت أم نقصت، فلو افترضنا ذلك وكان هدف هذه الأم منحصراً في كونها وظيفة للتكسب، أيكون ذلك مؤدياً إلى الحيلولة بينها وبين دواخلها تجاه الطفل؟ وهي مشاعر لا غنى للمولود عنها من الناحية النفسية. إن التحكم الخارجي وحده ـ هكذا يمكننا التخمين ـ قلما يستطيع ضمان وقوف المرأة الحامل بلا ردود أفعال، الأمر الذي قد يكون له ضرر محتمل على الطفل. وإذا

وُضعت في الاعتبار مرحلة ما قبل الولادة حيث يشعر الطفل وهو في طور نموه في رحمها بأحاسيس الأم (البديلة)، وهي أحاسيس تفترضها أبحاث النمو الجديدة؛ فإذا كان ما يربط الأم الرحم بجنينها مجرد مبلغ متفق عليه (مقابل استئجار رحمها)، فإنه يمكن أن يكون لهذا تأثير سلبي على صحة الطفل الجنين. إن هذا التصور يطرح تساؤلاً مُلحاً: كيف تتشكل مشاعر الأمومة وأحاسيس الطفل والهيئة التي تكون عليها مشاعر الأبوة في عصر تُتاح فيه عملية الإنجاب بالطرق الصناعية والتقنية؟

تخيلات عن أصل الطفل ورحلة الخلاص للوالدين

بينما لم يبدأ التبرع بالبويضة إلا في تسعينيات القرن الماضي، إلا أن عملية تخصيب المرأة صناعيّاً بحيوانات منوية من رجل غريب بدأت قبيل ذلك بفترة ليست بوجيزة، وإن ظلت آنذاك لفترة كبيرة محظورة اجتماعيّاً، ومع ظهور عمليات التخصيب الصناعية في المعامل انتشر ذلك انتشاراً واسعاً؛ ففي الولايات المتحدة الأمريكية تم إنتاج الملايين من الحيوانات المنوية بطريقة سرية، وفي ألمانيا يقدر عددها بما يربو على مئة ألف، وهو أمر يمكن البناء عليه والقول إن ما تم تخليقه من أطفال بهذه الطريقة هو عددٌ كبير جدّاً، ونظراً لأن معظمهم ما زالوا صغاراً، فليست هناك حتى الآن أية دراسات متخصصة عن نموهم أو حياتهم في مرحلة البلوغ.

بعد خروج الطفل من رحم الأم المُستأجرة يُشرع بعد ذلك في إجراءات التبني، وهذا يبرر وجود هذا الزخم من الدراسات والفحوص وتقارير التجارب والخبرات التي تمّت كتابتها في هذا الصدد؛ ونظراً لأن سياحة التبني تشبه السياحة الإنجابية (السياحة من أجل الحمل

المدفوع) ـ حيث إن القاسم المشترك فيما بينهما هو الرغبة في الحصول على طفل، والمتبرع في كليهما متشابه ـ فإننا نرجع فيما يلي إلى ما كُتب عن عملية التبني العالمية.

إن أطفال التبني على المستوى العالمي ـ كما نُمي إلى علمنا ـ يثيرون افتراضات تخيلية، التي من خلالها يحاولون ملء فراغات تسببت فيها بيئة منشأهم. إنها خيالات تدور حول محور متشابه، مبعثها الأساسي يكمن في تعبيرهم التالي: «ماذا عسى أن يحدث لو أنه لم يتبنانا أحد، واستمر بنا العيش لدى الآباء الأصليين» (Honig: ٢٠٠٥م). نذكر على سبيل المثال ما قالته فتاة فيتنامية تم تبنيها وجلبها إلى السويد: «ماذا كان سيحدث لو أن والدتي الأصلية كانت تستطيع الاحتفاظ بي؟ ماذا كان سيحدث لو أنني بقيت في فيتنام ولم يحضرني أحد إلى هذا المكان المختلف تماماً عن موطني الأصلي؟ ماذا كان سيحدث لو أنني كبرت وترعرعت في بلد آخر مثل الصين؟ ماذا سيحدث لو أن أسرة في الهند كانت تستطيع أن تتبناني؟» (انظر المرجع السابق، ص ٢١٥). إنها حكايات تدور حول تصور لحياة لم يعايشها المرء؛ تصور يدور في المخيلة عن حياة مع الوالدين الأصليين، أي في داخل الأسرة الأصلية، والتي تتمثل في المخيلة على أنها فقيرة مادياً ولكنها محاطة بالحب، التي تقدم شكلاً من الارتباط ـ يلعب دوراً مصيرياً ـ الخاص لا يقبل الانفصال؛ إنها أسرة طبيعية من الناحية البيولوجية لم تتكون نتيجة لاختيار أو انتخاب أو قرار.

في المقابل نجد الآباء المتبنّين يختلقون أحياناً خيالات تتسم بالاختلاف التام لنظيراتها من خيالات أطفال التبني، فأحاديثهم تتقولب في نموذج أساسي مفاده: «ماذا كان سيكون الوضع لو أننا لم نأتِ إليك بني، فكيف كانت ستكون حياتك؟ كنت ستحيا حياة الفقر تتضور

جوعاً، وما كنت ستجد فرصة لتتعلم، فلولانا لكنت من الهالكين».

إنها خيالات الذين يشبّهون أنفسهم بالمنقذ، آباء يلعبون دور المخلص الودود.

أمنيات الآباء في مقابلة مع حقوق الأطفال

نصادف تناقضات شبيهة ماثلة أمامنا أكثر وضوحاً في الأسر التي نشأت عبر التبرع بالحيوانات المنوية، حيث نجد تقارير التجارب والخبرات ـ بما في ذلك مواقع الإنترنت المتخصصة التي تنشر موضوعات شائعة في هذا الصدد ـ تلخص الأمر في العبارات التالية: من هو الرجل المجهول الذي يكون والدي البيولوجي؟ فإذا ظل هذا الرجل مجهولاً ـ كما هو الأغلب الأعم في هذه الأحوال ـ فإن الأطفال لن تكون لديهم سوى صورة خيالية بسيطة عن هذا الشخص، الذي لا يتعدى الخبر عنه سوى ما ورد في صحيفة استبيان، نأخذ على سبيل المثال تلك التي تتعلق بالمتبرع بالحيوانات المنوية رقم ١٧٧٢/ ٢٠٠٩م، وهي الاستمارة التي كان يجب عليه ملؤها لدى الوكالة الوسيطة، بما فيها من مربعات وأعمدة عليه ملؤها بالبيانات المعنية عن الصحة والتعليم والهواية والطول ولون العينين... إلخ.

فإذا لم يكن لدى الشبان أو الفتيات بالتبني أية مخيلات في الذاكرة، فلن تتبقى لديهم سوى الأسئلة ومحاولة الإجابة عنها: هل لدي العينان الزرقاوان الجذابتان كعينيّ عمتي، هل أمتلك قدمين كبيرتين مثل جدي، هل كان لدى جدتي بقع الصيف البنية؟ هل أنا منعدم الحس الموسيقي، لأن أبي كان كذلك؟ ترتبط بهذه الأسئلة مشاعر الحرمان والحزن والألم، ويعود الحديث دائماً وأبداً إلى التوق وحب المعرفة عن النصف الآخر الأصلي منه، والذي سُرق منه قديماً

عندما اختفى الأب في طي المجهول وفي ظلام الملفات، وأخفى عنه بذلك الجانب الأبوي بأكمله «الأب والجد والعم والإخوة وأولاد العمومة». يجب على المرء كي يستشعر الغضب الوحشي لهذه الأحاسيس أن يسمع الأصوات كما هي وعلى أصلها على لسان أبطال أطفال التبرع (سواء بالحيوانات المنوية أو بالرحم)، نذكر هنا ثلاثة أمثلة:

- «إن مرجع غضبنا في موضوع التبرع بالحيوانات المنوية هو أنه يتراءى لنا في المخيلة وبقوة جميع الآباء في صورة الكبار الراشدين الذين يمكنهم تقرير شأنهم بأنفسهم، بينما صورة الأم الرحم ودودة لأنها تريد أن تحمل الطفل؛ وما دام هناك ضمان لسرية بيانات المتبرع بالحيوانات المنوية، فهو مبرأ من كل مسؤولية عن نتيجة «حيواناته المنوية»، وما دام أيضاً هؤلاء البالغون مرضيين، فإن كل ما يتعلق بالتبرع بالحيوانات المنوية أمر لا شبهة فيه، أليس كذلك؟ لا ليس الأمر كذلك، فنحن كمُنتَج أيضاً بشر من لحم ودم، والجيل الأول منا (من أطفال التبرع بالحيوانات المنوية) ـ الذي تم إنتاجه في أواخر الستينيات ومطلع التسعينيات من القرن الماضي ـ سوف يتقدم في العمر، وإن الكثير منا يعاني من مشاكل متعلقة بالأحاسيس والمشاعر، إننا لم نطالب بأن نولد في ظروف الحيرة والتخبط، وليس من الشرف أن يخلص الآباء والأطباء إلى القول إن الجذور البيولوجية ليست بهذه الأهمية، فنحن هذا المنتج نلاحظ أننا منذ الولادة قد سرق منا حق ما؛ حق التعرف على آبائنا الأصليين» (Clark: ٢٠٠٦م).

- «إنني الآن حزين جداً، أشعر بألم لا أتحدث عنه، فليس من المسموح أن أفعل ذلك، لأن لدي أبوين يحبانني . . . فما هو مصدر الشكوى عندهما، لقد حصلت على كل شيء أريده منهما، هدايا كثيرة

في أعياد الميلاد وفي يوم ميلادي أيضاً أكثر مما يستطيع المرء أخذه، أبواي يريدان أن يصطنعا لي حظاً وافراً من السعادة. فهل هذا يعني أني نسيت والدتي الأصلية، حقاً أمتلك كل شيء، فلماذا أريد المزيد، لقد مُنحت كل شيء، وفي يدي كل شيء عدا أمي الحقيقية...» (راجع Blog، مقالة على الإنترنت، وهي اقتباس عن Singh: ٢٠٠٩م).

- «كل ما تحتاج إليه هو الحب؟ لقد غنى بول ماكارتني Paul McCartney ذات مرة: «كل ما تحتاج إليه هو الحب»، بلى وبالرغم من كل ما يريد أن يؤمن به مجتمع المتبرعين بالحيوانات المنوية على غير ذلك، أمر غير صحيح، معظم الأمهات يعتقدن أن طفلهن لا يفتقد لأبيه البيولوجي إذا ما أحاطوه بالحب الكافي... هذا حقاً محض هراء» (Greenawalt: ٢٠٠٨م). دائماً ما يعاود المرء انفجار مشاعر الغضب واليأس، بعض الأحيان بنبرة هادئة وفي بعض الأحيان تعلوه نبرة مرتفعة لدرجة الصياح، ولكن الرسالة المنبثقة عن ذلك واحدة. تتجدد الشكاوى وينطلق غضب المشاعر ضد الأبوين المتبنّيين: لقد جَرَيْتُما وراء أنانيتكما في الحصول على طفل، لم تراعيا رغباتنا ومشاعرنا، إنكما تتحدثان دوماً عن حبكما لنا، ولكننا نريد حقوقنا الأساسية الوجودية، نريد أن نعرف أصلنا وجذورنا، ما الحب الذي تتحدثان عنه إلا محض خيال تبرران به تحوّلكما إلى صانعي حياة جديدة سبب وجودنا، بيد أننا نريد أن نقول لكما: حبكما لنا لا يكفي.

ازدادت في الآونة الأخيرة أعداد الصفحات على مواقع الإنترنت التي تحمل اسم: "Donor Conception Network" أو "International Donor Offspring Alliance"، والتي عليها يتبادل أطفال التبرع بالحيوانات المنوية تجاربهم، ويحاولون العثور على

آبائهم البيولوجيين؛ ففي الولايات المتحدة الأمريكية تم تأسيس "Donor Sibling Registry"، وهي صفحة يستطيع أن يتلاقى فيها أولئك الذين وُلدوا بواسطة التبرع بالحيوانات المنوية، وتلقى هذه الصفحة إقبالاً كبيراً ومتزايداً، ومن خلالها ـ إذا لم يكن من الممكن العثور على المتبرع الأب الأصلي ـ يمكن على الأقل العثور على أخ غير شقيق أو أخت غير شقيقة، وهذا ما يعتبر على الأقل أيضاً بمثابة جانب من الترابط الأسري البيولوجي.

إلا أنه يمكننا القول إن مثل منتديات الإنترنت هذه لا تتضمن انتخاباً استعراضياً للأصوات، حيث لا يرتادها الشبان والشابات ـ الذين وُلدوا بواسطة التبرع بالحيوانات المنوية ـ الراضون بحالهم، بل يرتادها أولئك الغاضبون والتعساء، والذين تتخبط مشاعرهم ويعانون من حيرة أحاسيسهم، وهذا وإن كان صحيحاً للغاية فإنه يثير تساؤلاً: هل يعتبر ذلك سبباً كافياً لتجاهل هذه الأصوات، أو ألا نعيرها اهتمامنا بما تحوي من شكاوى؟ أم أن ذلك يمثل فرصة سانحة للتساؤل عن الأسباب الكامنة وراء هذا اليأس؟

إشكالية النسب في ظل ملابسات الحمل كصناعة عالمية

تعد التراكيب اللغوية «الأب النطفة» و«الأم البويضة» و«الأم الرحم» وسائل تعبيرية ضبابية لا تفصح صراحة عن مضمونها الباطني، إنها تفيد مدلولاً يُرجى التعامل معه مستقبلاً كشيء مألوف، ولنأخذ على سبيل المثال المركب اللغوي «الأب النطفة»، ونتساءل هنا ألا تعبّر كلمة «الأب» عن تداعٍ لخاطر ما، وذلك إذا ما أضيف إلى الكلمة «النطفة»؟ وهل تتقلص «الأبوة» لتقتصر على المادة البيولوجية المتمثلة في «الحيوانات المنوية»؟ وعلى من يسري ذلك، ومن الذي لا يسري

عليه؟ هل يسري ذلك على الأب المجهول (أو الذي ليس بأب في حقيقة الأمر) الذي وضع نطفته لينتج منها الطفل؟ هل يسري ذلك على الطفل فاقد الأب نتاج هذه النطفة؟ هل يسري ذلك على «الأم الملقحة بالحيوانات المنوية»؟ ألا تختفي وراء هذه التراكيب اللغوية قضايا الهوية ومعضلات النسب التي لم تظهر حتى الآن بسبب غياب المصطلحات والمفاهيم التي تعبّر عنها؟ أم أن هناك نوعاً من فقدان الهوية ورباطاً يتصف بالفتور يمكن للمرء أن يدركه من خلال إيحاءات المركب اللغوي «الأب النطفة» وما يعنيه التعبير «النطفة مجهولة المصدر أو مجهولة الأب».

هل الحمل كصناعة عالمية لا يطرح سوى قضايا ومعضلات طبية واقتصادية وقانونية؟ أم أن هناك بركاناً حضارياً يتكون عرضاً جراء ذلك، لينفجر يوماً ما فيقذف بحممه المتمثلة في قضايا الهوية ومسائل أخلاقية؟ في كل الأحوال يجب أن نتنبه إلى أن الكلمات التي نتفوه بها بيسر وسهولة في كثير من الأحيان، تخفي وقائع وقضايا حسية في ذاتها. فهل ثمة عالم جديد جميل في مرحلة المخاض، وهو عالم لا يستطيع المرء اليوم إلا أن يذكره من خلال حكم مسبق على أنه ميلاد عالم همجي؟

عندما يرقب المرء التجارب والخبرات المكتسبة والناتجة عن عمليات التبني والتبرع بالحيوانات المنوية ومشاعر الأطفال وبحثهم عن الأب البيولوجي، يستطيع المرء ـ ولأسباب وجيهة ـ أن يفترض أنه سيأتي اليوم الذي لن يكتفي فيه هؤلاء الأطفال ـ نتاج السياحة الدولية الإنجابية ـ بالتساؤل عن نسبهم، بل محور السؤال سيكون عن موقف هؤلاء المخيف إذا ما علموا أن أصولهم البيولوجية تعود إلى أشخاص غرباء من خارج موطنهم؟ متى أو أين أو كيف يبحث المرء عن والدته

المتمثلة في بويضة لامرأة إسبانية؟ أو إن كانت نطفة أبيه من رجل دنماركي؟ أو أن امرأة هندية هي التي حملت به؟ أو أنه خليط من كل هذه الأجناس «اسباني ودنماركي وهندي»، وإنه ليس إلا مُنتَجاً لمجموعة من معامل مختلفة؟ ما هي الحكايات التي يمكن أن تتداعى إلى الخواطر عندما تذكر مثلاً البويضة الإسبانية؟ ما هي جغرافيا قرابة الدم؟ ما هي طبيعة النسب الذي لا تحده الحدود وما معنى الترابط الأسري والتوق إلى الأسرة؟ ما الذي يتشكل كنتيجة لما يطلق عليه «السياحة الإنجابية»، فهو تعبير مضلل على الإطلاق، يتكون من كلمتين لطيفتين (صفة وموصوف) «السياحة» و«الإنجابية»، وإن كان يعد جزءاً من التاريخ الإنساني إلا أنه يُراد منه أن يُوارى في الثرى ليحل محله «الرهاب الاجتماعي» أو ما يشبه عقدة فرانكنشتاين(*)؟ وما هي المشاعر التي تنشأ عندما يكتشف النشء يوماً ما أن في وجودهم ما يحمل معنى تعدد الأوطان، وأن هذه العالمية بدرجاتها المتفاوتة تركض في أجسادهم. فهل سيشعر أولئك ـ الذين أنتجتهم هذه الملابسات ـ بالغضب لأن الأدعياء بالأبوة أو الأمومة قد اشتروهم بثمن بخس وجلبوهم إلى موطن آخر، حيث استغلوا الآباء الحقيقيين الذين يحيون في بلد المنشأ البعيد في ضنك من العيش؟ هل سيشعر هؤلاء المولودون صناعياً بقرابة الدم مع الآباء الأصليين؟ أم الخجل سيعتريهم لأن قرابتهم تفرقها المسافات البعيدة جداً؛ قرابة مع متسولين ينتمون إلى أفقر بقاع العالم؟

(*) عقدة فرانكنشتاين Frankenstein هو مصطلح صاغه الروائي الأمريكي إسحاق أسيموف Isaac Asimov في رواياته للدلالة على الخوف من الرجال الآليين ـ المراجع.

نظرة إلى المستقبل

من الممكن توقع سيناريو مختلف حين النظر إلى المستقبل، وفي هذا يطرح التساؤل التالي نفسه: هل تتوافق معرفة الجذور الأسرية والثقافية مع أحد احتياجات إنسان ما قبل التاريخ؛ أم سيظل لفترة زمنية وبعدها لا يكون للسؤال عن المنشأ أهمية تذكر؟ سوف نقوم بإجراء تجربة فكرية في هذا الصدد، وفيها نفترض أن إنتاج الحيوانات المنوية أو التبرع بالبويضة أضحت من الأمور المعتادة والمألوفة بل وأصبحت آخذة في الازدياد، والسؤال هنا هل مثل هذا النوع من الأطفال المُنتَجين سوف يسعى أيضاً لمعرفة الأشخاص الذين اشتركوا في المواد البيولوجية التي خُلقوا منها؟ أم مثل هذا النوع من التطلع سيصبح في المستقبل مع مرور الزمان من الأمور غير المهمة؟

إنها مجرد افتراضات تدور حول احتياجات الوجود البشري الأساسية حول مسألة معرفة الأصل والمنشأ، أهي من الثوابت الأنثروبولوجية أم أنها أمور قابلة للتغيير بمرور الزمن؟ هل هذا الاحتياج تعبير عن رغبة في التبعية ـ الواضحة بلا شك ـ وبالتالي الحماية الملازمة؟ هل من الممكن أن ينشأ ما يطلق عليه تعددية الحس الجماعي(*)، هل سيكون من البديهي أن يكون الفرد له أكثر من لغة أصلية وقرابة في عدة دول؟ هل يمكن تخيل مجتمع لا يطرح المرء فيه التساؤل عن شخص الأب البيولوجي ولا عن شخص الأم البيولوجية ولا عن مكان وبلد ميلادهما، وأن يأخذ البحث عن الهوية والانتماء مساراً آخر مختلفاً تماماً؟

(*) تعدد الحس الجماعي *common sense diversity* التعامل بصور متعددة تعتمد على كون التاريخ الإنساني تاريخ مشترك، ينظر إليها الأفراد على أساس أن دلالاتها ومعانيها الإيحائية مشتركة الرؤى ـ المراجع.

الفصل التاسع

مجتمعون إلا أنهم فُرادى:
نماذج الأسر المعولمة

كتاب «البديهية المطلقة لفوضى الحب» *Das ganz normale Chaos der Liebe* (Beck\Beck-Gernsheim: ١٩٩٠م) إنما يدور حول العلاقة المتقابلة بين الجنسين سواء في إطار أسري أو بمنأى عن ذلك، ويدور أيضاً حول الحياة المشتركة دون رابط زواج، كما يناقش حالة الأزواج الذين حرموا الإنجاب أو أولئك الذين نشأوا دون عائل، ومما يتناوله الكتاب قضية الطلاق والأسر ذات الوشاج والروابط غير المنقطعة بين أفرادها، ويناقش أيضاً مسؤولية الأطفال وعلى من تقع؛ وطيه كذلك الحديث عن الشريكين اللذين أقاما علاقتهما على سبيل التأبيد في مقابل من عقدها منهما على سبيل التأقيت، وبالإضافة إلى ذلك تناول الكتاب الحديث عن الشركاء المثليين؛ وهنا يمكننا القول إنه بسبب هذه الصور المختلفة من العلاقات يتحول الأمر إلى مهمة معقدة جداً كي نتمكن من تقديم إجابة بسيطة عن عديد من القضايا، فمن القضايا التي تثار في هذا الصدد ـ على سبيل المثال ـ ما يمكن أن يُدرج تحت تعريف الحياة الزوجية، أهو مجرد ارتباط بين رجل وامرأة، بوثيقة زواج أو بحياة مشتركة في منزل مشترك ومعيشة ثنائية؟

يقترح عالم الاجتماع الفرنسي «جان كلود كوفمان Jean-Claude

Kaufmann» إجابة قاطعة عن هذه القضية: فهو يعتبر الزوجين زوجين حقاً عندما يشتري شخصان غسالة ملابس مشتركة. ويبرر جان كلود كوفمان طرحه لهذا المثال بقوله إنه عند شراء الغسالة تبدأ أهم القضايا الفعلية والنزاعات، فما الذي يتم تحديده من الملابس على أنه متسخ، وذلك عندما يتعلق الأمر بمن هو الذي يقوم بغسل الملابس؟ ومن الذي يقرر؟ ومن يقوم بالغسيل للآخر؟ وهل كيّ الملابس ضروري... إلخ (Kaufmann: ١٩٩٤م).

إن مثل هذا النموذج في طرح الأمثلة «آلة غسل الملابس لشخصين» لا يتناسب حقيقة مع مدلول الحب البديل الافتراضي الذي تفرقه المسافة الحسية (الجغرافية)، ومن هنا يتمخض السؤال التالي: ما هي المتغيرات التي تميز عملية التحول مما هو طبيعي البتة في علاقات الحب إلى ما يوصف بالفوضى المعولمة للحب، أو ما جسده بصورة كلية كتابي «البديهية المطلقة لفوضى الحب».

وها هي إجابتنا: حين يفقد الحب والأسرة وشاجهما في موطن ما، نجدهما يسلكان سبيلهما بحثاً عن مصير ما في عالم متنوع، الأمر الذي عنه ينشأ حب بديل جغرافيّاً وحب ناءٍ ثقافيّاً، وفي أفق هذا الحب تختفي معاني المكان فلا فرق بين هنا وهناك ولا قيمة للحديث فيه عن الأنا والآخر، ولا يتبقى سوى القليل من الأمور التي يقبلها المرء على اعتبار أنها خط فاصل لا يمكن تجاوزه، منها لون البشرة وأصل المنشأ والدين والمسافة التي تفصل بين الدول والقارات. وفي المقابل فإن هناك بعض الثغرات في هذه العلاقة البديلة يمكن أن تكون طريقاً إلى الحب، حب بمثابة طير تنمو أجنحته.

ما هي السمة المميزة لأشكال الحياة وأشكال الحب المختلفة التي لخصنا مضمونها في صفحات «البديهية المطلقة لفوضى الحب»؟ ما

هي السمات المشتركة بين الحب البديل والشريكين مختلفي الجنسية والهجرة من أجل الزواج والمهاجرات من أجل العمل في المنازل والأمهات الأجيرات. . . إلخ؟ فهل يمكن توحيد هذه الحالات جميعاً تحت سقف ما نطلق عليه الأسر المعولمة؟ هل توجد أهداف متشابهة أو صراعات متقاربة أو مطالب متشابهة أو مجريات أمور قريبة من بعضها أو ضغوط متماثلة أو مقاومات أو تناقضات أو مشكلات متجانسة فيما بينها؟ وإلى أي مدى تختلف مثل هذه النوعية من العلاقات عن المفهوم المعتاد (أو القريب من المعتاد) للأسرة التي قد تخطى تنوعها الداخلي التعامل مع المفاهيم التقليدية للأسرة؟

هل تقترب بنا الأسر المعولمة من حقبة مجتمعية تفقد فيها الاختلافات القومية والتناقضات أهميتها؟ هل نحن في طريقنا إلى مستقبل يبدو للبعض في صورة الأمل الكبير لكسر دوامة العنف والعنف المضاد، بينما يفهمه الآخرون على أنه تهديد أساسي أو تقويض للعالم ذي المغزى والنظام الطبيعي؟ هذه القضايا الكبيرة وما شابهها تجول حائرة بيننا؛ ولقد أوضحنا في الفصل السابق حقيقة أننا نعيش وسط تحول تاريخي لأنماط الحياة الأساسية وصور الحب المعتادة.

في قطار هذا التحول تنبثق ديناميكية جديدة وتعددية جديدة، وهذا ما يمكن لنا وباختصار أن نطلق عليه «نموذج الأسر المعولمة». ويشتمل هذا النموذج على خمسة أبعاد (مرتبط بعضها بالبعض الآخر)، وهي أبعاد نلخصها في العبارات التالية:

- الآخر المنغلق يصبح جزءاً من حياتنا.
- تواصل يتخطى كل الحدود.
- تباين واختلاف عولمي في صور وأسماء متعددة.
- خارج حدود اختصاص تشريعات الدولة.

- أسرتكم أم أسرتنا: صراع منبثق عن منطق اعتقادي حول تحديد ماهية «الأسرة الصالحة».

١. الآخر المنغلق يصبح جزءاً من حياتنا

عن معالم الحب الجديدة ومعالم علاقات الود الناتجة عنه ومعنى الأسرة والحياة المشتركة في عصر العولمة، عن معالم هذا قدمنا في الفصل السابق مقارنة بين نموذجين وهما الحب الداني (القريب) بما في ذلك الأسر ذات الوجهة القومية، والحب النائي (الافتراضي والبديل) بما يعني الأسر المعولمة من جهة أخرى. وقد أوضحنا طي ذلك أن تخطي الحب القريب والأسر ذات العرق الواحد إلى الحب النائي والأسر المعولمة يعد جزءاً من تطور يتميز به عصر العولمة بأكمله، الذي يعيش فيه الآخر المنغلق بيننا، وفيه تنشأ ظروف وجودية تتعلق بهذه الأسر المعولمة تتجاوز الحدود الفاصلة أيّاً كانت، قومية أم إثنية أم دينية.

وبهذا تتضح معالم الأسر المعولمة، وسوف يواجه الناس اقتحام العالم لأسرهم، شاء من شاء وأبى من أبى، وهو أمر يترتب عليه تغيُّر النظام الذي في إطاره تتم عملية الاندماج في المجتمعات وتشكيل الهوية الثقافية، ويستطيع المرء الناظر في علوم الاجتماع أن يدلف الآن إلى أروقة هذا التغير. إنه بمثابة تفاعل بيني «بين الذات والآخر»، حيث إن هذا الآخر يكون أقرب ما يكون في صورة «آخر شبيه». وفي مقابل ذلك فإن لدينا اليوم ما يجب أن تكون لنا به صلة من وضع عام، وهو وضع فيه يدفع التفاعل بين «الذات» و«الآخر» المختلف في مقابل العالم إلى أن يتجه نحو المركز، ليصبح في دائرة الاهتمام القصوى.

المواجهة مع غرابة هذا الوضع الذي فيه يقتحم العالم الأسرة

وعلاقات الحب تتضح في صور وأشكال متباينة من الأسر المعولمة وبطريقة مختلفة جداً لم يسبق لها مثيل، ولنأخذ على سبيل المثال المهاجرات من أجل العمل في المنازل واللاتي يقمن بالطهي والمسح لأسر المجتمعات الغنية أو يقمن برعاية الأطفال والعناية بالشيوخ. إن الآخرين المنغلقين ـ منهن المقيمة بصفة غير شرعية والمهاجرات والغريبات ـ متواجدات بصفة أساسية في المطابخ وغرف الأطفال لدى المواطنين من الأسر المتوسطة في مستواها الاجتماعي، حيث نصادفهم في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وإسرائيل وجنوب كوريا وكندا. . . إلخ، وقلما تستطيع هذه الأسر المتوسطة وكذلك العادية منها ـ وفقاً لمستواها الاجتماعي ـ العيش بدون الخادمات الغريبات والمتحدثات بلهجة أجنبية عند حديثهن بلغة هذه الأسر ويختلفن في أشكالهن عن مواطني البلد. هذا الأمر له صلة وثيقة بالتحول الذي يقع في العلاقات بين الجنسين (الرجل والمرأة) في دول الغرب، أو بالمعنى الدقيق يلازم هذا الوضع تحول جزئي في شكل العلاقات بين الجنسين، فهو من ناحية يعكس تزايد عروض العمل التي تستهدف المرأة، ومن ناحية أخرى يشير إلى استمرار محدودية مشاركة الرجل في أعمال الرعاية والتربية والعناية بالوالدين وأعمال المنزل، ولكي تتم الموازنة بين حالة الاختلاف هذه في العلاقة بين الجنسين، تمّن الاستفادة مما طرأ من تحول عالمي واختلاف جراء ذلك (انظر الفصل السادس)، ففي صورة المهاجرات من أجل العمل في المنازل فإن المرء يستطيع أن يدرك مدى الاختلاف العولمي الذي حدث في الصورة العادية للأسرة ذات الجنسية الواحدة.

غير أن وضع المهاجرات من أجل العمل في المنازل يعكس وبصورة ملحوظة حالة من التناقض، فإن كن قد أصبحن جزءاً أساسياً

وبديهياً لا يتجزأ من حياة الكثير من الأسر الغربية، إلا أنهن في الوقت نفسه ظللن شخصيات منغلقة، لأن معظمهن مقيمات بصفة غير شرعية، مما يعني أنه لا حماية لحقوقهن، والقول بانغلاقهن يرجع إلى أن الأسر التي تقوم بتوظيفهن لا تعلم شيئاً عن عالمهن (الذي جئن منه)، كما أنه ليس لدى هذه الأسر معلومات عن أطفال الخادمات الذين يعيشون بمنأى عنهن؛ أضف إلى ذلك أن علاقة الخادمات مع هذه الأسر توصف بصورة أساسية بعدم التفهم، فرغم أن المهاجرات يلتزمن بكل ما يطلب منهن، فإنه أحياناً يتم استغلالهن بسبب عدم شرعية إقامتهن حيث تُلقى عليهن مهمة رعاية أطفال هذه الأسر كذلك عجائزها، ولأن هؤلاء الخادمات قد أزحن عن كاهل أرباب العمل مهمة ذلك، ومن ثم لا يجدون أنه لزاماً عليهم تقديم هذا النوع من الاهتمام بأنفسهم لذويهم، وانطلاقاً من هذا السبب فإن أسر الأغنياء ترتبط في وجودها على حد سواء مع أسر الفقراء، ومع ذلك فإنهما متباعدون بسبب الهوة (الجغرافية والنفسية) التي تفصلهم بعضهم عن بعض.

٢. تواصل يتخطى كل الحدود

يعد التفاهم بمثابة تواصل يتخطى الحدود، فهو لا يعتبر أمراً منفصلاً عن حياة الأسر المعولمة، بل هو من أهم الشروط الأساسية للحياة الاجتماعية وبالأخص للحياة في عالم معولم، إذ تظهر في عصرنا هذا التعددية الثقافية في جميع مجالات التعامل، وتخترق الحياة اليومية في العمل والتعليم وفي الاقتصاد والسياسة والسياحة والتلفاز والإنترنت. . . إلخ. إلا أنه تظهر في الأسر المعولمة ظروف وملابسات من نوع خاص، والتي فيها تتخطى عملية التواصل الحدود

بما في ذلك مخاطر سوء الفهم أو انعدامه، وهو ليس فقط عنصراً كغيره من العناصر، فالأمر يتجاوز ذلك، إذ إن التواصل يمثل الشرط الأساسي للتعامل مع التحديات اليومية في الحب وعلاقات الود والأسرة.

ومن ثم فإن الأسر المعولمة تختبر ما يتم تداوله من أحاديث في أيام الأعياد والمناسبات على اعتبار أنه من متطلبات عصر العولمة، وهو ما يطلق عليه في الغالب مهارات المناقشة العلمية العملية والتي تتم ممارستها على هذا الأساس، كما أن الأسر المعولمة تعيش دون قيد في بعض الأمور ومجبرة في أخرى، الأمر الذي يمكنه أن يقدم لنا في هذا الإطار دروساً مستفادة، والتي قد نشارك من خلالها في دورات تعليمية لاكتسابها والإلمام بها، ففي هذا توصف الأسر المعولمة بالرائدة في مجال التعددية الثقافية.

في داخل الأسر ذات التوجه الواحد والوطن الواحد نجد أيضاً العديد من صور سوء الفهم أو التفاهم، وبالأخص فيما يتعلق بالتناقضات بين الرجل والمرأة أو حتى بين الصغير والكبير، وهي تناقضات تزداد حدتها في عصور التحول الجذريّ. غير أن هذه الاختلافات إنما تنشأ في أفق لغة مشتركة ونظام سياسي وتشريعي مشترك وجنسية واحدة. أما في الأسر المعولمة فتضاف إلى هذه التناقضات تلك الاختلافات العالمية المتمثلة في اختلاف اللغة واختلاف الماضي واختلاف النظام السياسي، ويعني ذلك أن المرء يعيش ويسبح في غياهب حالات سوء التفاهم يطغى أثرها أحياناً على المرء، وأحيانا يجعل بينه وبينها سور يحظر الاقتراب منه، إلا أننا في أحيان أخرى نراه يتخطاها رغبة منه في تحقيق التفاهم؛ الأمر الذي يعكس أيضاً صورة رحلة لمغامرة مليئة بالاكتشافات.

وهناك أسئلة لا يمكن الإجابة عنها أو قلما تتم الإجابة عنها، ومرجع ذلك يعود إلى أن معانيها متفاوتة بطبيعة الحال، ونقصد بها الأمور الأساسية الحياتية منها عادات وسلوك الأكل والهدايا، ومعنى وأهمية الأعياد القومية والاحتفالات، والتصور المتعلق بالوقت والانضباط في المواعيد، وكيفية فهم واستيعاب من ينتمي إلى الأسرة ومن لم يعد ينتمي إليها، ومن يستحق الاحترام وما معنى «الاحترام»؛ وكل ما يشبه هذه الأمور مثل التعامل مع تغير الطقس والوعي الغذائي من معرفة الأغذية التي تحتوي على أي مواد ضارة ولذلك يجب تجنب تناولها.

تستطيع الأسر ذات الموطن الواحد مراراً وتكراراً ـ من خلال الاستناد إلى قواسم مشتركة فيما بينها ـ إقرار قواعد للتعامل فيما بينها، كما يمكنها الرجوع أيضاً في هذا الإطار إلى الافتراضات والقواعد والاحتمالات، بينما على جانب الأسر المعولمة يمكن القول إنه بدون عملية التواصل المتخطي للحدود من خلال حوار دؤوب بين أعضائها، بدون ذلك لا يتأتى لنا الحصول على إجابات تضمن لنا إدراك أساسيات العادات والسلوك الخاصة بهذه الأسر؛ ويجب أن يقود هذا الحوار إلى التوافق لأبعد الحدود، ولا يلزم أن تكون هذه التوافقات من باب التفاهم اللفظي أو الإجماع الصامت أو أن تكون نوعاً من الاتفاق للحفاظ على السلمية والتعامل مع الموضوعات الشائكة بالتزام الصمت واستبعاد القدرة على التعامل.

من الإضافات المهمة التي يمكن ذكرها هنا هي أن التواصل المتخطي للحدود يتضمن أيضاً تعاقب الحديث والصمت. كما أن ضمن معاني مثل هذا التواصل «الانعكاس الذاتي»، أي المواجهة الصامتة مع الغريب في سلوك الحياة الشخصية؛ من جهة أخرى يمكن

أن يعني هذا التقابل المرتد «أو الانعكاس» من خلال التأمل والاستيضاح وإقامة حوار حول ذلك(*).

إن إحداث توازن في الأسر المعولمة والوصول إلى توافق بين تناقضات العوالم المختلفة فيها ـ التي يصطدم بعضها بالبعض الآخر ـ يعد أمراً ضرورياً بطريقة أو بأخرى حسب كل حالة. بالطبع يوجد في المكتبات كتيبات للإرشاد الأسري بالنسبة للأزواج العاديين (أو قل للأزواج ذوي الموطن الواحد وذوي الجنسية الواحدة)، كتيبات تتناول كيفية تغيير زواج أخرس غارق في الروتين اليومي العادي إلى نوع من الزواج الحيوي المفعم بالتفاعل؛ إلا أننا قلما نجد ـ وربما لا نجد البتة ـ كتيبات للإرشاد الأسري الموجهة للأسر المعولمة والأزواج متعددي الجنسيات. إذ كيف ينبغي أن تكون هيئة كتاب يتناول إرشاد هذه الأسر أيمكن التعبير عنه بـ«كتاب الإرشادات الذهبية»؟ عندما ينتمي كل شريك إلى وعاء ثقافي مختلف، كيف يمكن حينئذ وضع قاعدة «ذهبية» أو قُل كيف يمكن وضع معيار ذهبي مشترك يحدد من هو الشريك الذي يختار اسم الطفل، وأي من الأعياد يتم الاحتفال بها

(*) للتفرقة بين الانعكاسية الذاتية والانعكاس انظر Beck/Giddens/Lash (1996).

يتمثل مفهوم الانعكاسية في كونه يجعل الباحث يستعمل الاكتشافات المترتبة على ممارسته العلمية ليغربل دوره وليكشف العوامل الناتجة عن تاريخه الشخصي التي تَشرُط حاله كذات مفكرة والتي تؤثر على ممارسته العلمية وتُشوِّش رؤيته للمجتمع بدون وعي منه في غالب الأحيان. أما الانعكاسية الذاتية: Self-Reflexivity فهي مصطلح أساسي في مبحث المعرفة المادي، وتنشأ هذه الانعكاسية نتيجة لفعل الموضوعات على الأجهزة العاكسة (ذات رد الفعل) لدى الإنسان، ولهذه الانعكاسية جانبان: مضمون الانعكاس ـ الصورة، وأسلوب الانعكاس ووجوده المادي ـ المراجع.

وكيف يتم ذلك. . . إلخ؟ ومن ثم يجب الموازنة والاتفاق حول المعطيات والظروف والمقتضيات التي تدور حول مسألة معينة، وعلى الأسر المعولمة أن تبتكر وتختلق من داخلها طرقاً وممارسات للتفاوض المتبادل. وهذا يتطلب على الأقل تطبيقات في تبادل وجهات النظر، والسعي لفهم الزاوية التي منها ينظر الشريك الثاني؛ وأن ينظر إلى ذاته وإلى عالمه الذاتي بعين الآخر، فإن وضع الذات موضع الآخر الغريب ليس فقط من أجل الشريك، بل ومن أجل الحب المشترك، ومن ثم العناية على المستوى الاهتمام الشخصي الذاتي.

٣. تباين واختلاف عولميان في صور وأسماء متعددة

ليست الأسر المعولمة بمثابة مسرح فحسب تدور فيها أحداث درامية عن الحب، بل هي أيضاً المنطقة التي يمكن للمرء فيها أن يرى بوضوح كيفية اقتحام حدود المواطنة لحياة أعضاء هذه الأسر، وكيف تظهر فيها حدود أخرى فاصلة وبصورة مباشرة، والصورة التي يكون فيها الشريكان أحدهما من الصفوة والآخر من الذين جارت عليهم الأيام. ونضرب أمثلة على ذلك:

المثال الأول يتمثل في طبيب يعيش في فلنسبورغ Flensburg ـ موطن ولادته إيران ـ تَعرّف أثناء دراسته للطب في إيطاليا قبل عشر سنوات على كلاوديا الألمانية، كان كلاهما غريبين عن إيطاليا، وقد تعلما اللغة الإيطالية بصورة أولية تعينهما على قضاء حاجياتهما، ولما تزوجا منذ عامين في ألمانيا تغير وضع حياتهما في أمور شتى تغيراً جذريّاً. إلا أن الزوج ظل يعامل معاملة تختلف عن زوجته فهو ما زال أجنبياً، فإذا ما تحدث اللغة الألمانية ظهرت في لكنته نبرة ملحوظة، ويدرك المرء من خلال ملامح وجهه ولون شعره أنه أجنبي، ما زال

يهتم بتجديد عقد العمل الخاص به، وفي حالات التفتيش التي تقوم بها الشرطة يجب إثبات انتظامه والكشف عن أوراقه الرسمية، وعندما يسافر لحضور مؤتمر في لندن يجب عليه أن يصطف في طابور طويل في مطار لندن أمام نافذة التحقق من التأشيرات المخصصة للمواطنين غير التابعين لدول الاتحاد الأوروبي.

مثال آخر يمثله الطفل «م» وعمره ٨ سنوات، يعيش مع والديه وإخوته الكبار في كاليفورنيا، فبينما تعيش بقية أفراد الأسرة بصفة غير شرعية في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن هذا الطفل ـ وهو أصغرهم ـ قد ولد في الولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك فهو مواطن أمريكي لديه الجنسية الأمريكية، ولأنه الوحيد بهذه الصفة والذي يمكنه السفر والعودة بلا صعوبات، فهو بمثابة السفير بين عالمين، حيث يقضي العطلة الصيفية في ذلك المكان الصغير الذي فيه يقيم جدّاه وأعمامه وعماته وأبناء عماته وبنات أعمامه وعماته، وهي رحلة تؤرقه أكثر من استمتاعه بها، رغم ذلك تحسده عليها بقية أفراد الأسرة الذين يتوقون شوقاً إليها في غربتهم بالولايات المتحدة الأمريكية، وعندما يعود طفلهم إلى كاليفورنيا يسأله أعضاء أسرته في شغف أن يقص عليهم العديد من الأحداث التي صادفها في عالم أسرته الثاني، وكيف تبدو الطبيعة في الوطن الأم وكيف تسير الأمور لدى مختلف الأفراد في تلك الأسرة المتشعبة في عالم ناءٍ عنهم.

والسؤال هنا: كيف تنبثق في الأسر المعولمة الاختلافات أو تتشعب حيث الحياة المشتركة بين الأزواج والوالدين والأطفال والأخوات، وهي اختلافات تعكس الفروق بين الدول الفقيرة والدول الغنية، بين الماضي والحاضر وبين الاستعمار والإمبريالية، وكذلك بين قواعد الانتماء والإقصاء المستقاة من القوانين أو ذات المرجع الأممي؟

في معظم الأحيان نجد وصف العلاقة بين الأسرة والاختلاف الاجتماعي مغايراً تماماً في الحياة اليومية عما نصادفه في السياسة أو في علم الاجتماع، ففي كتب علم الاجتماع التي تتناول البنية الاجتماعية في المجتمع كان ـ وما زال ـ من المعتاد عرض أشكال تلخص أعضاء الأسرة المختلفة ـ بكل بديهية ـ إلى وحدة واحدة وتنظمها في تدرج هرمي اجتماعي (مثال لذلك أسرة برجر تنتمي إلى الطبقة الوسطى بينما أسرة كايزر تنتمي إلى الطبقة الدنيا المهمشة)، ففي إطار علاقة المجتمع ذي المواطنة الواحدة يتم تقسيم الأسر إلى فريقين أحدهما هو الأعلى والآخر في الدرك الأسفل من المجتمع، إلا أنه يتم وصف انتماء جميع أعضاء الأسرة الواحدة (دون تفرقة بينهم) إلى مرتبة ما، وبعبارة موجزة: وجود الاختلاف في تقسيم العلاقة على المستوى الخارجي رغم وجود تشابه في مستوى أفرادها داخلياً.

لذلك كان يطلق خطأً على الأسرة مسمى المُعادِلة أو «القائمة على مبدأ المساواة»، وكأنها مؤسسةِ أعضاؤها متساوون إلى حد بعيد. وقد كشفت الدراسات العلمية النسائية في القرن العشرين أن هذا الافتراض محض هراء، لأنه لا يبالي بالفروق بين الحقوق والواجبات، ويغض النظر في المقام الأول عن التدرج الهرمي داخل الأسرة نفسها، وكذلك الاختلافات الاعتيادية بين الرجال والنساء وبين الآباء والأبناء، وإذا لزم الأمر كذلك بين الإخوة والأخوات (بين المولود الأول في الإرث والمولود الأخير)، إلا أنه بكل تأكيد قد اضمحلت هذه الفروق إلى حد اختفائها تماماً في الدول الغربية جراء عمليات الإصلاح التي تتناول حقوق الأسرة. إلا أنه مع نشأة الأسر المعولمة ظهرت فروق جديدة مبعثها اختلاف العوالم داخل الأسرة الواحدة، فروق انعكست في وجوه ومسميات جديدة تحدد ديناميكية علاقات الود بين

أفرادها(*). ولكن كيف يتأتى لأشخاص داخل الأسرة الواحدة القدرة على تحمل وربط ومعايشة ما يفصل بين عالمَين؟

الدول في صورة أشخاص

في الأسرة المعولمة لا تظهر الفروق ـ التي تحتمها حضارات متفرقة ـ في كتلة واحدة، بل إن أفراد هذه الأسر يمثلون تجسيداً لدول مختلفة، ولذلك كل على حدة يطأ موضعاً مختلفاً في التدرج الهرمي الاجتماعي. ومن الأمثلة المعتادة في ذلك موضوع الجنسية وعلاقة ذلك بحق الانتخاب، فهناك من يعيش ويعمل منذ عشرات السنوات في ألمانيا ليس من حقه التصويت ولو على المستوى المحلي، لأنه لم يحصل بعد على الجنسية الألمانية. مثال آخر: من لا يجيد لغة الدولة التي يقيم بها أو أن قدرته فيها بسيطة، فإنه يتحول إلى إنسان من الدرجة الثانية، فمن لا يجيد اللغة فإنه يمثل نوعاً من الإعاقة للمجتمع، فالذي يعيش في دولة لغته الأم تختلف عن لغة الدولة المضيفة، نراه يعتمد في كثير من تفاصيل حياته اليومية على إعانة ودعم الآخرين له (منهم على سبيل المثال أطفاله ـ الذين ولدوا في الموطن الجديد ـ يجدون أنفسهم مضطرين للترجمة له حين حاجته إلى ذلك). إن كلمة «اندماج» في فهم غالبية المجتمع تعني أن الطرف الذي يُراد إدماجه أو اندماجه ينتمي للأقلية في المجتمع: كم هو

(*) لا يمكن أن تتفق أبداً نظريات علم الاجتماع مع الرأي القائل إنه في الأسرة ذات العوالم المختلفة يتساوى جميع أفرادها بأفراد الأسرة المرتبطة بالمكان والمتوحدة ثقافياً، ومن منطلق القبول دون جدل لمبدأ الأغلبية في المجتمع يستبعد علم الاجتماع في تعامله مع القومية المنهجية وجود أثر في ذلك للاقتصاد العابر للقومية، حيث يتشابك ويتداخل أعضاء الأسرة من العالم الفقير والعالم الغني بعضهم مع بعض.

ضروري أن ينسى المرء لغته وبلده الأصلي حتى يتمكن من الانتماء إلى المجتمع الجديد؟ وأنى له مقاومة ذلك؟

حدود التضامن

إن إدراك التفاوت الاجتماعي يتحدد دائماً داخل حدود الدولة الواحدة، ومن خلاله يتم الحديث عن الفروق داخل المجتمع الواحد (مثل الفرق بين ما يحصل عليه المرء من معاش بعد تقاعده في شرق ألمانيا وفي غربها) ووضعها تحت المجهر، فيتم إبرازها وتضخيمها لتصبح بمثابة نقطة انطلاق للمطالب السياسية؛ وعلى خلاف ذلك ينظر إلى مثل هذه الفروق الاجتماعية بين المجتمعات المختلفة (مثال مستوى المعاشات في ألمانيا مقابل نظيره في روسيا) على أنها أمر طبيعي قدري. إن مثل هذا التباين يصير محل تساؤل عندما تُقتحم الأسرة بالفروق بين المجتمعات المختلفة أو الفروق العالمية، فعلى سبيل المثال ينعكس ذلك في صورة أخت الزوجة التايلاندية أو في طفل بالتبني من البقاع الفقيرة في البرازيل؛ ومثل هذا التفاوت يواجه المبدأ الأساسي الساري في الإطار الأسري والذي يكمن في التضامن، حيث إن كل فرد تقع عليه مسؤولية التعاون المتبادل، وليس من اللائق تجاوز ذلك.

وينبثق عن هذا سؤال ملحّ ـ يشبه مدلول ما سبق ـ يدور حول الأسرة المعولمة، وهو سؤال في حقيقته قديم ولا يمكن في المدى القريب إيجاد حل له، السؤال يقول: هل من الواجب علينا تقديم العون على مستوى معولم (أي مساعدة أقارب الشريك)، وإذا كانت الإجابة بنعم فإلى من نقدمه وكيف وما هي المدة التي يجب علينا تقديم العون فيها؟ يجب على الزوج الألماني لامرأة تايلاندية أن يتفهم

أن عليه أن يمول نفقات عملية جراحية في العين لأخ زوجته الذي يتهدده العمى، فإذا كان هناك العديد من الأقارب من الدرجة الثانية يعانون المصير نفسه، ووجد إلحاحاً من زوجته التي تطالبه أن يمد لهم يد العون، بالطبع سيشعر الزوج أن إلحاحها في غير موضعه، وكأن لسان حاله يقول مدافعاً عن موقفه: إنك لم تتزوجي مؤسسة اجتماعية مهمتها إعانة تايلاند!

وقع الصورة عن الآخر (الغريب!)

يوجد في جميع المجتمعات تباين بين أفرادها، الذي من خلاله يمكن التعرف على من هو من أهل البلد ومن هو غريب عنه، ويترك هذا التباين انطباعاً لدى الناس وبالأخص في اللقاء الأول مع شخص لم يتم التعرف عليه ذي قبل. وعند اكتشاف هذا التباين بوضوح تبدأ عملية التصنيف تلك. فمثلاً عندما يسمع مواطنو الدولة الأصليون اسماً لشخص ما لم تألفه آذانهم، وحين يرون ملامح وجه مختلفة عن ملامحهم ويشاهدون قسمات وجه مختلفة وملابس مختلفة عما اعتادوا عليها، حينئذ يتداعى إلى خاطرهم أن هذا الإنسان لا ينتمي إلى هذا المكان، فهو ليس واحداً منا، إنه ينتمي إلى مكان آخر. أما في عصر العولمة والأسر المختلطة قد يكون تداعي الخاطر في مثل هذه المواقف أمراً يختلف نسبياً مع هذه الحقيقة. نأخذ على سبيل المثال ذلك الذي ولد في ألمانيا وتربى فيها، وله أم ألمانية ويحمل الجنسية الألمانية، ومع ذلك يحمل اسم عائلة تركياً لأن والده أصلاً من أسرة بسيطة في اسطنبول، ودرس في ألمانيا وأحب امرأة ألمانية وتزوج بها؛ المثال هذا الذي ينتمي إلى مثل هذا الخليط من الأسرة يكون على يقين أيضاً بما ينتظره في كل تعارف جديد، فبمجرد أن يذكر اسمه، ينظر إليه الآخر

بنظرة قصيرة شاخصة، لحظة فيها إثارة وغضب أو فيها عنصر المفاجأة، يتبعها السؤال الذي يتكرر بصورة دائمة، وإن كانت طريقة السؤال تعتمد على الموقف، فقد يخرج مباشرة أو ينظر السائل حواليه في فضاء الغرفة قبل أن يتفوه بالسؤال: «من أين أنت حقيقةً؟» لعل السائل يفهم ذلك على أنه علامة على الصراحة أو على أنه انفتاح على الآخر الغريب. غير أن هذا الآخر في الأساس ليس بغريب، بل إنه مواطن ألماني، يمكن أن يكون من ساكني مدينة كولونيا أو شتوتجارت، إلا أنه من خلال السؤال «من أين أنت حقيقةً؟» يريد السائل معرفة هوية المسؤول الحقيقية التي ربما لا تتطابق مع ملامحه الشخصية. إن نظرة هذا السائل تنقله إلى الجانب الخارجي حيث جذور أحد أبويه، وحينئذ يشعر وكأنه معزول بكل ما تعنيه الكلمة، مختبئ في صندوق الغرباء، ويتحول اسم الأسرة إلى علامة على الاختلاف وعدم الانتماء (Battaglia : ٢٠٠٠م).

إن وقع هذه الأنماط الثابتة من السلوك لوقعٌ شديد على نفس الآخر (البعيد القريب) الذي يخصه الأمر مباشرة ـ الذي ينتمي إلى الغالبية العظمى في المجتمع وكذلك إلى الأقلية الصغيرة فيه على حد سواء ـ أو على نفوس أسرته، هذا السلوك يمكنه وضع خطوط فاصلة بين فئات المجتمع ويولد تأثيرات هدامة فيه. فبينما (وبانتظام) يواجه الآخر وأعضاء أسرته ـ التي تحمل اسماً غريباً أو ملامح أعضائها غير مألوفة أو أجنبية ـ سؤال عن منشأهم، فإن المواطنين الأصليين لا يعانون من المسألة نفسها على الإطلاق. إذ لا يدركون المعنى السلبي لأسئلتهم عندما يلتقون بالآخر في حافلة ركاب أو في قاعة محاضرات أو أثناء احتفالية، وماذا عسى أن يكون رده المباشر على أسئلتهم عن المنشأ وتاريخ الأسرة؛ أسرة عانت كثيراً من الفقر والحروب ومن الاضطهاد والهرب من الحرمان والعزلة. إن السؤال عن المنشأ لن

يسبب فقط نوعاً من إثارة السلبية على الشخص المسؤول بل يتعدى ذلك إلى أسرته، إلا أنه لو أن أسماء وملامح بقية أفراد أسرته لا تثير تساؤلاً لدى المواطنين الأصليين، فقلّما نجد لديهم رداً لما يعانيه هذا الشخص من هذه الأسئلة، سواء أكان السؤال الموجه له عن المنشأ أو عن بعض أشكال الاضطهاد التي عاناها، وتطفو مشاعر الاغتراب جراء هذا السلوك، ونرى ذلك ينعكس مثلاً في مشاعر المرأة الهستيرية تجاه ردود أفعال شريك حياتها، الذي عندما يستشعر ذلك ويحس أنه لم يستوعب فيرتد على عقبيه.

٤. خارج حدود اختصاص تشريعات الدولة

لا حاجة إلى الدولة في غرف النوم، هذا ما تقوله رؤية سياسية قديمة، إلا أن الواقع يقول غير ذلك، فالدولة موجودة في كل شيء في غرفة النوم وكذلك في غرف المعيشة وغرف الأطفال والمطابخ. فإذا كانت القوانين تحرم نكاح المحارم، وتعترف بالعلاقة الجنسية بين المثليين، وتمنح بدلاً للأبوة والأمومة، إذا كان كذلك فإن العلاقات العاطفية والعلاقات الحياتية ليست حرة تماماً أو تلقائية، حتى قرارات الفرد الشخصية ليست إلا ذلك؛ وإن لكل دولة منظومة قوانين في هذا الصدد يطلق عليها حقوق الأسرة، وهي منظومة تحدد الإطار الأساسي ذا الصلة بالأسرة، وتضع لوائح لكل ما هو جائز في داخلها وكل ما هو محظور، وهي منظومة تخدم ـ هذا هو المعنى المدرك ـ حماية المجتمع ومن يصيبه ضرر أو ضعف.

وعلى أية حال يتزايد باضطراد تمييع حقوق الأسرة وذلك مع التحول السريع في صور الحب المختلفة وأنماط الحياة الأخرى، خاصة عندما تطأ العولمة بأقدامها الحياة الأسرية، ويرجع ذلك إلى أن

المنظومة القانونية في مجال حقوق الأسرة لأي دولة لم تمتد إلى الأسر المعولمة، التي تقع في منظور متعدد يطل أفقيّاً على مجموعة من النقاط التي تتمحور حول الأجناس المتنوعة داخل الدولة، وهي أسرة تعيش أيضاً في محيط المطالب ذات التوجه القومي للدولة، وتتشكل بين اللوائح المتناقضة من أنظمة التشريعات المختلفة، وبفاعلية يمكنها استخدام الثغرات والفجوات القانونية لهذه الأنظمة لتدعيم المصالح الخاصة، ومثل هذه الثغرات والفجوات القانونية يمكن أن تعني أيضاً فقداناً للضمانات التي تمنحها الدولة للأسرة وفقدان القوانين التي تحمي حقوقها؛ إن الأسرة المعولمة بمثابة وجود لأسرة واقعة تحت رحمة الآخرين وتحكُّم جائر من قبل الدولة.

متزوج ومتهم في آن واحد

إن الحب بين أفراد من أوطان مختلفة لا يتناسب مع التشريع القومي داخل الدولة الواحدة؛ وهناك أسباب بنيوية لشبح الاتهام المباشر الذي يطارد هذا الحب ويرافقه في علاقته بهذه الدولة، أسباب تتمثل في اتهام هذا الحب بالزواج الظاهري أو الزواج الاضطراري للحاجة، لذا يواجه هذا الحب معضلة في علاقته بهذه الدولة والمتمثلة في منعه أن يجمع بين وطنيين، فالعلاقة بينهما يجب أن تكون بمثابة زواج أحادي(*) (شريك واحد)، وكأن لسان حال الدولة يقول: ينبغي ألا يكون لك وطن آخر يشاركني!

(*) **الزواج الأحادي**: مصطلح يعبر عن شكل من أشكال الزواج في العصور القديمة يُلزم أن يكون للفرد زوج واحد فقط، ويستخدم هذا التعبير حالياً في أوروبا للدلالة على وجوب وجود شريك جنسي وحيد، وفي الموضع أعلاه استخدم المؤلف هذا المصطلح على سبيل المجاز ـ المراجع.

في الغرب نرى الدولة والقوانين والأحكام تنسحب باضطراد من حياة الفرد، فلا قيمة للحديث إذا كانت علاقة الشريك مع الآخر بعقد زواج أو بدونه، إنها حرية شخصية، والأمر نفسه يسري على المثليين من لوطيين وسحاقيات، ولا مجال للحديث عمن يقوم بأعمال المنزل وتربية الأطفال، فهذه مسألة متروكة أيضاً للشركاء فيما بينهم، إلا أنه عندما يتجاوز الحب المتخطي حدود الأسس القانونية للدولة، فإنما يعني ذلك أن تسامح الدولة القومية قد بلغ نهايته، هنالك تضيء الإشارة الحمراء، وجمع أدلة هذا التجاوز أمر يسير، وحينئذ يظهر بغتة قانون الاتهام والإدانة، ويصبح الزواج المتخطي للحدود بمثابة الجريمة المحتملة، وعلى المدعى عليه أو المدعى عليها أن تثبت براءتها. ولكن كيف يتم ذلك؟

عندما يتخذ شاب من ميونيخ امرأة سمراء من جمهورية الدومينيكان شريكة له، يسأل نفسه: هل كان نوعاً من زواج المنفعة؟ هل تحبه حقاً؟ أم أنها أغرته بفنونها في الحب؟ لماذا لم يتزوج كاترينا التي تربى معها والتي كانت ترغبه لذاته؟ هذه النوعية من الأسئلة يطرحها أيضاً الآباء والأقارب والمعارف بعضهم على بعض. وكذلك هي النوعية نفسها من الأسئلة ـ ونوعيات أخرى منها ـ تطرحها السلطات المختصة، وهي أسئلة يريد القانون أن يختبر من خلالها نوايا هذا الحب.

إن من يريد أن يتزوج من خارج الحدود سيوقظ بالطبع اتهامات حراس القانون، فعندما يعلن الزوجان المتجانسان (لغة واحدة، لون بشرة واحد، جنسية واحدة) رغبتهما في الزواج، فلا يتجاوز الأمر مدة ساعتين. ولكن الأمر يختلف عندما يريد شريكان غير متحدي الجنسية الزواج، فإذا ما أرادت ألمانية ـ على سبيل المثال ـ أن تتزوج من

عربي، فعليه الكفاح ضد جبل من المعوقات متمثلة في أحكام واتهامات وصعوبات وإجراءات تستمر لشهور عدة.

إن أول شيء يثير ريبة الجهات المختصة هو لون البشرة، فالانطباع هنا أنه كلما ازداد الفقر في دولة ما ازداد سمار لون البشرة، وبالتالي يشتد التعنت في قبول وثائق هي بمثابة فاتحة لأبواب سعادة زوجية موثقة رسميّاً. فمن ذا الذي يعرف ما وراء علاقة ماركوس الأشقر مع كاتالينا السمراء؟ إذ تطالب البيروقراطية (الألمانية) وبصورة لا جدال فيها أن يقدم الشريكان مجموعة من الوثائق والشهادات التي تفيد ما يلي: «صورة مصدقة من صحيفة الأسرة والأبوين»، «وثيقة الجنسية الأصلية»، «تصريح بالإقامة» و«شهادة الأهلية للزواج» و«شهادة الخلو من الأحكام الجنائية من المحكمة العليا» وكذلك «شهادة براءة الذمة المالية الخاصة بالزواج». ماذا ستكون الحالة بالنسبة لزوجة المستقبل التي تم إثبات وجودها وتسجيلها رسمياً لدى البلدية فقط عندما كانت ابنة أحد عشر عاماً؟ كل شخص يستطيع المجيء! إلا أنه من يضمن أن هؤلاء ـ الذين ستمنحهم الدولة الاجتماعية صفة المواطنة وبالتالي يتم استيعابهم داخل المجتمع ـ ربما ينتحلون صفات وأسماء أناس آخرين؟

في عام ٢٠٠٩م بالمحكمة الإدارية في كولونيا (بألمانيا) تكدست أوراق ١٥٠٠ حالة تم رفض طلباتها من قبل البلدية للحصول على حق لمّ الشمل والارتباط العائلي، ونظراً لهذا التكدس فإنه لن يتم تحديد انعقاد جلسة لبحث طلب الزواج المقدم من ماركوس للزواج من كاتالينا ـ التي كانت حينذاك حاملاً منه بأنثى ـ قبل يونيو من العام الذي يلي تقديم الطلب، أو كما يُعبر عن ذلك رسمياً «في المنظور القريب»، حينئذ سيكون عمر ابنتهما عاماً كاملاً ولم يُبَتّ بعد في أمرهما.

إيقاف استجلاب عمالة جديدة

ميلادٌ للأسر الألمانية التركية

كانت ألمانيا في خمسينيات القرن العشرين دولة متجانسة إلى حد بعيد من حيث الإثنية، فقد كان حينئذ تعداد الغرباء الأجانب في المجتمع الألماني ضئيلاً للغاية. أما اليوم فتبلغ نسبة عدد الأجانب في ألمانيا إلى ما يزيد عن ٨٪؛ أضف إلى ذلك مجموعة كبيرة ممن تجنّسوا بالجنسية الألمانية، الذين لهم ماض في الهجرة، التي تمثل لهم خبرة حياة تُقص وتاريخ أسري يُحكى، فإذا ما جمعنا الفريقين (المواطن الأصلي والمهاجر) فإن الناتج هنا أن نسبة عدد السكان المهاجرين ـ الذين تزيد أعمارهم على الستة أعوام ـ في مقابل الأصليين يمثل نسبة واحد إلى خمسة، أما نسبة الأطفال المهاجرين دون السادسة في مقابل نظرائهم من الأطفال ذوي الأصول فإن النسبة واحد إلى ثلاثة، وهذا يعني تحول «جمهورية ألمانيا **الاتحادية**» **Bundes**republik Deutschland إلى دولة مختلطة، وبعبارة أخرى ومن خلال عملية تماثل صوتي سيتم تغيير الكلمة Bundes من المركب اللغوي Bundesrepublik «الجمهورية الاتحادية» بكلمة **bunte** وتعني «مُلَوَّن» لتصبح ألمانيا **"bunte** Republik Deutschland" «جمهورية ألمانيا الملونة» ، بدلاً من **Bundes**republik Deutschland «جمهورية ألمانيا **الاتحادية**».

وقد أشارت المؤسسات التشريعية والقانونية بصورة حاسمة إلى هذا التحول الديموغرافي، ونرى لزاماً علينا هنا أن نذكر وبصورة خاصة قرارين تاريخيين ومتناقضين تمام التناقض، واللذين يصب تأثيرهما في الاتجاه نفسه وبشكل متناقض، أولهما قرار يقضي باستجلاب عمالة من الخارج وتوظيفها، وثانيهما قرار إيقاف ذلك.

وكلا القرارين بطريق مباشر أو غير مباشر جعلا من ألمانيا دولة هجرة، جعل منها دولة مهجر رغماً عنها، وأصبح فيها المئات من الأسر المعولمة ـ أسر مهاجرة من جنسيات مختلفة «تركية ألمانية وألمانية إيطالية وألمانية يونانية» ـ أضف إلى ذلك ما يمكن أن تستجلبه مجريات الزمن التاريخية من أمور (راجع في ذلك ص ٣١٤ وما يليها في كتاب Bade/ نشر ٢٠٠٠م، وكذلك كتاب Herbert/ نشر ٢٠٠٣م)

مع بداية خمسينيات القرن العشرين كانت ألمانيا في حاجة ملحة للعمالة من أجل تحقيق الطفرة الاقتصادية، ونظراً لأن العمالة لم تعد متوفرة داخل الدولة من خلال أفرادها فقد تم توقيع اتفاق لأول مرة في عام ١٩٥٥م مع إيطاليا لتوريد العمالة، ثم تبعت ذلك اتفاقيات أخرى مع دول حوض البحر المتوسط، منها تعاقد مماثل مع تركيا عام ١٩٦١م. كانت التوقعات لدى الجانب الألماني آنذاك شبيهة بتلك التوقعات على الجانب الإيطالي وكذلك اليوناني والتركي المصدر للعمالة، فقد كان ينبغي على العمالة ـ هكذا كان تصور ما يطلق عليه «أساس دورة العمل» الذي وضعه الساسة الألمان ـ القيام بأعمال معينة لبضع سنوات قليلة، ثم تعود هذه الفئة إلى أوطانها، وهكذا دواليك يتم استجلاب عمالة أخرى في حالة احتياج الاقتصاد الألماني إليها، وكان التصور يتوافق أيضاً مع المنتظر فعله من العمالة المهاجرة، التي كان يحدوها الأمل آنذاك في أن تستطيع في وقت قصير توفير الكثير من المال من أجورها، حتى تتمكن من تحقيق مستقبل أفضل، فتبني لها منزلاً في الوطن أو تفتتح لها متجراً صغيراً.

إلا أن الرياح جرت بما لا تشتهي السفن، فالعديد من العمالة المهاجرة لم تقدر جيداً كم من الوقت ينبغي عليها أن تعمل في ألمانيا لتحقيق أحلامها، وأصبح تواجدهم بصورة متكررة، فهم يظلون أحد

عشر شهراً من كل عام في ألمانيا بعيداً عن الأسرة، بلا رغبة في مسكن دائم في ألمانيا. من أجل ذلك كان الكثير من العمالة المهاجرة ـ بعد انقضاء عقد عملهم قصير المدة ـ يرحلون إلى وطنهم، وبعدها يعودون بعد فترة قصيرة إلى ألمانيا حيث يحصلون مجدداً على عقد عمل جديد قصير الأجل، وظل ذلك يجري على نحو جيد لمدة طويلة، طيلة انتعاش الاقتصاد الألماني، إلى أن جاء الوقت (وكان ذلك لفترة طويلة) الذي دخل فيه الاقتصاد الألماني في أزمات وازداد عدد العاطلين عن العمل بصورة ملحوظة، وبالتالي رأت الحكومة الألمانية أن الوقت قد حان لنهاية تاريخ «العمالة الأجنبية»، الأمر الذي تطلب وبصورة لازمة عودة كل العمالة المهاجرة آنذاك ـ الذين قدموا طلبات الحصول على عمل ـ من ألمانيا إلى أوطانهم، ولتنفيذ هذا التحول تم إصدار قانون «حظر استجلاب العمالة من الخارج» عام ١٩٧٣م، قانون له ملحقات أخرى من بينها مكافأة مالية للذين يريدون مغادرة ألمانيا والعودة إلى أوطانهم بصورة اختيارية. وفي هذه الحالة لم يكن أمام العمالة المهاجرة في ألمانيا إلا سبيلان، فإما أن يبقوا في ألمانيا ولكن هذه المرة لن يكون وجودهم بعقد عمل مؤقت، بل سيكون مستمراً بلا وقت للأسرة المقيمة في موطنهم الأصلي، وإما أن يعودوا إلى موطنهم وأسرهم، ومن ثم لن يستطيعوا العودة إلى ألمانيا بسبب قانون «حظر استجلاب العمالة من الخارج».

كيف تعاملت العمالة المهاجرة مع هذين القرارين؟ لقد ابتكروا سبيلاً آخر في التعامل مع هذا الظرف المستجد، صحيح أن بعضهم عادوا بالفعل إلى أوطانهم سواء إلى البرتغال أو إلى اليونان أو إلى إيطاليا، إلا أن العديد منهم أرادوا الاحتفاظ بعملهم في ألمانيا، ولكن في الوقت ذاته بلا انفصال دائم عن الأسرة، حيث قولبوا أوضاعهم

باستجلاب الزوجة (وفي حالات نادرة إحضار الزوج) والأطفال من الموطن الأصلي. وترك المهاجرون مسكن العمل واستأجروا لأنفسهم مسكناً خاصاً، وتم إحضار الأطفال من تركيا أو من اليونان إلى ألمانيا، وأنجب الأزواج المزيد من الأطفال في ألمانيا وشب الأطفال في ألمانيا وتزوجوا وكوّنوا أسراً جديدة. . . وهلم جراً.

وعلى هذا النحو أعطى قانون «حظر استجلاب العمالة من الخارج» إشارة البدء لحقبة تاريخية جديدة فقد مضى عصر العمالة المؤقتة المستجلبة من الخارج، وبدأ عصر الأسر المهاجرة التي تعيش في ألمانيا على المدى الطويل، وما كانت تريده الإرادة السياسية وكان المنتظر من قانون «حظر استجلاب العمالة من الخارج» حدث العكس منه. فلم يختفِ الآخر، أي المهاجرون، بل ازداد عددهم وأنجبوا في الدولة الجديدة أطفالاً والأطفال شبّوا وأنجبوا أطفالاً آخرين. لقد نتج عن مرحلة استجلاب العمالة في البداية ثم حظرها بعد ذلك أن دخل المجتمع ذو الثقافة الواحدة إلى عصر التعددية بين فئاته.

الفوضى المعولمة في الطلاق

إن قرار الشريكين (متعددي الجنسية) في اختيار الدولة التي يمكنهما فيها عقد قرانهما لا يتوقف فقط على البحث عن دولة تكون فيها المعوقات البيروقراطية والقانونية لمثل هذا النوع من الزواج أقل تعقيداً، بل يتعدى الأمر في البحث أيضاً عن دولة تكون إجراءات الطلاق فيها أقل تعويقاً، وهذا في حالة إذا ما قرّرا الانفصال فيما بعد. والسؤال الذي يُطرح في أذهان مثل هؤلاء: أين أجد الدولة التي تكون إجراءات الطلاق بها مناسبة أكثر؟ أيُّ النظم التشريعية يقدم لي أفضل حماية تجاه مطالب ودعاوى الشريك بعد الانفصال؟

تتمخض هنا ظاهرة جديدة أو حالة يمكن لنا أن نطلق عليها «**الفوضى المعولمة في الطلاق**»، إذ إنه غالباً ما يكون لدى هذا النوع من الشركاء أكثر من جواز سفر وأكثر من محل إقامة في أماكن عدة في دول مختلفة، وفي حالة وقوع الطلاق تبدأ المعركة بالأسئلة التالية: أي دولة ينبغي أو يجوز تطبيق تشريعاتها في هذه الحالة؟ فهل ينبغي أن يخضع الطلاق للشروط والإجراءات التي تنص عليها قوانين دولة منشأ الزوج التي تنظم عملية الطلاق (وكيف يكون الوضع لو أن الزوج يمتلك جنسية مزدوجة أو متعددة؟) أم هل ينبغي أن تكون دولة منشأ الزوجة هي الحاسمة لهذا النزاع (وكيف الأمر لو أن الزوجة تحمل هي أيضاً جنسية مزدوجة أو متعددة؟) أم هل ينبغي أن يكون الفصل وفقاً لتشريع الدولة التي فيها قضى الشريكان معظم أوقات حياتهما (أم في آخر دولة عاشا بها سويّاً؟) ولا تتم المخاطرة أو العجالة في مثل هذا القرار ولو عرضاً، بل على العكس من ذلك ما دام الأمر يمكن أن يؤدي إلى دفع مال كثير ربما ملايين، وما دام الأمر يدور حول التزامات أو ما يمكن أن يُعفى المرء منه. ما دام ذلك فإن الأسئلة التي تتبادر إلى الأذهان تكمن فيما يلي: من الذي تحق له النفقة هنا، وما هو مقدارها وكم تستمر من الوقت؟ من يقوم بحساب التعويض المالي ما بين المكاسب والخسائر؟ هل ينبغي الاعتراف بعقود الزواج أم أنها باطلة لسبب أو لآخر؟ أيمكن التعامل مع قوانين بلد ما تضر بموقف الشريك الأضعف، أو أنها تمتص مقدرات الشريك الأقوى مالياً لحساب الضعيف منهما؟ (Hodson/Thomas: ٢٠٠٩م؛ Croft/Pell: ٢٠٠٩م).

ونظراً لاختلاف النظم القانونية لنفقة ما بعد الزواج وللتعويضات وأسس تقديرها من دولة إلى دولة، فإن المفاوضات تدور في دائرة

المبالغ الكبيرة ـ وذلك في دائرة الطبقات المتوسطة الغنية وتزداد مع درجات الأغنية وتصل منتهاها مع فاحشي الثراء ـ إذ يختلف الأمر باختلاف النظام التشريعي فيما يتعلق بالأموال والمنازل والأملاك، حيث يتم تخصيصها لأحد الشريكين أو للآخر أو تقسيمها بين الاثنين مناصفة. عند اتخاذ قرار الطلاق في مثل هذه الحالات ـ ونظراً لاختلاف النظم التشريعية بين الدول ـ يتم القيام برحلة سياحية إلى الدولة الهدف لإنهاء إجراءات الطلاق فيها، وغالباً ما يحدث أثناء ذلك شد وجذب بين الطرفين والمحامين الموكلين عنهما، حيث يحاول كل طرف رفع دعوى الطلاق في الدولة التي تقضي له بأفضل الأحكام، وبالطبع بأحكام تبخس حق الآخر.

فإذا كان الأمر يدور (على سبيل المثال) حول تقسيم الأملاك أثناء عملية الطلاق، فإن التشريع في بريطانيا قائم على حماية الشريك الأضعف اقتصاديّاً، الأمر الذي يعني في غالب الأحوال أنه ستتم مراعاة مصالح المرأة بأقصى أنواع الرعاية، وهو أمر توليه بريطانيا اهتماماً أكثر مما نجده في الدول الأخرى، وذلك من خلال سلسلة طويلة من الإجراءات التي يتم فيها إقرار تعويض كبير للمرأة، وقد أدى ذلك إلى تزايد الحالات التي يسارع فيها الرجل بتوكيل محام لرفع قضية الطلاق أمام محكمة غير بريطانية قبل أن تتقدم المرأة بدعواها إلى محاكم بريطانيا، ومن جانب المرأة تتزايد الحالات بشكل مشابه، حيث تتقدم فيها المطلقات اللاتي حصلن على حكم بتعويضات متواضعة في دول أخرى إلى محاكم بريطانيا لرفع الدعوى مجدداً للحصول على حكم بتعويض مناسب.

٥. أسرتكم أم أسرتنا: حول تحديد ماهية «الأسرة الصالحة»

كلما اشتد تيار الهجرة إلى مجتمع ما، ازداد تعدد ألوان البشرة فيه ودرجة اختلاطه، وكلما ازدادت درجة تقارب العالم الخارجي ـ الذي كان بمنأى عنا ـ بفضل وسائل الاتصال الحديثة، ارتفعت نبرة الشد والجذب بين الأديان العالمية وزادت درجة المواجهة بين القيم الفردية في العالم الحديث، الأمر الذي من شأنه أن يشعل صراعاً منبثقاً عن منطق اعتقادي، الذي يصبح في صلب الحياة اليومية مثاراً للتساؤل: ما هي ماهية «الأسرة الجيدة»؟ البعض يرى أن سيادة الرجل هي الأساس الطبيعي لنظام أسري جيد، ويرى البعض الآخر أن ذلك يحط من مكانة المرأة. كما يرى آخرون أن المساواة في الحقوق بين الجنسين هي المعيار الأكبر، وغيرهم يرى أن ذلك بمثابة صدام مع النظام الكوني الإلهي. هناك من يرى أن الزواج يجسد تعبيراً عن مشاعر الود والتواد والخبرات الذاتية، وهناك من يرى أن التزاوج هو أمر مرتبط بوصايا الدين ووجوب التكاثر. وهنا يتعارض أحد التصورات العالمية كل مع الآخر ويصطدم هذا التصور العالمي مع ذاك. وفي أغلب الأحوال تقلل هذه الأحزاب من صحة الصورة الأخرى، كل يقلل من شأن الرؤية الأخرى، فإما أنها خاطئة أو لاأخلاقية أو أنها فهم هوائي للأسرة.

ترى الأغلبية في المجتمع الغربي أن الأسر المهاجرة جميعها أسر أبوية سيادية ومتسلطة وتحط من شأن المرأة، أسر محكومة بآباء مستبدين وأبناؤها عدائيون، وأن جميعهم يقفون موقف النقيض مع مُثُل التنوير والحداثة ويمارسون الزواج القهري وجرائم الشرف، وفي المقابل تشكو الأسر المهاجرة من أن الغرب لا يصون الوصايا التي من

شأنها حماية الأسرة، وبذلك يرون أنفسهم يمثلون حماة الحمى في لمّ شمل الأسرة والمجتمع، ويدعون أن أسر مجتمع الأغلبية تتصف سلباً بالتبلد في المشاعر بسبب فقدان القوامة بحجة المساواة.

على سبيل المثال تم في إحدى الدراسات الاستبيانية الكبرى توجيه سؤال إلى المهاجرات التركيات عن تصورهن عن الألمان، وطُلب منهن عقد مقارنة بين الألمان والأتراك. ذكرت إحدى المهاجرات أن مما تتصف به الأسر الألمانية يتمثل في ضعف الترابط بين أفراد الأسرة، وضعف الترحيب بالضيافة، وغياب الاحترام أمام الأفراد الأكبر سناً، والافتقار ـ إلا ما ندر ـ إلى إدراك أهمية ومعنى الصداقة والجيرة، وهي رؤية وصفتها المرأة الألمانية بأنها رؤية ذاتية لشخص قادم من الخارج ومتقوقع على ذاته (Gümen: ٢٠٠٣م، ص ٣٤٣)، وقد احتوت الدراسة التي أجراها «شل» في عام ٢٠٠٠م بعنوان «النشء» على معطيات شبيهة لذلك.

قلما نجد قبولاً يُذكر لدى النشء التركي لما يتطرق إلى مسامعهم من آراء من قبل الغرب (الألمان)، والتي تشير إلى أن جو التربية في الأسر التركية إنما هو جو يتصف بالاستبدادية. بل نجد على النقيض من ذلك، إذ إن معظم الذين سئلوا كانت إجابتهم ناقدة لأسلوب التربية في الأسر الألمانية، وهو الأسلوب الذي لا يجدون له معنى حتى في الليبرالية، بل إنه نوع من اللامبالاة لدى الأبوين تجاه الأبناء. وكأن لسان حالهم يريد أن يقول إن اللوائح الصارمة وسلوك الآباء الذي يضع حدوداً للتصرفات، إنما يعبّر بالفعل عن حب الآباء لهم وأن ذلك يمثل نوعاً من العناية بهم، والطاعة لأوامر الآباء نافذة دون جدل في بعض الأحيان؛ وكما تقول إحدى الفتيات التركية: «إنني

أرى أن الأسر الألمانية ليست على ما يرام إلى حد بعيد، فأطفالها يفعلون ما يروق لهم ويتركون ما يحلوا لهم تركه، وجراء تلك الحرية المفرطة نراهم يغرقون حتى في شبر مياه، ولا يستطيعون تخليص أنفسهم منها» (German Shell : ٢٠٠٠م، ص ١٣).

إن مثل هذه الأحكام لا تعكس مجرد تباين في الآراء حول أشكال الأسر المختلفة فقط، بل هو تباين يلج إلى كل أركان المنزل، إلى المطابخ والأَسرّة وغرف النوم، وكذلك نراه أيضاً مثار حديث على الصعيد السياسي، بل أكثر من ذلك نجده مثار جدل بين الثقافات والأديان يطالب بتحكيم نصوص الوحي وما هو مقدس والتي تدور حول «الأسرة الجيدة»، تحكيم يوجهنا إلى الاتجاه الصحيح فيما يتعلق بالأمور الجنسية والحرية والمساواة بين الرجل والمرأة، تحكيم ينبهنا إلى ما هو خطأ ويفرق بين ما هو طيب وما هو خبيث، بين ما يريده الله وما يبتغيه الشيطان. إن الأمر هنا لا يدور فقط حول الأسرة، بل يتعلق أيضاً بمستقبل البشرية. إنه موضوع اعتناق هذا النظام الأسري أو ذاك، أو هذه الصورة من الحب أو تلك، وفي هذا نجد الدوائر العلمانية ذاتها ترتدي لباساً ذا طابع شبه ديني. وينتج عن ذلك أبعاد جديدة للتباين يجسدها القول «أُسَرُكم أفضل حالاً أم أُسَرُنا»، ففي الأسرة المعولمة يأخذ تعدد التصورات العالمية عن «الأسر الجيدة» ملامح حادة، وتثير نزاعاً بين أعضاء الأسرة على المستوى الفردي، وتؤدي أيضاً إلى تفكك أُسر بأكملها.

الفصل العاشر

كيف تنفتح الأسر المعولمة على العالم

كي ندرك معنى الحب في العصر الحاضر، لا يكفي أن نعي أهميته في حياتنا المعاصرة، بل يجب علينا أيضاً أن نستوعب صورة تتداخل فيها مفاهيم الذات «الأنا» والحدود ومشاعر الحب بعضها مع بعض. إن هذا الكتاب الذي بين أيديكم بمثابة باب جديد في التاريخ الاجتماعي يغوص في ربط تفاصيل معاني الحب ومفاهيم الأسرة وما يدرك عن معنى الاغتراب في العالم، وهي مجموعة من العلاقات تتناقض فيما بينها في أغلب الأحيان.

هل يتسنى لنا إدراك شامل لمعنى الأسرة المعولمة؟ بالطبع لا يمكن ذلك، ولا نجد لغة فوق العادة أو لغة ميتافيزيقية يمكنها أن تعكس لنا ماهية الأسر المعولمة ذات الأجناس المتعددة والأخلاط المتوترة، وكذلك لا توجد لغة يمكنها أن تصيغ النظم والضوابط التي توضح الاختلافات في وبين هذه النوعية من الأسر. ففي الغالب يتغير مفهوم الأسر المعولمة طبقاً لسياقات حضارية متنوعة، أي أنها مصطلح جامع لتنوعها الثقافي يرمي بأطرافه في كل حدب وصوب؛ ففيه تتداخل الاختلافات بين العالم الأول والثاني والثالث؛ إنه مصطلح يخص من هو في بؤرة الاهتمام ومن يعيش على الهامش، مصطلح يعبّر عن الحداثة الغربية واللاغربية، والذي ينعكس في صور متنوعة،

في الأشخاص أو في خصوصيات الأسرة أو في علاقات الحب أو في الدائرة المحيطة بالأسرة. إنها أسرة بمثابة بطاقة هوية تجسد تجربة حياة، فيها تفقد الازدواجية أهميتها إزاء العلاقة الخاصة والتي تتسم بالود، ليعاد تصنيفها وتُعاد قولبة ارتباطاتها(*). ومن منطلق هذا المعنى فإن الأسر المعولمة يجب أن تحمل في طياتها لغات عدة، يجب أن تتعلم «الفهم الراقص» (وفقاً لتعبير تشارلز تايلور Charles Taylor)(**)، فمن خلاله يستطيع المرء إيصال فكرته لشريكه دون استخدام الكلام، إنها أسر تعرف كيفية التعايش مع الفوارق بل وتحبها.

التناقضات في الأسر المعولمة تحدد مفهوم التناقضات ذاتها

كانت نظريتنا التشخيصية عن الحب النائي (الافتراضي والبديل) والأسر المعولمة (انظر أعلاه الفصل الأول) عبارة عن تصور ما فوق الشمولية وما فوق الثقافة الغربية. إننا لا نتعامل هنا ـ كما صاغ ذلك «يورغن هابرماس Jürgen Habermas» في نظريته عن المجتمع العام على أرض حيادية ثقافياً. وإذا كان الفهم منزوع السياق الأسري الذي تعايشه الأسر التقليدية سيؤدي إلى مفاهيم عامة خاطئة، فبالأحرى سيؤدي الفهم منزوع السياق المحيط بالأسر المعولمة بالفعل إلى

(*) إن وضع تصور عن ماهية الأسر المعولمة لم يأخذ بدايةً إلا شكل وحدة من واقع اجتماعي يعد تاريخياً جديداً من نوعه، ثم تشكل كنموذج لفحص مستقل بذاته ذي منهجية تتعامل مع مفهوم القوميات؛ وفي هذا الكتاب تصور دقيق لعلماء الاجتماع في مجال علاقات الحب والأسرة، تصور مبني على منهجية دراسة الشعوبية (Beck ٢٠٠٤؛ Beck/Grande ٢٠١٠).

(**) فيلسوف كندي ولد في ٥ نوفمبر ١٩٣١. يُعدّ أحد أبرز الفلاسفة المعاصرين في مجال الفلسفة السياسية والفلسفة الأخلاقية. ـ المراجع.

الضلال والزيف. فهناك العديد من الصور المتنوعة في شكل الأسر المعولمة، وفوق ذلك وفي الوقت ذاته هناك ـ كما ذكرنا آنفاً ـ الكثير المتنوع لمفاهيم مختلفة وبدائل متعددة نجدها داخل الأسر المعولمة ذاتها.

ما مدى تكهننا عن انفتاح الأسر المعولمة على العالم؟ هل تعتبر بمثابة بذرة ينبثق عنها تضامن عالمي يتعدى مفاهيم القومية، نوع من التضامن عن بُعد، صداقة عن بُعد؟ هناك أمثلة شبيهة تعكس هذا الاتصال الداني النائي الذي يولد نوعاً من التقارب، نذكر منها مثلاً تأثير الأعمدة الثقافية في القرن التاسع عشر ـ التي أصبحت اعتيادية في الصحف اليومية ـ التي أسهمت في تولد وعي قومي قوي راسخ؛ ومثال شبيه آخر تعكسه الوظيفة التي قامت بها وسائل الاتصال الحديثة في بداية القرن العشرين مثل الإنترنت وصفحة التواصل الاجتماعي Facebook والمحادثات من خلال الاتصال المباشر الفوري Skype وما شابه ذلك، فقد أدت هذه الوسائل إلى توالد الحب عن بعد ونشأة الأسر المعولمة؟ والسؤال هنا: هل الأسر المعولمة تمثل حجر الأساس لبناء أسلوب لصياغة مستقبلية، فهل هي شكل أولي من أشكال مجتمع عالمي معولم.

إن التكهن بتحول شكل الأسر المعولمة إلى مظهر عالمي يمثل خطأ واضحاً للعيان، وقد أكدنا ذلك مراراً وتكراراً، بينما في المقابل يمكننا القول إنه نظراً لأن الأسر المعولمة تستجلب في صورتها أسس التقاليد والأعراف والطبائع، دافعة إياها إلى دائرة الشك فيما تحمله إلى المجتمع، نظراً لذلك تنشأ موجات مضادة تسعى لإنقاذ النظام التقليدي للأسرة والعلاقة بين الجنسين والحب بينهما، وبالتالي فإنه ليس هناك فقط بادرة محتملة للانفتاح العالمي نحو الأسر المعولمة،

بل يمكن القول إنه سيتمخض عن الأسر المعولمة ميلاد الانغلاق العالمي في وجه الجميع، العولمة والأصولية ومعارضة الحداثة، بالطبع يرجع ذلك إلى وجود احتمالية أن تحمل الأسر المعولمة في طياتها ـ وبصورة لا تقبل التأويل ـ الانفتاح العالمي مع مساعي العودة إلى الأصولية في آن واحد. . . ومن هنا يقع الانغلاق، فكل ما يمكن أن يدخل تحت مفهوم «الأصوليّة»، يتم التطرق إليه في مجرى الحديث عن الحداثة، والذي يأتي بدوره متزامناً دائماً مع الحوار حول الأسر المعولمة.

مِمَّ تتشكل الأسر المعولمة؟ مفاجأة!

لعله من أخص السمات المميزة للأسر المعولمة أنها بمثابة مسرح من المفاجآت اليومية، فالبديهيات والأمور العادية التي تقوم عليها حياتنا، هي ذاتها البديهيات التي تفجر الأسئلة في الأسر المعولمة.

[تعددت الأسباب والنتيجة واحدة]: هناك صنف من الرجال إذا أراد الهرب من حياة الوحدة فتش عن رفيقة تشاركه الحياة، رفيقة من عالم آخر، ولا يدرون بفعلتهم هذه أنهم قد جلبوا هذا العالم إلى غرفة النوم. وهناك صنف آخر شغوف بحب هذا العالم الكبير، إلا أنهم بسبب جذورهم نراهم يتعثرون في علاقة الشراكة خلال تعاملاتهم اليومية، فيجدون أنفسهم مضطرين أخيراً للاعتراف بأنهم متقوقعون في دائرة مجتمعهم الضيق؛ وهناك آخرون ممن يرغبون في الحصول على طفل سواء كانوا ممن تربطهم علاقة عادية (رجل وامرأة) أو كانوا من المثليين. إن من الفطرة أن تكون لدى الشريكين الرغبة في معايشة تجربة وجود طفل بينهما، ومن خلال الوسطاء العالميين يشدون الرحال لاجتلاب أطفال «يتم تخليقهم بيولوجيّاً» من شتى بقاع

الأرض، وهم بذلك بمثابة منتَج يحمل في جذوره اختلاف العالم، فالاختلاف حاضر فيهم.

يتغنى البعض بـ«الحب متعدد القوميات» وينادي آخرون بـ«البغض تجاه القوميات الأخرى»، ومن هذا وذاك يسمع صوت نشاز يتسلل إلى أروقة الأسر المعولمة.

ربما يمكننا التكهن بأنه كلما تعددت الهويّات التي يحملها الفرد، كان من الأسهل فهم رؤى الآخرين المنغلقين، ومن هنا نتساءل: هل يمكن للمرء أن يتجرأ ويتوقع أنه كلما ازداد عدد أولئك الذين ينتمون إلى الأسر المعولمة والذين يتزوجون من أبناء أسر معولمة مثلهم، أصبح تعايش الآخر المنغلق ـ الذي يكاد أن يخرج من دائرة الانغلاق الذي يعيش فيها ـ معهم أمراً بديهياً... هل يمكن تَوقُّع ذلك؟ الحقيقة الماثلة أمام أعيننا بصورة جلية تكمن في أن الأسر المعولمة ليست بالمستقلة ولا بالمستقرة، فوجودها مهدد من جوانب مختلفة، وبخاصة عند مضاهاتها بنماذج من الأسر كانت مستقرة في الغرب، وواجهت ألواناً من الصور العدائية من غالبية المجتمع، وعانت من التعسف إزاء حقوقها أو الواجبات المكلفة بها؛ وهناك مثال تاريخي على ذلك ينعكس فيما واجهه اليهود أثناء حكم النازية في ألمانيا.

مبدئياً يمكن أن نطلق على المهاجرات من أجل العمل في المنازل والأمهات البديلات ـ اللاتي تعملن بصفة غير شرعية ـ أنهن «مواطنات معولمات»، حيث يمكن وصفهن بالمواطنات وفي الوقت نفسه بالمستحقات لحقوق الإنسان في عصر العولمة. ولا مجال هنا أن نفرد نقطة منفصلة في الحديث عن العلاقة بين حقوق الإنسان والمواطنة. ومع ذلك فإن الحديث عنها يعد هاماً للغاية، حيث إنه بالنسبة لأولئك الذين لا يجدون مكاناً في تشريعات الدولة التي يقيمون بها ـ سواء

كانوا زوجين يحملان جنسيتين مختلفتين أو ممن تفرق المسافات علاقة الحب بينهما أو المهاجرات من أجل العمل في المنازل وكذلك الأمهات البديلات. . . إلخ ـ سيجدون بالطبع موطئ قدم فيما حوته معايير حقوق الإنسان الدولية، وهي حقوق تعد دون جدل من بديهيات العصر الحديث، وهي بمثابة معلم واضح لتأكيد النسبية الثقافية، وبمثابة سراج منير لإمكانية التضامن المجتمعي. ومثلما تم وضع أمور كثيرة على أجندة الإنسان اليومية ـ كمسألة إعلان حقوق الإنسان ومعضلة تغيُّر الطقس العالمي أو عملية فك شفرة الحمض النووي الخاص بالخلية البشرية ـ كذلك ستكون قضية نشأة الأسر المعولمة محط الاهتمام في الأجندة اليومية، اهتمام يثير تساؤلاً: ما هو الأمر الهام الأساسي في التعامل مع ما ينضوي تحت مفهوم الأنسنة(*)؟

هل تنتمي الأسر المعولمة إلى مرحلة ما بعد الحداثة أم أنها أسرة بلا ذاكرة؟

هل تعتبر الأسر المعولمة نتاج عصر ما بعد الحداثة؟ هل لم يعد الجمع بين بويضة من امرأة إسبانية مع نطفة رجل دنماركي لتحمل بهما أمٌّ هندية بديلة أو «الأم الرحم» يشير إلى كونه نتاجاً حضارياً عشوائياً تعسفياً، بل أصبح ذلك من معالم مرحلة ما بعد الحداثة؟ ألا يجعل كل من الرجال والنساء في الأسر المعولمة ما يرمز إلى انتماءاتهم

(*) يعني مفهوم «الأنسنة» نشر ثقافة حقوق الإنسان، والتعريف بالقانون الدولي الإنساني، وإشاعة القيم الإنسانية النبيلة والاحترام المتبادل بين الأفراد والمجتمعات الإنسانية جمعاء، كما يهدف إلى تعزيز مبادئ حقوق الإنسان، وفي مقابل ذلك نجد مصطلح «الإنسانية» الذي يعني التأكيد على أن ما يقبل ويُعترف به هو الإنسان الفرد، ويمكن أن نختصر الإنسانية في كلمة واحدة هي «الفردية» ـ المراجع.

بصورها المختلفة (العرق والتقاليد والمنشأ) بمثابة زخرفة وخلفية ملونة لحياتهم اليومية؟ ألا يتأكد هنا ظهور تأثير ما بعد الحداثة بعوالمها في معنى الأسرة المعولمة وطرازها ورموزها؟ ألا يتم في مثل هذه الأسر (وبصورة متكررة دائماً وأبداً) مزج التنوع الظاهري لمجتمعات مختلفة لينتج عنه خليط عام من الجميع ومع الجميع؟ وينتج عن هذه الأسئلة تساؤلات أخرى: هل ما نطلق عليه في هذا الكتاب مسمى «الأسر المعولمة» ـ التي هي صنيع ثقافة عالمية ـ من الممكن أن يكون مجرد سراب؟ في حالة إذا ما تناقصت باضطراد قدرة الأسر العادية على الرجوع إلى موروثاتها التقليدية، ألا يلزم ذلك أن نتوقع أن تنتج لنا الأسر المعولمة بيئة من الطفولة قد محيت ذاكرتها من الصورة المتخيلة عن أوطانها السابقة وتاريخها؛ طفولة لا تعي شيئاً عن جذورها؟

إن الأسر المعولمة ـ هكذا يمكن وضع بعض الأدلة التي هي بمثابة معالم لأطروحة ـ لا تمتلك مفهوماً للزمن والأحداث، فهي أسر تميل إلى الاهتمام بالبقايا المتخيلة في الذاكرة عن أوطانها وماضيها، ولأنها أسرة معولمة نراها لا تستطيع أن تجد لها موطئ قدم خاصاً بها في أي مكان كان (هنا أو هناك)، أسر تمتلك مخيلة من الماضي، وهي بالنسبة لها بمثابة حصن تدافع من خلاله عن تماسك أعضائها، وسواء كان هذا الذي تحمله هذه المخيلة أمراً تافهاً وسطحياً أو مؤكداً في أسس محددة، فإنه لا يُكترث لهذا المزيج الثقافي الذي يخص أعضاء الأسر المعولمة إلا لماماً.

الذاكرة المتعددة

إن هذا النقد الموجه ضد ما يطلق عليه عشوائية ما بعد الحداثة ـ كما ذكرنا ـ بغض الطرف عن أن هناك نظاماً لا يتصف بالعشوائية

والمتمثل في معايير حقوق الإنسان. ولا يمكن للمرء أن يستبعد كون هذه المعايير نتاجاً اصطناعياً لمرحلة ما بعد الحداثة، إلا أن جذور منشأها بالطبع تعود إلى بدايات أوروبا، أي إلى الفلسفة اليونانية (Habermas: ١٩٩٦م؛ Levy/Sznaider: ٢٠١٠م).

إن اتهام الأسر المعولمة بانعدام الذاكرة إنما يقوم على فرضية ذات إشكالية تتمثل في أن وعي الفرد يتشكل ويتطور فقط في سياق الذاكرة الجماعية. فمن لا يستطيع تحديد موطئ قدم له في ذكرياته عن المجتمع الأصلي الذي ينتمي إليه (أو ما يطلق عليها الذاكرة الأصلية الفردية) وموطئ قدم أخرى في الذاكرة الجمعية، من لا يستطيع ذلك لا يمكنه صياغة وعي سياسي أو وعي ذاتي.

إن الذين يعيشون على حدود القوميات (وليس بداخلها) ـ يحبون ويفكرون ويتعاملون على نحو ما ـ يجب عليهم اختيار شكل من أشكال الذاكرة التاريخية (الذاكرة الشخصية أو الذاكرة الخاصة بالدولة التي يعيشون فيها)، ويسري ذلك على القضايا الأساسية المصيرية مثل أين يريدون العيش وأين يريدون مسكنهم، وما هي اللغة الأم التي ينبغي على الأولاد تعلمها، هل ينبغي على الأولاد اعتناق دين الأب أم دين الأم... إلخ؟ كما يسري على المسائل الواضحة والمناسبات التي يعايشونها ـ مثل ما هي الأعياد التي يحتفلون بها، وعلى أي تقويم وتاريخ يحسبون به حياتهم، وأي طقوس للعبادة يتبعونها وفي ظل قيادة من، ومع من الأقارب؟ ... إلخ ويعني ذلك أنه من البديهي عند إحداث عطب في الذاكرة التاريخية في اتجاه واحد يصبح المجال مفتوحاً لأي تكهن، فأي تعريف مبسط حتى ولو كان غير صحيح لمفهوم الذاكرة التاريخية الوطنية نجده يفقد أساسياته.

والنتيجة الحاسمة هنا مفادها أنه لا يمكن اعتبار أن الأسرة

المعولمة بلا ذاكرة، بل يمكن وصفها بأنها تحمل في طياتها (وفي آن واحد) اتجاهات أنواع مختلفة من الذاكرة، التي يجب ربطها بعضها ببعض في علاقة ما، ومن ثم فإن التقول على الأسر المعولمة بأنها أسر بلا ذاكرة يعد نوعاً من الابتداع، فإما أن تكون هناك ذاكرة جمعية وإما لا تكون هناك ذاكرة من الأساس.

في الأسر المعولمة أشكال عديدة من الذاكرة ذات أبعاد متعددة؛ التي تستدعي خواطرها بصورة أحادية تبادلية في صور تطالب الفرد فيها بأن تكون له رؤية ذاتية. ومن هنا يجد المرء (ذكراً أم أنثى) نفسه في حالة المضطر إلى اتخاذ قراره مرة تلو الأخرى، فعليه أن يختار من بين بلاد المنشأ المختلفة [سواء التي ينتمي إليها أو بلد ينتمي إليه أحد أعضاء أسرته]، وأن يحدد ولاءه وسلوكه إزاء ذلك، فالحياة تصبح أكثر انطلاقاً في الأسر المعولمة ويظهر الحب فيها بين العديد من صور الذاكرة التاريخية، والتي يخضعها الفرد للمفاضلة والموازنة فيما بينها، ويمكنه أو يجب عليه التوحيد بينها والخروج منها جميعاً بأشكال جديدة من الذاكرة والتذكر.

إن الشركاء سواء كانوا أزواجاً أو أُسراً أو آباءً أو أجداداً ممن يحملون في جنباتهم صوراً مؤلمة من ماضي أحداث التاريخ الإنساني ـ كصورة الألمان مع اليهود أو الألمان مع البولنديين أو الفرنسيين مع الجزائريين أو الإسرائيليين مع الفلسطينيين أو اليابانيين مع الصينيين أو الصينيين مع الأمريكان. . . إلخ ـ لا خيار لديهم إلا أن يتحملوها.

بلد الأصل وأحداث الماضي وجروح لم تندمل وأشكال مختلفة من المشاعر العدائية، كل هذه الأمور بالتأكيد لا يجوز التعامل معها على أنها سطحية وبلا ذاكرة، وحتى لو أخفق من في جنباته هذا الماضي في تحمّل عبثه، إلا أن هناك ما يربطه بها؛ رابط متمثل في

صورة مصغرة لتجليات مفهوم الكونية **cosmopolitan** (التي تعني العالمية وأن الإنسان فيها جامع لكل الأجناس والأوطان). ومن هنا يحدث جدل معايش يهفو إلى أن تتمكن الأسر المعولمة أن تنطلق أيضاً من خلال حقوق الإنسان بالإضافة إلى حب التنوع.

أطفال متعددو المنشأ

ما بين الحين والآخر نجد المواجهة مع الآخر ماثلة أمامنا، فهناك فترة انتشرت فيها دعاوى في الغرب تشير إلى أن أهل الجنوب كسالى، وأخرى ضد «اليونانيين المفلسين»؛ وفي فترة كانت فيها صورة العدو تنعكس في كل ما هو غير قومي وكل ما هو ليس بأوروبي، في هذه الفترة ـ وباسم التنوير ـ اقتحمت العدائية ضد الإسلام قلب المجتمع. السؤال هنا: هل الحديث من خلال ذلك عن الانفتاح على العالم أمرٌ ممكن وليس ببعيد كل البعد عن الواقع، أَوَليس ذلك بمثابة مثالية محض خيال ـ كالمدينة الفاضلة ـ يطل علينا من برج عاجي؟ من المحتمل أنه أمر مثل المدينة الفاضلة، مثاليٌّ خيالي، ولكن لا يكمن القول إنه خيال قابع في برج عاجي، بل نجده على أرض الواقع، وبالذات في مدينة كبرلين وهي المدينة التي يمكن للمرء أن يستشعر في جميع أطرافها وكل أركانها عدم إمكانية ممارسة التعددية الثقافية الحضارية، إلا أن هناك حدثاً قد شذ عن هذه القاعدة وقع في برلين نفسها، وقد ألقى الضوء عليه الناقد الألماني غوستاف زايبت باعتباره حدثاً هاماً يعكس نوعاً من الانفتاح على العالم. ففي مسرح للأطفال «شاوبود Schaubude» تم عرض مسرحية فاوست Faust(*) بطريقة

(*) تتكون مسرحية فاوست لمؤلفها الأديب الألماني جوته من جزءين وتدور في شكلها الأساسي حول سعي بطلها فاوست إلى اكتشاف الجوهر الحقيقي

تحمل في طياتها مغزى غير متوقع. في هذا الحدث تم عرض مسرحية فاوست التي تعكس صورة الإنسانية المعذبة ـ والتي تعتبر العمل الأبرز في الثقافة الألمانية الذي يعبّر عن الهوية القومية، والذي تم بث الروح فيه بصورة متكررة في شتى بقاع الأرض بعدة لغات مختلفة ـ من قبل ممثلين غير ألمان ـ بصورة مختلفة، حيث تم عرضها بلغة ألمانية ممتازة من قبل ممثلين ذوي بشرة وجنسيات مختلفة، وبعبارة أكثر دقة قام بعرضها أطفال في أعمار وألوان بشرة مختلفة ينتمون إلى المرحلة الدراسية ما بين الصف الثالث والصف السادس الابتدائي، أي أن أعمارهم تتراوح ما بين التاسعة والثالثة عشرة؛ لقد قام بعرض جزءي المسرحية ـ على الرغم من أن الجزء الثاني مما يصعب القيام بتمثيله(*) ـ فريق من الأطفال الصغار من كل حدب وصوب (بمنأى عن لغو الحديث عن البلاد التي هاجرت منها عوائلها)، ففيهم فتيات صغيرات يرتدين الحجاب وأطفال أتراك شُداد، وآخرون ذوو سحنة هندية وألمان بملامح سمراء، بالإضافة إلى أطفال ألمان الأصل يقيمون في برلين.

«في بداية العرض يظهر القائد المسرحي يرتدي قبعة دائرية وفي يده عصا احتفالية، حيث يقوم بتعريف الحضور بجوته وحياته... ثم تبدأ المسرحية بلا انقطاع يتخلل ذلك أحياناً بعض الضجيج وإضاءة

= للحياة، ما يقوده إلى استدعاء الشيطان ويمثله مفستوفيليس ليبرم معه عقداً يقضي بأن يقوم بخدمته طوال حياته ليستولي على روحه بعد مماته، لكن الاستيلاء على روح فاوست مشروط ببلوغه قمة السعادة ـ المراجع.

(*) ينحو الجزء الثاني نحو معالجة الظاهرة الاجتماعية وأمور السياسة والاجتماع. لذلك يعتبر الجزء الثاني من أعقد الأعمال الأدبية المكتوبة بالألمانية وربما أحد أهم الأعمال التي يختلط بها الأدب بالفلسفة ـ المراجع.

خاطفة وأصوات همس وفرقعة؛ يستمر العرض تسعين دقيقة مجسداً بذلك المأساة الإنسانية. يتعالى الغناء في جو من الود يتصعد إلى السماء، فيتحدث مفستوفيليس (الذي يعكس شخصية الشيطان) بدافع الفزع مع الإله، ويأتي حديث الإله كصوت يتسلل من سقف صالة المسرح، وهناك الكثير الذي تعلمه فاوست المثقل بما يفوق طاقته، ولكنه لم يتوصل في النهاية إلى شيء، وكل تلميذ مشارك في العرض يدرك ذلك، ويتحرك كل منهم بلا انقطاع صعوداً وهبوطاً، يتحركون بانتظام أو بعفوية، ويعرضون طي ذلك مأساة الإنسانية بكل أطيافها...» (Seibt: ٢٠١١م، ٣).

يعايش الجمهور لحظات أشبه بالسحر، إنها لحظات يتحول فيها التوق إلى ألمانيا المنفتحة على العالم إلى واقع فعلي منظور وملموس. يستأثر مشاعر الجمهور ويخلب لبهم ما يؤديه الممثلون الأطفال من مشاهد مسرحية فاوست؛ يؤدونها في سكينة وجدية كأنها أشبه بالمناسك، ففي تلك التعددية الثقافية ـ ممثلة في الممثلين الصغار ـ تزيح هذه المناسك الألمانية ذات التوجه القومي رداءها غير المألوف لدى الآخر لترتدي آخر جديد.

ربما يكون مثل هذا المشهد أقل بكثير مما تحمله معاني المصطلح الكبير «الذاكرة المتعددة»، «إلا أن ما أداه هؤلاء من ممثلين صغار وموسيقيين ورسامين وحرفيين ومنفذين جعل شمس مستقبل ألمانيا تتراءى من بعيد، فقد أدى الجميع من كل الأجناس دورهم التمثيلي على المسرح على أفضل ما يكون، فقد كان من المشاركين أنتونينا وإسراء ومليحة وعديلة وفاطمة ونوح وماكس ويوز ودراغان ونبيل وغيرهم الكثيرون، إنه أفضل ما يمكن أن تقدمه ألمانيا لجوته» (انظر المرجع السابق).

توقعات مستقبلية: لجنتان للحب

دعونا نبحر الآن إلى مستقبل [جرت أحداثه في مخيلتي]، دعونا ننتقل إلى بضعة عقود إلى الأمام نتوقع خلالها ما يمكن حدوثه، نبدأ ونختتم تصورنا هذا بمقتطف من خطاب ـ نتخيل أنه نُشر في ٢٠٦١م في صحيفة إنترناشونال هيرالد تريبون *International Herald Tribune* ـ لرئيس جمعية جائزة نوبل: أوسلو Oslo، في ديسمبر ٢٠٦١م - تستعرض المواد التاريخية أن صراعاً اندلع في عام ٢٠١٠م حول الصورة المتخيلة عن المثالية الواقعية في الحب، وهو صراع ينزعج ويرتعد منه الناس حتى اليوم، ومنذ عام ٢٠١٦م تقريباً تشكلت مجموعتان متعارضتان، إحداهما تقف خلف أعلام «الحب النائي» والأخرى تقف خلف أعلام «الحب الداني». وقد اتضح بذلك أن ميدان المعركة هو الحب، الذي لم يصمد طويلاً في السيطرة على التناقضات الدينية أو النزاعات التي تقع بين الرجال والنساء. فكثيراً ما تفجرت ـ بالتوازي مع التوترات والانقسامات ـ التناقضات ما بين القرب والبعد الثقافي والجغرافي في علاقات الشركاء والروابط الأسرية وأواصر الحب.

ومن المستغرب أن هذا النزاع بين نوعي الحب لم يعد طي الكتمان والذي كان لفترة طويلة مسألة شخصية، بل ازداد الحديث عنه في برامج الحوار التلفزيونية ومنتديات الإنترنت، وسلك طريقه إلى الوزارات والأحزاب السياسية وإلى المجالس البرلمانية والحكومات. لقد وصل الأمر ليتحول موضوع الحب الداني والحب النائي إلى حركات اجتماعية.

يقف وراء ذلك النزاع ما أطلق عليه لاحقاً مسمى «يقظة المحبين»، وهي خلفية تشكلت من البيانات الإحصائية التي تشير إلى

أنه وفقاً لبيانات الجهاز الاتحادي الأمريكي للإحصاء أوضحت الإحصاءات الخاصة بالاقتصاديات المنزلية أنه في عام ٢٠١٠م - ولأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية - مثل الشركاء المتزوجون أقل من منتصف جميع الاقتصاديات المنزلية، فبينما كانت نسبة الأسر المتزوجة في عام ١٩٧٤م تصل إلى ٧٤٪، فقد وصلت الآن إلى ٤٨٪ ، بالإضافة إلى أن الأسر التقليدية الكلاسيكية من المتزوجين ولديهم أطفال لا تمثل سوى ٢٠٪ من الأسر جميعها، بينما كانت النسبة ذاتها تصل إلى ٤٣٪ في عام ١٩٥٠م.

هناك حالات مشابهة حدثت في العديد من البلدان الأخرى، وفي كثير منها سُجل تراجع سريع في المواليد، وهو الأمر الذي أدى إلى مخاوف على نطاق واسع تهدد استمرار الوجود السكاني لأصحاب البلد، وبالتالي فإنه يهدد السلطة السياسية والقوة الاقتصادية والهوية الثقافية. في الوقت نفسه ينخفض معدل الزواج في كثير من الأماكن، بالإضافة إلى ارتفاع مضطرد لمعدلات الطلاق؛ إنه تحول تاريخي يصفه الرأي العام بأنه ظاهرة تدل على تزايد العزوف عن الحب وعدم الإحساس بقيمة الحياة؛ أما في الدول التي تزدهر دائماً فيها ثقافة التشاؤم، نراها تقع في براثن الكتابات والرؤى الصحفية وتودي إلى جرف هاو نحو النهاية.

أضف إلى ذلك أن التعارض بين ثقافة الحب النائي وثقافة الحب الداني يُعَدّ من الأمور ذات التحيز الشديد بين الحكومات والأحزاب السياسية، وقد شملته الدراسات الإحصائية منذ عام ٢٠١٠م ودخل حيز المناقشة منذ ذلك العام ـ مثلما دخلت معدلات البطالة في العصور السابقة ـ غير أن الإحصائيات تنذر بتحول درامي إلى الحب النائي.

لقد أطلق علماء الاجتماع مسمى «الحب النائي والتحدي

العولمي» على هذه النغمة الثلاثية المتمثلة في انخفاض معدل المواليد وانخفاض معدل الزواج في مقابل ارتفاع معدل الحب النائي وسرعان ما أدركت الأحزاب السياسية الحاجة إلى التعامل مع ذلك أو على الأقل مع مطالبات الناخبين، وأطلق الخبراء الوعود بفتح مجال جديد من النشاط السياسي، وكانت النتيجة [كما نتكهن مستقبلاً] هي تأسيس لجنة «الأخلاقيات الفعالة في الحب» في عام ٢٠٤١م على المستوى الأوروبي، مع وجود مؤسسات مستقلة في عدة دول مختلفة.

بالطبع اشتعل خلاف عام حول انتخاب الخبراء العاملين في هذه اللجنة، إلا أنه بديهياً كان للباحثين في شؤون الحب والمحللين النفسيين نصيب في اللجنة، إلا أنه كان يجب على باحثي الدراسات القديمة وعلماء اللغة تنفيذ ذلك، وقد أدى ذلك إلى نتائج إيجابية حيث تمّت الإشارة إلى أن التناقضات بين الحب النائي والحب الداني وإمكانية تتبعها عبر التاريخ؛ فهي تنعكس من خلال دليل تمثله الطريقة التي يتم التعامل بها بصورة دائمة في لغة الحب؛ وقد ادعت العلوم الأدبية ملكيتها لهذا الدليل، وما يثير الدهشة أن النساء المتخصصات في الأدب قد تلقين هذا بقبول حسن.

استطاع علماء وعالمات علم الاجتماع ـ الذين يصطفون في طابور طويل للحصول على عضوية المؤسسة ذات الوجاهة الاجتماعية ـ أن يثبتوا قدرتهم وأن يبرهنوا على أنه لا غنى عنهم، وهم الذين وصفوا طابع الصراع في هذا الموضوع بأنه عولمي واجتماعي في آن واحد؛ وقد تم بطبيعة الحال تعيين ممثلين عن الكنيسة وممثلين دينيين عن الأطياف الدينية الأخرى (مع العلم أن شرط اختيار أي شخص كونه «مرهف الحس»).

وقد جرت مناقشات حادة بين الخبراء حول السماح بتعيين

«المتخصصين في الحب» من الديانات الأخرى، وهم خبراء أجروا أبحاثهم السابقة في الـ«كاماسوترا»(*) وكذلك دراسات في تراث الحب النائي في الإسلام، وبعد جلسات مستمرة انتهى الأمر إلى عدم تعيين مثل هؤلاء المتخصصين والاكتفاء باستدعائهم حين اللزوم. وقد عانى علماء الفيزياء وغيرهم من علماء الطبيعة بسبب رفض مساعيهم نحو المشاركة، لأنه بسبب ذلك لن يتمكنوا من نقل براهينهم وتأملاتهم عن «فيزياء الحب» إلى حيز الإقناع، وهو أمر لا غنى عنه. في المقابل - وخاصة لطرح حل وسط - تم إشراك علماء بيولوجيا الحيوان، حيث بإمكانهم من خلال تخصصهم العلمي إدراك التشابه الكبير في سلوك الحب بين الفئران ومثيله عند الأسود [تشابه يعكس صورة علاقات الحب بين الإنسان بمشاربه المختلفة]، وفي أحد المعاهد اهتمت الهيئة الإدارية بباحث يدرس الحب عند الأسود (وذلك لتعزيز مفهوم فريق العمل بطريقة علمية).

كشفت لنا الدراسات التاريخية التفصيلية أنه بعد تأسيس لجنة «الأخلاقيات الفعالة في الحب» قد وصل الأمر إلى حد الانقسام، فقد تشكل معسكران عموميان كلٌّ لديه حجته، فالمعسكر الأول يبني حجته على الزعم بأن الخلاص يكمن في الحب النائي، بينما يرى الآخر

(*) الكاماسوترام (بالإنجليزية: Kamasutram)، ويعرف أيضاً باسم كاما سوترا Kama Sutra، هو نص هندي قديم يتناول السلوك الجنسي لدى الإنسان. يعتبر على نحو واسع عملاً قياسياً للحب في الأدب السنسكريتي. وضع النص الفيلسوف الهندي فاتسيايانا Vatsyayana كخلاصة قصيرة للكثير من مؤلفات سابقة قديمة مختلفة تعود إلى تقليد يعرف باسم كاما شاسترا Kama Shastra، وهو يعني علم الحب، كلمة كاما Kama تعني الرغبة، بينما كلمة سوترا فتدلل على سلسلة من الحِكَمِ. مصطلح سوترا كان تعبيراً تقنياً قياسياً.
ـ المراجع.

العكس وأن الخلاص لن يكون إلا في الحب الداني، وبالتالي فقد انقسمت لجنة «الأخلاقيات الفعالة في الحب» في كل الدول المشاركة إلى فريقين، الأول منهما شكل لجنة دفاعية عن الحب النائي، بينما شكل الفريق الآخر لجنة تدافع عن الحب الداني.

أبرز مؤيدو الحب النائي مساوئ الحب الداني، وقد قدموا العديد من الشواهد على ذلك، وأطلقوا على هذه الشواهد باختصار «مُعامل الارتباط(*) الثنائي (أي بين شريكي العلاقة) في إطار الحب الداني منعدم القيمة»، وقد أفادت الدراسات التي أجريت على مثل هذا النوع من الحب أن الشركاء الذين يعيشون سوياً لمدة تزيد على ١٥ يوماً من كل شهر، ترتفع بينهم معدلات الانفصال، إذ تفوق كثيراً عن مثيلاتها الناتجة عن الحب النائي في الفترة الزمنية نفسها. وقام أحد العلماء من منطلق خبرته الشخصية بصياغة ذلك بإيجاز في جملة واحدة: «الحب الداني ممل ولا طعم له»، ويتولد عن هذا المعنى النتيجة المتمثلة في التناقص الشديد في معدلات القدرة على الحوار والاستعداد للمناقشة في إطار الحب الداني، إذ لا يتبادل أفراد الحب الداني أطراف الحديث بما لا يزيد عن معدل ٢٧,٥ كلمة في اليوم، وقد أكد علماء الاجتماع بكل قوة على أنه لا يمكن تقييم هذا الأمر على اعتبار كونه حدثاً فردياً يتسبب فيه شخص أو آخر، بل الأمر يسري على الجميع ـ

(*) يستخدم مصطلح «معامل الارتباط» في علم النفس للإشارة إلى القيمة التي تمثل الارتباط بين متغيرات ظاهرة ما، وهو مصطلح مرتبط بمنهج الدراسات الارتباطية: Correlational Studies، فحين تنزع بعض المتغيرات إلى الاقتران أو الوجود معاً في الكثير من الأوضاع الاجتماعية المختلفة ـ كالتحصيل والدفاعية والذكاء والميول... الخ ـ يحاول الباحثون في علم النفس التأكد من مدى الارتباط الموجود بين هذه المتغيرات لدراسة العلاقات بينها، وذلك باستخدام الطرق الارتباطية ـ المراجع.

أو وفقاً لتعبير علم الاجتماع: «البنية»(*) ـ الذين يجب عليهم أن يضعوا في اعتبارهم المساوئ الناتجة عن الحب الداني. وفي ظل ندرة الحوار أو الصمت تقريباً بين الشريكين تتجمد بالضرورة أحاسيس المداعبة وعلاقة الود والمشاعر الجنسية (وهذا ما استطاع الباحث الاجتماعي في علاقة الحب بين الأسود أن يبرهن عليه بحجة شبيهة مع عدد لا حصر له من الأدلة).

إن طرق العلاج الاجتماعية والسياسية والنفسية ـ التي اقترحتها اللجنة المحلفة والخاصة بالحب النائي ـ شملت قطاعاً عريضاً من الوسائل العلاجية وكثيراً من الإجراءات العلاجية الأخرى، التي من شأنها أن تحمي الناس من أعراض مرض الحب الداني. وقد أيد الأعضاء النقابيون كل هذا نزولاً عند رغبة الشعب تحت شعار أطلق عليه «رحلة استخراج البويضة». وقام ممثلو الكنيسة بدعم ذلك فبادروا إلى القيام بالتبرع للإنفاق على تكاليف عشر عمليات علاجية لتجميد الحيوانات المنوية من خلال طب التخصيب الصناعي. بالإضافة إلى ذلك فقد أتيح للشركاء المتباعدين والذين تفرقهم مسافة ٥٠٠ كيلومتر فأكثر الحصول من شركات الطيران وهيئات السكك الحديد على نقاط تمكنهم من الالتقاء لتفريغ مشاعرهم [تذاكر مجانية أو مخفضة كي يلتقوا بعضهم بعضاً في منطقة ما]. في مثل هذا الفترة ـ التي ستكون فيها تكنولوجيا وسائل التواصل الاجتماعي أكثر تقدماً ـ اقترح علماء

(*) البنية الاجتماعية تعرف بأنها مجموعة الأطر التنظيمية التي تنتظم في إطارها كافة العلاقات الإنسانية، سواء تلك العلاقات البينية بين الأفراد أو الأشخاص داخل مجتمع ما، أو تلك العلاقات التبادلية بين الأفراد في مجتمع ما وغيره من المجتمعات، ويمكن القول أيضاً إن البنية عبارة عن مجموعة النظم الاجتماعية الرئيسية والفرعية داخل المحيط البيئي لأي مجتمع ـ المراجع.

تكنولوجيا المعلومات بمشاركة علماء أبحاث الجنس الليبرالية القيام بتطوير البرامج والشاشات الخاصة بشبكة «السكيب» لتكون أكثر إغراءً. كما أن الباحثين في قضايا الحب ـ الذين يعتقدون بدور ما يطلق عليه «الواقعية الجنسية» ـ يؤيدون بشدة مثل هذا التطوير التكنولوجي ويدعمون ذلك بمقترحاتهم لتقوية الممارسات الجنسية المستحدثة فيما يسمى «بالإشباع الجنسي عن بُعد» ليتطور ويتخذ صورة «بلوغ ذروة الشهوة عن بُعد».

كانَ قرار اللجنة بالإجماع وجوب تحرير الحب في مجمله من قيود الحب الداني، وقد لخصت اللجنة عملية التحرير هذه في أسس أطلقت عليها «الأسس الذهبية العشرة للحب النائي». وفي حوار عام أشار فيه عضو عازب في اللجنة إلى رأيه قائلاً: «الحب يموت في القُرب». في هذا الإطار كان قرار اللجنة النهائي بأنه لا بديل آخر يمكننا طرحه لمعنى الحب، فالخيار الأساسي هو إما الحب وإما نهاية الحب، أي أن الأمر هنا يدور حول تغيير النموذج من الحب الداني إلى الحب النائي، وهو تغيير يجب أن يقرّه المجتمع بأسره.

في المقابل نجد الاتجاه المضاد الذي تؤيده لجنة الحب الداني، التي جعلت من العبارة «في إطار الحب النائي الخيانة بين الشريكين ذات مُعامل مرتفع» جل اهتمامها وأساسها التي تنطلق منه، واستطاعت من خلال ذلك التوصل إلى توصيات بحثية ذات منهجية، والتي ذكرت بموجبها أنه يجب على الشركاء ـ الذين يعيشون متباعدين على مسافة ٥٠٠ كيلومتر أو أكثر وكذلك الذين تتباعد أصولهم في دول مختلفة ـ أن يضعوا في اعتبارهم إمكانية وقوع خيانة جنسية مع آخر «بمُعامل مرتفع» يزيد ١٧٠,٧ مرة مقارنة بالحب الداني. وقد استند كثير من أعضاء اللجنة إلى كتاب (نهاية الحب) لـ«سفن هيللن-كامب» ـ تمت

ترجمته إلى العديد من اللغات، وقد ربط فيه مؤلفه بين نظرية «السلوكية»(*) و«مذهب النفعية»(**) ـ الذي أكد فيه صاحبه بالبراهين أنه لا يمكن التغلب على عيوب الحب النائي بأي حال من الأحوال، وقد قامت اللجنة المؤيدة للحب الداني بتطوير رؤية هذا الكتاب وشرحتها ثم قامت بعرض ذلك، وانتهت إلى نتيجة مفادها بصورة مختصرة أن الحب النائي والحب الداني جزء واحد لا ينفصل، وإن كل المساعي التي تحاول فصلهما تبوء بالفشل.

هناك ملاحظة نقدية على استغلال الحزب المؤيد للحب الداني لموقف العداء العام للأجانب ـ هو موقف مؤقت ـ في عصر العولمة، وبما أن الحب النائي وُصف على أنه شكل من أشكال التعددية الثقافية، فقد رفع بعض مؤيدي الحب الداني شعار «الموت ضد الحب متعدد الثقافات» بينما طالب آخرون بقطبية قومية واحدة في الزواج، تقوم على أسس قانونية يكون شعارها الأساسي «انتبه: القريب من العين قريب من القلب»، لقد كانت نصائح اللجنة المؤيدة للحب الداني نصائح مبتكرة دون قيد، واتخذت في كثير من الأحيان موقف المحرض المنازع على الأمر.

قام خبراء دوليون مشهورون في مجال العلاقات الجنسية بفحص نشاط المخ في مختبراتهم وإفرازه لمادة الدوبامين Dopamin المؤثرة

(*) السلوكية (أو النظرية السلوكية) هي أحد أنواع فلسفة علم النفس التي تقوم على الافتراض القائل بأن جميع الأنشطة التي تقوم بها الكائنات الحية بما فيها الحركة والتفكير والشعور عبارة عن سلوكيات، ولذلك تعامل الاضطرابات النفسية عن طريق تغيير أنماط السلوك أو تعديل البيئة ـ المراجع.

(**) النفعية (بالإنجليزية: Utilitarianism) مدرسة أخلاقية تشير إلى أن القيمة الأخلاقية للفعل تتحدد بمقدار إسهامه في النفع العام ـ المراجع.

على كثير من الأحاسيس والسلوكيات، وكذلك قاموا بقياس درجة سريان الدم في الشرايين ودرجة الإثارة الجنسية للعضو الجنسي الذكري، فما كان منهم ـ وفقاً لمعطيات تجاربهم المعملية ـ إلا أن يعترفوا بأن الحب الداني يحمل في طياته عامل الفتور المؤثر على العلاقة الجنسية. إلا أنه قد تمخض عن مثل هذه الدراسات ذات الأبعاد المختلفة بعض التصورات التي يمكن تطبيقها عملياً بصورة كبيرة [لدفع الملل عن علاقة الحب]؛ منها تصور ينادي بتمويل يعمم على الجمهور للإقامة في «فندق فخيم» باعتباره منطقة تنأى بالمرء عن رتابة الحياة اليومية، إنه تصور يوقظ الروح في الحب الداني، وهو بمثابة وصفة من عالم الخيال تثير وتحرك مشاعر الحب لدى الشريكين. ومن الخدمات التي تُقدَّم في فندق كهذا وجبات مثيرة لممارسة الجنس وأدوات لعب جنسية (مدعمة السعر بالنسبة لمن يطبق عليهم قانون هارتس ٤/ Hartz IV(*)). . . إلخ. غير أن «الأسس الذهبية العشرة للحب الداني» [التي تم تقعيدها لعلاقة الحب هذه] قد احتوت أيضاً على مقترحات أثارت غضباً على المستوى العام، منها على سبيل المثال المطالبة بارتداء قناع للوجه حين ممارسة الجنس أو ارتداء ملابس مثيرة بدلاً من السراويل الفضفاضة؛ وطي ذلك تناول ممثلو الجانب المعارض أطراف الحديث عن مسألتي التصوير الإباحي وروح العداء ضد المرأة(**).

(*) (هارتس ٤): استحقاقات مالية للبطالة تمثل الضمان الأساسي للباحثين عن عمل بعدما فقدوا وظائفهم ـ المراجع.

(**) الروح العدائية ضد المرأة موضوع استشرى أمره في المجتمعات الغربية على مستوى الموروثات بأشكالها المختلفة (الديني والأدبي والاجتماعي)، فعلى سبيل المثال في ألمانيا اللوثرية (القرن السابع عشر) ظهر كتاب (الشيطان =

قد لاقت المقترحات بخصوص أولوية مساعدة شريكيّ علاقة الحب الداني مادياً [كي يتمكنوا من دفع الملل عن علاقة الحب بينهما] ترحيباً كبيراً، ونتج عن ذلك أيضاً أن امتثل أصحاب رؤوس الأموال وكذلك الشركات بعد ضغوط عليهم للمساعدة في ذلك، فقد تم مطالبتهم بمنح حق الحراك المهني(*) للشريكين والخيار الوظيفي لهما ليعملا في مكان واحد، حتى لا تتمخض عن ذلك أي مشاعر عدائية بين الحب الداني والرأسمالية المعولمة.

نحن الآن في شهر ديسمبر لعام ٢٠٦١م، وفيه حصلت لجنة «الأخلاقيات الفعالة في الحب» على جائزة نوبل للسلام، وقد وردت صياغة لجنة التحكيم في أسباب استحقاقها لهذه الجائزة كما يلي: «إن تكريمنا نابع لما قدمته اللجنة من أعمال تاريخية رائعة أسهمت من خلاله ـ بما لا غنى عنه ـ في مجال التنمية البشرية، وقد تمخض عن إنجازات اللجنة ـ ممثلة في كلٍّ من الجانب المؤيد للحب النائي والجانب المؤيد للحب الداني ـ أساساً جوهريّاً للحراك العاطفي لموضوع الحب في القرن الواحد والعشرين».

= المنزلي) للكاتب آدم شوبيرت كما نشر كاهن بروتستانتي كتاب (المرأة الشريرة) وانتشر هجاء النساء بعد ظهور الطباعة فنشرت كتيبات صغيرة كانت توزع في الأسواق والحانات والفنادق وعلى السفن تحوي أنواعاً من الشتائم البذيئة التي يوجهها الرجال للنساء، وفي آداب وفنون القرن الثامن عشر والتاسع عشر ظهرت كتب على النمط نفسه، كما روجت الأدبيات النازية في القرن العشرين لفكرة ارتباط المرأة بالشر والجريمة والموقع الأدنى ـ المراجع.

(*) يُقصد بالحراك المهني تغيير الفرد لمهنته ومهنة أي من أسرته، حسب ميول أحدهما أو كليهما وحسب ظروفه الشخصية واستعداده للإنتاج ـ المراجع.

ثبت المراجع

Alberoni, Francesco (1983): Verliebt sein und lieben – Revolution zu zweit. Stuttgart: Deutsche Verlags-Anstalt.

Alibhai-Brown, Yasmin (2001): Mixed Feelings: The Complex Lives of Mixed-Race Britons. London: The Women's Press.

Almeling, Rene (2010): Selling Genes, Selling Gender: Egg Agencies, Sperm Banks, and the Medical Market in Genetic Material, in: Eileen Boris/Rhacel. Salazar Parreñas (Hg.): Intimate Labors: Cultures, Technologies, and the Politics of Care. Stanford, CA: Stanford University Press, S. 63-77.

Anderson, Bridget (2007): A Very Private Business: Exploring the Demand for Migrant Domestic Workers, in: European Journal of Women's Studies 14 (3), S. 247-264.

Appadurai, Arjun (1998): Globale ethnische Räume. Bemerkungen und Fragen zur Entwicklung einer transnationalen Anthropologie, in: Ulrich Beck (Hg.): Perspektiven der Weltgesellschaft. Frankfurt am Main: Suhrkamp, S. 11-40.

Autant, Claire (1995): La tradition au service des transitions. Le mariage des jeunes Turcs dans l'immigration, in: Migrants-Formation, n° 101, S. 168-179.

Bade, Klaus J. (2000): Europa in Bewegung. Migration vom späten 18. Jahrhundert bis zur Gegenwart. München: C.H. Beck

Bade, Klaus J./Böhm, Andrea (2000): Fleißig, billig, illegal. Der Migrationsexperte Klaus Bade über die wirtschaftliche Bedeutung illegaler Einwanderer, in: Die Zeit, Nr. 27 v. 29.6.2000

Ballard, Roger (1990): Migration and Kinship: The Differential Effect of Marriage Rules on the Processes of Punjabi Migration to Britain, in: Colin Clarke/Ceri Peach/Steven Vertovec (Hg.):

South Asians Overseas: Migration and Ethnicity. Cambridge: Cambridge University Press, S. 219-249.

Ballard, Roger (2003): A Case of Capital-Rich Under-Development: The Paradoxical Consequences of Transnational Entrepreneurship from Mirpur, in: Contributions to Indian Sociology 37 (1-2), S. 25-57.

Barbara, Augustin (1989): Marriage across Frontiers. Clevedon/Philadelphia: Multilingual Matters

Battaglia, Santina (2000): Verhandeln über Identität. Kommunikativer Alltag von Menschen binationaler Abstammung, in: Ellen Frieden-Blum/Klaudia Jacobs/Brigitte Wießmeier (Hg.): Wer ist fremd? Ethnische Herkunft, Familie und Gesellschaft. Opladen: Leske + Budrich, S. 183-202.

Bauman, Zygmunt (2009): Seeking in Modern Athens an Answer to the Ancient Jerusalem Question, in: Theory, Culture & Society 26 (1), S. 71-91.

Bauman, Zygmunt (2010): Conclusion: The Triple Challenge, in: Mark Davis/Keith Tester (Hg.): Bauman's Challenge. Sociological Issues for the 21st Century. Basingstoke/New York: Palgrave Macmillan, S. 200-205.

Baumann, Gerd (1996): Contesting Culture: Discourses of Identity in Multi-Ethnic London. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Baumann, Martin (2002): Migrant Settlement, Religion and Phases of Diaspora: Exemplified by Hindu Traditions Stepping on European Shores, in: Migration. A European Journal of International Migrations and Ethnic Relations, Heft 33/34/35, S. 93-117.

Beck, Ulrich (1986): Risikogesellschaft. Auf dem Weg in eine andere Moderne. Frankfurt am Main: Suhrkamp.

Beck, Ulrich (1993): Die Erfindung des Politischen. Zu einer Theorie reflexiver Modernisierung. Frankfurt am Main: Suhrkamp.

Beck, Ulrich (2002): Macht und Gegenmacht im globalen Zeitalter. Neue weltpolitische Ökonomie. Frankfurt am Main: Suhrkamp.

Beck, Ulrich (2004): Der kosmopolitische Blick oder: Krieg ist Frieden. Frankfurt am Main: Suhrkamp.

Beck, Ulrich (2008): Der eigene Gott. Von der Friedensfähigkeit und

dem Gewaltpotential der Religionen. Frankfurt am Main: Suhrkamp.

Beck, Ulrich (2010): Nachrichten aus der Weltinnenpolitik. Berlin: Suhrkamp

Beck, Ulrich/Beck-Gernsheim, Elisabeth (1990): Das ganz normale Chaos der Liebe. Frankfurt am Main: Suhrkamp.

Beck, Ulrich/Beck-Gernsheim, Elisabeth (2010): A Passage to Hope: Migration, and the Need for a Cosmopolitan Turn in Family Research, in: Journal of Family Theory & Review 2 (4), S. 401-414.

Beck, Ulrich/Bonß, Wolfgang/Lau, Christoph (2001): Theorie reflexiver Modernisierung – Fragestellungen, Hypothesen, Forschungsprogramme, in: Ulrich Beck/Wolfgang Bonß (Hg.): Die Modernisierung der Moderne. Frankfurt am Main: Suhrkamp, S. 11-59.

Beck, Ulrich/Bonß,Wolfgang/Lau, Christoph (2004): Entgrenzung erzwingt Entscheidung: Was ist neu an der Theorie reflexiver Modernisierung?, in: Ulrich Beck/Christoph Lau (Hg.): Entgrenzung und Entscheidung.Was ist neu an der Theorie reflexiver Modernisierung? Frankfurt am Main: Suhrkamp, S. 13-62.

Beck, Ulrich/Giddens, Anthony/Lash, Scott (1996): Reflexive Modernisierung. Eine Kontroverse. Frankfurt am Main: Suhrkamp.

Beck, Ulrich/Grande, Edgar (2010): Jenseits des methodologischen Nationalismus. Außereuropäische und europäische Variationen der Zweiten Moderne, in: Soziale Welt 61 (3-4), S. 187-216.

Beck, Ulrich/Lau, Christoph (2004): Entgrenzung und Entscheidung. Was ist neu an der Theorie reflexiver Modernisierung? Frankfurt am Main: Suhrkamp.

Beck, Ulrich/Poferl, Angelika (Hg.) (2010): Große Armut, großer Reichtum. Zur Transnationalisierung sozialer Ungleichheit. Berlin: Suhrkamp.

Beck-Gernsheim, Elisabeth (2006): Türkische Bräute und die Migrationsdebatte in Deutschland, in: Aus Politik und Zeitgeschichte APuZ 1-2/2006, S. 32-37.

Beck-Gernsheim, Elisabeth (2007): Transnational Lives, Transnational Marriages: A Review of the Evidence from Migrant Communities in Europe, in: Global Networks 7 (3), S. 271-288.

Beck-Gernsheim, Elisabeth (2007): Wir und die Anderen. Kopftuch,

Zwangsheirat und andere Mißverständnisse. Frankfurt am Main: Suhrkamp.

Beck-Gernheim, Elisabeth (2008): Die Kinderfrage heute. Über Frauenleben, Geburtenrückgang und Kinderwunsch. München: C.H. Beck

Beck-Gernsheim, Elisabeth (2009): Ferngemeinschaften. Familien in einer sich globalisierenden Welt, in: Günter Burkart (Hg.): Zukunft der Familie. Prognosen und Szenarien. (Zeitschrift für Familienforschung – Sonderheft 6) Leverkusen: Verlag Barbara Budrich, S. 93-110.

B Çelanger, Dani'ele/Linh, Tran Giang (2011): The Impact of Transnational Migration on Gender and Marriage in Sending Communities of Vietnam, in: Current Sociology 59 (1), S. 59-77.

Berger, Peter L. (1977): Einladung zur Soziologie. Eine humanistische Perspektive. München: Deutscher Taschenbuch Verlag.

Bethge, Philip (2001): Das ist ein Riesengeschäft. Der Präsident der Bundesärztekammer Jörg-Dietrich Hoppe über Leihmütter, Embryonenadoption und die Motive der Babymacher, in: Der Spiegel 26/2001, S. 210-211.

Bielicki, Jan (2006): DieWünsche des Standesamtes, in: Süddeutsche Zeitung v. 9.1.2006, S. 55.

Bijl, R. V./Zorlu, A./van Rijn, A. S./Jennissen, R. P. W./Blom, M. (2005): The Integration Monitor, 2005: The Social Integration of Migrants Monitored Over Time: Trend and Cohort Analyses. The Hague: Centraal Bureau voor de Statistiek.(http://english.wodc.nl/onderzoeksdatabase/integratiekaartmonitoringintegratie.aspx?nav=ra&l=migratie_en_integratie&l=allochtone)

Blackburn, Nicky (2004): I will Become a Mother at any Cost, in: The Times & The Sunday Times, 19. Juli 2004

Bledsoe, Caroline H. (2004): Reproduction at the Margins: Migration and Legitimacy in the New Europe, in: Demographic Research, Special Collection 3, S. 87-116.

Böcker, Anita (1994): Chain Migration over Legally Closed Borders: Settled Migrants as Bridgeheads and Gatekeepers, in: Netherlands' Journal of the Social Sciences 30 (2), S. 87-106.

Bonney, Claire (1993): Das Antizipierte-Reaktion-Sydrom – oder wie es immer anders kam, in: Dianne Dicks (Hg.): Amors wilde

Pfeile. Liebesund Ehegeschichten zwischen den Kulturen. München: C.H. Beck, S. 105-111.

Borscheid, Peter (1986): Romantic Love or Material Interest: Choosing Partners in Nineteenth-Century Germany, in: Journal of Family History 11 (2), S. 157-168.

Bozic, Ivo (2009): Sag einfach »ne«, in: Jungle World Nr. 42 v. 15. Oktober 2009.

Brill, Klaus (2010): Kinderland ist abgebrannt, in: Süddeutsche Zeitung v. 2. 9.2010, S. 3.

Brown, Gordon (2008): Why I Believe Stem Cell Researchers Deserve our Backing, in: The Observer, 18. Mai 2008.

Brunold, Georg/Hart, Klaus/Hörst, R. Kyle (1999): Fernstenliebe. Ehen zwischen den Kontinenten. Drei Berichte. Frankfurt am Main: Eichborn

Bukow, Wolf-Dietrich/Llaryora, Roberto (1988): Mitbürger aus der Fremde. Soziogenese ethnischer Minderheiten. Opladen: Westdeutscher Verlag.

Bundesministerium für Familie, Senioren, Frauen und Jugend (BMFSFJ) (Hg.) (2006): Familie zwischen Flexibilität und Verlässlichkeit. Perspektiven für eine lebenslaufbezogene Familienpolitik: Siebter Familienbericht (http://www.bmfsfj.de/RedaktionBMFSFJ/Abteilung2/PdfAnlagen/siebterfamilienbericht,property=pdf,bereich=,rwb=true.pdf).

Burghardt, Peter u. a. (2010): Wir brauchen sie. Aus der ganzen Welt kommen Frauen zu uns, um hier als Mädchen für alles zu arbeiten ... Portrait einer weltweiten Industrie, der Nanny-Industrie, in: SZ-Magazin (Süddeutsche Zeitung-Magazin), 15.10.2010, S. 42-55.

Cheever, Susan (2003): The Nanny Dilemma, in: Barbara Ehrenreich/Arlie Russell Hochschild (Hg.): Global Woman: Nannies, Maids and Sex Workers in the New Economy. London: Granta Books, S. 31-38.

Clark, Katrina (2006): My Father was an Anonymous Sperm Donor, in: The Washington Post, 17. Dezember 2006.

Conde, Carlos H. (2008): Generation Left Behind by Filipino Migrant Workers, in: The New York Times, 23. Dezember 2008.

Connell, R. W. (1995): Masculinities. Berkeley/Los Angeles: University of California Press.

Constable, Nicole (2003): Romance on a Global Stage: Pen Pals, Virtual Ethnography and »Mail Order« Marriages. Berkeley, CA: University of California Press.

Constable, Nicole (2005): Introduction: Cross-Border Marriages, Gendered Mobility, and Global Hypergamy, in: dies. (Hg.): Cross-Border Marriages: Gender and Mobility in Transnational Asia. Philadelphia, PA: University of Pennsylvania Press, S. 1-16.

Croft, Jane/Peel, Michael (2010): Divorce Capital, in: Financial Times, 6./7. November 2010.

Darvishpour, Mehrdad (2002): Immigrant Women Challenge the Role of Men: How the Changing Power Relationship within Iranian Families in Sweden Intensifies Family Conflicts after Immigration, in: Journal of Comparative Family Studies, 33 (2), S. 271-296.

Deutsche Shell (Hg.) (2000): Jugend 2000. 13. Shell Jugendstudie. Opladen: Leske + Budrich.

Dicks, Dianne (Hg.) (1993): Amors wilde Pfeile. Liebes- und Ehegeschichten zwischen den Kulturen. München: C.H. Beck.

Dülmen, Richard van (1990): Kultur und Alltag in der Frühen Neuzeit. Band 1: Das Haus und seine Menschen. München: C.H. Beck.

Dürnberger, Andrea (2011): Die Verteilung elterlicher Aufgaben in lesbischen Partnerschaften, in: Marina Rupp (Hg.): Partnerschaft und Elternschaft bei gleichgeschlechtlichen Paaren. Verbreitung, Institutionalisierung und Alltagsgestaltung. Opladen/Farmington Hills: Verlag Barbara Budrich, S. 147-166.

Ehrenreich, Barbara/Hochschild Arlie Russell (Hg.) (2003): Global Woman: Nannies, Maids, and Sex Workers in the New Economy. London: Granta Books.

Elschenbroich, Donata (1988): Eine Familie -- zwei Kulturen. Deutsch-ausländische Familien, in: Deutsches Jugendinstitut (Hg.): Wie geht's der Familie? Ein Handbuch zur Situation der Familien heute. München: Kösel, S. 363-370.

Esteves, Vasco (1993): Be-Rührende Erfahrungen, in: Dianne Dicks

(Hg.): Amors Wilde Pfeile. Liebes- und Ehegeschichten zwischen den Kulturen. München: C.H. Beck, S. 183-188.

Ettelson, Jamie/Ritter, Uwe (1998): Nicht ganz koscher? Die Geschichte einer jüdisch-christlich, amerikanisch-deutschen Beziehung, in: Micha Brumlik (Hg.): Zuhause, keine Heimat? Junge Juden und ihre Zukunft in Deutschland. Gerlingen: Bleicher Verlag, S. 76-87.

Fadiman, Anne (1997): The Spirit Catches You and You Fall Down: A Hmong Child, Her American Doctors, and the Collision of Two Cultures. New York: Farrar, Straus and Giroux.

Flandrin, Jean-Louis (1984): Das Geschlechterleben der Eheleute in der alten Gesellschaft: Von der kirchlichen Lehre zum realen Verhalten, in: Philippe Arìes/André Béjin (Hg.): DieMasken des Begehrens und dieMetamorphosen der Sinnlichkeit. Zur Geschichte der Sexualität im Abendland. Frankfurt am Main: S. Fischer.

Fleischer, Annett (2007): Family, Obligations, and Migration: The Role of Kinship in Cameroon, in: Demographic Research, Volume 13, S. 413-440.

Freymeyer, Karin/Otzelberger, Manfred (2000): In der Ferne so nah. Lust und Last der Wochenendbeziehungen. Berlin: Ch. Links Verlag

Gamburd, Michele Ruth (2000): The Kitchen Spoon's Handle: Transnationalism and Sri Lanka's Migrant Housemaids, Ithaca/ London: Cornell University Press.

Garantiert heiratswillig (1993): Dokumentarfilm für das ZDF. Regie Elke Wendt-Kummer.

Gentleman, Amelia (2008): Foreign Couples Turn to India for Surrogate Mothers, in: The New York Times, 4. März 2008.

Giddens, Anthony (1993): Wandel der Intimität. Sexualität, Liebe und Erotik in der modernen Gesellschaft. Frankfurt am Main: Fischer.

Gilbert, Elizabeth (2010): Committed: A Sceptic Makes Peace with Marriage. London/New York/Berlin: Bloomsbury (2010: Das Ja-Wort. Wie ich meinen Frieden mit der Ehe machte. London/New York/Berlin: Bloomsbury Berlin).

Goldring, Luin (1997): Power and Status in Transnational Spaces, in: Ludger Pries (Hg.): Transnationale Migration (Soziale Welt – Sonderband 12). Baden-Baden: Nomos, S. 179-195.

Google Baby (2009): Israelischer Dokumentarfilm. Regie Zippi Brand Frank.

Gorelik, Lena (2004): Meine weißen Nächte. München: Schirmer-Graf Verlag

Greenawalt, Lindsay (2008): Confessions of a Cryrokid. Internet-Blog, 15. März 2008

Gümen, Sedef (2000): Soziale Identifikation und Vergleichsprozesse von Frauen, in: Leonie Herwartz-Emden (Hg.): Einwandererfamilien. Geschlechterverhältnisse, Erziehung und Akkulturation. Osnabrück: Universitätsverlag Rasch, S. 325-350.

Habermas, Jürgen (1996): Die Einbeziehung des Anderen. Studien zur politischen Theorie. Frankfurt am Main: Suhrkamp.

Habermas, Jürgen (2001): Die Zukunft der menschlichen Natur. Auf dem Weg zu einer liberalen Eugenik? Frankfurt am Main: Suhrkamp.

Han, Petrus (2003): Frauen und Migration. Strukturelle Bedingungen, Fakten und soziale Folgen der Frauenmigration. Stuttgart: Lucius & Lucius.

Hanisch, Carol (1969): The Personal is Political, in: Shulamith Firestone/ Anne Koedt (Hg.) (1970): Notes from the Second Year: Women's Liberation. New York: Radical Feminism.

Hardach-Pinke, Irene (1988): Interkulturelle Lebenswelten. Deutsch-japanische Ehen in Japan. Frankfurt amMain/New York: Campus Verlag.

Harris, Scott R. (2008): What Is Family Diversity? Objective and Interpretive Approaches, in: Journal of Family Issues 29 (11), S. 1407-1425.

Hecht-El Minshawi, Béatrice (1990): »Wir suchen, wovon wir träumen«. Studie über deutsch-ausländische Paare. Frankfurt am Main: Nexus.

Hecht-El Minshawi, Béatrice (1992): Zwei Welten, eine Liebe. Leben mit Partnern aus anderen Kulturen, Reinbek bei Hamburg: Rowohlt.

Heine-Wiedenmann, Dagmar/Ackermann, Lea (1992): Umfeld und Ausmaß des Menschenhandels mit ausländischen Mädchen und Frauen. Stuttgart: W. Kohlhammer

Hellner, Uwe (1995): Der schönste Tag im Leben, oder: Wie heirate ich eine Ausländerin?, in: Die Tageszeitung (taz) v. 13.11.1995, S. 20.

Herbert, Ulrich (2003): Geschichte der Ausländerpolitik in Deutschland. Saisonarbeiter, Zwangsarbeiter, Gastarbeiter, Flüchtlinge. Bonn: Bundeszentrale für Politische Bildung.

Heringer, Hans Jürgen (2007): Interkulturelle Kommunikation – Grundlagen und Konzepte. Zweite, durchgesehene Auflage. Tubingen/Basel: Francke.

Hetrodt, Ewald (2007): Mutter mit 64. Nur die Eltern sind glücklich, in: Frankfurter Allgemeine Zeitung v. 4.12.2007, S. 58.

Hey, Valerie (1997): The Company She Keeps: An Ethnography of Girls' Friendship. Buckingham/Bristol: Open University Press.

Hierländer, Jeannine (2008): Medizin-Tourismus: Befruchtende Reisen nach Indien, in: Die Presse, 6. November 2008.

Hillenkamp, Sven (2009): Das Ende der Liebe. Gefühle im Zeitalter unendlicher Freiheit. Stuttgart: Klett-Cotta.

Hochschild, Arlie Russell (1975): Inside the Clockwork of Male Carees, in: Florence Howe (Hg.): Women and the Power to Change. New York: McGraw-Hill, S. 47-80.

Hochschild, Arlie Russell (2000): Global Care Chains and Emotional Surplus Value, in: Will Hutton/Anthony Giddens (Hg.): On the Edge: Living with Global Capitalism. London: Jonathan Cape, S. 130-146 (2001: Globale Betreuungsketten und emotionaler Mehrwert, in: Will Hutton/ Anthony Giddens (Hg.): Die Zukunft des globalen Kapitalismus. Frankfurt am Main/New York: Campus Verlag, S. 157-176).

Hochschild, Arlie Russell (2003): Love and Gold, in: Barbara Ehrenreich/ Arlie Russell Hochschild (Hg.): Global Woman: Nannies, Maids and Sex Workers in the New Economy. London: Granta Books, S. 15-30.

Hochschild, Arlie Russell (2009): Childbirth at the Global Crossroads, in: The American Prospect, 5. Oktober 2009.

Hochschild, Arlie Russell/Machung, Anne (1990): Der 48-Stunden-Tag: Wege aus dem Dilemma berufstätiger Eltern.Wien/Darmstadt: Zsolnay.

Hodson, David/Thomas, Ann (2009): When Cupid's Arrow Crosses National Boundaries: A Guide for International Families. London: The International Family Law Group 2009.

Hoffman, Eva (1993): Lost in Translation. Ankommen in der Fremden. Frankfurt am Main: Verlag Neue Kritik.

Hondagneu-Sotelo, Pierrette (1994): Gendered Transitions: Mexican Experiences of Immigration. Berkeley/LosAngeles: University of California Press.

Hondagneu-Sotelo, Pierrette (2001): Domestica: Immigrant Workers Caring in the Shadows of Affluence. Berkeley/Los Angeles/London: University of California Press.

Hondagneu-Sotelo, Pierrette/Avila, Ernestine (1997): »I'M Here, BUT I'M THERE«: The Meanings of Latina Transnational Motherhood, in: Gender & Society 11(5), S. 548-571.

Honig, Elizabeth Alice (2005): Phantom Lives, Narratives of Possibility, in: Toby Alice Volkman (Hg.): Cultures of Transnational Adoption. Durham/ London: Duke University Press.

Illouz, Eva (2011):Warum Liebe weh tut. Eine soziologische Erklärung. Berlin: Suhrkamp.

Inhorn, Marcia C. (2003): Local Babies, Global Science: Gender, Religion and In Vitro Fertilization in Egypt. New York/London: Routledge.

Inhorn, Marcia C. (2006): Making Muslim Babies: IVF and Gamete Donation in Sunni Versus Shi'a Islam, in: Culture, Medicine and Psychiatry 30(4), S. 427-450.

Jamieson, Lynn (1999): Intimacy Transformed? A Critical Look at the »Pure Relationship«, in: Sociology 33 (3), S. 477-494.

Jensen, An-Magritt (2008): Thai Women in the Arctic North. Vortrag bei der Tagung »Gender at the Interface of the Global and the Local«, 4.-7. November 2008, Kunming/China.

Jeska, Andrea (2008): Mein Bauch, dein Kind. Geschäfte mit Leihmüttern, in: Brigitte 25/2008, S. 120-127.

Jonas, Hans (1985): Technik, Medizin und Ethik. Zur Praxis des Prinzips Verantwortung. Frankfurt am Main: Insel Verlag.

Joshi, Mary Sissons/Krishna, Meena (1998): English and North American Daughters-in-Law in the Hindu Joint Family, in: Rosemary Breger/Rosanna Hill (Hg.): Cross-Cultural Marriage: Identity and Choice. Oxford/ New York: Berg Publishers, S. 171-192.

Kästner, Erich (1936): Fabian. Die Geschichte eines Moralisten. Zürich: Atrium Verlag

Kalpagam, U. (2008): »America Varan« Marriages among Tamil Brahmans: Preferences, Strategies and Outcomes, in: Rajni Palriwala/Patricia Uberoi (Hg.): Marriage, Migration and Gender – Women and Migration in Asia, Volume 5. Los Angeles/London/ New Delhi/Singapore: Sage Publications, S. 98-124.

Kant, Immanuel (1784): Idee zu einer Geschichte in weltbürgerlicher Absicht, in: Berliner Monatsschrift, November 1784, S. 385-411.

Katz, Ilan (1996): The Construction of Racial Identity in Children of Mixed Parentage: Mixed Metaphors. London/Bristol, PA: Kingsley.

Kaufmann, Jean-Claude (1994): Schmutzige Wäsche. Zur ehelichen Konstruktion von Alltag. Konstanz: Universitätsverlag Konstanz.

Kelek, Necla (2005): Die fremde Braut. Ein Bericht aus dem Inneren des türkischen Lebens in Deutschland. Köln: Kiepenheuer & Witsch.

Khatib-Chahidi, Jane/Hill, Rosanna/Paton, Renée (1998): Chance, Choice and Circumstance: A Study of Women in Cross-Cultural Marriages, in: Rosemary Breger/Rosanna Hill (Hg.): Cross-Cultural Marriage: Identity and Choice, Oxford/New York: Berg Publishers, S. 49-66.

Kibria, Nazli (1993): Family Tightrope: The Changing Lives of Vietnamese Americans. Princeton, NJ/Chichester: Princeton University Press.

Kittay, Eva Feder (2008): The Global Heart Transplant and Caring across National Boundaries, in: The Southern Journal of Philosophy, Supplement, Jg. 46, S. 138-165.

Klein, Thomas (2000): Binationale Partnerwahl – Theoretische und empirische Analysen zur familialen Integration von Ausländern in der Bundesrepublik, in: Sachverständigenkommission 6. Familienbericht (Hg.): Familien ausländischer Herkunft in Deutsch-

land. Empirische Beiträge zur Familienentwicklung und Akkulturation. Materialien zum 6. Familienbericht, Band 1. Opladen: Leske + Budrich, S. 303-346.

Klein, Thomas (2001): Intermarriages between Germans and Foreigners in Germany, in: Journal of Comparative Family Studies 32 (3), S. 325-346.

Knecht Oti-Amoako, Andrea (1995): Interessengemeinschaft Binational – Bulletin Nr. 58, Ausgabe 03/1995 Binationale Familien

Kofman, Eleonore (2004): Family-Related Migration: A Critical Review of European Studies, in: Journal of Ethnic and Migration Studies 30 (2), S. 243-262.

Kurdek, Lawrence A. (2007): The Allocation of Household Labor by Parents In Gay and Lesbian Couples, in: Journal of Family Issues 28 (1), S. 132-148.

Lakayo, Richard (1987): Whose Child Is This? Baby M. and the Agonizing Dilemma of Surrogate Motherhood, in: Time, 19. Januar 1987

Lamura, Giovanni/Melchiorre, Maria Gabriella/Principi, Andrea/ Chiatti, Carlo/Quattrini, Sabrina/Lucchetti, Maria (2009): Migrant Work for Elder Care: Trends and Developments in Italy. Referat, IAGG World Congress, Paris, 5.-9. Juli 2009.

Lasch, Christopher (1989): Geborgenheit. Die Bedrohung der Familie in der modernenWelt. München:Verlag Steinhausen (1977: Haven in a Heartless World: The Family Besieged. New York: Basic Books).

Lash, Scott/Urry, John (2002): Economies of Signs & Space. London/Thousand Oaks/New Delhi: Sage Publications.

Lauser, Andrea (2004): »Ein guter Mann ist harte Arbeit«. Eine ethnographische Studie zu philippinischen Heiratsmigrantinnen. Bielefeld: transcript.

Lazarre, Jane (1996): Beyond the Whiteness of Whiteness: Memoir of a White Mother of Black Sons. Durham, NC/London: Duke University Press.

Lee, Sharon M./Edmonston, Barry (2005): New Marriages, New Families: U.S. Racial and Hispanic Intermarriage, in: Population Bulletin 60 (2), S. 1-36.

Levy, Daniel/Sznaider, Natan (2010): Human Rights and Memory.

University Park, PA: Penn State University Press.
Lewycka, Marina (2006): Kurze Geschichte des Traktors auf Ukrainisch. München: Deutscher Taschenbuch Verlag.
Lievens, John (1999): Family-Forming Migration from Turkey and Morocco to Belgium: The Demand for Marriage Partners from the Countries of Origin, in: International Migration Review 33(3), S. 717-744.
Lu, Meldody Chia-wen (2008): Commercially Arranged Marriage Migration: Case Studies of Cross-Border Marriages in Taiwan, in: Rajni Palriwala/Patricia Uberoi (Hg.): Marriage, Migration and Gender – Women and Migration in Asia, Volume 5. Los Angeles/London/New Delhi/Singapore: Sage Publications, S. 125-151.
Lucassen, Leo/Laarman, Charlotte (2009): Immigration, Intermarriage and the Changing Face of Europe in the Post War Period, in: The History of the Family 14 (1), S. 52-68.
Luhmann, Niklas (1982): Liebe als Passion. Zur Codierung von Intimität. Frankfurt am Main: Suhrkamp.
Lutz, Helma (2007): Sprich (nicht) drüber – Fürsorgearbeit von Migrantinnen in deutschen Privathaushalten, in: WSI-Mitteilungen, Heft 10, S. 554-560.
Lyon, Dawn (2006): The Organization of Care Work in Italy – Gender and Migrant Labor in the New Economy, in: Indiana Journal of Global Legal Studies 13 (1), S. 207-224.
Mahmoody, Betty (1988): Nicht ohne meine Tochter. Bergisch Gladbach: Bastei Lübbe.
Maletzke, Gerhard (1996): Interkulturelle Kommunikation. Zur Interaktion zwischen Menschen verschiedener Kulturen. Opladen: Westdeutscher Verlag.
Manetsch, Rachel (2008): Hürdenlauf jüdische Heirat. Begleittext »Heiraten in Israel«, in: tachles 8 (39/40) v. 26. September 2008.
Mann, Thomas (1962 [1901]): Buddenbrooks. Verfall einer Familie. Frankfurt am Main: Fischer.
Mayer, Egon (1985): Love & Tradition: Marriage between Jews and Christians. New York/London: Plenum Press.
Meier, Marion (2004): »Das Gericht prüfte und mir blieb nur das Warten«, in: Süddeutsche Zeitung Magazin v. 7.5.2004, S. 54.

Merton, Robert K. (1976 [1941]): Intermarriage and the Social Structure, in: ders.: Sociological Ambivalence and Other Essays. New York/London: The Free Press/Collier Macmillan Publishers, S. 217-250.

Metz, Johanna (2007): Illegale Einwanderer in Deutschland. Die große Scheinheiligkeit, in: Das Parlament v. 15.1.2007.

Mitterauer, Michael/Sieder, Reinhard (1980): Vom Patriarchat zur Partnerschaft. Zum Strukturwandel der Familie. München: C. H. Beck.

Miyaguchi, Christine (1993): Falsch verbunden, in: Dianne Dicks (Hg.): Amors wilde Pfeile. Liebes- und Ehegeschichten zwischen den Kulturen. München: C.H. Beck, S. 172-176.

Montaigne, Michel de (1908): Gesammelte Schriften, Zweiter Band – Essays, 1. Buch. München/Leipzig: Georg Müller Verlag.

Moreno, Juan (2010): »Ich lösche mein Postfach für dich«. Der endlose Weg zur richtigen Frau, in: Der Spiegel 45/2010 v. 8.11.2010, S. 79-85.

Morgan, David H. J. (1996): Family Connections: An Introduction to Family Studies. Cambridge, UK: Polity Press.

Munoz, Marie-Claude (1999): Epouser au pays, vivre en France, in: Revue Européenne de Migrations Internationales 25(3), S. 101-123.

Nava, Mica (1997): Difference and Desire: Vienna, Antifascism and Jews in the Interwar English Imagination. Vortrag beim Symposium »Metropole Wien«,Wien, November 1996 (unveröffentlichtes Manuskript).

Nazario, Sonia (2007): Enrique's Journey: The Story of a Boy's Dangerous Odyssey to Reunite with his Mother. New York: Random House.

Newsletter »Migration und Bevölkerung«, Dezember 2008

Newsletter »Migration und Bevölkerung«, Januar 2011

Niesner, Elvira/Anonuevo, Estrella/Aparicio, Marta/Sonsiengchai-Fenzl, Petchara (1997): Ein Traum vom besseren Leben. Migrantinnenerfahrungen, soziale Unterstützung und neue Strategien gegen Frauenhandel. Opladen: Leske + Budrich.

Nottmeyer, Olga K. (2009): Wedding Bells are Ringing: Increasing Rates of Intermarriage in Germany, in: Migration Information

Source: http:// www.migrationinformation.org/Feature/display.cfm?ID=744.

Oksaar, Els (1996): Vom Verstehen und Mißverstehen im Kulturkontakt – Babylon in Europa, in: Klaus J. Bade (Hg.): Die multikulturelle Herausforderung. Menschen über Grenzen – Grenzen über Menschen. München: C.H. Beck, S. 206-229.

Ong, Aihwa (2005): Flexible Staatsbürgerschaften. Die kulturelle Logik von Transnationalität. Frankfurt am Main: Suhrkamp.

Onishi, Norimitsu (2007): Marriage Brokers in Vietnam Cater to S. Korean Bachelors – Asia – Pacific, in: International Herald Tribune, 21. Februar 2007.

Palriwala, Rajni/Uberoi, Patricia (2008): Exploring the Links: Gender Issues in Marriage and Migration, in: dies. (Hg.): Marriage, Migration and Gender –Women and Migration in Asia, Volume 5. Los Angeles/London/New Delhi/Singapore: Sage Publications, S.23-62.

Pande, Amrita (2010): Commercial Surrogacy in India: Manufacturing a Perfect Mother-Worker, in: Signs. Journal of Women in Culture and Society 35 (4), S. 969-992.

Pandey, Heidemarie (1988): Zwei Kulturen – eine Familie. Das Beispiel deutsch-indischer Eltern und ihrer Kinder. Frankfurt am Main: Verlag für Interkulturelle Kommunikation.

Parreñas, Rhacel Salazar (2001): Servants of Globalization: Women, Migration and Domestic Work. Stanford, CA: Stanford University Press.

Parreñas, Rhacel Salazar (2003): The Care Crisis in the Philipines: Children and Transnational Families in the New Global Economy, in: Barbara Ehrenreich/ Arlie Russell Hochschild (Hg.): Global Woman: Nannies, Maids and Sex Workers in the New Economy. London: Granta Books, S. 39-54.

Parreñas, Rhacel Salazar (2005): Children of Global Migration: Transnational Families and Gendered Woes. Stanford, CA: Stanford University Press.

Parreñas, Rhacel Salazar (2005): Long Distance Intimacy: Class, Gender and Intergenerational Relations between Mothers and Children in Filipino Transnational Families, in: Global Networks 5(4), S. 317-336.

Peterson, Elin (2007): The Invisible Carers: Framing Domestic Work(ers) in Gender Equality Policies in Spain, in: European Journal of Women's Studies 14 (3), S. 265-280.

Pries, Ludger (1996): Transnationale Soziale Räume. Theoretisch-empirische Skizze am Beispiel der Arbeitswanderungen Mexico – USA, in: Zeitschrift für Soziologie 25 (6), S. 456-472.

Refsing, Kirsten (1998): Gender Identity and Gender Role Patterns in Cross-Cultural Marriages: The Japanese-Danish Case, in: Rosemary Breger/ Rosanna Hill (Hg.): Cross-Cultural Marriage: Identity and Choice, Oxford/ New York: Berg Publishers, S. 193-208.

Reniers, Georges (2001): The Post-Migration Survival of Traditional Marriage Patterns: Consanguineous Marriages among Turks and Moroccans in Belgium, in: Journal of Comparative Family Studies 32 (1), S. 21-45.

Rerrich, Maria S. (1993): Gemeinsame Lebensführung. Wie Berufstätige einen Alltag mit ihren Familien herstellen, in: Karin Jurczyk/Maria S. Rerrich (Hg.): Die Arbeit des Alltags. Beiträge zu einer Soziologie der alltäglichen Lebensführung. Freiburg/Br.: Lambertus, S. 310-333.

Ritter, Mikkel (2010): Welfare-State Nomads: Pakistani Marriage Migrants in the Borderlands of Sweden and Denmark. Unveröffentlichtes Manuskript.

Roloff, Juliane (1998): Eheschließungen und Ehescheidungen von und mit Ausländern in Deutschland, in: Zeitschrift für Bevölkerungswissenschaft 23 (3), S. 319-334.

Romano, Dugan (1988): Intercultural Marriage: Promises & Pitfalls. Yarmouth: Intercultural Press.

Rosenbaum, Heidi (1982): Formen der Familie. Untersuchungen zum Zusammenhang von Familienverhältnissen, Sozialstruktur und sozialem Wandel in der deutschen Gesellschaft des 19. Jahrhunderts. Frankfurt am Main: Suhrkamp.

Rosenblatt, Paul C./Karis, Terri A./Powell, Richard R. (1995): Multiracial Couples: Black & White Voices. Thousand Oaks/London/New Delhi: Sage Publications

Rupp, Marina (Hg.) (2009): Die Lebenssituation von Kindern in gleichgeschlechtlichen Partnerschaften. Köln: Bundesanzeiger Verlag.

Said, Edward W. (1978): Orientalism. New York: Pantheon Books.

Scheper-Hughes, Nancy (2005): The Last Commodity: Post-Human Ethics and the Global Traffic in »Fresh« Organs, in: Aihwa Ong/Stephen J. Collier (Hg.): Global Assemblages: Technology, Politics and Ethics as Anthropological Problems. Malden, MA/ Oxford, UK/Carlton: Blackwell Publishing, S. 145-167.

Schneider, Susan Weidman (1989): Intermarriage: The Challenge of Living with Differences between Christians and Jews. New York: Free Press.

Schröder, Gerhard (2000): Der neue Mensch – Beitrag zur Gentechnik von Bundeskanzler Gerhard Schröder für dieWochenzeitung die »Die Woche«, in: Die Woche v. 20.12.2000.

Schröder, Gerhard (2001): Zur bioethischen Debatte, in: Die Zeit, Nr. 31 v. 26.7.2001.

Seibt, Gustav (2011): Menschenskinder, in: Süddeutsche Zeitung v. 26.5.2011, S. 3.

Sennett, Richard (1998): Der flexible Mensch. Die Kultur des neuen Kapitalismus. Berlin: Berlin-Verlag.

Shaw, Alison (2001): Kinship, Cultural Preference and Immigration: Consanguineous Marriage among British Pakistanis, in: The Journal of the Royal Anthropological Institute 7 (2), S. 315-334.

Shaw, Alison (2004): Immigrant Families in the UK, in: Jacqueline Scott/ Judith Treas/Martin Richards (Hg.): The Blackwell Companion to the Sociology of Families. Malden, MA/Oxford, UK/ Carlton: Blackwell Publishing, S. 270-285.

Shim, Young-Hee (2008): Transnational Marriages in Korea: Trend, Issues, and Adaption Process, in: gender & society 7 (2)., S. 45-90.

Shim, Young-Hee/Han, Sang-Jin (2010): »Family-Oriented Individualization « and Second Modernity, in: Soziale Welt 61 (3-4), S. 237-255.

Shorter, Edward (1977): Die Geburt der modernen Familie. Reinbek bei Hamburg: Rowohlt.

Simmel, Georg (1908): Exkurs über den Fremden, in: ders.: Soziologie. Untersuchungen über die Formen der Vergesellschaftung. Berlin: Duncker & Humblot.

Singh, Lea (2009): A Creation Myth for the 21st Century, in: Mercator.Net, 9. Januar 2009.

Sökefeld, Martin (Hg.) (2004): Jenseits des Paradigmas kultureller Differenz. Neue Perspektiven auf Einwanderer aus der Türkei. Bielefeld: transcript.

Sollors, Werner (1986): Beyond Ethnicity: Consent and Descent in American Culture. New York/Oxford: Oxford University Press.

Sollors, Werner (1997): Neither Black nor White yet Both: Thematic Explorations of Interracial Literature. New York: Oxford University Press.

Spickard, Paul R. (1989): Mixed Blood: Intermarriage and Ethnic Identity in Twentieth-Century America. Madison: The University of Wisconsin Press.

Spring, Michelle (1998): Running for Shelter. London: Orion

Stone, Lawrence (1979): The Family, Sex and Marriage in England, 1500-1800. New York: Penguin Books.

Straßburger, Gaby (1999): »Er kann deutsch und kennt sich hier aus«. Zur Partnerwahl der zweiten Migrantengeneration türkischer Herkunft, in: Gerdien Jonker (Hg.): Kern und Rand. Religiöse Minderheiten aus der Türkei in Deutschland. Berlin: Verlag Das Arabische Buch, S. 147-167.

Straßburger, Gaby (1999): Eheschließungen der türkischen Bevölkerung in Deutschland, in: Migration und Bevölkerung, Ausgabe 6, August 1999, S. 3.

Strauß, Botho (1976): Trilogie desWiedersehens. München: Hanser

Tan, Eugene K. B. (2008): A Union of Gender Equality and Pragmatic Patriarchy: International Marriages and Citizenship Laws in Singapore, in: Citizenship Studies 12(1), S. 73-89.

Thai, Hung Cam (2003): Clashing Dreams: Highly Educated Overseas Brides and Low-Wage U.S. Husbands, in: Barbara Ehrenreich/Arlie Russell Hochschild (Hg.): Global Woman: Nannies, Maids and Sex Workers in the New Economy. London: Granta Books, S. 230-253.

Thomas, Alexander (1999): Kultur als Orientierungssystem und Kulturstandards als Bausteine, in: Institut für Migrationsforschung

und Interkulturelle Studien IMIS-Beiträge, Heft 10, S. 91-130.

Thomas, Alexander (Hg.) (1996): Psychologie interkulturellen Handelns. Göttingen/Bern/Toronto/Seattle: Hogrefe/Verlag für Psychologie.

Tietze, Nikola (2001): Islamische Identitäten. Formen muslimischer Religiosität junger Männer in Deutschland und Frankreich. Hamburg: Hamburger Edition.

Time, 22. Oktober 2007

Time, 3. Dezember 2007

Treibel, Annette (1999): Migration in modernen Gesellschaften. Soziale Folgen von Einwanderung, Gastarbeit und Flucht. 2., völlig neubearb. u. erw. Aufl.,Weinheim/München: Juventa Verlag.

Treibel, Annette (2004):Wandern Frauen anders als Männer? Migrantinnen im Spannungsfeld von Befreiung und Zwang, in: Johannes Müller/Mattias Kiefer (Hg.): Grenzenloses »Recht auf Freizügigkeit«? Weltweite Mobilität zwischen Freiheit und Zwang. Stuttgart: Kohlhammer, S. 45-64.

Truscheit, Karin (2007): Eizellenspenden in Europa: Spanische Gene, deutsche Mutter, in: Frankfurter Allgemeine Zeitung v. 4.12.2007.

UNFPA State of the World Population (2006): A Passage to Hope: Women and International Migration. New York: United Nations Population Fund.

Vertovec, Steven (2004): Cheap Calls: The Social Glue of Migrant Transnationalism, in: Global Networks 4(2), S. 219-224.

Vertovec, Steven (2009): Transnationalism. London/New York: Routledge.

Vetter, Stephanie (2001): Partnerwahl und Nationalität. Heiratsbeziehungen zwischen Ausländern in der Bundesrepublik Deutschland, in: Thomas Klein (Hg.): Partnerwahl und Heiratsmuster. Sozialstrukturelle Voraussetzungen der Liebe. Opladen: Leske + Budrich, S. 207-231.

Waldman, Ellen (2006): Cultural Priorities Revealed: The Development and Regulation of Assisted Reproduction in the United States and Israel, in: Health Matrix. Journal of Law-Medicine, Band 16, S. 65-106.

Walt, Vivienne (2008): Field of Dreams, in: Time, 30. Juni 2008, S. 42-49

Watzlawick, Paul/Beavin, Janet H./Jackson, Don D. (1972): Menschliche Kommunikation. Formen, Störungen, Paradoxien, Bern/ Stuttgart/Wien: Hans Huber Verlag.

Weber, Max (1922): Grundriß einer Sozialökonomik. III. Abteilung. Wirtschaft und Gesellschaft. Tübingen Mohr.

Weiler, Jan (2003): Maria, ihm schmeckt's nicht: Geschichten von meiner italienischen Sippe. Berlin: Ullstein Taschenbuch.

Wießmeier, Brigitte (1993): Das »Fremde« als Lebensidee. Eine empirische Untersuchung bikultureller Ehen in Berlin. Münster/ Hamburg: LIT Verlag.

Williams, Patricia J. (1997): Seeing a Colour-Blind Future: The Paradox of Race. London: Virago Press.

Withrow, Emily (2007): The Market for Human Eggs Goes Global, and Multiplies, in: International Herald Tribune, 30. Januar 2007.

Zakaria, Rafia (2010): The Cheapest Womb: India's Surrogate Mothers, in: Ms Magizine Blog, 25. Juni 2010.

المحتويات

هذا الكتاب

إن التنبؤ في الوقت الراهن بمستقبل فوضى العلاقات في زمن العولمة يعد أمراً مستحيلاً، ولكننا لا نعتبر أنفسنا من أصحاب النظرة التشاؤمية عن الحب عن بُعد، والذين يدّعون أن مثل هذا النوع من الحب هو في ذاته نهاية الحب، وأنه لا يمكن التصدي لعيوبه في حالات كثيرة. ولا يسعنا في هذا إلا أن نطرح هذا التساؤل: هل يمكن القول إن ما يفشل فيه العالم أجمع تنجح فيه صور الحب والأسرة الجديدة من خلال خلق علاقة تتجاوز تلك الحدود؟


ISBN 978-9933350383
9 789933 350383

